
sharif mahmoud
أحمد التلاوي
إيران وصراع الأصوليات
في الشرق الأوسط
سياسات تعميم الفوضى الإقليمية ودور إيران فيها
لا إله إلا الله
الله
رسول
محمد
الرسالة

إيران وصراع الأصوليات في الشرق الأوسط

سياسات تعميم الفوضى الإقليمية ودور إيران فيها

أحمد التلاوي






* الكتـــــاب: إيران وصراع الأصوليات في الشرق الأوسط

* المؤلـــــف: التلاوي، أحمد محمود

* مقاس الصفحة: ١٧×٢٤

* رقم الإيـــداع: ٢٥٧٤٠ / ٢٠١٥

شركة الرسالة

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

٢٠٠ ش الهرم - الجيزة - مصر

* هاتـــف: ٠٠٢/٣٧٨١٣٠٣٣

* التوزيـــع: ٠٠٢/٠١٠٠٠٢٧٠٤٤

موقعنا على الإنترنت:

http://www.alzhour.com

البريد الإلكتروني:

alzohor4@gmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

الرسالة

إهـــداء

إلى روح أمي وأبي..

إلى كل عربي ومسلم مهموم بقضايا الأمة..



مقدمة الناشر

أتت السنوات الأخيرة بتحديات لم يسبق لأمة العرب والمسلمين أن عرفت مثلها، وتكالب عليها الخصوم والأعداء، مستغلين في ذلك حالة التراجع الحضاري التي تعيشها الأمة، بعد أن تركت الطريق السليم الذي وضعه المنهاج الذي ارتضاه لها رب العزة، باعتبارها أمة التكليف.

كانت ثورات الربيع العربي، مجالاً مهمًّا لاختبار مناعة الأمة، ومناعة مجتمعاتها، وللأسف، أثبتت كبار الحوادث التي مرت بها المجتمعات العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة، أنها قد تراجعت درجات عديدة في سُلَّم الحضارة الإنسانية؛ مما جعلها هشةً ضعيفةً، أمام التحديات، سواء تلك القادمة من خارجها، وهبت رياحها عليها، أو قادمة من ظهرانيها.

ولعل أخطر هذه التحديات، هو ذلك القادم من الداخل؛ إذ إنه لا يكون متحسبًا له بالقدر الكافي، ولا تكون الجسد قد كوَّن له المناعة المطلوبة، مع كونه ملمًا بأدق التفاصيل ونقاط الضعف القائمة، ومن ثَمَّ؛ تكون الجبهة الداخلية أضعف ما تكون تجاهه.

وفي هذا؛ فإن المقارنة بين المشروع الصهيوني، ومشروع الفوضى الهدامة الذي ترعاه الولايات المتحدة بين ظهرانيي الأمة؛ سوف نجد أن الثاني أخطر؛ إذ إنه يعتمد على مكونات من الداخل؛ تلعب دور الفيروس المناعي الذي يهاجم دفاعات الجسد؛ فيسقط فريسة سهلة للأمراض، بينما المشروع الصهيوني واضح وصريح في عدواته، ومعروف أمره.

ويأتي الكتاب الذي بين أيدينا لكي يناقش الواقع الحالي في منطقة المشرق العربي والإسلامي، من هذه الزاوية؛ المشروع الأمريكي للفوضى الهدامة في عالمنا العربي والإسلامي، وموقع المشروع الإقليمي الإيراني في هذا الإطار، ضمن منظومة متكاملة، المشروع الصهيوني - كذلك - هو جزء منها.

والهدف الرئيسي منه - كما يقول مؤلفه الباحث أحمد التلاوي - في إطار الأهداف الرئيسية للمشروع الذي تم البدء به قبل خمس سنوات، ويأتي هذا الكتاب ليكون محطته الرابعة، هو توضيح الصورة المغلوطة المأخوذة عن الإسلام والمشروع الحضاري الإسلامي، أمام الآخر؛ بسبب ممارسات بعض الأنظمة والجماعات التي خرجت عن القواعد التي وضعها الإسلام في مجال التدافع والحركة الحضارية.

ويناقش الكتاب في هذا السياق، جملة من الأمور المرتبطة بذلك، مثل قضية الدولة والسلطان عند الشيعة، والجذور التاريخية والحضارية للعداء الإيراني الحالي للعرب، منذ أن كانت الإمبراطورية الفارسية قائمة، وبزغ فجر دولة الخلافة الإسلامية.

كما يقدم واقع المشروع الإقليمي الإيراني وأدواته، وموضعه ضمن خريطة صراع الأصوليات الحالي في المنطقة، و - كذلك - ضمن مشروع الفوضى الهدامة الغربي الحالي في المنطقة، وكيف أنه يُعتبر أداة مهمة من أدوات مشروعات قوى الاستكبار والاستعمار العالمي بين ظهراني أمتنا.

وفي النهاية، فإن الكتاب هو محاولة للتنوير في ظل التباسات ومغالطات كثيرة قائمة؛ محاولاً تقديم الحقائق كما هي، منتزعًا عنها الكثير من الغشاوات الإعلامية والسياسية، التي تراكمت خلال سنوات طويلة من التضليل!..







تمهيد

يصدر هذا الكتاب، وهو الرابع ضمن المشروع الفكري الذي بدأناه مع مركز الإعلام العربي، قبل خمسة أعوام، ويختص بدراسة قضية الدولة والعمران في الإسلام، وما شابها من تجاوزات وأخطاء، وحتى خطايا، من جانب بعض الحركات والأنظمة في بلداننا العربية والإسلامية، والتي تنسب نفسها إلى المشروع الإسلامي.

ولقد قادت هذه الأخطاء والخطايا إلى العديد من المشكلات أمام حركة الدعوة الإسلامية، والمشروع الحضاري الإسلامي الذي يقوم على أسس العمران السليمة وقوانينه، التي وضعها الله (عز وجل) في خلقه.

وكان - ولم يزل - الباعث الرئيسي لهذا المشروع هو استجلاء الحقائق والدقائق المتعلقة بسُنن التغيير والإصلاح، وقواعد العمران الإنساني، بشكل عام، وكيف أكد عليها الإسلام، ودعا إليه، من خلال الروافد الأساسية للشريعة، وعلى رأسها **القرآن الكريم وسُنَّة الرسول الخاتم** (ﷺ)، وما قام به خلال سنوات البعثة، وخصوصًا خلال سنوات الدولة التي أسسها وقادها في المدينة.

الرافد الثاني المهم، وهو كذلك نابع من القرآن الكريم، هو الرافد التاريخي؛ حيث إن دراسة التاريخ تنبئ عما هو صواب وما هو خطأ في سُنن العمران البشري وهلاك الأمم وعوامله، وفق القوانين التي أرساها الله تعالى في هذا الكون.

ترتبط بذلك، قضية مهمة، وهي تبيان الانحرافات فيما يقوم به بعض المسلمون في هذا الاتجاه، وكذلك تبيان من يتلبَّس برداء الدين، ويضعه واجهةً لمشروعات سياسية، ذات أبعاد قومية شوفينية ومذهبية عنصرية، لا علاقة لها بالدين، ولا مشروع الإحياء الحضاري الإسلامي، بل إن كل ما يعنيه بها أصحابها، هو تحقيق مصالح ضيقة تتعلق بعصبيات قومية ومذهبية، أو مصالح سياسية خاصة بأنظمة وجماعات.

كانت الدولة بالمعنى القانوني والسياسي والمؤسسي القائم حاليًا في الخريطة الجيوسياسية العالمية، محورًا مهمًّا من محاور هذا المشروع، في ظل الخلاف الذي نشب بين الحركات الإسلامية، ما بين دعاة الإصلاح ودعاة هدم الدولة، وإقامة كيانات أخرى محلها، في صورة إمارات أو كانتونات مغلقة على المجموعات التي أقامتها، تتحالف فيما بينها مع بعضها البعض، لكي تصنع كيانًا جديدًا أوسع وأشمل، أطلقت عليه الجماعات المحسوبة على تيارات السلفية الجهادية المختلفة، مصطلح «دولة الخلافة».

ولم تعترف هذه المجموعات بالدولة على هذا النسق الذي نعرفه، في مخالفة واضحة لفعل الرسول الكريم (ﷺ)، الذي أقر للآخرين حقوقهم، واعترف بصورة العمران التي كانت قائمة في المدينة، عند تأسيسه لدولة الإسلام الأولى هناك، وكانت في حينه الدولة / القبيلة، كما في حالة مكة المكرمة، التي سادتها قريش، أو الدولة / الإقليم، كما في حالة المدينة المنورة؛ حيث كان هناك خليط اجتماعي وديني وقبلي، واسع النطاق، تعايش فيما بينه لتكوين كيان مستقل، له تمايزه عما حوله من كيانات أخرى.

كما ظهرت العديد من المشروعات التي سعت إلى إسقاط الدولة في العالم العربي، أو على الأقل إضعافها، من أجل تحقيق مكاسب لمشروعات سياسية إقليمية، أو دولية.

فسعينا في هذا المشروع الفكري، إلى أن نستجلي كل هذه الأمور، بأن نحدد القواعد السليمة، ونبرز الخلل الحاصل في المقابل.

وفي القسم الأول من هذا المشروع، والذي صدر مع بزوغ شمس الربيع العربي، عندما بدأت الشعوب العربية في التحرك لاسترداد حقوقها، وتحقيق «التحرر الثاني» من الأنظمة الفاسدة المستبدة، بعد أن حققت «التحرر الأول»، في التخلص من الاستعمار.

حاولنا في **القسم الأول** استجلاء عددٍ من الأمور، مثل: لماذا قامت ثورات الربيع العربي، وعلى أية أسس تحركت، وكيف يمكن إنجاحها، وفق القواعد السليمة للعمران في هذه الحالات، وناقش في السياق، كيف جاء الإسلام بقواعد الحكم الرشيد التي تضمن إقامة دولة الشريعة القائمة على العدل والمساواة والشفافية والمحاسبة، ويمكن - بالتالي - أن تنهض على أسسها حضارة إنسانية، تجمع ولا تفرق، وتبني ولا تهدم، كما كانت دولة الخلافة في غالبية تاريخها.

القسم الثاني، تناول عوامل فشل الدولة في العالم العربي والإسلامي، والأسباب التي قادت إلى سقوط الدول والأنظمة، منطلقين من مدىً زمني، مطلع التسعينيات الماضية، عندما سقطت أفغانستان، بعد خروج الاحتلال السوفييتي منها عام ١٩٨٩م، ثم الصومال، ثم العراق، قبل أن تبدأ نظرية «الدومينو» التي رافقت الربيع العربي، من خلال مشروعات الفوضى الإقليمية الهدامة، التي استغلت حركة الجماهير الثائرة للاستتار بها، وتحقيق أهدافها.

القسم الثالث من المشروع تناول قضية الدولة والعمران في الإسلام، من خلال كتابات ابن خلدون ومالك بن نبي، وكيف استخلصا، وغيرهما من المفكرين العمرانيين العرب والمسلمين عبر التاريخ، سنن العمران البشري، وإقامة الدولة، من خلال النص القرآني، على مستوى الأصول الفكرية والنظرية، وكذلك التطبيقية، من خلال سُنن الأولين التي ذكرها القرآن الكريم، وكذلك على المستوى الحركي، كما جاء الممارسة النبوية في دولة المدينة.

وانطلق هذا القسم بعد ذلك للحديث عن أزمة كيانات «سايكس - بيكو» الحالية، وجذور هشاشتها وفنائها، منذ لحظة الميلاد في النصف الأول من القرن العشرين، بعد انهيار دولة الخلافة العثمانية، والذي تم بمؤامرة من القوميين العرب والأتراك، تحالفًا مع الاستعمار العالمي، والذي استغل ضعف الدولة العثمانية، في مراحلها الأخيرة، بعد أن جرت عليها سُنن الله (عز وجل)، في خلقه.

ويعد الجزء الذي بين أيدينا من هذا المشروع إتمامًا أو قسمًا ثانيًا للكتاب الثالث؛ حيث يتوسع في مناقشة جزئية مهمة عرج عليها كتاب «الدولة والعمران في الإسلام»، وهي موقف التيارات الإسلامية المختلفة من قضية الدولة، وما يرتبط بالربيع العربي فيما يتعلق بمسألة التغيير؛ هل يتم بالعنف أم بوسائل التدرجية والسلمية التي تراعي اعتبارات العمران السياسي القائم وتراتبيته، وهل يتم هدم الدولة أم الحفاظ عليها وإصلاحها مؤسسيًّا وقانونيًّا.

وتتباين مواقف التيارات الإسلامية السُّنِّية، من هذه المسألة ما بين الصحويين، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، وبين السلفية الجهادية، بين التغيير التدرجي الإصلاحي، وبين التغيير الراديكالي العنيف ذي الطابع الهدام.

ووجدنا أن كلا الفريقَيْن، يختلف في نظرة التعامل مع الدولة، عن التيارات الشيعية، التي تسعى إلى توظيف الدولة القائمة لمصلحة المشروع الأكبر، وهو استعادة الدولة الشيعية الإمبراطورية، لمصلحة النظام الإيراني، الذي يقود مشروع استعادة الإمبراطورية الفارسية، ولكن بثوب شيعي، وليس زرادشتي، أو مجوسي، كما كان الحال قبل الإسلام.

يسعى هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلى مناقشة عدد من القضايا المرتبطة بهذه المسائل جميعها، فيتوسع في تناول نظرة الشيعة وقضية الدولة والعمران عبر التاريخ، من خلال النماذج الأهم لدولة الشيعة، سواء التي أقامت عمرانًا، كما في حالة الأدارسة في المغرب العربي، والفاطميين في مصر، والصفويين في إيران، أو تبنت الطريقة الهدامة لزعزعة استقرار دولة الخلافة السُّنِّية، في محطات ضعفها، كما في حالة القرامطة والزنج، وثورات الشعوبيين التي دعمتها فرق الشيعة الهدامة عبر التاريخ، وخصوصًا الإسماعيليين، مثل الطائفة النزارية، التي أسسها الحسن بن الصبَّاح، والتي أسست لأول فرقة اغتيالات في التاريخ السياسي الإسلامي، وهي طائفة الحشاشين أو الفدَّاوية.

ومن خلال عاديات التاريخ، وكبار الحوادث التي شهدتها منطقتنا العربية والإسلامية، في الألف سنة الأخيرة، يقرأ الكتاب عناصر الدولة والسلطان عند الشيعة، والتي أخذت شكلها

الحالي في مرحلتَيْن أساسيتَيْن، الأولى، هي الدولة الصفوية التي ظهرت في القرن الخامس عشر الميلادي، والتي أسست لثنائية «فارسي/ شيعي» في حركة الإمبراطورية الإيرانية في المنطقة، والثانية، هي الدولة الحالية التي أسسها رجال الدين الشيعة، بعد الإطاحة بنظام شاه إيران الأخير، محمد رضا بهلوي، آخر السلالة البهلوية، التي لم تحكم إيران طويلاً؛ حيث حكمت منذ بدايات القرن العشرين فقط، بعد أن أطاحت بأسرة القاجار، التي كانت قد ظهرت بدورها على أنقاض الدولة الصفوية.

ولا يقف الكتاب أمام التاريخ - أو هو ينطلق منه - إلا لتأييد فرضية مهمة يطرحها، وهي أن إيران في الوقت الراهن، لا تتصرف بمنطق مُستجد، حتى في تعاونها مع القوى الاستعمارية الأجنبية، وقوى الاستكبار العالمي، ضد أبناء الدين الواحد، لتحقيق مصالحها؛ وإنما هي تسير على قواعد حاكمة للسياسة الإيرانية، منذ عهد الإمبراطورية الفارسية، خصوصًا في قرون نهضتها الكبرى، إبان الدولة الأخمينية والدولة الساسانية، وهي آخر إمبراطورية فارسية ظهرت، قبل أن تصبح بلاد فارس جزءًا من دولة الخلافة الإسلامية.

كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي في الكتاب من أجل التأكيد على مجموعة من الحقائق المرتبطة بالمشروع الإقليمي الإيراني حاليًا.

الحقيقة الأولى، أن الهوية الأصلية للمشروع الإيراني، هي هوية قومية، ذات طابع شوفيني عنصري يلغي الآخر، وهو في حالتنا هذه العربي السُّنِّي، وإنما المذهب الشيعي أداة للمشروع، وحتى المذهب الشيعي لدى الإيرانيين؛ يختلف عن نظيره عند العرب في الماضي؛ حيث صبغ الفُرس المذهب بصبغتهم، مع اعتماده رسميًّا كمذهب للدولة، على أيدي السلطان إسماعيل الصفوي، مؤسس الدولة الصفوية.

الحقيقة الثانية، أن العداء الحالي للعرب، إنما هو متوارث منذ التاريخ، وتأتي الممارسة الإيرانية الحالية في المنطقة لتعكس ضغائن مئات الأعوام، بعد أن فتح عمر بن الخطاب وجنوده، بلاد فارس ودالت أمامه إمبراطوريات العالم القديم بأسرها؛ فهم لن ينسوا ذي قار ولا دومة الجندل ولا القادسية؛ أبدًا!..

الحقيقة الثالثة التي يسعى هذا الكتاب لإيضاحها، هو كيف تشارك إيران في مشروع الفوضى الهدامة الذي أسسته الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا وفي المنطقة، من أجل هدم أسس المجتمعات العربية، وإدخال المنطقة في آتون صراعات داخلية، تدمر الأخضر واليابس، وتدخل أمة العرب، أساس الأمة الإسلامية، وأساس حضارة الإسلام، في نفق حضاري مظلم.

ولعل النتيجة الأخطر لما تمر به أمتنا في الوقت الراهن - بشكل عام؛ حيث المشروع الإقليمي الإيراني جزء مما يجري وليس كل ما يجري، وأداة فيه أيضًا - هو ضياع بوصلة المشروع النهضوي الإسلامي، الذي تبناه التيار الصحوي بالأساس، كان قد بدأ يحقق الكثير بعد ثورات الربيع العربي، وما سبقها من سنوات مخاض.

ولعل ذلك الكثير الذي حققه الصحويون وأصحاب نظريات العمران والنهضة، هو الباعث الرئيسي لكل هذا التدمير المنهج الذي تجاوز الدول، إلى مستوى المجتمعات ذاتها.

وذلك؛ فإنه - وربما هذه هي واحدة من أهم الرسائل التي يقدمها الكتاب - من أهم الأمور التي يجب على العاملين في حقل العمل الإسلامي، بجوانبه التنظيرية والتطبيقية، والباحثين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية، وفق الرؤية الإسلامية، في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها المشروع النهضوي الإسلامي - أن يعملوا على توضيح الجوانب العمرانية، السياسية والاجتماعية، بقوانينها التي أتى بها الإسلام، وكيف هي ميزان العدل والضمانة الأساسية لاستقرار المجتمعات.

وهذه ليست صورة أو قناعات تنبع من تحيز عقيدي أو فكري، لاعتبارات انتمائنا الإسلامي، وإنما هي حقائق أثبتها التاريخ، ورسختها دولة الخلافة عبر قرون طويلة، ساد فيها العدل والسلام ربوع المشرق العربي الإسلامي، والعالم القديم؛ لم يعرف فيها العالم، حروبًا طائفية أو فتنٍ مذهبية، وكان الاستقرار والسلام المجتمعيَّيْن في ظل دولة العدل التي أرساها الإسلام، نموذجًا أمام العالم كله، وما كانت الفوضى لتحدث؛ إلا في الفترات التي كانت تضعف فيها دولة الخلافة، أو لا يتم تطبيق شريعة الإسلام كما هي في صورتها السليمة النقية.

وتأتي أهمية التأكيد على مثل هذه المعاني - كما تقدم، وكما سوف نرى في متن الكتاب - في ظل تطورات مسَّت صُلب القناعات العقيدية لدى الكثير من المسلمين، مع تشويه الأساس السياسي والمجتمعي للنموذج الإسلامي في الحكم بالمعنى الواسع، في ظل دخول صراع الحق والباطل في العالم العربي والإسلامي، إلى مرحلة جديدة بعد الربيع العربي.

فَكان الربيع العربي فرصة مهمة لتقديم النموذج الحركي والحقيقي للإسلام عندما يحكم، وكيف أنه سوف يقيم دولة العدل، ويكافح الفساد، ويرسي الاستقرار، وأن النموذج الإسلامي في الحكم، كما أنزل الله تعالى، وبما أنزله (عَزَّ وَجَلَّ)، هو الأكثر قدرة على التعامل مع المستجدات، وقيادة المجتمعات التي يحكمها إلى الخير والسعادة في الدنيا والآخرة.

هــذه الأمــور بطبيعة الحــال، كافح خصوم الديــن والدعوة طيلة قــرون طويلة من أجل التشويش عليها وإخفائها، وإظهار النموذج الإسلامي في الحكم، في صورةٍ سلبية مغايرة، من أنه يعني حكم المستبد غير العادل، وأن دولة الشريعة دولة ظلم وظلام.

أتى المشروع الصحوي الإســلامي، بعد الربيع العربي بواقع مغاير، وكاد أن يهدم الكثير من السياســات الرواسخ الرواسي لقوى الفساد والاســتبداد الداخلية، بمنظوماتها السياسية والاجتماعية، وقوى الاســتكبار العالمي التــي تتعاون معها وتحميها، وتتبادل معها المصلحة، وهو ما كان ينبغي أن يتم التصدي له، كما يتم فعلاً الآن في أكثر من بلدٍ عربي شــهد ثورات أطاحت برؤوس أنظمة، وإن لم تقتلع الأنظمة نفسها.

ومن ثَمَّ؛ أتت الحملة المضادة للمشروع الإســلامي، لتمس ثوابت الشريعة الإسلامية ذاتها، وفي مختلــف المجالات؛ ما هو أخلاقي وقيمي ومعنوي بشــكل عام، ومــا هو تطبيقي وعملي، كما في جزئية الحكم والاستقرار المجتمعي، وذلك كله من أجل انتزاع قضية «النموذجية» من المشروع الصحوي الإسلامي، ونزع الجاذبية الجماهيرية عنه.

وهنــا تأتــي أهميــة التأكيد على المحتــوى القيمي والتطبقــي في منظومة الحكم والســنن الاجتماعية في الإســلام، وهو ما يحاول هذا المشروع الفكري بمحطاته المختلفة التأكيد عليه، حتــى ولو بــدا أن الموضوع الذي تتناولــه بعض الفصول فيه سلســلة الكتب التي صدرت - وسوف تصدر إن شاء الله تعالى - في إطاره، تتناول أمورًا سياسية بحتة.

أحمد التلاوي

القاهرة في: ١٨ من ذي الحجة ١٤٣٦هـ

الأول من أكتوبر ٢٠١٥م



مقدمة المؤلف

مدخل

حول روح الحضارة والعمران فيما جاء به الإسلام

كثيرًا ما تُنسَب المشكلات الراهنة التي تمر بها الأمة المسلمة إلى الدين، وذلك في إطار مخطط متكامل لفصل المسلمين عن دينهم وحضارتهم.

ومن نافلة القول في هذا الموضع، التأكيد على أن هذا المخطط، والذي يتخذ أشكالاً إعلامية ومجتمعية عدة، على تحقيق أكثر من هدف، الأول هو ضمان استمرار الأمة في حالة التخلف والتراجع الحضاري التي هي عليها في الوقت الراهن.

الهدف الثاني، وهو مرتبط بالأول، استكمال مخطط «تغريب العالم»، وسحب الحضارات الأخرى - والمسلمون ليسوا استثناءً - إلى بوتقة الحضارة الغربية بمنظومتها المادية، القائمة على قيم الليبرالية والعلمانية، والأسس القيمية للمسيحية واليهودية كما تم تحريفهما.

ويتم في إطار هذا المخطط، التأسيس لصورة ذهنية سلبية حول ما يمكن أن يفعله الإسلام بالعالم إذا ما حكم وتم التمكين له، وتشمل هذه الصورة الذهنية مجموعة من الجوانب التي تدور كلها حول مصطلحَيْ «التوحُّش» و«التخلف»، وكيف أن التمسك بأهداب الدين؛ قاد الأمة الإسلامية إلى وضعية التراجع الحضاري التي هي عليه.

هنا تبدو أهمية الدراسات العمرانية الإسلامية المذهب والهوية، والتي تركز على أمرَيْن أو جانبَيْن أساسيَّيْن، الأول هو إبراز أثر الإسلام في نهضة دولة الخلافة الإسلامية، التي سادت العالم حضاريًّا وسياسيًّا، وكانت أكبر قوة اقتصادية وعسكرية - وهو عناصر قوة الدولة الأساسية وفق العلوم السياسية الحديثة - في العالم، ولمدة ألف عام.

وأهمية ذلك تكمن في أنها تبرز أن الإسلام قوة بناء، وأداة حضارة، وأن الإسلام - متى تم تطبيقه على النحو الصحيح - يملك كل النقاط الإيجابية والعملية اللازمة لبناء حضارة متكاملة الأركان، ومستمرة، وأن التخلي عن قواعده العمرانية، هو أول العوامل التي تقود إلى تطبيق قوانين دوال الأمم والحضارات التي وضعها الله (عَزَّوَجَلَّ) في خلقه.

الجانب الآخر، وهو مرتبط بما سبقه، يتعلق بضرورة إبراز الطابع المدني والعقلي في الإسلام، وفي مختلف ما سبقه من رسالات أنزلها الله تعالى على من اصطفى من عباده ؛ لأن هذه الأمور، هي التي تُعتبر أساس أي بناء حضاري.

ويقول وول ديورانت في موسوعته الشهيرة عن الحضارة، إنها «أي نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي»، وتتكون الحضارة من أربعة أركان، وهي الموارد الاقتصادية، والنظام السياسية، والتقاليد والأخلاقيات الحاكمة، والعلوم والفنون، وتتميز بالتراكم مثلها مثل الفعل الثقافي.

والحضارة، وفق ديورانت، تبدأ من حيث ينتهي الاضطراب والقلق، لأنه إذا ما أَمِنَ الإنسان من الخوف، تحررت في نفسه دوافع الطموح، وتحركت لديه عوامل الإبداع والعمران، مما يقود إلى المزيد من الفهم للحياة وازدهارها.

واختيارنا لتعريفات ديورانت هذه له قصد، وهو أن نورد المفاهيم الغربية الأساسية عن الحضارة وأركانها، لأن عثورنا عليها في القرآن الكريم، وفي سنن الأمم الأولى، والتي شهدت نزول كتب ورسالات فيها؛ يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، في أن الإسلام أتى بقواعد العمران البشري التي تضمن قيام حضارة راسخة، تسود العالم بقيم العدل والمساواة والحرية.

كما يثبت سبق الإسلام لذلك؛ حيث الدراسات الحضارية وعلوم الاجتماع السياسي والإنساني، إنما نشأت في الغرب بعد بدء عصر النهضة، في القرون الوسطى، أي بدءًا من القرنَيْن الرابع عشر والخامس الميلاديَّيْن، بينما الإسلام نزل على الرسول الكريم محمد (ﷺ)، في القرن السابع الميلادي.

فالقرآن الكريم، وفي سير الأنبياء والمرسلين الذين سبقوا النبي الخاتم، (ﷺ)، يقدم مختلف أركان عملية البناء الحضاري.

فوول ديورانت يتكلم عن أن الحضارة تبدأ عندما ينتهي الخوف والقلق، ويبدأ الأمن، وفي القرآن الكريم، يقول رب العزة سبحانه في ذلك، مخاطبًا قريشًا: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾ (العنكبوت: ٦٧)، وفي سورة «**قريش**»: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤ ﴾.

هنا القرآن الكريم يؤكد أن الأساس الحضاري الذي نهضت منه قريش، وسادت به العرب، إنما هو الحرم والأمن ورغد العيش، وهي الأسس الأولية المتينة التي تناولها ديورانت ودوركايم وروسو، وغيرهم من علماء الاجتماع وفلاسفة العمران في الغرب، وإن مال روسو إلى مخالفتهم في أهمية عامل الأمن؛ حيث قال بأن الحرية والديمقراطية مقدمتان على عامل الأمن، ولكنه لم

يختلف على مكانته لدى الأمم والشعوب، وإنما كان يدعو إلى تقديم الحرية على الإحساس بالأمن.

والعمران صنو الحضارة، وكلاهما ضد الفساد والإفساد، وفي القرآن الكريم الأمر واضح: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: ٧٧).

وفي العالم العربي والإسلامي، ثَمَّة تجربة تكاد تقترب من أهمية تجربة ابن خلدون، ولكنها لم تلقَ الاهتمام الكافي من جانب علماء الاجتماع والعمران المحدثين، لدراسة ما في أدبياتها من مفردات حول قضية الدين والحضارة، وهي تجربة **العلامة المصري رفاعة رافع الطهطاوي**.

وغياب تجربة الطهطاوي عن علماء الاجتماع والعمران المسلمين المحدثين، يعود إلى فكرة خاطئة مأخوذة عنه، رسختها تاريخيًّا أدبيات رموز العلمانية والليبرالية في مصر والعالم العربي؛ عندما وضعوه في زمرة مؤسسي العلمانية العربية، وهو زعم باطل.

فلو طالعنا كتب الطهطاوي، وخصوصًا «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، و«المرشد الأمين»، و«مناهج الألباب»، سوف نجد طهطاوي إسلاميًّا بامتياز، فهو يدعو إلى تطبيق الشريعة، ويؤكد أن القرآن الكريم أساس الدين، ويجب تطبيق أحكامه، وتقنين الشريعة الإسلامية.

ويؤكد على السبق الحضاري والعلمي للخلافة العباسية على كل ما عداها من الأمم والحضارات الأخرى.

كما نقد رفاعة الطهطاوي، وخصوصًا في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، عقائد الفرنسيين وقساوستهم، وانتقد سلوكيات المجتمعات الغربية بشكل عام، بما فيها المجتمع الفرنسي.

وتحدث رفاعة الطهطاوي، بشيء من التفصيل في «المرشد الأمين»، و«مناهج الألباب»، عن الجهاد وفضيلته وفرضيته على المسلمين، وهو ما لا يظهره العلمانيون بالمرَّة من الطهطاوي.

ومما يؤكده الطهطاوي في عمرانياته، ويقدم مكونًا إسلاميًّا خالصًا لعملية البناء الحضاري، ضرورة انضباط العقل بالوحي، وهو أمر مرفوض تمامًا من جانب العلمانيين الذين يعلون من قيمة العقل الإنساني على أي مصدر آخر من مصادر المعرفة.

ومن ذلك أيضًا، أن التمكُّن من القرآن الكريم، ومن السُّنَّة النبوية الشريفة، شرط لدراسة الفلسفة، حتى لا تخرج ولا تشط عن المألوف والصحيح من الأمور.

وفي هذا يقول **الشيخ عبد الرحمن بن حسن الميداني الدمشقي**، في كتابه المهم «**الحضارة الإسلامية.. أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم**» الصادر عن «**دار القلم**» بدمشق، عن السبل الكفيلة بتحقيق التقدم والرقي الحضاريَّيْن، من خلال المنهج الإسلامي، ما ينزل به الوحي، وما يتوصل إليه العقل بالبحث

العلمي، ثم ما يكتسبه الإنسان عن طريق الاختبار والتجربة والممارسة التطبيقية مع الملاحظة الدقيقة لجوانب الخطأ والنقص، وما يستدعيه الكمال، وهو مرتبط بالممارسة العلمية كذلك.

ولو تركنا الطهطاوي وعمرانياته، والميداني وعقلياته، وذهبنا إلى ما قاله البحاثة **حمزة حسن سليمان صالح**، في دراسته المهمة «أسس الحضارة الإنسانية في القرآن الكريم»؛ سوف نجد الكثير من الدلالات القرآنية والتاريخية التي تؤكد على أن الإسلام بذاته، هو الذي أقام حضارة المسلمين.

فيقول إن «الناظر إلى بداية نشوء الحضارة الإسلامية لا يجد فيها أي تأثر أو أي ارتباط بالحضارات السابقة أو المعاصرة لها، لا تأثُّرا إيجابيًا ولا تأثُّرا سلبيًا، ذلك لأن الإسلام أوجد نمطًا من العيش مختلفًا كل الاختلاف عن كل أنماط العيش السابقة له والمعاصرة، وأحدث انقلابًا جذريًا في المجتمع بحيث لم يترك ناحية من نواحيه إلا وطالها وأحدث فيها التغيير من أساسها».

وكما أسلفنا؛ فإن القرآن الكريم، به الكثير من الآيات التي إذا ما تدبرناها؛ سوف نجدها تتناول عوامل نهوض وأسباب استمرار الحضارات.

ونأخذ فقط ما يتعلق بنظام الحكم في الإسلام، لأنها قضية مهمة تشغل بال الكثيرين ممن لا يعلمون حقيقة هذا الدين، وما الحال لو تم التمكين له، وهي أسئلة ظهرت وتكاثرت مع صعود الإسلاميين إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربي.

ولننظر فقط إلى قضية الحق وأهميتها في الحكم والبناء العمراني، والاجتماعي والسياسي السليم، والتي هي في مقام عملية الحكم، صنو قضية العدالة، وكلاهما، الحق والعدل من الأسماء الحسنى التي اختارها الله عز وجل لنفسه!

فنظام الحكم في الإسلام يقوم على الحق والعدل، وهي الأسس الركينة لاستمرار المجتمعات والحضارات، ومن دونها تسود الفوضى، وفي القرآن الكريم، أبرز رب العزة الإسلام هذه القاعدة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، محذرًا القائمين على شئون الحكم من اتباع الهوى؛ فتسقط الدولة في مهاوي الظلم، وبالتالي تنهار وتذهب ريحها.

ومما ورد في القرآن الكريم في ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (ص: ٢٦)، ويقول كذلك: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ (المائدة: ٤٩).

والتاريخ يخبرنا أن الإسلام أقام - وحده - حضارة العرب والمسلمين، كما كان هو الركيزة الأساسية لقيام حضارات أخرى، على رأسها الحضارة الغربية، وهو ما اعترف به حتى غلاة



الفلاسفة الغربيين، مثل **جوستاف لوبون**، والمنصفين منهم، مثل جورج سارتون، الذي قال في كتابه «**مقدمة في تاريخ العلم**»: «إن الجانب الأكبر من مهام الفكر الإنساني اضطلع به المسلمون؛ فالفارابي أعظم الفلاسفة، والمسعودي أعظم الجغرافيين، والطبري أعظم المؤرخين».

ولكن لم يكن ذلك أن يتم لولا أن كانت البداية بالتربية النبوية الأخلاقية، وبناء الفرد في المرحلة المَكيَّة من البعثة، ثم بناء الدولة والمجتمع في المرحلة المدنية من بعثة رسول الله (ﷺ).

إذًا؛ فالإسلام هو صنو العمران، والمعادل الإيجابي للتقدم البشري، وفي المقابل؛ فهو المعادل السلبي لكل ما هو يتعلق بالتخلف والرجعية والخراب الذي ينادي به الآن خصوم الأمة.

الاجتهاد المصلحي وأهمية انضباط العمل السياسي والتنظيمي بالمقاصد:

خلال السنوات التي تلت ثورات الربيع العربي، وحتى تلك التي سبقتها، تصاعد جدل كبير حول الآليات والوسائل الملائمة للتغيير وتحقيق الإصلاح المطلوب على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية.

وتنامى هذا الجدل في ظل ما حققته الارتكاسات المضادة التي تصدت بها الأنظمة الحاكمة والقوى الإقليمية والدولية الداعمة، وتم في السياق إراقة الدماء، واستحلال مصالح الإسلاميين وكل من تبنى الفكرة الإصلاحية ودافع عن الثورة ودعم فكرتها.

فظهرت خلافات وصلت إلى مستوى الأزمات والافتراقات بين أبناء الصف الواحد، وقادت إلى تشتت الجمع الثوري الذي التأم في الميادين، وكان المستفيد الوحيد من هذا الأمر، الأنظمة الحاكمة التي عادت، بل وصارت - أمام شعوبها - الملجأ الوحيد لها من الفوضى و«الفوضويين»، في إشارة بطبيعة الحال إلى القوى التي تتبنى الخطاب الإصلاحي، ولا تزال تتحرك في الإطار الثوري.

ولقد كثُر الحديث في الفترة الأخيرة عن قضية الوسائل والآليات، وكذلك الأولويات في المرحلة الراهنة، فبينما يرى البعض أن العمل المسلح صار واجبًا، وأن التصعيد «الصفري» هو المسار الوحيد مع الأنظمة الحاكمة؛ يرى البعض الآخر، أن خيار السلمية هو الأصل، وهو المتفق مع القواعد الشرعية وقوانين التعامل العمراني السليمة، ولا بديل عنه.

وهو جدل قديم كان له أثره في بدايات الثورة العربية، في العام ٢٠١٠/٢٠١١م، جعل هناك افتراقات عدة في مسارات العمل، وفي النتائج النهائية - نهائية مرحليًا - لكل ثورة من الثورات التي اندلعت، ما بين النموذج المصري والتونسي، وبين النموذج الليبي والسوري واليمني.

وتعود أهمية هذه القضية، إلى التطورات التي تشهدها المرحلة الراهنة في عالمنا العربي

والإسلامي، فيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والتنظيمات والجماعات المختلفة، سواء الوطنية أو الإسـلامية، التي تضطلع بمهام تتعلق بمواجهة الاحتلال، كما في فلسـطين، أو مواجهة الظلم والفساد والاستبداد، كما في أكثر من بلد عربي.

المشـكلة تتعلق بأمرَيْن أساسـيَّيْن، الأمر الأول هو دخول الصف داخل هذه المجموعات، التي هي من المفترض أنها طليعة الأمة، وتحمل تطلعات الشعوب، في حالة من الشقاق الذي وصل إلى الاقتتال الداخلي بين هذه المجموعات، أو داخل بعضها، في كثير من الأحيان.

الأمـر الثاني، يتعلق بممارسـات بعض هـذه القوى، التي خرجت في سـلوكها عن اعتبارات السياسـة الرشيدة، بما أدى إلى وصول الأذى إلى الشـعوب، التي من المفترض أن مصلحتها هي الهدف والغاية من ظهور هذه المجموعات الطليعية.

والسياسـة تعنـي القيام على الـشيء بما يصلحه، ولكن مـا يتم في وقتنا الراهـن في غالبية أروقة جماعات المقاومة، والجماعات التي تسعى إلى التغيير والإصلاح في مجتمعاتنا؛ لا يقود إلى ذلك بالمطلق.

ولننظر إلى ممارسـات بعض الفصائل المسلحة في سوريا، والتي قادت مع إجرام النظام، إلى فرار الملايين من الموت إلى الموت.. كيف، وهي تأسسـت من الأصل؛ لحماية أبناء الشعب السوري من بطش النظام، وتحرير الأرض السورية من مجرمي العنصرية والشوفينية والطائفية؟!..

النظام السـوري نفسه يفعل ذلك؛ فما الفارق بينها وبينه؟!.. أين الفارق القيمي والمصلحي الذي تأسستم لأجله، وأقامت عليه وجودها ذاته عليه؟!..

نفـس القصة، في الحدث القريب، تكررت في مخيم عين الحلوة؛ صارت حركة «فتح» أسـمى من الإنسـان الفلسـطيني، فليحترق المخيم؛ المهم هو هيبة وسـطوة «فتح»، فتدخل صدامًا مع جماعة «جند الشام»، بينما إسرائيل على مرمى حجر من كلتا الجماعتين؛ لكن الفصيل والتنظيم صـارا فـوق المصلحة.. فوق حيـاة الناس.. أثبتوا أنهم لم يُؤَسِّسـوا هذا الفصيـل أو ذاك؛ لأجل الشعب الفلسطيني، ولكن لأجل مصالح وزعامات فارغة.

هاجر بضعة آلاف من مخيم عين الحلوة، ومات عشرات الآلاف في عرض البحر المتوسط، وفي بـلاد الغُربة، في أوروبا، أوروبا «المسـيحية اليهودية»، التي كانـت ربما أكثر حنوًّا على هؤلاء من أبناء جلدتهم من المتوحشين والعنصريين الذين حكموا أو تحكموا فيهم!

هـذا الواقع، يقول بأن هناك الكثير من الانحرافات والخروج على القواعد والأصول السـليمة المرعية للعمل السـياسي في مثل هذه الأحوال، والمؤسـف أن البعض يقتبس من تجارب الآخرين التاريخية، من دون إعمال العقل والشرع فيها، لمجرد ادعاء البطولة، وهو أمر باطل.

البعض يتكلم عن نموذج فيتنام، ويتحمس له، بينما لم يدرسه شرعًا، ويترك ما جاء به دينه،

وعلى رأس ذلك، قضية الاجتهاد المصلحي، وتغير الظروف وأثره على العمل، سواء السياسي أو العسكري أو المجتمعي، أو أيًا كان، ولا يسأل نفسه: ماذا كان سوف يفعل الرسول الكريم «صلَّى اللهُ عليه وسلَّم»، في هذا الموقف؟!، أو لماذا تصرف الرسول «صلَّى اللهُ عليه وسلَّم»، في الموقف الواحد بطريقتَيْن مع اختلاف الظرف والزمان؟!..

يقول الدكتور أحمد الريسوني في دراسته «الاجتهاد المصلحي.. مشروعيته ومنهجه»، إن الاجتهاد المصلحي «هو الاجتهاد الذي تُراعى فيه المصلحى ويُبنى عليها، سواء كانت المصلحة هي سنده الوحيد، أو كانت عنصرًا مؤثرًا ضمن عناصر وأدلة أخرى، فمتى ما دخل في استنباط الحكم وتقريره، اعتبار المصلحة، وكانت إحدى مقدماته الاستدلالية؛ فهو يدخل في باب الاجتهاد المصلحي».

ويعرِّف المصلحة على أنها «كل فائدة مقبولة معتبرة بأدلة الشرع وموازينه ومقاصده، بمعنى أن تكون مصلحةً مشروعة على سبيل الوجوب أو الندب أو الإباحة».

بعبارة أخرى، أن تكون المصلحة ضرورية أو حاجِيَّة أو تحسينية سواء دل عليها نص معين أو دلت عليها جملة نصوص، أو اندرجت فيها عُلم من مقاصد الشريعة، أو كانت مما علم بالتجارب والضرورات والخبرات والحاجات البشرية.

أهم ما قاله الريسوني وعلماء الأصول والفقه في هذا الصدد، أن مما يدخل في ذلك؛ درء المفسدة، باعتبار أن درء المفسدة؛ مصلحة في حد ذاته.

أي أن أي فصيل أو جماعة سياسية، تنهض وتعلن أنها تسعى لتحقيق أهدافًا تحررية أو إصلاحية؛ يجب عليها وعلى قياداتها الإيمان بأن هناك مبدأ يجب الاستقرار عليه، وهو أن مصالح الإنسان المرسلة شرعًا، هي الأصل، وأصل التسخير في خلق الكون، هو مصالح الإنسان، حتى لو كانت فيها معصية؛ لأن ذلك يرتبط بقضية الاختيار ومن ثَمَّ المحاسبة.

هذا لا يحدث؛ فنضحي بالناس والعمران، لأجل أهداف سياسية فصائلية ضيقة، على الرغم من أن هذا الأمر، مِن المُستَقر عليه شرعًا وفقهًا وعقلاً في ديننا الحنيف، ولذلك أي شيء - حتى لو هدم الكعبة كما في الحديث النبوي الشريف - يخالف ذلك؛ فهو بجانب أنه حرام؛ فهو مخالف لقوانين العمران.

فلا معنى للحديث عن مصلحة سياسية لحزب أو فصيل أو جماعة أو كذا؛ على حساب دماء الناس ومصالحهم.

الأصل في الأمور هو الحفاظ على مصالح الناس، ومقاصد الشريعة، وعلى رأسها حفظ

النفس، وضمان استقرار العمران البشري؛ لإتاحة الأمور أمام الدعوة إلى دين الله تعالى، وإقامة الغاية العظمى من الخلق، وهو عبادة الله تعالى الواحد الأحد، لا شريك له، وإفراده بها، ومن يقول خلاف ذلك؛ فهذا تدليس على الله تعالى.

حول الكتاب وموضوعه:

قد يبدو الحديث السابق غير ذي علاقة بموضوع الكتاب على النحو المشار إليه؛ إلا أنه في حقيقة الأمر؛ إنما هو حديث وثيق الصلة سواء بموضوع هذا الكتاب، أو بالمشروع الفكري الذي يصدر هذا الكتاب في إطاره، برمته.

ينطلق المشروع الإقليمي الإيراني - كما سوف نرى في المحتوى - من عدد من المرتكزات السياسية والفكرية، ويستند إلى دعاوى تاريخية وقومية ودينية؛ ساعيًا من خلالها إلى إضفاء صفة «القداسة» و«الرسالية التاريخانية»، على كل ما يقوم به النظام الإيراني في المنطقة.

وفي هذا الإطار، وكما تفعل كل الأصوليات التي تتصارع على أرض المشرق العربي والإسلامي؛ يرتدي كل من هذه المشروعات عباءة الدين، ويفسر كل ما يقوم به من أفعال تندرج تحت بند الخراب، ولا يقرها شرع، أو يقبلها عقل أو فطرة سليمَيْن؛ بتفسير ديني، ويقول إن هذا هو الإسلام، في حالة تنظيمات السلفية الجهادية، أو في حالة أنظمة مثل النظام الإيراني، أو هذه هي اليهودية، في حالة المشروع الصهيوني الذي تمثله الدولة العبرية، بينما لم يأمر رب العزة سبحانه في كتبه ورسالته التي أنزلها على البشر بأي شيء من هذا الذي يجري، من قتل وتخريب ودمار!

نشأ عن ذلك تشويه الصورة الحضارية للإسلام، وبات الدين الذي أقام أعظم حضارات التاريخ، صنو الخراب في الصورة الذهنية التي تتناقلها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام، وتكرسها في ذهنية المواطن العالمي، وليس الغربي فحسب.

وبدلاً من عمران بغداد ودمشق والأندلس، وجامعات خراسان وبلاد ما وراء النهر، ومكتبات القاهرة والمغرب والرافدين والقيروان؛ صار الدخان والركام والرماد ومشاهد الدماء والذبح؛ هي - زورًا وبهتانًا - صنو الإسلام والمسلمين في كل مكان حول العالم.

ومن ثَمَّ؛ فإنه كان من الأهمية بمكان العمل على كتابة هذا التقديم، من أجل التأكيد على الرسالة الغائية من هذا الكتاب، وهي أن الإسلام لا يعني إيران، وحتى المذهب الشيعي - كما سوف نرى - لا يعني إيران، ولا يعني «داعش»؛ بل إن كل ما تقوم به هذه الكيانات؛ إنما هو يعبر عن طموحات سياسية لأصحابها وقياداتها، أو أنها عبارة عن مشروعات تم التأسيس

السياسي والإعلامي لها، من أجل رفع أنقاض الحضارة الإسلامية، التي صار لها قرونًا تواجه حملة شرسة لهدمها، كان حلُّ دولة الخلافة العثمانية أحد أهم مراحلها.

كما أن المستهدف الرئيسي للمشروع الفكري الذي يرعاه مركز الإعلام العربي الموقَّر، منذ بضعة سنوات، هو دراسة الدولة والنظم وقواعد العمران البشري، السياسي والاجتماعي؛ كما هي في الإسلام، مع مقارنتها بالتطبيقات الحالية في عالمنا المعاصر في المشروعات التي تقول إنها تعبر بشكل أو بآخر عن الدين، سواء المشروعات المرتبطة بالإسلام السياسي وجماعاته المنتمية إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، الإصلاحية والراديكالية، أو تلك المرتبطة بالمذهب الشيعي، أو المذاهب الهدامة التي ظهرت عبر القرون الماضية بين ظهرانيي العالم الإسلامي، وانتسبت للدين.

في الإطار السابق، يستهدف هذا الجزء من المشروع دراسة نموذج الدولة الإيرانية في جذوره التاريخية، وأدواته، وسلوكه، ومظاهر التشابه ما بين كل فترة تاريخية وأخرى، وبين كل دولة للشيعة ظهرت في التاريخ الإسلامي، للوصول إلى قوانين عامة تحكم السلوك السياسي الإيراني الحالي.

والجانب الآخر من أهمية مثل هذه النوعية من الدراسات على «الخصم»، وهو بالفعل خصم، كما تثبت كبار الحوادث التي تجري في حق العرب وأهل السُّنَّة في العراق وسوريا، على أيدي إيران وأذرعها العسكرية وحلفائها، في ظل الأوضاع الحالية التي يشهدها العالم العربي والإسلامي، من حرب أهلية صريحة، تستهدف هوية الأمة ومقدراتها، كما قدر الدكتور محمد عمارة، في دراسته المهمة التي نشرها مركز الإعلام العربي، ونشرت قبلاً في مجلة «الأزهر» القاهرية، قبل بضعة أشهر.

وبالعودة إلى خلفية تاريخية قديمة نسبيًا لجذور الأزمة؛ نجد أنه ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية، وتسعى طهران إلى التوسع في منطقة الخليج العربي، وهو ما لم تنكره طهران تحت شعار شهير وهو «تصدير الثورة الإسلامية».

ومن هنا بدأت شرارة الحرب الباردة التي تحولت الي حرب أكثر شراسة مع رياح الربيع العربي التي هبت على المنطقة؛ حيث تحولت عدد من البلدان العربية إلى ساحات حرب بالوكالة، تتقاطع فيها المصالح والخصومات والتحالفات بشكل مذهل، فمن يشاركون في الغارات على اليمن، يتقاطعون معًا في الملف المصري، ويتقاتلون في ليبيا.

وتشمل هذه البؤر بلدان وساحات كبرى في المنطقة، كما في سوريا والعراق؛ حيث يتقاطع المشروع الشيعي الإيراني وأدواته، مثل حزب الله اللبناني، والنظام السوري، مع نشاط مجموعات «جهادية» سُنِّية، مثل «جبهة النصرة»، ذراع تنظيم القاعدة في سوريا، وتنظيم الدولة

«داعش» في سوريا والعراق، والذي تمدد في دول عدة بعد إعلان مجموعات «جهادية» أخرى «مبايعتها» لزعيم «داعش»، أبو بكر البغدادي.

وكذلك هناك اليمن التي تحولت الي مرتعًا للانتهاكات الخارجية؛ حيث تشن الولايات المتحدة غاراتها بطائرات من دون طيار، بحجة مكافحة الإرهاب واصطياد عناصر تنظيم القاعدة والمجموعات المرتبطة به، بينما إيران تتدخل بواسطة الحوثيين، فيما تتدخل السعودية ودول الخليج تارة من خلال القوة المسلحة، ومن قبل من خلال القبائل، وحتى من خلال تنظيم «القاعدة» كما كان في بعض الأحيان.

وهكذا، تجددت الحرب الأهلية الإسلامية بين السُنَّة والشيعة، وتأججت على أيدي الجهاديين والتكفيريين من السُنَّة، والمتشبثين بالحكم ودُعاة الهيمنة من الشيعة والسُنَّة كذلك، حتى تخطت حدود الشام التي بدأت فيها، وجذبت أطرافًا عربية وإقليمية ودولية للصراع، بحيث شملت حاليًا شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي بالكامل، في صراع أصوليات حقق ما لم تحققه عوائد التاريخ من خراب في أمتنا.

وهناك في هذا الإطار، جانب شديد الأهمية فيما يتعلق بالصراع المذهبي في المنطقة، والمتعلق بعجز الدولة العربية الحديثة عن إدخال معايير الانتماء والمواطنة إلى عقول وقلوب مواطنيها، وبناء سياسة المشاركة والحوار، مما أدى إلى انهيار بناء المجتمع والدولة معًا، وعودة الأفراد إلى ذواتهم المذهبية او أية انتماءات أخرى.

يُضاف إلى ذلك أن المنطقة بطبيعتها مولِّدة للأزمات، ونذكر في هذا الإطار بظاهرة التطرف الديني التي سيطرت على الواقع السياسي للمنطقة في الفترة الماضية، والتي حل محلها اليوم الانقسام المذهبي.

والمشكلة الرئيسية الأخرى في هذا السياق، هي أن هذا الانقسام يجتذب التدخل الخارجي، كما هي الحال في العراق ولبنان واليمن.

ولا يمكن أن يكون هناك حلٌ لهذا الوضع إلا من خلال مراجعة المسلمين لكامل بنيتهم الثقافية، ولخطابهم التعليمي والديني والإعلامي والسياسي، والذي يمارسون من خلاله فعليًا قمع الآخر؛ حيث أصبح التكفير والتخوين ثقافة سائدة.

ولكن لا يمكن تمامًا، تبرئة الولايات المتحدة وإسرائيل وسياساتهما في المنطقة، والتي تسببت في تفاقم الانقسامات المذهبية والدينية، خاصة في العراق؛ حيث كانت الخطوة الأولى مع اختيار أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، عقب الغزو في العام ٢٠٠٣م، بحسب الهوية المذهبية والإثنية.

كما نشـير هنا إلى أن هناك خلفيات تاريخيـة وأنثروبولوجية لا يمكن تجاوزها لفهم طبيعة الأحداث الحالية، أبسـطها أن الهوية الطائفية والمذهبية لطالما كانت مهمة في الشرق الأوسـط.

والعديـد من أنظمة المنطقة، كان يمثـل، بهويته المذهبية، أقلية ضمن مجتمعه على الصعيد الديموجرافي، لذلك عندما بدأت خطوات تغيير الأنظمة في المنطقة، حدثت توترات مذهبية بسبب الطبيعة الديمغرافية لهذه الدول.

كما سـوف يعرج الكتاب على جزئية شـديدة الأهمية، تتعلق بسـلوك الدولة الإيرانية، والذي توارثتـه من أجدادها عـبر التاريخ، وهو التعاون مع خصوم الأمة، كما حصل مع المغول والتتار ضـد دولة الخلافة العباسـية، ومع الصليبيـين، ضد صلاح الدين والدولـة الأيوبية، لأنه ودولته السُّنِّية أُقيما على أنقاض الدولة الفاطمية، الشيعية المذهب.

ففـي عصرنا الحديث ثبت تعاون إيران «الإسـلامية» مع كل مـن إسرائيل والولايات المتحدة في فـترات عديدة، كما جرى خلال الحرب العراقية الإيرانيـة في الثمانينيات، وكما حدث في ملف أفغانسـتان بعد الاحتـلال الأمريكي لها في العام ٢٠٠١م، وكما يتـم في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣م، وحتـى الآن، بما يشـير إلى أهمية المصالح في توجيه السياسـة الخارجية الإيرانية، على حساب ما تطرحه طهران من مبادئ معلنة وشعارات.

ولكن - كما قلنا - فهذا الأمر يُعتبر من الأمور «التقليدية» أو «المعتادة» - لو صحَّ التعبير - في السياسة الإمبراطورية لبلاد فارس والشيعة عبر التاريخ.

وفي ذلـك، ننقل عن الدكتـور محمد عمارة[1]، قوله إنه «من الأوهام الشـائعة لدى قطاع من الشـباب - الذيـن لا دراية لهم بحقائق التاريخ الإسـلامي - أن التشـيع قد ارتبـط - تاريخيًّا - بالثورة والمقاومة لحكام الجور، وأن أهل السُّنَّة قد كانوا مستسلمين، أو أقل مقاومة من الشيعة عبر تاريخ الإسـلام!، وهذه المقولة - التي يروج لها الخبثاء في صفوف الجهلاء - هي واحدة من الأوهام، المضادة للحقائق الصلبة التي امتلأت بها صفحات التاريخ».

ويضيـف مدللاً على بطلان هذا كلام مَن ينحون هذا النحو: «لقد فتح المسـلمون الأوائل في ثمانـين عامًـا، أوسـع مما فتح الرومـان في ثمانية قـرون، وأزالوا القـوى العظمى التي اسـتعمرت الـشرق وقهرته، دينيًّا، وثقافيًّـا، ولغويًّا، وحضاريًّا لأكثـر من عشرة قرون من الإسكندر الأكبر (٣٥٦ - ٣٢٤ ق.م) إلى «هرقل» (٦١٠ - ٦٤١م)، في القرن السابع للميلاد،

---

(١) عمارة، محمد: **الجذور التاريخية للتشيُّع الفارسي المعاصر**، دراسة منشورة في مجلة "الأزهر"، الجزء الثاني، السنة الثامنة والثمانين، صفر ١٤٣٦هـ/ ديسمبر ٢٠١٤م، ص.ص: ٢٢٦:٢٤٣

وبهذا الفتح الإسـلامي المبين، فتح هؤلاء الفاتحون الطريق أمام انتشـار الإسلام من المغرب غربًا، إلى الصين شرقًا، ومن حوض نهر الفولجا شـمالاً، إلى جنوبي خط الاسـتواء، وجميع هؤلاء الفاتحين، من الخلفاء والصحابة والمجاهدين، يتولاهم أهل السُّنَّة، ويصلون ويسلمون عليهـم، ويعتبرونهـم الأئمة والقادة الذين أقاموا الدين ونشروه، وأسسـوا الدولة ومدوا لها الحدود».

شـيخ الإسـلام ابن تيمية، عرَّف بهم وكشـف معتقدهم؛ فيقول: «إن أحفاد وأبناء العلقمي، اسم يدل على الخيانة والغدر، اسم يدل على سقوط الدولة العباسية، اسم يدل على موالاة الكفار، اسم لا يخلو منه عصر أو مِصرٌ حينما وجد الرافضة».

ويشـير هنا ابن تيمية إلى مؤيد الدين بن العلقمي، وزير الخليفة العباسي الأخير، المستعصم باللـه، والذي رتب مع قائد جيوش المغول، هولاكو، بمعاونة نصير الدين الطوسي، وهو شـيعي بدوره، قتل الخليفة واحتلال بغداد، على أمل أن يسـلمه هولاكو إمارة المدينة، إلا أن هولاكو قام بقتله بعد تدمير بغداد.

لم ينس الشيعة أن صلاح الدين الأيوبي هو الذي أزال دولتهم الفاطمية في مصر ومهَّد للمذهب السُّـنِّي من جديد، لذلك حاولوا مرارًا الفتك به لإقامة الدولة الفاطمية من جديد، واسـتعانوا في هذه المؤامرات بالفرنج وكاتبوهم، كما قول المقريزي في «السلوك لمعرفة دولة الملوك»[٢].

ونقتبس هنا للمقريزي بعض القبسات، يقول في إحداها: «وفيها - أي سنة ٥٦٩هـ - اجتمع طائفـة مـن أهل القاهرة على إقامة رجـل من أولاد العاضد - آخر خليفـة فاطمي بمصر - وأن يفتكـوا بصلاح الدين وكاتبوا الفرنج؛ ومنهم القاضي المفضل ضياء الدين نصر الله بن عبد الله بـن كامل القـاضي، والشريف الجليس، ونجاح الحمامي، والفقيه عمـارة بن علي اليماني، وعبد الصمد الكاتب، والقاضي الأعز سـلامة العوريس متولي ديـوان النظر ثم القضاء، وداعي الدعاة عبد الجابر بن إسـماعيل بن عبد القوي، والواعظ زين الدين بن نجا، فوشى ابن نجا بخبرهم إلى السـلطان، وسـأله أن ينعم عليه بجميع ما لابن كامل الداعي من الدور والموجود كله، فأجيب إلى ذلـك؛ فأحيط بهم وشـنقوا.. وتتبع - أي صلاح الدين - من له هـوى في الدولة الفاطمية، فقتل كثيرًا وأسر كثيرًا، ونودي بأن يرحل كافة الأجناد وحاشية القصر، وزاجل السودان إلى أقصى بلاد

(٢) موسوعة الفرق، الباب الثامن: الشيعة، الفصل الثاني والعشرون: خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية: المبحث الثاني عشر: خيانات الشيعة ومحاولاتهم الفتك بصلاح الدين الأيوبي، للمزيد طالع:

http://www.dorar.net/enc/firq/1857



الصعيد، وقبض على رجل يقال له قديد بالإسكندرية من دعاة الفاطميين يوم الأحد خامس عشر من رمضان، وبرغم قتل الخائنين المتآمرين إلا أن الفرنجة جاءوا حسب المكاتبة».

ويقول المقريزي كذلك: «نزل أسطول الفرنج بصقلية على ثغر الإسكندرية لأربع بقين من ذي الحجة بغتة وكان الذي جهز هذا الأسطول غاليالم بن رجار متملك صقلية ولي بعد أبيه في سنة ٥٦٠هـ، ولما أرسى هذا الأسطول على البر أنزلوا من طرائدهم ألفًا وخمسمائة فَرَس، وكانت عدتهم ثلاثين ألف مقاتل، ما بين فارس وراجل وعدة السفن التي تحمل آلات الحرب، والحصار ست سفن والتي تحمل الأزواد والرجال أربعين مركبًا فكانوا نحو الخمسين ألف راجل، ونزلوا على البر مما يلي المنارة، وحملوا على المسلمين حتى أوصلوهم إلى السور، وقتل من المسلمين سبعة، وزحفت مراكب الفرنج إلى الميناء، وكان بها مركب المسلمين فغرقوا منها، وغلبوا على البر وخيموا بـه، فأصبح لهم على البر ثلاثمائة خيمة، وزحفوا لحصار البلد، ونصبوا ثلاث دبابات بكباشها وثلاثة مجانيق كبار تضرب بحجارة سود عظيمة، وكان السلطان - صلاح الدين - على فاقوس، فبلغه الخبر ثالث يوم نزول الفرنج؛ فشرع في تجهيز العساكر وفتحت الأبواب وهاجم المسلمون الفرنج وحرقوا الدبابات، وأيدهم الله بنصره، وقُتل كثير من الفرنج، وغنم المسلمون من الآلات والأمتعة والأسلحة ما لا يُقدر على مثله إلا بعناء، وأقلع باقي الفرنج في مستهل سنة سبعين».

ولسنا في موضعِ الآن لمناقشة كل الأدلة التاريخية، ولكن هذَيْن المثالَيْن يكفيان للإشارة إلى بعضٍ من ملامح تآمر الشيعة عبر التاريخ، على دولتَيْن من دول الخلافة، العباسية والأيوبية، ونجحوا بالفعل، مع عوامل أخرى ذاتية تتعلق بدولة الخلافة نفسها، في إسقاط دولة الخلافة العباسية.

وهي - بدورها - مقدمة تأسيسية شديدة الأهمية للتدليل على ما نحن بصدده في هذا الإصدار من المشروع.

وفي الإطار السابق، يتناول هذا الكتاب مجموعة من القضايا التي تُعتبر قضايا مصير بالنسبة لأمتنا في المرحلة الراهنة، مثل الجذور التاريخية للمشروع الشيعي الفارسي في المنطقة، وتقاطعاته مع دولة الخلافة الإسلامية التي طيلة تاريخها الممتد على أكثر من ١٤٠٠ عام، كانت على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، ودور العداء التاريخي بين الفرس والعرب، في رسم الواقع الحالي للمنطقة، الذي لم توفر فيه إيران أية أدوات، بما في ذلك القتل على الهوية وتدمير العمران، كما يجري في سوريا والعراق واليمن، في الوقت الراهن!..

كما يتناول خريطة الصراعات الحالية في المنطقة ونقاط التشابه والالتقاء فيها، ويحاول ردها إلى أصلها التاريخي هذا.

وتنتظم هذه القضايا ذلك في المنهجية التالية؛ حيث يبدأ بمدخل تأسيسي بعنوان «الأصول التاريخية للمشروع الإقليمي الإيراني وأبعاده القومية»، يتناول الأساس التاريخي للعداء الفارسي للعرب، ومظاهره في وجدان وعقلية الإيرانيين المعاصرين، وكيف تم ترسيخه عبر التاريخ، من خلال الأدب والمنتَج الفني والثقافي.

الفصل الأول، جاء بعنوان: «**المشروع الإيراني وصراع الأصوليات في الشرق الأوسط.. توسعة واجبة للرؤية.. مع إطلالة مفصَّلة على سياسات تعميم الفوضى الإقليمية**»، ويتناول في ثلاثة مباحث رئيسية، قراءة في مصطلح الأصولية، من خلال رؤية أنثروبولوجية وعمرانية، في إطار نظري قبل أن يتم تطبيقه على صراع الأصوليات الحالي.

كما يتناول الفصل، سياسات تعميم الفوضى الإقليمية في العالم العربي والشرق الأوسط، ودور الولايات المتحدة فيها، وكيف تم استغلال الربيع العربي، من أجل تحقيق بعض أهداف قوى التحالف الغربي في المنطقة، من خلال حروب الجيل الرابع والخامس، ومحتواها الأهم، الجماعات الهدَّامة، مع رصد لبعض معالم الصِّدَام الأصولي الشيعي السُّني في المشرق العربي.

الفصل الثاني، كان بعنوان: «**الدولة والسلطان عند الشيعة وحاكمية مبدأ التُّقَيَّة.. قراءة في تجارب تاريخية وأدبيات تأسيسية**»، وتناول في مبحثين أساسيَّين، قضية الشيعة والدولة، ودولة الشيعة عبر التاريخ، كيف تأسست، وكيف تصرفت وكيف تحركت في مجالها الجيوسياسي الإقليمي، والتُّقَيَّة كمبدأ حاكم للعمران السياسي والاجتماعي لدى الشيعة ومؤسس للدولة، أيًّا كانت، بدءًا من الدولة الصفوية، التي أسست لثنائية: «شيعي / فارسي» التي تحولت إلى «شيعي / إيراني»، في عهدنا الحالي، بعد ثورة الملالي في قم وطهران، في العام ١٩٧٩م.

الفصل الثالث، جاء بعنوان: «**السياسة الخارجية الإيرانية.. الهوية والمحددات وعناصر قوة الدولة**»، ويتناول واحدة من القضايا التي تمثل مستهدفًا رئيسيًّا للكتاب يلقي نظرة أعمق على الجذور الإثنولوجية والتاريخية للمشروع الإمبراطوري الإيراني في الإقليم.

ويقدم في مبحثَيْن أساسيَّين، رؤية مفصلة لبُنية النظام السياسي الإيراني وآليات عملية صنع القرار الخارجي فيه، والسياسة الخارجية الإيرانية، هويتها ومحدداتها، وخصوصًا المحددات السياسية والفكرية، والأسس التاريخية والنظرة القومية التي تنهض عليها، وأنماط التحرك في الجيوسياسية الإقليمية، وفق عناصر قوة الدولة، وكيف تتباين - بالتالي - أنماط السلوك الخارجي الإيراني، تبعًا لتوازنات القوى مع الأطراف الموجودة في كل إقليم تنتمي إليه أطراف الدولة الإيرانية المترامية.

أما **الفصل الرابع**، فقد جاء بعنوان: «**أدوات إيران في الإقليم.. رؤية حول أنساق العمل العسكرية والإعلامية**»، وتناول في مبحثَيْن أساسيَّيْن، أهم أداتَيْن - خارج مجال الأقليات الشيعية - للسياسة الخارجية الإيرانية، وهما: الأداة العسكرية وتحركاتها في المنطقة، سواء الإيرانية الهوية، أو التابعة، مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله اللبناني.

الأداة الثانية التي تناولها هذا الفصل، هي الإعلام الإيراني واستراتيجيات عمله، مع رصد وموضعه ضمن منظومة القوة الناعمة الإيرانية، والتي يتصدرها الصورة الذهنية لإيران كـ«بلد حضاري» له تاريخه وتأثيره في الإقليم بأكملها، ثقافيًّا ولغويًّا، وغير ذلك.

الفصل الخامس، تناول دور الأقليات الشيعية كأهم أدوات الفعل الإيراني في المنطقة الجيوسياسية التي تعني السياسة الإيرانية، وما وراءها، وجاء بعنوان: «**الأقليات الشيعية.. أداة إيران للتوسع.. شيعة المملكة العربية السعودية ونموذج دلالي مهم**».

وعلى أهميتها، فهو أكبر فصول الكتاب، وجاء في خمسة مباحث أساسية، قدم الأول منها نظرة إحصائية وموضوعية حول الأقليات الشيعية في العالم، مركزًا على المجال الحيوي لإيران، في آسيا الوسطى والصغرى، والخليج العربي، بينما قدمت المباحث الأربعة الأخرى تشريحًا سياسيًّا واجتماعيًّا لنموذج الحالة الذي اخترناه، وأسباب ذلك، وهو شيعة السعودية، وموقف الأقلية الشيعية من قضايا مثل الدولة والمواطنة، والموقف من الآخر المسلم غير الشيعي، وأثر المشروع الإيراني الإقليمي على شيعة المملكة.

ثم **خاتمة**، حاولنا فيها تقييم الوضع الحالي، وتقديم استشراف مستقبلي للمشروع الإيراني، في ظل التطورات الحالية له، وخطة إيران الاستراتيجية، ٢٠٢٠، وصيروراتها، وفق ما تحقق منها بالفعل.

وفي الأخير؛ فإنه تجب هنا الإشارة، إلى أن السردية التاريخية، القديمة والمعاصرة، ليست هي الهدف الرئيسي من وراء الكتاب؛ حيث الموسوعات التاريخية الموثوقة عديدة، وتملأ أرفف المكتبات، وصار الوصول إلى المحتوى الإلكتروني الخاص بها في منتهى السهولة، كما أن سيولة الحدث في وسائل الإعلام، وخصوصًا الوسيط الفضائي والإلكتروني؛ لم يجعل هناك مجالاً لجهل ما يجري.

إنما الأهمية الكبرى لما يريد هذا الكتاب أن يقوله هو التحليل الموضوعي لما جرى عبر التاريخ، والتفسير «التاريخاني» لما يجري، مع ربط أجزاء الصورة الحالية في المشرق العربي والإسلامي ببعضها البعض، فلا يتم فصل المشروع الإقليمي الإيراني الحالي، لا عن تاريخ الإمبراطورية

الفارسية وتحالفاتها وعداواتها التقليدية في المنطقة، ولا عن رؤية الإيرانيين لأنفسهم، ولا عن الحدث الحالي، وخصوصًا فيما يتعلق مشروع الفوضى الهدامة الإقليمي الحالي، الذي ترعاه الولايات المتحدة.

والغرض الرئيسي من هذا هو التنوير، كما هو الغرض من أية كلمات يقولها الإنسان الرشيد؛ حيث البعض لم تزل الأمور بالنسبة له مختلطة، ولا يرى الصورة الراهنة بكاملها، فإيران للبعض لم تزل «قوة ممانعة ضد إسرائيل والمشروع الأمريكي الغربي في المنطقة»، بينما هي أكثر من تعاون مع الولايات المتحدة، منذ مطلع الألفية الجديدة، في مخططاتها في المنطقة، بما في ذلك تحقيق أهدافها من وراء احتلال بلدَيْن عربي، العراق، ومسلم، أفغانستان.

إن إدراك الحقائق، والتنوير بها، هي مهمة كل مسلم، ومهمة كل مسلم كذلك، المعرفة؛ إن يعرف ما يجري من حوله؛ لرسم آفاقه المستقبلية، بعيدًا عن التشويش والتضليل، والشعارات الجوفاء!



فصل تمهيدي:

مدخل تأسيسي للأصول التاريخية للمشروع الإقليمي الإيراني وأبعاده القومية

«.. تستغل القيادة الإيرانية في حراكها الإقليمي، الصورة الذهنية للعربي، على النحو الذي تقدم، فيتم «شيطنة» العربي، في مقابل أن الإيراني هو الذي يحمل عبء نشر الإرث الثقافي والحضاري التاريخي لبلاد فارس، أو فكرة «الدولة المهدوية»، والتي هي محور مهم من محاور الإطار الأيديولوجي الذي يتحرك به النظام الحالي في إيران!»..

من أهم أيام التاريخ التي ظلت على تأثيرها حتى الآن، يوم ذي قار؛ عندما هزم العرب، الفرس، في العراق، بعد انقلاب كسرى أبرويز على حليفه العربي، النعمان بن المنذر، ملك الحِيرة، ويُقال إنه وقع على عهد النبي الكريم، محمد (ﷺ)، بحسب الأصفهاني.

ولكن أيًّا كان تاريخ حصول هذا الحدث؛ فإنه، ومنذ ذلك الحين، لم تنس الإمبراطورية الفارسية - إلى الآن - هذا اليوم، ولئن كان السبب المعلَن لكراهية الشيعة الفُرْس لعمر بن الخطاب(رضي الله عنه)، هو زعمهم استحواذه على الخلافة «بغير وجه حق»، من عليٍّ بن أبي طالب «كرَّم الله وجهه»؛ فإن الحقيقة ليست كذلك؛ حيث إن السبب يكمن في أن العرب، في عهد خلافة عمر، وبعد أن أعزهم الله تعالى بالإسلام، هم من أزالوا الإمبراطورية الفارسية بالكامل، وأزالوا دولة الكفر والظلم والباطل التي كانت تمثلها إمبراطورية الفُرس.

لم ينسَ الفُرْس عبر التاريخ، أيام مثل ذي قار ودومة الجندل والقادسية، وإذا ما كان هناك تفسير تأصيلي للسلوك الإيراني في المنطقة في الوقت الراهن؛ فإن المنهج التاريخي يحسم هذا الأمر بكل مصداقية.

والمتأمل للسلوك الخارجي لإيران في الوقت الراهن؛ يجد أن هناك محددَيْن أساسيَّيْن للوجهات الإيرانية على مستوى المجال الجيوسياسي الإقليمي لها، الأول هو التوسع في المناطق التي تعتبرها إيران «ميراثًا شرعيًّا» للإمبراطورية الفارسية القديمة، وكانت - في فترة من التاريخ - جزءًا من الإمبراطورية الفارسية.

المجال الثاني، هو مجال المناطق التي يوجد فيها أقليات شيعية، سواء أكانت حاكمة، مثل سوريا؛ حيث العلويين أقلية تحكم أغلبية تشترك معها في الانتماء القومي - عرب - أو أقليات شيعية كبيرة تحكمها أغلبيات عربية سُنِّية، كما في اليمن، أو أغلبيات شيعية محكومة بأقليات عربية سُنِّية، كما في العراق والبحرين.

وفي هذا الإطار؛ فإن الأمر أعمق مما يتصوره الكثيرون؛ حيث يتجاوز الموقف الدخول في صراعات سياسية أو حتى عسكرية، على مكاسب ومطامح اقتصادية، أو مصالح أمنية أو ما شابه؛ إلى محتوى أكثر تعقيدًا، يمكن القول - بكل اطمئنان - بأن المشروع الإقليمي الإيراني يقوم على أساس صورة ذهنية وعقيدة واقرة في ضمير الغالبية العظمى من أبناء القومية الفارسية، هي التي تحرك كل هذه المساعي الإيرانية خارج حدود الدولة.

ويقول جهاد فاضل[٣]: إن الفُرْس يزاحمون الغربيين والإسرائيليين فيما وصفه بـ«فن هجاء العرب».

---

(٣) فاضل، جهاد: **العرب كما يراهم الفرس**، "الرياض" السعودية، ١٥ مايو ٢٠١١م

ويستشهد في هذا الذي يقول بكتاب للباحثة الأمريكية من أصول عربية، جويا بلندل سعد، صدر عن دار قدمس للنشر والتوزيع، في بيروت، بعنوان «صورة العرب في الأدب الفارسي»، رصدت فيه الكاتبة، الرؤية أو الصورة الذهنية للفرس، القدامى والمحدثين، في جيرانهم العرب.

ووفق هذه الدراسة، فإن «العربي» في الأدب الفارسي، يتم معه استخدام مصطلحات لا تعبر عن الجيرة أو الامتنزاج الحضاري؛ حيث هو «الآخر» لا «الأخ» أو «الجار».

بل إن هناك عددًا من المفكرين الإيرانيين يلقون جانبًا من التخلف الحضاري الذي وقعت فيه إمبراطوريتهم قديمًا، على «الإسلام الذي جاء به العرب» إليهم.

ووفق هذه الدراسة، ودراسات أخرى؛ فإن هوية الشعب الإيراني، أي إحساسه الذاتي بالانتماء؛ هي الهوية الفارسية، ويرون أن حضاراتهم السابقة، مثل الدولة الساسانية والدولة الإخمينية، قد دُمِّر على يد «بدو متوحشين».

ولأحد مفكريهم، ويدعى كرماني، عبارة لافتة في هذا الإطار، تضم جماع الرؤية الفارسية للإسلام والعرب، وكيف أن الأول صنو الثاني لديهم، وهي أن «الإسلام دين غريب فرضته على الأمة الآرية النبيلة، أمة سامية (لا يعني راقية ولكنها نسبة إلى سام بن نوح عليهما السلام)، هي عبارة عن حفنة من آكلي السحالي الحفاة العراة البدو الذين يقطنون الصحراء، إنهم العرب المتوحشون الذين جلبوا الدمار للحضارة الإيرانية».

ويقول كاتب إيراني آخر، اسمه ما شاء الله أجوداني، إن «العدو الحقيقي للثقافة الإيرانية، وسبب مشكلات إيران كلها، هو الإسلام والعرب»، إلا أن كاتبًا إيرانيًا آخر، يُعتبر من أهم الأدباء الإيرانيين في القرن العشرين، وهو صادق هدايت، يضيف اليهود ودينهم وعاداتهم إلى قائمة أعداء إيران، ويقول في هذا: «العرب واليهود والإسلام واليهودية تنتمي جميعها للعرق السامي ذاته، وهم في الجوهر متشابهون».

ولكلام هدايت هذا أهمية كبرى في صدد التأكيد على حقيقة مهمة تحكم السياسة الإيرانية، وهي أن القومية هي الباعث الأساسي في التفكير الإيراني، وأن الدين، أو المذهب، إنما هو عامل مساعد في تحقيق التمايز المطلوب للأمة، وهو في الحالة الإيرانية، كان المذهب الشيعي.

وعلى أهمية هدايت الدلالية في صدد هذا الذي نقول؛ نقف عنده قليلاً[٤]، عرف العرب صادق هدايت، المولود في العام ١٩٠٣م، والمتوفى في العام ١٩٥١م، من خلال قصته «البومة العمياء»،

---

(٤) استفدنا في هذا الجزء من مقال للدكتور بسام ربايعة، بعنوان: "**صادق هدايت وقصة الكلب الضال**"، مقال منشور على موقع "الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب"، ٤ ديسمبر ٢٠٠٩م، للمزيد طالع:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?65358

التي ترجمها الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، في الستينيات الماضية، وطُبعت في مصر في أواخر السبعينيات، مع أربع عشرة قصة أخرى من أعمال هدايت، ثم ترجمها عمر عدس، وطُبعت في ألمانيا، في التسعينيات الماضية.

ومن قصصه الشهيرة كذلك في أوساط المثقفين العرب، قصة «الكلب الضال»، التي تُرجِمت إلى اللغة العربية أكثر من مرة، الأولى للمترجم العراقي على اللقماني، تحت عنوان «الكلب السائب»، وطُبعت في العراق عام ١٩٥٦م، ثم ترجمها الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا، في السبعينيات، تحت عنوان «الكلب الشريد»، ثم ترجمها الدكتور عارف الزغول، ضمن مقالة نشرها في مجلة كلية اللغات والترجمة، بجامعة الأزهر، تحت عنوان: «دراسة وتحليل قصة الكلب الضال»، وذلك عام ٢٠٠٩م.

ويرى رابايعة، أن قصة «الكلب الضال»، قصة رمزية يعبر بها هدايت عن غربته ومعاناته وعدم تأقلمه وانسجامه مع المجتمع الإيراني، بعد سنوات أربع قضاها في باريس.

ويعبر الكاتب في قصته هذه عن نفوره واشمئزازه من الأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛ حيث يتعرض الكلب لصنوف من المعاناة والإيذاء، وكأنه نسان لفظه المجتمع، وهي نزعة تشاؤمية سادت كل أعماله، وربما تفسر أسباب انتحاره في باريس، في العام ١٩٥١م، بعد عودته إليها من طهران التي عانى فيها الكثير.

ولكن هذا ليس كل شيء فيما يتعلق بهدايت؛ حيث نجد أنه أهم من عبر عن النزعة القومية التي وصلت إلى درجة القومية المتطرفة أو الشوفينية، في المجتمع الإيراني، في القرن العشرين، والتي ألقت اللوم على الإسلام والفاتحين العرب، في صدد تخلف الإمبراطورية الفارسية وتفككها.

وتعكس أعمال هدايت هذَيْن الطابعَيْن، الشوفينية والتشاؤم، ففي أعماله الأهم، «البومة العمياء»، و«الكلب الضال»، و «ثلاث قطرات من الدم»، و«بروين ابنة ساسان»، و«مازيار»، يذهب إلى أن «العصر الذهبي» - كما يسميه - لإيران، كان في مرحلة ما قبل الإسلام، وفي المرحلة الزرادشتية على وجه التحديد.

ونجده يقول في مقدمته لكتاب «رباعيات الخَيَّام»، للشاعر الفارسي، عمر الخَيَّام، والذي وضع له هدايت عنوانًا آخر، وهو «أناشيد الخيام»: «إن الرباعيات هي ثورة الروح الآرية على المعتقدات السامية»، ويقول عن عمر الخَيَّام: «من ضحكاته الغاضبة، وإلماحاته إلى ماضي إيران، يبدو جليًّا أنه كان يكره أولئك العرب قطّاع الطرق، ويحتقر أفكارهم السوقية من أعماق قلبه».

ولو أخذنا نموذجًا هنا، مسرحية «بروين ابنة ساسان»، لهدايت؛ سنجد هذه الصورة النموذجية - نموذجية هنا معناها أنها تُعد مثالاً لصورة شائعة مستقرة وليست نموذجية بمعنى جيدة - لصورة العربي في الذهن الفارسي.

تجـري أحداث المسرحية حوالي عام ٦٤٣ ميلادية، إبـان الفتح العربي لبلاد فارس، في مدينة الري، قرب طهران، عن فنان فارسي له ابنة اسـمها بروين، يتخلفان عن الهروب من الري خلال «اجتياح» الجيوش العربية لها، في حين يهرب الجميع قبل وصول الجيش العربي.

ينجح برويز خطيب بروين في زيارتها على عجل قبل أن يعود إلى الجبهة، ولكن يقتحم المنزل أربعة من العرب، ينهبون المنزل، ويقتلون الخادم، ويقودون بروين من ذراعَيْ والدها المحتضر؛ حيث تؤخذ بروين أسيرة، وتُباع إلى قائد عربي يعرض عليها، من خلال مترجم، أن تقبل الإسلام وتصبح زوجته.

ترفض بروين العرض، وتكتشـف من خـلال المترجم أن خطيبها برويـز قُتل في المعركة، ثم يزورها شـبح خطيبها برويز بعد أن بقيت وحيدة، وعندمـا يعود القائد العربي ويتقدم نحوها؛ فإنها تختطف خنجره وتقتل به نفسها.

وهكذا؛ يحتوي الأدب الفارسي على صورة ذهنية شبه موحَّدة عن العرب، وربما تتشابه كثيرًا مـع تلك الموجـودة في الأدب العبري الحديث، مثل أنهم – العرب – «موبوؤون، قذرون، بشـعون، أغبياء، جلودهم سـوداء»، كما يتم وصف العرب عند الكثير من الكُتَّاب الفُرْس المعاصرين، بأنهم «متعطشين للدماء»، و«متوحشين»، و«قساة».

كمـا تظهر صورة العربي «البائس غير المتمدِّن»، مقابل الإيراني «المتنعِّم والحضاري»، مثلما في كتاب «سَـفَرنامة»، أو «كتاب الأسـفار» بالفارسـية، للأديب الفارسي ناصر خسرو قابادياني، الـذي عاش في القرن الحادي عشر الميـلادي، وفيه يصف العرب الذين رآهم أثناء عودته من مكة المكرمة، بهذه الصفات.

والواقع نفسه نجده في كتاب «الشاهنامة»، أو «كتاب الملوك»، الذي وضعه أهم أديب في تاريخ الإيرانيـين، وهـو الفردوسي أو أبو القاسـم منصور، وهـو بمثابة الملحمة الوطنيـة لبلاد فارس، ويشكل ثقلاً كبيرًا بالنسبة للقوميين الفُرس.

تنتهـي هذه الملحمـة، بقدوم العـرب المسـلمين «الغزاة»، و«القضـاء على إيران السـاسـانية واحتلالها»، والعربي فيها أقل مدنية بمراحل من الفارسي المتحضر.

ومن الفقرات المهمة فيها التي تبرز ذلك، عندما وقف «رسـتم» قائد الجيش الفارسي، يرسـل رسـالة إلى الصحابي الجليل، سـعد بن أبي وقاص (ﷺ)، قائد جيش الفتح العربي؛ يقول فيها رسـتم: «على من تنشـد الانتصار أيها القائد العاري لجيش عارٍ؟. رغيف خبز يشبعك ورغم ذلك تبقـى جائعًا. ليس عندك فَيلـة ولا منابر ولا مؤن ولا تجهيزات. إن وجودك فقط في إيران يكفيك من حليب النوق والسحالي. جاء العرب إلى هنا طامحين لعرش. أليس في وجوهكم حياء؟».

وفي هذا، تذكر الباحثة جويا سعد، مُقتَبسًا من رواية فارسية حديثة، اسمها «الحجر الصبور»، مؤلفها يُدعى جوباك، يقول فيه: «ما جلبه العرب إلى إيران هو بالطبع الإسلام، فهو أداة اضطهاد وخصوصًا تجاه المرأة».

وبحسب باحث إيراني آخر اسمه «أخوان»، فقد «أفسد العرب كل جانب من جوانب الحياة الإيرانية: من الدين والأسطورة والمأثرة الشعبية إلى اللغة والأدب والتاريخ»، وتنقل عنه قوله: «إن التقاليد العربية المشؤومة وعدوى التعريب الملوثة والفظيعة، أفسدت شعرنا التقليدي ليس فقط على صعيد الشكل والبحر والوزن والمنظومة البيانية، لكن على صعيد معظم الأعمال الشعرية، ورزحت لغتنا الوطنية (أي الفارسية) تحت هيمنة الخرافات العربية السامية والإسلامية».

ثم تبدو النزعة العرقية أو القومية الشوفينية واضحة تمامًا؛ حيث يضيف أن العرق الإيراني لا يموت «نحن من كنا تحت رحمة غزوات الإغريق والبارثيين سنوات طويلة، لكننا في النهاية شمخنا برؤوسنا، لغتهم وأخلاقهم وعاداتهم (أي العرب) لا تلائمنا، كيف إذًا مع هؤلاء العرب الحُفاة العراة المتوحشين الذين لا يملكون شيئًا سوى لسان طويل وسيف؟».

التشيع والهوية الإيرانية:

في الإطار السابق؛ تم تأسيس الوعي القومي للإيرانيين، والهوية القومية الإيرانية، على اللغة الفارسية، وعلى تاريخ إيران ما قبل دخول الإسلام والفتح العربي، أي على عاملي اللغة والتاريخ الإيراني القديم دون سواهما.

وتقول الباحثة جويا سعد، إن التاريخ يشكل عبئًا في الوجدان الإيراني؛ حيث ينظر الإيرانيون إلى أن العرب قد أفقدوها تاريخها السابق، وقضوا على حضارتها، وفرضوا عليها «دينًا ساميًا صحراويًّا، لا يمت بصلة إلى ديانتها الزرادشتية القديمة، وعندما اعتنق الفُرْس الإسلام، أو وجدوا أنفسهم مضطرين لاعتناقه لأسباب مختلفة؛ عملوا على «تبيئته»، وجَعْله يتكيف مع ظروفهم وحاجتهم».

وهو أمرٌ نجده شديد الوضوح في كتابات المفكر الإيراني المعاصر، منوشهر دوراج؛ حيث يقول إن «الإسلام الشيعي» يشكل ضرورة لمفهوم «الإرينة» أي النزعة القومية الإيرانية.

ويوضح بالقول إنه «عبر التاريخ، كان على الإيرانيين أن يتكيفوا مع ثقافات الغزاة، ومنهم العرب، لكي يبقوا على قيد الحياة، ومع ذلك يشكل هذا جانبًا واحدًا من تطور الهوية الثقافية الإيرانية، أما البعد الآخر من هذا التطور فقد تجلى في السعي الحثيث لتشكيل هوية إيرانية مميزة،

ومع أن المضمون الأيديولوجي لهذه الهوية الجديدة قد تأثر، وبشدة، بثقافة المحتل، وباختيار المذهب الشيعي مقابل المذهب السني؛ فقد آثرت أقلية من الإيرانيين، أن تختار هوية إسلامية مميزة».

في هذا الإطار، وبعد التشيُّع الإجباري الذي بدأ عام ١٥٠١م، في عهد الدولة الصفوية، كما سوف نرى في الفصول التالية؛ فإن القرن التاسع عشر، شهد دعمًا للوعي القومي، مما مكَّن التشيع من تثبيت موقعه أكثر في الحياة الثقافية الإيرانية، وبات جزءًا لا يتجزأ من الهوية القومية الإيرانية.

ويضيف دوراج، إن الإيرانيين أسقطوا على نحو واضح بعضًا من صورتهم الذاتية المثالية على شخصية الإمام على «كرَّم اللهُ وجهه»، فهو كان عربيًّا، ولا يستطيع الإيرانيون أو الفُرْس التشكيك في أصوله العربية، ولكن الرسومات واللوحات في إيران تصوره في صورة أقرب إلى الملامح الإيرانية.

ولما كان «الإسلام عربيًّا» وفق الرؤية الإيرانية؛ فإنه كان هناك ضرورة لخلق «شكل آخر من أشكال الإسلام»، بعد أن تمت أسلمة إيران بشكل أو بآخر، ولذلك يقول البعض، إن «الإسلام الشيعي» هو «إسلام مؤيرن»، أي إيراني، وويشكل جزءًا أساسيًّا من مفهوم «الإيرنة».

وفي الإطار، ظهرت عبر التاريخ الإيراني، جهود نشطة لتنقية اللغة الفارسية من المفردات والكلمات الأجنبية، وخصوصًا ذات الأصول العربية والتركية، بينما أُعيد اكتشاف كلمات فارسية جديدة، أو جرت صياغتها لكي تبعد عن أصولها غير الفارسية.

وبالعودة إلى كتاب جويا سعد، نجدها تقول إنه في قصة الأديب الإيراني المعاصر، محمد على جمال زادة، التي حملت عنوان «الفارسية سكر»، تترادف كلمتا «إيراني» و«فارسي»، تماماً كما تترادف كلمات مثل «العربي» أو «الفرنسي» أو «الآذري»، وكلمة «أجنبي».

وبينما يرى جمال زادة الإسلام - الشيعي كما يطلقون عليه - مكملاً للهوية القومية الإيرانية؛ فهو يعترض على ما يصفه بـ«الإسلام الرجعي»، وعلى النزعة العربية بوصفها نزعة «أجنبية شوفينية»، ويقرن الآخر العربي بـ«الخرافة الدينية والتخلف»، بينما يعرِّف الذات الإيرانية بوصفها «فارسية ومسلمة»!

وهذا بطبيعة الحال منطق يأكل نفسه؛ فالشيعة لا ينكرون القرآن الكريم كما هو، وبالتالي؛ فإن «إسلامهم» يتضمن ما في القرآن الكريم من تعاليم وآيات وكذا، ومن أهم ما في القرآن الكريم، ويناقض منطق الشيعة في الإطار السابق، آية سُورة «الحجرات»، التي يقول فيها رب العزة سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

كما أن كتب الحديث لديهم تتضمن خطبة الوداع، التي قال فيها الرسول الكريم (ﷺ): «لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى» (من سيرة ابن اسحاق وابن هشام).

ومن الكُتَّاب والمنظِّرين الإيرانيين، نادر نادربور؛ ينظر إلى الإسلام باعتباره معاديًا للنزعة القومية الإيرانية الفارسية، وللمدنية ويرى أن هناك تناقضًا بين «أنا إيراني» و«روحي الإسلام».

وثمَّة ملاحظة مهمة للغاية عند جويا، فهي تقول إن التشيُّع الإيراني منذ بدأت فارس في تبني المذهب الشيعي، مختلف عن أفكار التشيُّع عند العرب الشيعة الذين بدأوا المذهب؛ حيث أسقط الفُرْس صبغتهم على التشيُّع بصورته العربية الأولى.

ويرتبط بذلك ضرورة القول إن التشيُّع «العربي» الأول لعليٍّ بن أبي طالب «كرَّم الله وجهه»، لم يكن أبدًا ذا طابع مذهبي؛ حيث لم يظهر المذهب الشيعي أصلاً، بالمعنى الفقهي، إلا بعد أحداث الفتنة الكبرى بسنوات طويلة.

هذا التأصيل المفاهيمي والمعرفي الذي أخذ مكانه في الأعمال الأدبية والكتابات الفكرية؛ مغروس في عقيدة كل إيراني، أو كل شيعي بمعنىً أدق، من خلال كتب الحديث الأربعة الرئيسية عندهم(٥)؛ حيث نجد الكثير من الذَّم والعنصرية ضد العرب، وما سيصنعه الإمام المهدي حينما يخرج، بالعرب.

ومن هذه «الأحاديث»، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر يقول: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج، لأحب أكثرهم ألاّ يروه مما يقتل من الناس، أما إنه لا يبدأ إلا بقريش فلا يأخذ منها إلا السيف، ولا يعطيها إلا السيف حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، ولو كان من آل محمد لرحِم».

وفي «الغيبة» للنعماني، يقول أبو عبد الله : «ما بقي بيننا وبين العرب إلا الذبح - وأومأ بيده إلى حلقه».

وفي «بحار الأنوار» للمجلسي، و«معجم أحاديث المهدي، عن أبي بصير، قال: قال أبو جعفر: «يقوم القائم بأمر جديد، وكتاب جديد، وقضاء جديد، على العرب شديد، ليس شأنه إلا السيف، لا يستتيب أحدًا، ولا يأخذه في الله لومة لائم».

(٥) نتعرف عليها في مواضع تالية، ولكننا استفدنا في "الأحاديث" المذكورة في هذا الموضع من موقع "اللجينات" الشيعي، **وانظر أيضًا:**

العلي، محمد بن صالح: **عنصرية الفُرْس ضد العرب**، مقال منشور على موقع "قصة الإسلام"، ٨ مايو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://islamstory.com/ar

البعد القومي في السياسة الخارجية الإيرانية وأداته المذهبية:

بلغت الإمبراطورية الفارسية أوج اتساعٍ لها، في القرن السادس قبل الميلاد، على يد الأسرة الأخمينية، وهي تنتمي إلى الشعب الفارس، وهو أحد الشعوب الإيرانية القديمة، الذي كان الموجة الأخيرة من موجات الشعوب الهندية - الأوروبية (أو الآرية) التي اجتاحت أراضي إيران الحالية في مطلع الألف الأول قبل الميلاد، وينتهي وجودهم في أوروبا حاليًا، في مناطق شرق ووسط أوروبا، وإليهم ينتمي - بشكل أو بآخر - الشعب الألماني، بل إن اللغة الألمانية هي واحدة من اللغات الإندو أوروبية، أو أسرة اللغات الهندية - الأوروبية، ولا تنتمي - كما هو شائع لدى العامة - إلى اللغة اللاتينية.

انتهت الدولة الأخمينية، على يد الإسكندر الأكبر، عام ٣٣١ قبل الميلاد، وكان الملك دارا أو داريوس، وقمبيز وقوروش، أما الإمبراطورية التي غزاها العرب المسلمون، فكانت الإمبراطورية الشاهنشاهية الساسانية، وهذه استمرت من القرن الثالث الميلادي، وحتى القرن السابع الميلادي.

وطيلة القرون المتطاولة التي دامتها الإمبراطوريات الفارسية المتعاقبة كان البُعد القومي سابغًا على سياسات الدولة على المستوى الخارجي، على الرغم من أن هذه الإمبراطوريات كانت غالبًا ما تكون متكونة من خليط من الأعراق والمذاهب والديانات.

وفي عصرنا الحديث؛ فإن هناك دليلاً مهمًا على أن الخط العام للدولة الفارسية، فيما يخص التعامل مع الإقليم المحيط، أو الإطار الجيو سياسي الذي تقع فيه إيران؛ ظل ثابتًا مهما كانت الطبيعة الدينية أو المذهبية للنظام الذي يحكم، وحتى لو أطاح نظام بالنظام السابق عليه.

فالطابع القومي حكم سلوك الأسرة البهلوية، وتبنت ذات نهج أسرة القاجار التي كانت سابقة عليها، فيما يخص التعامل مع المنطقة العربية، على الرغم من أن البهلويين انقلبوا على القاجار.

وخلال فترة حكم الأسرة البهلوية، كان لشاه إيران، محمد رضا بهلوي، سياسة خارجية تقوم على أساس الهيمنة على المجال الحيوي العربي والآسيوي المحيط، فتم احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، على سبيل المثال، كما تحالف شاه إيران مع إسرائيل والولايات المتحدة؛ لضمان وجود بلاده كقوة مهيمنة في العالم العربي والشرق الأوسط.

وهو ذات المبدأ الذي استمر عليه النظام الذي أفرزته ثورة العام ١٩٧٩م، والذي عمل على استدعاء الكثير من الجوانب التاريخية والجيوسياسية للإمبراطورية الفارسية، قديمًا وحديثًا، بشكل ممنهج، كما في يبدو في الاستراتيجية الوطنية للجمهورية الإيرانية، حتى العام ٢٠٢٠م.

ويقول الكاتب السعودي، الدكتور محمد السلمي[٦]، في هذا الجانب، يظهر البعد القومي جليًّا في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية، من خلال الحديث عن حدود الإمبراطورية الساسانية التي كتب الفتح الإسلامي العربي آخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي.

ويفسر السلوك التوسعي العدواني لإيران خارج حدودها، بأنه يعود إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن امتدادات قومية لإيران في الداخل العربي، وكي لا تهمل البعد القومي لأهداف داخلية بحتة؛ تروج الماكينة الإعلامية الإيرانية لمزاعم أن اليمن وأجزاء من المنطقة العربية كانت تحت مظلة الإمبراطورية الفارسية، وتنبش في المواقع الأثرية عما تقنع به الرأي العام المحلي لتشكل مزاجًا قوميًّا داعمًا لمشاريع إيران في المنطقة، خاصة أن هذا النظام يدرك جيدًا قوة النزعة القومية في الهوية الإيرانية في العصر الحديث.

ويذهب السلمي وآخرون إلى أن الساسة والقادة العسكريين الإيرانيين، يكثفون من حملاتهم الإعلامية التي تسعى إلى إقناع الشارع الإيراني بأن التدخل في العراق وسوريا واليمن، وغيرها، ليس تدخلاً في الشأن الداخلي لتلك الدول، بقدر ما هو لحماية الأمن القومي الإيراني في المقام الأول، وهذه العبارة تخاطب المخيلة الفارسية بشكل مباشر وشفاف.

ويستغل صانع القرار الإيراني في ذلك فكرة «العدو الكامن على الحدود» الذي يسعى - كما سعى قديمًا وفق الخطاب الإيراني - إلى غزو إيران، وتدمير حضارتها، مع العلم أنه تاريخيًّا، لم يحدث أن غزا جيران إيران إياها، وأن السلوك التوسعي كان دائمًا لبلاد فارس بحق جيرانها، وكانت واقعة الفتح الإسلامي لبلاد فارس استثناءً من ذلك.

وتستغل القيادة الإيرانية في ذلك، الصورة الذهنية للعربي، على النحو الذي تقدم، فيتم «شيطنة» العربي، في مقابل أن الإيراني هو الذي يحمل عبئ نشر الإرث الثقافي والحضاري التاريخي لبلاد فارس، أو فكرة «الدولة المهدوية»، والتي هي محور مهم من محاور الإطار الأيديولوجي الذي يتحرك به النظام الحالي في إيران!



(٦) البُعدان القومي والمذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، "الوطن" السعودية، ١٣ يونيو ٢٠١٥م

الفصل الأول:

المشروع الإيراني وصراع الأصوليات في الشرق الأوسط.. توسعة واجبة للرؤية

مع إطلالة مفصّلة على سياسات تعميم الفوضى الإقليمية

«الفتن الطائفية والمذهبية والقومية، ترتبط دائمًا بقيادات ومشروعات سياسية، والتاريخ خير دليل على ذلك؛ فلقد تعايش السُنّة والشيعة عبر التاريخ، ولم تظهر الفتن المذهبية إلا وقت ضعف الخلافة الإسلامية، وظهور الجماعات الشيعية الهدامة بين فترة وأخرى، كالقرامطة وأتباع الحسن بن الصباح، وفي عصرنا الحديث لم تظهر إلا مع عودة الدولة الصفوية في إيران بثوب آخر، وتعمق الأمر بوجود أنظمة وتنظيمات سُنّية استغلت المذهبية لتحقيق مصالحها الذاتية.. كذلك اليهود والفلسطينيون والعرب، ظلوا متعايشين؛ حتى ظهر المشروع الصهيوني.. في لبنان، الحرب الأهلية ظهرت بسبب قادة الطوائف وأحزابها، خصوصًا الموارنة، ولا أبرئ جماعة بري أو النظام السوري في هذا الوقت..»

مدخل تأصيلي

مِن الظلم البيِّن إسناد الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية الحالية التي يشهدها غير بلدٍ في العالم العربي والإسلامي في هذه المرحلة، إلى ثورات الربيع العربي؛ حيث يُعتبر ذلك من العسف الدلالي في دراسة الواقع القائم، بسبب عدم تأييد البعض من الساسة والباحثين والشرائح الاجتماعية في البلدان العربية التي شهدت هذه الثورات.

فمنطقة الشرق الأوسط، باعتبار أنها تختزل الجزء الأكثر أهمية وحيوية من العالم العربي والإسلامي، والأكثر ارتباطًا بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "صراع الأصوليات" أو الـ"Fundamentalisms conflict"؛ تعرف ظاهرة الصدام ما بين الأصوليات القومية والدينية والمذهبية المختلفة، ربما منذ فجر تاريخها، بل إن التاريخ يخبرنا أن جذور ما يجري حاليًا من صراعات على أرض المنطقة، ووصل إلى مستوى غير مسبوق من الإقصائية الدموية، يعود إلى الأصول التكوينية الأولى للمكوِّن الجيوسياسي والديموجرافي القومي والديني والمذهبي للمنطقة، قبل قرون طويلة مضت.

وثمَّة ثلاثة عوامل رئيسية وراء تأجيج هذه العصبيات والصراعات الدموية، في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة، العامل الأول يتعلق بالاستعمار وأعوانه من جماعات وأنظمة حاكمة، ترغب في تنفيذ مخططات قديمة وحديثة لتفتيت المنطقة والسيطرة عليها لتأمين مصالحها، واستجابة لعوامل سياسية ودينية بدورها.

العامل الثاني يتعلق بفشل الأنظمة ومنظومات الحكم التي ظهرت في مرحلة ما بعد تأسيس الدولة القومية الحديثة، في العالم العربي والإسلامي، في القرنَيْن التاسع عشر والعشرين الميلاديَّيْن.

فهذه الأنظمة، بجانب فسادها، تميَّزت بسمةٍ مهمةٍ، تُعتبر العامل الرئيسي وراء فشل الدولة القومية في عالمنا العربي والإسلامي، وأحد العوامل الرئيسية وراء الصدامات الحالية في المنطقة، والتي فككت الدولة القومية ذاتها، كما في حالة ليبيا وسوريا واليمن والصومال من قبل، حتى ولو احتفظت هذه البلدان بكيانها اسميًّا، وهي سمة سيطرة مجموعات قومية أو دينية بعينها على الدولة والحكم ومؤسساته، وبالتالي، تكريس سيطرة هذه المجموعات على الثروة والسلطة في بلدانها.

تبع ذلك شكلاً من أشكال التمييز الفاحش بين مواطني الدولة الواحدة فيما يخص مسألة العدالة التوزيعية للثورة والسلطة، وهو ما أسقط أهم شرط من شروط نجاح أي دولة، وهو

المواطنة، فلا يتم التأسيس لدولة المواطنة في معظم البلدان العربية والإسلامية، ولو لم يتم التمييز على أساس "هوياتي"، قومي أو ديني أو مذهبي؛ فإنه يتم على أساس طبقي أو أوليجاركي؛ فيتم التمييز بين نخبة حاكمة وجموع محكومة، لا نصيب لها في أوطانها.

هذه الحالة، ومع تعمُّد الأنظمة ممارسة شكل من أشكال الخلط بين الوطن والدولة والنظام القائم؛ أفقدت الشعوب في كثير من الأحيان انتمائها الوطني للدولة القائمة، لحساب ولاءات أخرى فوق قومية.

ولقد وجدت بعض هذه الشرائح التي تجاوزتها الأنظمة والنخب الحاكمة والمسيطرة في حسابات السلطة والثروة والتنمية، ضالتها في مشروعات أخرى طرحت نفسها بديلاً للدولة القومية "National state"، تشترك معها في الدين أو المذهب أو القومية، بمعنى العرق "Race" أو "ethnic"، هنا وليس بمعنى "National" في مصطلح الدولة القومية.

والأمثلة في ذلك كثيرة، فهناك الأكراد في سوريا والعراق وتركيا وإيران؛ حيث إن تجاوز النظم والأغلبيات من المذهبيات أو القوميات الحاكمة لمسألة الاعتراف بهم كمواطنين متساوين مع غيرهم من أبناء هذه الدول، دفعهم إلى التلاقي في مشروع عابر للحدود، يتعلق بتأسيس دولة خاصة بهم لهم فيها حقوق المواطنة.

في تطبيق آخر، كرَّست بعض الجماعات والحركات الإسلامية فكرة الانتماء العابر للقوميات والحدود لدى أتباعها، ولم تقف عند حدود ذلك، فهي في المقابل اعتبرت الانتماء الوطني "دنسًا" يجب التخلص منه، ولعل ذلك بدا طأوضح ما يكون، في الصور التي جاءت من سوريا والعراق، لعناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وهي تمزق هوياتها وجوازات السفر الخاصة بها، والصادرة عن حكومات الدول التي يحملون جنسيتها.

أما التطبيق المذهبي لهذه الظاهرة؛ فحالته الأبرز هم الشيعة في دول المشرق؛ حيث انتماؤهم ليس لأوطانهم، وإنما إلى حوزاتهم العلمية، وذلك قبل إعادة تأسيس دولة الشيعة في إيران في نهاية عقد السبعينيات الماضية، وأهمها حوزات النجف في العراق، وحوزات "قُم" في إيران، ثم وبعد الثورة الإيرانية؛ عندما ظهرت ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الدولة المشروع" أو الـ"Hegemony State".

ولقد لعبت هذه الحوزات دورًا شديد الأهمية في ربط شيعة الإقليم سواء مع قياداتهم الروحية، أو بين بعضهم البعض، ولعبت قيادات محلية، مثل آل الصدر وآل الحكيم في العراق ولبنان، دورًا مهمًّا في هذا الأمر، ولذلك، كان من السهل على قيادات الدولة الجديدة في إيران،

وهم في ذات الوقت الزعماء الروحيين الأهم للشيعة في العالم، تجميع وتأطير الشيعة في خدمة المشروع الإيراني التوسعي في الإقليم، والذي يحمل شعارًا شديد الجاذبية لإقليم يُعتبر الدين أهم مكونات صناعة وجدانه الفردي والجمعي، وتوجيه بوصلة الأفراد والجماعات فيه، وتحديد مكونهم القيمي.

ويُقصَد بهذا المصطلح، مصطلح الدولة المشروع، الدولة التي تعبر عن مشروع سياسي أكبر من حدودها، ويشغل حيزًا أكبر من الإطار الجيوسياسي الإقليمي المحيط بها، بحيث يشمل في إطاره دولاً كاملة وأقليات في دول أخرى، ويكون لها - في الغالب - أطماع في مناطق وأراضٍ في بلدان أخرى محيطة به.

العامل الثالث في ظهور هذه الحالة الصراعية "Conflictual situation"، يرتبط بهذه الأخيرة؛ "الدولة المشروع"؛ حيث إن تحقيق أهداف مثل هذه النوعية من الدول التي تملك أجندات أبعد من حدودها السياسية، لا يمكن أن يتم في سلام، مع تداخلها في شئون دول وكيانات أخرى، بشكل لا يحتمل القسمة أو التوافق؛ فتقع الصراعات.

وهذه النوعية من المشروعات تصطبغ بصبغة الهيمنة، وهو المصطلح الأقرب في أدبياتنا السياسية العربية لمصطلح "Hegemony"، وهناك أيضًا مصطلح آخر يعبر عنها، وهو "Dominance"، كما أنها قد تتجاوز هذه الصبغة - حيث الهيمنة قد تكون بوسائل غير مباشرة، مثل السيطرة الاقتصادية أو ممارسة شكل من أشكال التأثير الديني والروحي - إلى مستوى الاستعمار المباشر "Colonization"، والسيطرة على أراضٍ ومجموعات متباينة جيوديموجرافيًّا عنها.

وغالبًا ما ترتبط هذه الدول بتاريخ ذو طابع سياسي أو ديني أو قومي، أو كلها مجتمِعَة، تحاول أن تثبت به أحقيتها في هذا النمط التوسعي من السياسة الخارجية، بحيث تدعي أن لها حقوقًا دينية أو سياسية تاريخية في هذا البلد أو ذاك، أو أنها تدعم مجموعات سياسية أو ديموجرافية تنتمي إلى ذات هويتها المذهبية أو العرقية أو ما شابه.

وفي عالمنا العربي والإسلامي، هناك دولتان رئيسيتان تمارسان هذا الشكل من أشكال الفعل السياسي، وهما: إسرائيل وإيران؛ حيث تتبنى إيران مشروعًا توسعيًّا له أطماعه في أراضي الآخرين، تحت شعار "تصدير الثورة"، بينما تتبنى إسرائيل المشروع الصهيوني القائم بدوره على أساس توسعي جيو - سياسي، يحمل مصطلح "إسرائيل الكبرى"، والذي يمتد وفق أدبيات المشروع الصهيوني من النيل إلى الفرات.

مثل هذه المشروعات يكون لها بالغ الأثر في تدعيم مثل هذه النوعية من الصراعات الطائفية والمذهبية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، كما أن هذه المشروعات، تشكل في حد ذاتها، أداة لإدارة هذه الصراعات، وذلك أوضح ما يكون في الحالة السورية، والحالة الحوثية اليمنية؛ حيث مشروع "تصدير الثورة الإسلامية"، هو أحد أهم أدوات إيران في التدخل في شئون الدول العربية المجاورة.

ومن هنا نقف أمام حقيقة شديدة الأهمية، وهي أن الفتن الطائفية والمذهبية وحتى الصراعات القومية، ترتبط دائمًا بقيادات ومشروعات سياسية، والتاريخ خير دليل على ذلك؛ فلقد تعايش السُّنَّة والشيعة عبر التاريخ، ولم تظهر الفتن المذهبية إلا وقت ضعف الخلافة الإسلامية، وظهور الجماعات الشيعية الهدامة بين فترةٍ وأخرى، كالقرامطة وأتباع الحسن بن الصباح.

وفي عصرنا الحديث لم تظهر إلا مع عودة الدولة الصفوية في إيران بثوب آخر، وتعمق الأمر بوجود أنظمة وتنظيمات سُنِّيَّة استغلت المذهبية لتحقيق مصالحها الذاتية، مثل التنظيمات المصنَّفة ضمن تصنف "السلفية الجهادية"، أو ما يُطلق عليه بشكل خاطئ، "الإسلام الجهادي".

كذلك الفلسطينيون والعرب، واليهود؛ ظلوا متعايشين؛ حتى ظهر المشروع الصهيوني، وفي لبنان، وقعت الحرب الأهلية في السبعينيات والثمانينيات الماضية، بسبب قادة الطوائف وأحزابها، خصوصًا الموارنة، مع دور مهم للنظام السوري وقتئذٍ في الصراع في لبنان، لضمان بقائه هناك، والتوسع غربًا، ضمن طموح سوريا الكبرى، لدى حافظ الأسد.

وفي حقيقة الأمر، وعلى هامش الحديث؛ فإن هناك تقاطعات عديدة بين المشروع الإيراني والمشروع الصهيوني؛ حيث يستهدف كلاهما العرب السُّنَّة، أرضًا وميراثًا وهوية، كما ثبت أنه، ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية، تعاون إيران في أكثر من موقف، مع إسرائيل، تبعًا لما تحدده مصالح المرحلة.

وكان أجلى مظاهر هذا التعاون، ذلك الذي تم خلال الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات الماضية، عندما تعاونت إسرائيل مع الولايات المتحدة، في نقل صواريخ أمريكية، من طراز "تاو" مضادة للدبابات، و"هوك" المضادة للطائرات، إلى إيران.

وكانت الأخيرة بحاجة إليها في حربها مع العراق، مقابل الإفراج عن خمسة رهائن أمريكيين كانوا محتجزين عند بعض الميليشيات الشيعية في لبنان، عام ١٩٨٥م، وتم تمويل الصفقة بواسطة الملياردير السعودي صاحب النفوذ في ذلك الحين، عدنان خاشقجي، ووصلت أول دفعة منها، وكان عددها ٩٦ صاروخًا، من إسرائيل، إلى إيران، في أغسطس من العام ١٩٨٥م.



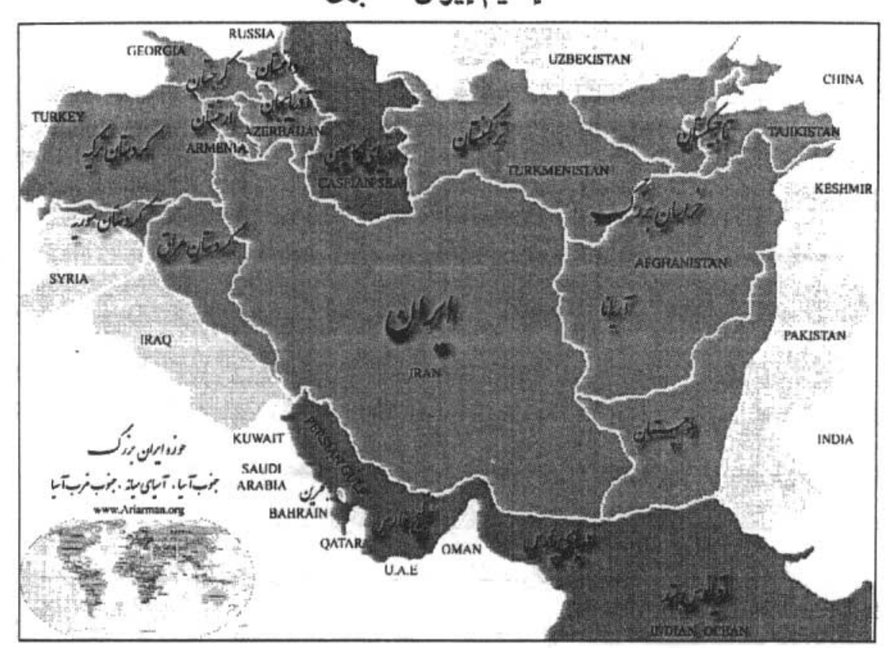
وعند مراجعة خرائط مشروعَيْ "إيران الكبرى"[(٧)] و"إسرائيل الكبرى"؛ فإن هناك ملاحظة مهمة، وهي انطباق حدود كلا المشروعَيْن، بحيث تتفادى فكرة الالتقاء في مناطق مشتركة، تكون مثارًا للنزاع؛ حيث تسير الحدود الشرقية لـ"دولة" إسرائيل الكبرى، مع الحدود الغربية لإقليم إيران الكبرى، والمحددة بنهر الفرات، في كل من العراق وسوريا.

(٧) يُقصَد بإيران الكبرى، المناطق التي تأثرت بالثقافة الإيرانية، وتتطابق جغرافيًّا مع الهضبة الإيرانية، أي الأراضي العليا المحيطة بدولة إيران الحالية، وتمتد من القوقاز إلى نهر السند، وجاء تأثير إيران فيها، من خضوع هذه المناطق لسيطرة الدول والأمبراطوريات الفارسية المتعاقبة، وذلك منذ نشأة الإمبراطورية الفارسية الأولى، وأصل فارس القديمة هي العراق وإيران، أما في العصر الحديث فإن بلاد فارس (إيران جزء منها) فقدت كثيرًا من المناطق التي اكتسبتها في ظل الدولة الصفوية، التي ظهرت في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلاديَّيْن؛ حيث ضم العثمانيون العراق في حرب ١٥٣٣م، وضم البريطانيون أفغانستان من خلال معاهدة "باريس" الموقعة عام ١٨٥٧م، وما يُعرف بتحكيم ماكماهون في العام ١٩٠٥م، ثم أخذت منها روسيا القوقاز في القرنَيْن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديَّيْن، حتى اقتطعت القوقاز من إيران نهائيًّا في معاهدة "تركمانجاي" عام ١٨٢٨م، بعد الحرب الروسية الفارسية، حتى استقرت الحدود الحديثة لإيران حاليًا مع روسيا على طول نهر أراس، وكانت إيران قبلها قد تخلت عن أرمينيا وأذربيجان وشرقي جورجيا للروس في معاهدة "غاليستان" في العام نة ١٨١٣م، ولكن ظل التأثير الفارسي حاضرًا في هذه المناطق على مستوى اللغة والثقافة والعادات، وفي العام ١٩٣٥م، تحول اسم بلاد فارس إلى إيران رسميًّا في المحافل الدولية في عهد حكم رضا شاه بهلوي.. طالع:

- Erik Goldstein (1992) Wars and peace treaties، 1816-1991. Psychology Press. pp72–73.
- Sir Percy Molesworth Sykes (1915) A history of Persia، Volume 2. p469
- Roxane Farmanfarmaian (2008) War and peace in Qajar Persia: implications past and present. Psychology Press. p4
- Abbas Amanat (1997) Pivot of the universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy، 1831-1896. I.B.Tauris. p16
- India. Foreign and Political Dept. (1892) A Collection of Treaties، Engagements، and Sunnuds، Relating to India and Neighbouring Countries: Persia and the Persian Gulf. G. A. Savielle and P. M. Cranenburgh، Bengal Print. Co. p10
- Kenneth M. Pollack (2005) The Persian puzzle: the conflict between Iran and America. Random House، Inc. p38

الخريطة رقم (١)

إقليم إيران الكبرى



الخريطة رقم (٢)

مشروع إسرائيل الكبرى



ويرتبط بهذا، بقضية صراع الأصوليات، بعدد من القضايا الأخرى، ذات الطابع الفكري والسياسي، أهمها على المستوى الفكري، قضية العمق الأيديولوجي لصراع الأصوليات.

ولكن قبل التطرق إلى هذه النقطة؛ فإن هناك أمرًا مهمًا وجبت الإشارة إليه، وهي أننا في هذا الموضع، لسنا بصدد مناقشة مصطلح "الأصولية" في حد ذاته؛ فهذا مبحث واسع، يندرج في الكثير من العلوم السياسية والاجتماعية، فهو جزء من الفكر السياسي، وجزء من علم الاجتماع الإنساني والسياسي، ولكن المقصود في هذا الموضع هو محاولة فهم كيف تتحرك الأصوليات، وكيف تتصادم، وأبعاد تلك الظاهرة في العالم العربي والإسلامي، في إطار الموضوع الأصلي للكتاب، وهو الدولة والعمران في الفكر والممارسة الشيعية عبر التاريخ، والأسس والثوابت الرواسي التي تستند إليها الدولة الإيرانية في سلوكها الإقليمي في هذه المحطة من التاريخ.

وبالعودة إلى هذا الذي كنا نقول؛ فإننا سوف نجد أن قضية الأيديولوجية، تكون حاضرة بقوة عند الحديث عن صراع أو صدام الأصوليات، وهو أمر لا يقتصر على نموذج الحالة الذي اخترناه في هذا الموضع، وهو النقطة الراهنة من التاريخ الإنساني؛ وإنما هو أحد قوانين الصراع والتدافع بين الأمم، ضمن قوانين العمران البشري المتعارف عليها.

فكل الحروب والصراعات الأممية الكبرى عبر التاريخ؛ كان لها مبعث أيديولوجي، وهنا نقصد مصطلح "الأيديولوجية" "Ideology"، بمعناه الواسع؛ حيث نقصد أن الصراعات الكبرى التي رسمت مسارات التاريخ الإنساني المكتوب، تستند إلى بواعث إما اقتصادية، تتعلق بنزاعات على ثروات وموارد، أو صراعات ذات جذور فكرية.

وكلمة "فكرية" هنا قد تشير إلى معنى أكبر من مجرد المفردة القريبة لمصطلح "الأيديولوجية"؛ حيث تشير إلى أن التباينات في الدين/ المذهب/ الطائفة، وحتى الانتماء العرقي؛ تقف خلف الكثير من الصدامات بين الأمم والمجموعات البشرية الكبرى.

وقد يكون الصدام لبواعث حضارية، والحضارات في أساسها بدورها تستند إلى انتماءات، فالحضارة الغربية تستند إلى انتماءات دينية وفكرية وفلسفية، وأصول اجتماعية وسياسية، تختلف تمامًا عن الحضارة الهندية، أو الصينية، أو عن تلك التي تستند إليها الحضارة العربية الإسلامية.

ومن ثَمَّ؛ تلعب قضية الانتماء الأيديولوجي، أو "الانتماء" بشكل عام، دورًا شديد الأهمية في حالة صراع أو صدام الأصوليات بالذات، لأن "الأصولية" تنطلق أساسًا من انتماء يحدد رؤية صاحبه للصواب والخطأ، وتصوراته عن العالم ككل، وما يراه من حلول لمشكلاته، وكيف يمكن الوصول به إلى حالة السلام والاستقرار والعدالة.

وبما أن هذه الانتماء يصل إلى مستوى الانتماء الديني في حالة الأصوليات؛ فإن الصدام بينها يكون دمويًّا وانتهائيًّا في غالبية الأحيان، وكل طرف فيه يقصي الطرف الآخر بشكل كامل؛ حيث نتيجته - وحتى خلال مراحله المختلفة تكون هذه القناعة موجودة لدى أصحابه - تكون صفرية، بانتهاء طرف على حساب الآخر.

الحالة الوحيدة على ما يذكر الباحثون، لم ينتهِ فيها صراع أو صدام أيديولوجي بانتصار كامل لطرف على الآخر، وإفناؤه، هو حالة الصراع خلال الحرب الباردة؛ حيث انتهى من دون صدام عسكري واسع النطاق، وبينما تفككت الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق؛ استمرت الصين وفيتنام وقوى شيوعية أخرى، على وضعها؛ حيث كان السلاح النووي حائلاً دون استكمال الصراع لمساراته وفق النماذج السابقة تاريخيًّا، بحيث يفني طرف الطرف الآخر.

فوصول الصراع إلى مرحلة الإفناء، كان يعني استخدام الطرف المهدَّد بالفناء للسلاح النووي ضد الطرف الآخر، وهو ما كان رادعًا لكلا الكتلتَيْن، الشرقية والغربية، كما أن استخدام السلاح النووي كان يعني - كذلك - ليس إفناء الخصم؛ وإنما شعوب وأمم أخرى.

كذلك تداخل واتساع نطاق الحرب الباردة، وشمولها للعالم كله، كان يحول دون الوصول إلى نقطة النهاية في صراع الأصوليات الأيدولوجي ذلك.

هذا عن الجانب الفكري، أما الجانب "الميداني" أو العملي الأهم في قضية صراع الأصوليات في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، هو ما اصطُلِحَ على تسميته بـ"صناعة الفوضى" وفرض عدم الاستقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط، من جانب القوى الاستعمارية، التي تبدلت مسمياتها، وإن لم تتبدل هوياتها، من أجل تحقيق مجموعة من المستهدفات والغايات.

يقف على رأس هذه المستهدفات والغايات تعطيل التنمية وعمليات النهوض الحضاري لبلدان المنطقة، ومنعهما من الوصول إلى شكل من أشكال الوحدة فيما بينها، مع حماية مصالح هذه القوى، مثل حماية طرق التجارة، وأمن إسرائيل، وما اتصل بذلك.

ولتوضيح ذلك؛ فإننا يجب أن نغوص قليلاً في جذور الموقف الراهن، لتوضيح بعض خلفيات صيرورات الأمور الراهنة في المنطقة، ولماذا ظهر الصراع القائم في الوقت الراهن على هذه الصورة، وبهذه الأساليب.

ففي ظل التطور الذي نشأ في أدوات الحروب وطبيعتها؛ فإن تدخل الجيوش في حروب مباشرة، صار له ثمن باهظ للغاية، سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا، على الدول التي تتدخل، وهو أمر واضح في تجارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق من قبل، في فيتنام وأفغانستان،

وفي العراق، ومن ثَمَّ؛ فإنه لتفادي دفع هذا الثمن الباهظ للحروب المباشرة، بدأ التفكير في ألوان جديدة من الحروب التي تعتمد على قوى محلية في الدولة أو الإقليم المراد نشر الفوضى فيه.

وبعد حروب الجيل الثالث، والتي يعرِّفُها البعض على أنها الحروب الوقائية أو الاستباقية "Preventive War"، كالحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق مثلاً، في العام ٢٠٠١م والعام ٢٠٠٣م، على التوالي، وفق ما قالته الإدارة الأمريكية في حينه، من أن غزو أفغانستان والعراق، كان لدرء مخاطر الإرهاب التقليدي والنووي؛ ظهرت حروب الجيل الرابع.

طُوِّرَت مفاهيم هذه النوعية من الحروب، باتفاق الباحين، من قِبَل الجيش الأمريكي، وعرَّفها خبراؤه بـ"الحرب اللا متماثلة "Asymmetric Warfare"، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، عندما وجد نفسه يحارب "لا دولة"، أو بمسمًّى آخر، وجد نفسه يحارب تنظيمات منتشرة حول العالم، تملك القدرة على تهديد المصالح الحيوية للدول الأخرى، من أجل إضعاف حكوماتها أمام الرأي العام الداخلي، وإرغامها على اتخاذ قرارات سياسية بعينها، مما يصب في مصلحة هذه التنظيمات.

ومن أهم الجماعات التي عملت بهذا الأسلوب، تنظيم "القاعدة"، و"حزب الله" اللبناني، وغير ذلك من التنظيمات المنتسبة للإسلام الجهادي.

وفي هذا اللون من الحروب، يتم استخدام وسائل حرب غير تقليدية، من بينها نشر الفوضى من خلال جماعات مماثلة قد يتم توظيف بعضها مما هو موجود، أو اصطناع البعض الآخر، وباستخدام وسائل حروب غير تقليدية، مثل وسائل الإعلام الجديد ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة، والأنشطة الاستخبارية الهدامة، مثل نشر الشائعات الهدامة، وغير ذلك.

وعند الحديث عن واقع صراع الأصوليات في جانبه "الميداني"؛ فإننا نكون معنيين بلون حديث من ألوان الحروب، وهي حروب الجيل الخامس، والتي ترتبط أكثر من غيرها بالأزمة الراهنة والصراعات الحالية في الشرق الأوسط، والتي تخوض في القلب منها، جماعات مسلحة عدة، كلٌّ منها مرتبط بمدرسة فكرية ومذهبية مختلفة.

فالأداة الرئيسية في هذه النوعية من الحروب، هي الكيانات الصغيرة المدربة والتشكيلات العصابية والجماعات الإرهابية ذات التسليح المتطور.

وهي كلها نوعيات من الحروب، تلغي الحدود تمامًا، وتستهدف مؤسسات الدولة التي يتم استهدافها فيها، وتنهي التعامل مع القوات المسلحة النظامية ككتلة واحدة محاربة، وتستخدم تشكيلات متعددة مختلفة المنهج، مع استخدام تحالفات سياسية تخدم هدف نشر الفوضى، داخ الدولة أو الإقليم.

في المقابل، يتم بناء خصوم وأعداء جدد، و"شيطنتهم"، من أجل إفساح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل في شئون دول الإقليم، والاستيلاء عليها.

ولعل أفضل مثال على ذلك في حروب الأصوليات المصطنعة الحالية في منطقتنا العربية، والعالم الإسلامي، صناعة تنظيم "داعش"، والذي تم استغلاله لتخليق حالة من عدم الأمن والاستقرار حتى داخل أوروبا نفسها، من أجل توسيع نطاق صراعات الأصوليات، الدينية خصوصًا، بين المجتمعات الغربية، وبين الحواضر العربية والإسلامية.

وهنا تظهر أهمية الدعاية "propaganda" المنهجة؛ حيث يتم استخدام كل الوسائل الحديثة في مجال الإعلام، لفرض المزيد من الارتباك والتشتيت لدى المجتمعات، وفصل الشعوب عن حقيقة أوطانها، ويصل الأمر في هذا المستوى، لدرجة أنه يتم تحديد نتائج المعارك والصراعات على شاشات الفضائيات، وفي شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت، وفي وسائل الإعلام الأخرى، حتى من قبل حسمها على الأرض، بل وحتى فرض نتائج لم تحدث على الأرض، والقول بعكسها.

ويحدد البروفيسور الأمريكي ماكس مايوراينج، والذي يعمل أستاذًا في معهد الأمن القومي الإسرائيلي، عددًا من النقاط التي توضح الكيفية التي يتم بها صناعة الفوضى في الشرق الأوسط من خلال إحداث هذا الصِّدام، من بينها مصطلح لافت، وهو "الحرب بالإكراه" التي تستهدف إفشال الدولة، وزعزعة استقرارها، ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية.

ويقول إن ذلك يتم من خلال عنصر محدد، وهو "الإرهاب"، من خلال ما قال عنه "قاعدة إرهابية غير وطنية أو متعددة الجنسيات"، تشتبك مع حرب نفسية متطورة للغاية من خلال الإعلام والتلاعب النفسي، تستخدم كل الضغوط المتاحة، السياسية والأقتصادية والأجتماعية والعسكرية.

في الإطار السابق، نفهم أن صراع الأصوليات الحالي، والمنخرطة فيه إيران أو المشروع الإيراني السياسي، المرتكز على أسس مذهبية وعرقية، ويدعمه حلفاء رسميون وغير رسميين، إنما هو ذو شقَّيْن؛ الأول نظري، ويتعلق بضرورة فهم الجذور الفكرية للأصوليات، وأساس الصراع فيما بينها، وفق مرتكزَيْن أساسيَّيْن: "الصواب المطلق"، و- بالتالي- "نفي الآخر".

الشق الثاني، يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح النواحي الميدانية، وهي ليست الميدانية بالمعنى العسكري الضيق، وإنما نقصد به على المستوى الجيوسياسي الراهن في المنطقة، وخصوصًا في منطقة المشرق العربي والهلال الخصيب؛ حيث المحاور الأكثر دموية وصعوبة في صراع الأصوليات الحالي في العالم العربي والإسلامي.

فقد كان، ولم يزل صراع الأصوليات، يدور في فلك الصدام بمختلف محاوره وأشكاله، وهو ما يحاول هذا الفصل استجلاؤه.



المبحث الأول:

الأصولية.. رؤية أنثروبولوجية وعمرانية

على الرغم من الطابع السياسي الذي لا تخطئه العين للحركات الأصولية؛ فإنها في البداية والنهاية، ظاهرة إنسانية، تُعنى بها علوم الاجتماع المختلفة، وخصوصًا الاجتماع السياسي والعمران البشري، وعلوم الإنسانيات، أو الأنثروبولوجي، والتي تُعنى - في جانب منها - بدراسة الظواهر البشرية المختلفة ذات الطابع الثقافي الهوياتي، أي الذي يجمع مجموعة متمايزة من البشر في سياق جماعي واحد، له هويته الواضحة المختلفة والمتباينة مع الآخرين.

ومن ثَمَّ؛ فإنه لفهمٍ أعمق لقضية صراع الأصوليات المختلفة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن؛ فإنه من الأهمية بمكان العمل على دراسة محتوى هذه الظاهرة، ظاهرة "الأصولية" "Fundamentalism"، وتأصيلها فكريًّا وسوسيولوجيًّا.

يرى جارودي وفؤاد زكريا - وكلاهما من مدرسة فكرية مختلفة؛ حيث الأول كان شيوعيًّا قبل إسلامه، والثاني علماني - أن الأصولية اصطلاح[8] سياسي وفكري مستحدث، يشير إلى معنىً قريب من مصطلح الأيديولوجية "Ideology"؛ حيث يعني نظرة متكاملة للحياة بكافة جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتكون هذه النظرة حاكمة للحركة، وتكون نابعة عن قناعة متأصلة بإيمان بفكرة أو منظومة قناعات، تكون في الغالب - ولكن ليس كلاً - تصورًا دينيًّا أو عقيدةٍ دينية.

وظهر المصطلح في مطلع القرن العشرين، على إثر نشر سلسلة من الكُتيبات سُميت بـ"الأصول" أو "الأساسيات" بمعنى "Basics" أو "Principal" أو "Fundamental"، أو "Primary"، في الولايات المتحدة خلال الفترة من العام ١٩١٠م وحتى العام ١٩١٥م، واستُخدم فيها مصطلح "الأصول" ليشير إلى عناصر العقيدة التقليدية، أي النص كوحي وسلطة، وألوهية المسيح، ومعجزة إنجاب السيدة مريم العذراء، وغيرها من الثوابت التي يراها الأصوليون المسيحيون اليوم.

---

(٨) زكريا، فؤاد: **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل**، (بيروت: دار التنوير، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)

- جارودي، روجيه: **الأصوليات المعاصرة، أسبابها ومظاهرها**، تعريب خليل أحمد خليل (باريس: دار عام ألفين، الطبعة الأولى، ١٩٩٢).

ويقول للكاتب وعالم الاجتماع الديني الألماني[٩] هاينريش فيلهيلم شيفر، في كتابه "صراع الأصوليات.. الراديكالية الإسلامية والحداثة الأوروبية"، إن قضية الأصولية تُعدُّ إحدي أكثر القضايا الأهم المطروحة للنقاش في الوقت الراهن، على مختلف المستويات السياسية والأمنية وحتى الجيوسياسية.

وعلى الرغم من أن الرجل تناول أثر الأصولية على المجتمعات العلمانية الحديثة؛ إلا أنه كان منصفًا في انه لم يقل إنها ظاهرة إسلامية محضة؛ حيث تعرض للحركات الأصولية المعاصرة في كلٍّ من أوروبا وأمريكا وأفريقيا والعالم الإسلامي، وكذلك ما وصفه بـ"أصولية الحداثة" "Fundamentalist modernity"، والتي يقول فيها إن مؤيدي الحداثة تطرفوا في الدعوة إليها؛ لدرجة أنهم فعلوا ما ينكرونه على دعاة العنف والتطرف في الأصوليات الدينية والقومية.

وتعرَّف الحركات الأصولية بأنها تلك الحركات التي "تحوِّل الصراعات من أجل المصالح، إلى صراعات من أجل الهوية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأمم أو مجموعات بشرية بعينها".

ويقول زهير سالم[١٠]، إن الأصولية "موقف إنساني من الكون والحياة ومن العقائد والأفكار، ومن الحضارات ومن الأقوام، هي موقف مستعل على البشر بدعوى تفوق ديني أو تفوق عرقي أو تفوق ثقافي أو حتى فئوي شخصي".

وبحسب شيفر؛ فإن القاسم المشترك بين الأصوليات المختلفة ليس الدافع الديني كما هو شائع، بل هو مرتبط بشكل كبير بالأوضاع والمصالح التي تتصرف على أساسها تلك الجماعات البشرية.

ويعتَبر الأصولية الإسلامية بمثابة رد فعل للمجتمعات المسلمة تجاه قضية التحديث المفروض عليها من الخارج، وكذلك انعدام فرص الصعود الخاصة بها.

ولهذا تُعتبر الأصولية الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية، وفق الباحث الألماني، بمثابة حركات اجتماعية معارضة تعمل ضد الأنظمة الحاكمة والهيمنة الغربية، أما في الشتات فهي محاولة لحماية وإعادة اكتساب الهوية في بلدان المهاجر.

(٩) صدر عن دار نشر "Verlag der Weltreligionen"، الألمانية في العام ٢٠٠٨م، وشيفر عالم لاهوت واجتماع، ويعمل محاضرًا بجامعتَيْ بوخوم وبيليفيلد، وقام بدراسات عدة منها أبحاث عن دور الأديان والمذاهب في الصراعات الأهلية، كما في الحروب الأهلية في أمريكا الوسطى والولايات المتحدة، في القرن التاسع عشر، وموقف الأديان من العولمة، بأركانها المختلفة، الثقافية والسياسية والاقتصادية، وقام بين عامَيْ ١٩٩٥م و ٢٠٠٣م، بتدريس علم الاجتماع واللاهوت في عدة دول بأمريكا اللاتينية، للمزيد طالع:

http://www.goethe.de/ins/eg/prj/kut/sac/sa1/sae/arindex.htm

(١٠) سالم، زهير: **موقفنا: صراع الأصوليات... للعقلاء فقط**، الشرق العربي ١٤ يناير ٢٠١٥م، للمزيد طالع:

http://www.asharqalarabi.org.uk

وبالعودة إلى سالم، نجده يفسر سلوك العنف المفرِط الذي يتبناه الأصوليون، أيًّا كانت هويتهم الدينية أو القومية، بأنه نتيجة نظرة استعلائية فوقية إزاء الآخر، فيقول: "يعتقد الأصولي في كل ميدان أنه الأول في كل شيء، وأنه الذي يملك الحقيقة كلها، وأن الناس كلهم بحاجته، لوعيهم أو لنجاتهم أو لتطورهم أو لتقدمهم أو لتحضرهم، وأنه هو لا يحتاج أحدًا، بل هو فوق أن يحتاج أحدًا".

وبالتالي؛ فإن الأصولي "لا يقبل حوارا، لأن الحوار هو النقيض العملي للموقف الأصولي المستعلى أو المتعالي، بل الأصولي لا يحاور عمليًّا، وحين يدخل الحوار، لا يدخله نظريا طلبًا لحق أو بحثًا عن معرفة، ولا عمليا بحثًا عن توافق ورضى بأخذ وعطاء، بل حواره دائما حوار المداورة والمناورة والتضليل بين من يظن نفسه السيد، صاحب الحقوق المطلقة، ويظن في الآخرين العبيد أو القاصرين الذين يجب عليهم كل شيء ولا يحق لهم أي شيء".

ويضيف أن الأصولية "تنبع من جمود يرفض كل نمو أو تطور عقلي أو فكري فردي أو جماعي، ومن يرفض أي تكيُّف مع متغيرات الزمان والمكان ومستجدات العلوم والفنون، ويرفض معطيات الثقافة حتى الإيجابي المحض منها، وبين هذا وذاك يظل الأصولي أسيرًا لما تسلل إلى تكوينه العقلي والنفسي من أفكار وصور عن العقائد والأشخاص قبولاً وإعجابًا، أو رفضًا وازدراءً، فلا هو قابل للتعلم ولا هو قادر على تحديث مدخلات عقله وقلبه ليجد نفسه في كل يوم على يفاع معرفة جديد، يطل منها على مشاهد لعالم أرقى وأجمل مما عرف أو ظن أو حسب".

وبجانب الملاحظتَيْن السابقتَيْن اللتَيْن أبداهما شيفر وسالم، حول الأصولية، باعتبار أنها ظاهرة عالمية، سياسية ودينية، وليست دينية فحسب، وطابعها العنصري الاستعلائي هذا، والذي قاد أصحابها إلى الجمود الفكري؛ يلحظ الكاتب اللبناني محمد السمَّاك[11]، ملحظًا آخر مهمًّا في الإطار الأنثروبولوجي لقضية الأصولية، فيقول إنه لم تعد الأصوليات الدينية على اختلافها، سواء الأصولية الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية أو حتى الهندوسية والبوذية، تؤمن فقط بوجوب الالتزام بالتعاليم الإلهية الواردة في الكتب المقدسة؛ ولكنها تؤمن - كذلك - بأنها معنية وملزمة أيضًا بوجوب العمل على تحقيق الإرادة الإلهية.

وحتى تحقق هذه الإرادة؛ فإنها - وفق السمَّاك - تعطي نفسها حق معرفة ما يريده الله، وبالتالي حق تفسير النصوص المقدسة واحتكار تفسيرها، وإلغاء كل من لا يشاركها مفهومها لهذه النصوص نفسها، وهو ما يبدو - كأجلى ما يكون - في حالة أصولية الحركات الجهادية.

(١١) السمَّاك، محمد: **الدين والسياسة... وصراع الأصوليات**، "الاتحاد" الإماراتية، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٧م.

وهو ما يقود إلى مُدْرَكٍ تأسيسي مهمٍّ في هذا الإطار، وهو أن الأصولية الدينية لا تعني العودة إلى الأصول، بل إنها تعني احتكار تفسير أو فهم الدين، ومن ثَمَّ؛ "توظيفه" في خدمة تحركات ومشروعات سياسية أو حتى عسكرية.

ويذهب السمَّاك إلى ذات ما ذهب إليه شيفر، من أن الأصولية ظاهرة عالمية؛ فيقول إنها أقوى ما تكون في الولايات المتحدة، وتلعب دورًا أساسيًّا في صناعة القرار السياسي الأمريكي، كما أنها أثبتت وجودها في الهند من خلال الحزب الهندوسي اليميني، الذي يقود الهند منذ عقود طويلة، كما أنها موجودة في تايلاند، من خلال المؤسسة الدينية البوذية، التي تطالب باعتبار البوذية دينًا وحيدًا للدولة، وفي الخلفية منه، الصراع الراهن بين الدولة وبين المسلمين التايلانديين في جنوب البلاد، المجاور لماليزيا، والذين يسعون إلى إعادة تأسيس دولة مسلمة في هذه الأنحاء، كانت في الماضي موجودة باسم مملكة "فطاني".

كما تلبَّست الأصولية تاريخيًّا في الغرب، بكل الحروب الدينية التي خاضتها أوروبا سواء ضد الإسلام كدين أو كدولة، منذ حروب الروم مع المسلمين الأولى، وصولاً إلى الاستعمار الغربي المباشر، مرورًا بالحروب الصليبية.

كما أنها، وفق سالم، ارتبطت بكل الحروب الدينية والمذهبية في أوروبا، في القرون التي سبقت عصر النهضة والكشوف الجغرافية، وما رافقها من حملات إبادة لأجناس بكاملها، كما في حالة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، والشعوب الأفريقية التي هلك منها الملايين على سفن نقل الرقيق، وتلبست بالحركة النازية والفاشية كما تلبست بالستالينية الماركسية وكانت جوهر النزوع الاستعماري الغربي الحديث.

السمة الرابعة يتصورها سالم، بأنها "الارتباط بالماضي"، ومن ثَمَّ "التحجُّر"، فيقول إن الأصولي (كل أصولي) يكون "شديد الحنين إلى الماضي"، وأن هذا الانجذاب إلى الماضي "لا يكون فقط في صورة عقيدة أو دين أو مذهب، دون أن ننفي، استغراق الكثير من أصحاب العقائد والأديان والمذاهب في مواقف أصولية قاتلة ومدمرة، بل بدون أن ننفي أيضًا أن أخطر الأصولية ما تكون في رداء عقيدة أو دين أو مذهب؛ بل أكثر ما تكون الأصولية في نزوع الغارقين فيها إلى الماضي في التلبس في موقف تاريخي ديني أو قومي أو فكري".

وتخالف بذلك "الأصولية" كما يطرحها هؤلاء، ما قاله ابن خلدون عن أساسيات العمران البشري، فلقد أكد ابن خلدون في "ديوان المبتدأ والخبر" وفي "المقدمة"، أن التغيُّر الاجتماعي حقيقة من حقائق الوجود البشري، أي لا تدوم أحوال الأمم والجماعات على وتيرة واحدة.

وميَّز ابن خلدون هنا بين نوعَيْن من التغيير، النوع الأول، هو التغيير التدريجي "Gradual change"، وفيه تتغير المجتمعات ببطء، وعبر فترات طويلة من الزمن، والتغيير الجذري "Radical change"، والذي تتبدل فيه الأمور بشكل مفاجئ وعميق، وشامل، بحيث يمكن القول إن المجتمع قد دخل مرحلة جديدة أو طورًا جديدًا.

والغريب أن البعض قد وجد رابطة بين الأصولية، سواء كإطار فلسفي أو قيمي، أو كإطار حركي، وبين العلمانية، على الرغم من أن الأصولية ظاهريًّا، تتناقض تمامًا مع جوهر العلمانية، وتميل إلى التعصب القومي أو الديني - لدى أصحابها؛ حيث إن جميع الأديان السماوية والوضعية، ولاسيما الإسلام، ترفضها تمامًا.

فالغرب استمد مقولاته "الحضارية" الأساسية من ذات ماعون الأصولية، فهو "متفوق بلا حدود"، و"كتب نهاية التاريخ"، والليبرالية الغربية "هي أكمل وأرقى الأيديولوجيات"، كما قال هنتنجتون ذات يوم، وصدقه المحافظون الجدد، وطبقوا ما قال.

هذه المقولات منبنية على أسس عنصرية تمامًا كما هي عند غُلاة الأصوليين الذين يدعون أنهم الأفضل والأصوب، ولا صواب غير ما يطرحونه؛ فهناك الادعاء بالتفوق العرقي للرجل الأبيض، الآري أو الأنجلوسكسوني، وهناك الادعاء بأن الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، هي أفضل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيها سعادة البشرية؛ لذلك تستحق أن تخرج الجيوش الغربية لاحتلال بلاد "الآخرين"، من أجل "هدايتهم" لهذه القيم البشرية الرفيعة!

ويرافق ذلك، إدمان لدى الغرب "المستعلي"، بالاستهتار بحضارات المخالفين وثقافتهم، وإصرار على الاستخفاف بها وبهم.

من هنا؛ فإن هناك علاقة وثيقة بين كل أنواع الأصوليات؛ مهما بدا منها أنها مختلفة عن بعضها البعض، وهي أن كلاًّ منها يدعي أنه صاحب "المعنى الأصيل"[١٢]، و"الحقيقة المطلقة"، ومن ثَمَّ تنشأ الصراعات فيما بينها.



(١٢) حمُّود، حمُّود: **صراع الأصوليين على الأصولية: أي صراع؟**، "الحياة" اللندنية، ٨ مايو ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://alhayat.com/Opinion/Writers

المبحث الثاني:

صراع الأصوليات وسياسات تعميم الفوضى الإقليمية

ترتبط قضية الصراع الحالي في المشرق العربي والإسلامي، والذي تُعتبر إيران أحد أهم مكوناته ومحركاته، بقضية كبرى سعت إليها القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهي قضية تعميم الفوضى في الشرق الأوسط، باسم الإصلاح السياسي والاجتماعي، وتعميم نموذج الديمقراطية الغربية، وحماية حقوق الإنسان.

وتعميم الفوضى، يُقصد به مصطلحًا أمريكيًّا، اصطكته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الثانية، كونداليزا رايس، ولكنها، لاعتبارات إعلامية وسياسية، أطلقت عليه اسم "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البنَّاءة".

والفوضى الخلاقة "Creative Chaos" مصطلح يُقصد به عملية من إعادة البناء السياسي وللمنظومة المجتمعية في دولة أو مجتمع ما، بعد إسقاط المنظومة القديمة من خلال مرحلة من الفوضى المتعمَّدة، تقوم بها دول أو قوى بعينها.

وكانت المرة الأولى التي يتم فيها التصريح بهذا المصطلح على المستوى الرسمي[١٣]، في مطلع العام ٢٠٠٥م، عندما أدلت كونداليزا رايس، بحديث لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية، قالت فيه إن الولايات المتحدة - تحت وطأة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - تنوي "نشر الديمقراطية" في العالم العربي، وأطلقت على المنطقة وصفًا جيوسياسيًّا جديدًا، وهو "الشرق الأوسط الجديد" "New meddle east".

يستند المبدأ إلى مجموعة من المقولات الأساسية، والتي صارت من البديهيات لدى العاملين في حقل العلوم السياسية في العالم العربي، وفي الغرب، ومن هذه المقولات التأسيسية، مقولات صموئيل هنتنجتون عن صدام الحضارات ونهاية التاريخ، ووضعه الخطر الأخضر (الإسلام الصحوي) محل الخطر الأحمر (الشيوعية)، عقب انتهاء الحرب الباردة.

(١٣) فعليًّا، ظهر المصطلح لأول مرة، في العام ١٩٠٢م، على يد المؤرخ الأمريكي تاير ماهان، ثم عاد الباحث الأمريكي مايكل ليدين، لكي يسميها "الفوضى البنَّاءة" أو "التدمير البنَّاء"، بعد أحداث سبتمبر بعامَيْن، في العام ٢٠٠٣م.

ومن أهم الأركان التي استندت إليها نظرية "الفوضى البنَّاءة" بعد أن تحولت إلى سياسة أمريكية رسمية، تجميع النشطاء حول العالم، من أجل البدء في حراك سياسي ومجتمعي داخل البلدان المستهدفة، وكانت غالبيتها من الدول الخمسة وأربعين التي شملها قانون تقدم الديمقراطية الأمريكي الشهير، الصادر في فبراير من العام ٢٠٠٥م، والذي سمَّى بالاسم هذه الدول الـ ٤٥، وغالبيتها عربية وإسلامية، من بينها مصر[١٤].

هذا القانون قال إنه يجب على هذه الدول، تحقيق تقدم في ملفات الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان والديمقراطية، لكي تستمر المعونات الأمريكية لها، ويكون هناك تعاون بين واشنطن وبين هذه البلدان، ومن هذه المجالات التي ضغطت باتجاهها واشنطن، قضية منظمات المجتمع المدني، المحلية والأجنبية.

رايس في ذلك الوقت قالت إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، أوكلت هذه المهمة إلى جاريد كوهين، مؤسس منظمة "موفمنتس"، وهي منظمة متخصصة في مجال تدريب وجمع النشطاء حول العالم، وربطة في شبكة علاقات ونشاط موحدة.

كوهين أحد أهم أعمدة اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة، وكان في ذلك الحين عضوًا في برنامج "الجيل الجديد" "new generation"، التابع لمنظمة "فريدوم هاوس"، وهو "مدير أفكار"، أو "think tank manager" في شركة "جوجل" الأمريكية"[١٥].

ولكن هناك من يعيد الأمر إلى الخبير والمفكر الاستراتيجي الأمريكي، مايكل ليدِن، وهو باحث في معهد "أميركان إنتربرايز"[١٦]، وهو بدوره أحد أهم مؤسسات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ويقولون إنه أول من صاغ مفهوم هذه النظرية عام ٢٠٠٣م، عندما وضع خطة جديدة للولايات المتحدة لإدارة أهم المناطق حساسية في العالم، وهي الشرق الأوسط، بعد أن لاحظ ارتباك السياسة الأمريكية في هذه المنطقة.

ويشير فاضل، إلى أن ليدِن، هو أول من أعطى "الفوضى الخلاقة" تسمياتها المترادفة، والتي

(١٤) التلاوي، أحمد: **فلنلعب مع أمريكا لعبتها ونرفض المعونة**، علامات أون لاين.كوم، ١٤ فبراير ٢٠١٢م.
للمزيد طالع:
http://www.alamatonline.net

(١٥) الفراج، أحمد: **الفوضى الخلاقة**، "الجزيرة" السعودية، ٢٦ يناير ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**
http://www.alarabiya.net/ar/politics

(١٦) فاضل، باسم عبد عون: "**الفوضى الخلاقة" تهدم الشرق الأوسط**، "الحياة" اللندنية، ٤ نوفمبر ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**
http://alhayat.com/Opinion/Letters

من بينها "الفوضى والبناء"، و"التدمير والبناء".

ويقول فاضل: إن ليدِن انطلق في نظريته من أفكار تعكس الفلسفة المسيطرة على الحاكمة في الولايات المتحدة، وتصوراتها تجاه العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص، من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة والمتمثلة في تدفق إمدادات النفط والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك حماية إسرائيل.

إلا أن ليدِن يقود الأمور إلى منحىً آخر، ساهم في تأجيج الصراعات الحالية في المنطقة، وإلى النتائج الوخيمة لها، بما في ذلك تدمير مجتمعات كاملة، مثل تغيير نمط وسلوكيات ومعتقدات شعوب هذه المنطقة، واستبدال ثقافاتها بثقافات تراها الولايات المتحدة ضرورية للحفاظ على النظام العالمي الحالي، واستكمال مشروع الهيمنة الأمريكية.

وينقل فاضل عن ليدِن قوله في ذلك: "علينا تدمير الأنماط والنماذج والعلوم القديمة في الأدب وغيرها وهذه مهمتنا التاريخية"، وذلك من أجل "التغيير الكامل للشرق الأوسط على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي والديني".

ولكن، ومن خلال المزيد من الفحص التاريخي؛ سوف نجد أن جذور هذا الأمر لا تعود إلى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، كما يظن البعض؛ حيث إن الأمر أبعد تاريخيًّا من ذلك، ربما بعقدَيْن أو ثلاثة من الزمن، عندما بدأت الولايات المتحدة فعليًّا في تصفية إرث الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي السابق، والكتلة الشرقية، وبناء ساحة الصراع الجديدة في العالم العربي والإسلامي، بشكل يضمن استمرارها في التأثير فيه، والحفاظ على مصالحها، من خلال صراع الأصوليات.

ففي الفترة التالية لانتهاء الحرب الباردة، وخلال عقدين من الزمان؛ أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وخصوصًا بريطانيا، وشركاء آخرون في حلف شمال الأطلنطي "الناتو"، أنه لا يمكن السيطرة على المنطقة، وإخضاعها للسياسات الأمريكية والغربية، إلا من خلال إدخالها في آتون من الأزمات المدمرة التي تقضي على الاستقرار، وتعوق الحكومات عن اتخاذ القرارات السليمة، التي تضمن مصالح دولها، واستقرارها.

ويتم ذلك من خلال خلق أنوية وكتل حرجة لصراعات سياسية واجتماعية، تستند إلى الدين بالأساس، أو الطائفية، مثلما يحدث في أفغانستان وسوريا ولبنان والبحرين واليمن، بشكل يقود إلى فوضى سياسية يتلوها فشل كامل أو جزئي للدولة، مما يسهل مهمة التدخل الخارجي.

وللمفكر المصري مراد وهبة رؤية مهمة حول هذا الأمر، تكمن أهميتها في أنه طرحها في وقت مبكر قبل بزوغ هذه الظاهرة بين ظهرانيي عالمنا العربي والإسلامي؛ حيث طرحها في عام ١٩٨٨م، ضمن مشروع فكري طويل استغرق أكثر من مئة حلقة في صحيفة "الأهرام" القاهرية، بعنوان رؤيتي

لـــ"القرن العشرين".

كما أنه ضمَّنها محتوًى عن الرؤية الإيرانية، وتحديدًا التي طرحها محمد شريعتي، حول تصور الدولة الجديدة وقتئذٍ، للعلاقات بين الكتل السياسية والبشرية المختلفة في المنطقة العربية.

أُعيد نشر مقال وهبة هذا، في الخامس والعشرين من يونيو ٢٠١٤م[١٧]، ويشير فيه إلى حدثَيْن مهمَّيْن أثارا انتباهه، وأكد بناء عليهما، أن الصراع الدولي المقبل - وهذا الحديث كان خلال السنوات الأخيرة للحرب الباردة - لن يكون صراع طبقات كما قال ماركس ومنظرو الشيوعية، ولا صراع ثقافات كما توقع جيروم كاجان في كتابه "الثقافات الثلاث"[١٨]، إنما سوف يكون صراع أصوليات.

ويقول وهبة في مقاله هذا: "كانت بداية رؤيتي لذلك الصراع في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين بسبب استعانة الرئيس السادات بالحركات الإسلامية على تباين رؤاها، من أجل الإسهام في القضاء على الأحزاب الناصرية واليسارية والشيوعية في إطار خطة أمريكية للقضاء على الشيوعية الأممية".

ويربط ذلك بقرار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وهو أصولي بروتستانتي، في يناير من العام ١٩٧٩م، بتدعيم الحركات الجهادية التي كانت قد بدأت تظهر في أفغانستان، في مواجهة الغزو السوفييتي في ذلك الحين.

الحدث الثاني، كان تحوُّل إيران من دولة ملكية إلى دولة أصولية بقيادة رجال الدين الشيعة، وعلى رأسهم آية الله الخوميني، وكان ذلك في العام ١٩٧٩م، أي في نفس العام الذي تم فيه التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية برعاية أمريكية خالصة، تم بموجبها استبعاد الاتحاد السوفييتي من الكثير من مناطق نفوذه في الشرق الأوسط.

اللافت أن الطرف الإسرائيلي الذي وقَّع على الاتفاقية، كان تكتل "الليكود" بزعامة مناحيم بيجين، الذي يعبر عن أصولية المشروع الصهيوني في أجلى صورها.

وفي حينه، وتبعًا لهذه التطورات، طرح وهبة رأيًا حول الصراع العربي الإسرائيلي، وهو كان المظهر الصراعي الأهم في المشرق العربي والإسلامي؛ حيث قال إن الصراع باتت تهيمن عليه في هذه المرحلة، أصوليات ثلاث، إسلامية ومسيحية ويهودية.

---

(17)http://www.ahram.org.eg/NewsQ

(١٨) صدر عن سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ٤٠٨، نوفمبر ٢٠١٤م.

وتأسيسًا على ذلك، ذهب وهبة إلى الحكم بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، باعتبار "انفراد الأصوليات بالهيمنة"، وهو ما يعني "استحالة الدعوة إلى السلام لأن السلام لا يتحقق إلا بالمفاوضات على نحو ما هو وارد في تاريخ الحروب، والمفاوضات تستلزم الانصياع لتنازلات من قبل الطرفين المتحاربين، والتنازلات تقتضي هز ما كان ثابتًا أو بالأدق ما كان يبدو أنه مطلق".

وهو عسف في القياس بحسب قواعد التحليل السياسي؛ فحتى لو لم تنفرد الأصوليات بالمشهد في الشرق الأوسط؛ فإن السلام مستحيل في حالة الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن الصراع يخص أرضًا لها أصحاب، استولت عليها مجموعات من العصابات المسلحة، بقوة الإرهاب - بالمعنى القانوني كاستخدام للعنف غير المشروع من طرف ضد مجموعة بشرية أخرى لتحقيق أهداف سياسية - وأقامت عليها دولة.

ومن هنا؛ فإن الصراع في فلسطين إقصائي، أي أن انتصار طرف يعني ذهاب الآخر.

وهذا الإقصاء مارسه الوافدون الطارئون على الأرض، وليس أصحابها؛ فالفلسطينيون استضافوا المهاجرين اليهود الأوائل في القرن التاسع عشر وساعدوهم، بحكم أنه لم يكن هناك أي باعث لوجود هؤلاء سوى الباعث الإنساني باعتبار اضطهاد أوروبا لهم، بينما لم يكن هناك بوادر تأسيسة ظاهرة للمشروع الصهيوني، وعندما تم الإعلان عن المشروع الصهيوني، وبدت أهدافه وأغراضه، وتم استخدام السلاح لفرض الوجود اليهودي الطارئ في فلسطين، على الأرض؛ رفع الفلسطينيون والعرب سلاح المقاومة المسلحة.

ولكن، ومن دون الاستطراد في هذه النقطة، حتى لا نبتعد عن الموضوع؛ فإن مقال وهبة في جوانب أخرى، لا يخلو من منطق، فهو يقول بخطر الأصوليات الدينية، باعتبار ما فيها من المُطْلَقات والإطلاقات، وهذه المُطْلقات بالضرورة في حالة صراع وحرب لأن المطلق بحكم تعريفه هو واحد بالضرورة، ومن ثَمَّ؛ فهو لا يقبل التعدد، وإذا تعدد فإن مطلقًا واحدًا هو الذي ينبغي أن يسود، وهو ما يعني الحرب والصراع.

ولقد كتب علي شريعتي، الذي يُعرَف بفيلسوف الثورة الإيرانية، عن هذه القضية المسألة في كتابه "سوسيولوجيا الإسلام"، وصدر عام ١٩٧٩م، وهو كتاب مهم لفهم سيكولوجية صانع القرار السياسي في إيران في المراحل التالية لتمكين الثورة.

يقول شريعتي في كتابه، إن قصة هابيل وقابيل هي قصة التاريخ البشري، أي قصة الحرب التي اشتعلت منذ بداية الخليقة ومازالت مشتعلة إلى اليوم؛ فقد كان الدين هو سلاح كل من هابيل وقابيل، ولهذا السبب فحرب دين ضد دين هو العامل الثابت في تاريخ البشرية، وإن

شئنا الدقة قلنا إنه حرب الذين يشركون بالله ضد حرب التوحيد.

ويضيف شريعتي في كتابه، إنه "إذا كانت أسس الإسلام هي التُّقيَّة والخضوع للإمام والاستشهاد".

ويقول شريعتي: إن الاستشهاد هو أهم أسس الإسلام "لأنه المبدأ الذي يدفع المسلم إلى الحرب من غير تردد، ومن هذه الزاوية فإن الموت لا يختار الشهيد، إنما الشهيد هو الذي يختار الموت عن وعي، والمسألة هنا ليست مسألة "تراجيدية" إنما هي مسألة نموذج يُحتذى، لأن الشهادة بالدم أرفع درجات الكمال، ومعنى ذلك أن المسلم الحق هو الشهيد المناضل".

وبالتالي؛ فإن الرجل يطرح رؤية تقول بأن ما يقوله وتستند إليه الثورة الإيرانية، والمذهب الشيعي "هو الإسلام"، وأن أهم شكل من أشكال الممارسة السياسية والاجتماعية، هو الصراع مع الآخر؛ حتى تسود الرؤية الأصولية التي يدعو إليها.

فأسس الإسلام عنده، هي التُّقيَّة والخضوع للإمام والاستشهاد، وبالتالي هو يؤسس لدين جديد - لو صح التعبير - مختلف عن دين المسلمين "الآخرين"، المبني على أسس أخرى، كما وردت في القرآن الكريم وصحيح الحديث النبوي الشريف.

وهذه الأسس يبدو فيها الطابع السياسي بلا شك، بخلاف الأسس عند أهل السُّنَّة والجماعة، والتي ترتكز على أمور عقيدية وعبادات، مثل الصلاة والصوم، فهو - شريعتي - يتحدث عن مبدأ "التُّقيَّة" الذي صبغ الحِراك السياسي والمجتمعي لمجتمعات الشيعة عبر التاريخ، كما أنه يتكلم عن طاعة الإمام باعتبار أنه أحد أسس الإسلام، ثم يربط ذلك بالاستشهاد، باعتبار أن "الصراع" - حيث يكون الاستشهاد - هو الوسيلة الوحيدة لفرض الرؤية الشيعية للإسلام، ونشرها.

وبالعودة إلى المحطة التاريخية الراهنة؛ سوف نجد أن عمق وتأثير عملية "الفوضى الخلاقة" يزدادان في ظل الواقع الدولي الراهن، مع سيادة منظومة الأحادية القطبية، والتي مكنت الولايات المتحدة والتحالف الغربي، ورأس حربته حلف "الناتو"، من الوصول إلى هذه المرحلة من الفوضى والصراع الدموي في المشرق العربي والإسلامي، في ظل غياب منظومة تدافع إقليمية ودولية.

ولقد شهدت استراتيجيات التدخل الأمريكية العديد من التحولات في العقود الأخيرة، فكانت في بداية دخول الولايات المتحدة مجال التأثير على السياسة العالمية، بعد كسر عزلتها الاختيارية في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وفق "مبدأ مونرو" الشهير(١٩)، تركز على دعم الانقلابات العسكرية.

(١٩) مبدأ مونرو، هو موقف تبنته الولايات المتحدة، يقضي بعزلتها الاختيارية عن الشئون السياسية العالمية، ابتعادًا منها عن مشكلات أوروبا في القرن التاسع عشر، وتبناه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، في رسالة سلمها للكونجرس الأمريكي في الثاني من ديسمبر من العام ١٨٢٣م، ونادى مبدأ مونرو - كذلك - بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي، بما فيه أمريكا اللاتينية، التي اعتبرتها الولايات المتحدة، الفناء الخلفي لها، ضد التدخل الأوروبي، وشمل ذلك إعلان الولايات المتحدة أنها لن تسمح بتكوين مستعمرات أوروبية جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها.

فما بين الخمسينيات وحتى السبعينيات والثمانينيات الماضية، دعمت الولايات المتحدة من خلال أذرع دبلوماسيتها السرية، وخصوصًا وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه"، عددًا من الانقلابات العسكرية، وبنفس الآليات تقريبًا؛ حيث يتم تحريك قوى مدنية وعسكرية موالية للولايات المتحدة، لإسقاط حكومات "معادية" - بالمنطق الأمريكي - وإسناد الحكم لأخرى "موالية".

حدث ذلك في حالة حكومة محمد مصدق الذي حاول تأميم مصادر النفط الإيرانية، في مطلع الخمسينيات، وفي حالة أحمد سوكارنو في إندونيسيا، في الستينيات، وحكومة نيكاراجوا في الثمانينيات، من أجل إسقاط نظام الساندنيستا اليساري، بزعامة دانييل أورتيجا.

وفي كل هذه الحالات، وغيرها، كان الثمن اضطرابات أهلية، سقط فيها مئات الآلاف من القتلى، وهي نماذج جيدة توضح أن سياسة "الفوضى البنَّاءة"، متأصلة في السلوك السياسي الأمريكي الخارجي.

إلا أن ذلك لم يكن نمط السياسة الأمريكية الوحيد؛ حيث هناك كذلك التدخل العسكري المباشر، كما تم في فيتنام في الستينيات والسبعينيات، من أجل وقف زحف الشيوعيين المدعومين من الاتحاد السوفييتي، وفي بنما، في عام ١٩٩٠م، لإسقاط نظام الرئيس البنمي مانويل نورييجا، بتهمة الاتجار في المخدرات، ثم بعد ذلك في العراق وأفغانستان، في السنوات الأولى من الألفية الجديدة.

بعد ذلك، ومع وضوح خسائر الولايات المتحدة من هذه الألوان من أنماط التدخل المباشر، تم الانتقال إلى أنماط أخرى غير تقليدية من العمل من أجل إسقاط الأنظمة وإفشال الدول، مثل فرض سياسات بعينها على حكومات قائمة، فتضطر إلى دخول مواجهات مفتوحة مع شعوبها، كما حدث في أجلى صوره في حالة باكستان، وخصوصًا إبان حكم برويز مشرف، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ عندما ألزمت الإدارة الأمريكية مشرف بدخول مواجهات مسلحة مع الجماعات الإسلامية في بلاده وفي أفغانستان المجاورة، على الرغم من كل الاعتبارات السياسية والمجتمعية التي كانت تمنع ذلك؛ فدخلت الدولة في حرب مع مواطنيها، ودخل المجتمع في حالة صراعية ممتدة زمنية أدت لإفشال الدولة الباكستانية[٢٠].

---

(٢٠) التلاوي، أحمد: **دولة على المنحدر.. عوامل ومسببات فشل الدولة في العالم العربي والإسلامي** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص.ص:١٩٨:٢٠٦)

ويقول الكاتب الأمريكي وليم بلوم[٢١]، إن سياسات الولايات المتحدة في هذا السياق، قادت إلى محرقة أمريكية مماثلة تمامًا للمحرقة النازية في الحرب العالمية الثانية.

ويؤكد أن هذه الأنماط من التدخل الأمريكي في الشؤون العالمية، قادت إلى مقتل بضعة ملايين من الناس، وأن تحيى ملايين أخرى حياة بؤس وعذاب نتيجة للتدخلات الأمريكية التي امتدت من الصين واليونان في أربعينيات القرن العشرين إلى أفغانستان والعراق في التسعينيات وما بعدها.

وفي الجانب الخاص بالدعاية، والذي تم التأكيد على أهميته في موضع سابق؛ فإن هذه الأحداث، يقول بلوم، قد عوملت في الإعلام الأمريكي، وبالتالي في العقل الأمريكي، وكأنها لم تحدث.

ولا يُعتبر ذلك خروجًا عن الموضوع الأصلي للكتاب، فعندما نناقش التدخلات الإيرانية في عالمنا المعاصر، من أجل استخلاص الدروس والقوانين التاريخية التي تحكم السياسات الفارسية، وبالتالي المزيد من الفهم للواقع الإقليمي الراهن، وهو ما يحسن من إمكانية التعامل معه.

فتعتبر إيران في العقود الأخيرة، أحد أهم أدوات الفوضى والتدخل الأمريكيَّيْن في المنطقة، ولن نتكلم في هذا الموضع على التعاون الإيراني المثمر حقيقةً في أفغانستان والعراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فهو أمر معروف للجميع، ولا يزال قادة تنظيم القاعدة في السجون الإيرانية، ولكن سوف نقف أمام نقطة تتعلق بهذا الذي نناقشه في هذا الفصل، وهو صراع الأصوليات الراهن الذي يفترس الشعوب والمجتمعات افتراسًا.

فأسوأ ما في الفوضى الراهنة في بعض دول العالم العربي، ليس تفكيك الدولة، وهو أمر قائم، وحدث بالفعل في اليمن وسوريا وليبيا، الدولة بالمعنى المؤسسي والجيوسياسي، لكن الأسوأ من ذلك، هو تفكيك المجتمعات وكسر العلائق ما بين مكوناتها.

وهذا ما تحاوله القوى المتصارعة التي تسعى في الوقت الراهن إلى كسب مناطق نفوذ في هذه الدول التي تشهد أزمة، ولو على حساب الدولة والمجتمعات، فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، يسعى إلى فرض "دولته" على أرض الرافدين في سوريا والعراق، ولا يوجد لديه أي اعتبار للحدود السياسية أو الواقع الديموجرافي والجيوسياسي القائم في هذه المنطقة، بينما إيران تحاول الحفاظ على وجود الأنظمة والحكومات والكيانات الموالية لها، وتساعدها على الحفاظ على نفوذها في هذه البلدان، ولو على حساب الكيانات الوطنية القائمة.

---

(٢١) بلوم، وليم: **قتل الأمل؛ تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة وتحقيق: أسعد إلياس، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م).

فحزب الله ونظام الرئيس السوري بشار الأسد، يفرضون سيطرتهم على مناطق دون غيرها في سوريا، مثل القلمون والساحل السوري، تبعًا لاعتبارات استراتيجية وديموجرافية، بينما الحوثيون، ذراع إيران في اليمن، أعلنوا أنهم سوف يمنحنون الحراك الجنوبي الرامي لانفصال جنوب اليمن عن شماله، الحرية في تقرير مصير الجنوب، وذلك لمجرد ضمان تعاونهم معهم ضد التحالف العربي الذي شن حربًا حقيقية على اليمن، بمن فيه الحوثيين، بدءًا من مارس ٢٠١٥م.

نقول إن إيران أحد أهم أركان "العمل" الأمريكي الحالي في المنطقة، وتحاول طهران بكل قوة الاستفادة من هذا الوضع، كدولة "خدمات" لحسم صراع الأصوليات الحالي الذي تخوضه على أكثر من جبهة، في المقابل قدمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكثير من المكاسب لطهران في مفاوضاتها مع الغرب فيما يخص برنامجها النووي.

في ديسمبر من العام ٢٠١٤م، نشر الكاتب علي حسين باكير، والمتخصص في الشأن الإيراني، مقالاً مهمًا بعنوان "محور النفاق الإيراني - الأمريكي: تداعيات التحالف ضد "داعش""[٢٢]، أكد فيه على التعاون الأمريكي الإيراني في صراع الأصوليات والفوضى الهدامة الراهنة في المنطقة.

يقول باكير، خلال الأشهر القليلة الماضية، حاول الجانب الأمريكي جاهدًا إنكار وجود أي نوع من أنواع التواصل مع الجانب الإيراني، لمناقشة إمكانية التعاون المشترك في مواجهة تنظيم الدولة "داعش"، وذلك إثر الكشف عن فتوى للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، علي خامنئي، في بداية شهر سبتمبر ٢٠١٤م، تسمح للقوات الإيرانية بالتعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة "داعش".

وقد صدرت بعدها تصريحات أمريكية، لاسيما عن وزير الخارجية جون كيري، تؤكد عدم إجراء أي اجتماعات أو مباحثات مع الجانب الإيراني حول الموضوع، وأن إيران ليست جزءًا من التحالف الدولي ضد "داعش"، وأن واشنطن لن تنسق في أي عمل عسكري في العراق وسوريا، مع إيران، ولن تتقاسم معلومات معها، كما أنها لا تمتلك أية خطط للقيام بذلك مستقبلاً.

الرد الإيراني على التصريحات الأمريكية كشف الكثير؛ حيث أكد خامنئي أن واشنطن طلبت من إيران منذ الأيام الأولى للحرب على تنظيم الدولة في العراق وسوريا، ومن خلال سفيرها في العراق، التعاون ضد "داعش"، ولكن طهران رفضت لأن أيدي الأمريكيين "ملطخة بالدماء" وفق خامنئي.

لكن باكير يقول إن التطورات اللاحقة أثبتت أن كلاً من واشنطن وطهران تكذبان فيما قالتا في هذا الشأن، في ظل تطابق المصالح والأهداف، وما يتطلبه ذلك من تنسيق على الأرض.

---

(٢٢) باكير، علي حسين: **محور النفاق الإيراني - الأمريكي: تداعيات التحالف ضد "داعش"**، موقع "عربي٢١"، ٦ ديسمبر ٢٠١٤م، للمزيد طالع: http://arabi21.com/story

ويدلل على ذلك بأن بعض العمليات البرية للقوات العراقية والجوية التي قامت بها قوات التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمقاتلة "داعش"، كانت متزامنة ومنسقة بالمعنى العسكري والاستراتيجي، مشيرًا إلى معركة آمرلي، التي خاضتها قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني، كان يقودها قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، تعمل بالتعاون مع ميليشيات عراقية، من بينها "حزب الله" العراقي، و"عصائب أهل الحق"، وميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، بغطاء جوي أمريكي.

وتشير معلومات أخرى، إلى أنه، وفي نهاية شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤م، قامت طائرات حربية إيرانية بدخول الأجواء العراقية وقصف مواقف لتنظيم "داعش" في عمق الأراضي العراقية، وخصوصًا في منطقتَيْ جلولاء والسعدية في محافظة ديالى، وهو ما لم يكن ليحدث، بغير تنسيق مع الجانب الأمريكي، حتى على الأقل لا يتم اعتراض الطائرات الأمريكية والدولية لها.

النقطة الثانية في هذه الواقعة، التي لم تتكرر في الأشهر التالية، هو أن الطائرات الإيرانية كانت من طراز الفانتوم "إف. ٤"، وهي متقادمة، وفي سلاح الجو الإيراني منذ أيام الشاه، ولا توجد دولة أخرى في العالم تستخدم هذا الطراز من الطائرات الذي خرج من الخدمة، مفسحًا المجال أمام طرازات أحدث، ولكن إيران لم تستطع تعويضها بسبب حظر السلاح المفروض عليها من الغرب منذ اندلاع الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م.

هذه النوعية من المقاتلات حصلت إيران لها على قطع غيار لعدد كبير منها، من إسرائيل، وفق تحقيقات قامت بها وكالة تحقيقات الأمن القومي الأمريكي (HSI)، في مطلع العام ٢٠١٤م[٢٣].

وقالت الوكالة إن طهران قد حصلت على قطع الغيار هذه في عملية تمَّت على مرحلتَيْن، الأولى في نهاية العام ٢٠١٢م، والثانية في أبريل من العام ٢٠١٣م، من خلال اليونان.

الإنكار الأمريكي والإيراني له أكثر من بُعد، وبعض هذه الأبعاد، تندرج في إطار صراع الأصوليات الراهن في المنطقة.

فالإعلان عن ذلك التعاون بين الطرفَيْن، سوف يقود - أولاً - إلى انسحاب معظم الدول العربية من التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لحرب تنظيم الدولة، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما سوف يضع الولايات المتحدة في موضع حرج للغاية؛ لأن ذلك الانسحاب لو تم؛ سوف يرفع الغطاء "الشرعي" عن تدخلها في عمق العالم العربي، في كل من سوريا والعراق.

---

(٢٣) المصدر السابق.

الأهم من ذلك، أنه لو تم الإعلان عن ذلك؛ سوف يتم تغذية الجانب الطائفي الأسود من الصراع الحالي في العراق خصوصًا، والذي أطلقته كل من الولايات المتحدة وإيران، منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م.

فما سوف يحدث، هو أنه سوف يتم تأكيد ما تقوله الجماعات المنتمية إلى تيار السلفية الجهادية، من أن هناك تحالفًا أمريكيًّا - شيعيًّا في المنطقة، موجه نحو السُّنَّة، وهو ما يعني توفير خزان بشري ضخم لـ"داعش" و"القاعدة" وغيرها.

كما أنه يعني تحول الحركات الإسلامية الأخرى المعتدلة، التي لا تستخدم السلاح، إلى مجموعات مسلحة، تتبنى الفكر الراديكالي بدورها، في ظل كون المعركة معركة وجود كما فرضتها السياسات الإيرانية منذ سنوات.

وهو ما حدث بالفعل في الفترة التالية على هذه التطورات، فتنظيم الدولة في سوريا، بات يسيطر على نصف مساحة الأراضي السورية، وتوسع كثيرًا في الأنبار ومناطق العرب السُّنَّة في العراق، مدعومًا في ذلك بجرائم وحشية ارتكبتها ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، في مناطق سُنِّية، خلال الحرب على تنظيم الدولة.

من خلال هذه الرؤية التي تمزج ما بين صراع الأصوليات الراهن في المنطقة، وبين الفوضى الأمريكية غير الخلاقة بالمرة، يمكن القول إن ما يجري يستند على أسس رئيسية، وهي التغيير الكامل في الشرق الأوسط، وإعادة بنائه وفق رؤية جيوسياسية جديدة، بعد هدم الأسس القديمة التي قام عليها، مع إخفاء الدور الأمريكي في هذا الإطار، قدر المستطاع.

ويتم طرح ذلك من خلال شعارات براقة، مثل الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بينما النتيجة مجموعة من الصراعات الداخلية، ذات الطابع الطائفي أو القومي أو العشائري، أو كل ذلك معًا.

أدت هذه الأوضاع إلى كسر ترابط المجتمعات، التي دخلت في سلسلة من الحروب الطائفية والأهلية ضد بعضها البعض، كما قادت صراعات العصبيات هذه إلى كسر مؤسسات الدولة، وكسر الانتماء لها، وتوسيع الانتماءات الأدنى منها، مثل الولاءات العشائرية والحزبية، أو الأعلى منها، مثل حالة إيران والأقليات والجماعات الشيعية الموجودة في أكثر من دولة عربية.

ذلك كله أدى إلى مجموعة من الاختلالات الأمنية والسياسية، في ظل طول فترة عدم الاستقرار، مع ترافق الأزمات القائمة مع عمليات سفك دماء، ربما لم تعرفها المنطقة في تاريخها من قبل، مما قاد إلى تغيير تركيبة بعض المجتمعات ذاتها، ففي العراق، اختفت مجموعات دينية

وطائفية وعرقية، استوطنت هذا البلد، منذ آلاف السنين، مثل المسيحيين والزيديين ومجموعات أخرى ذات أصول آشورية، بعد أن قامت مجموعات مسلحة، من الأصوليات المتصارعة بتهجير بعضها قسرًا، أو فرار بعض هذه المجموعات الطائفية والعرقية، تحت وطأة الضغط النفسي وانعدام الأمن وفرص العيش الاقتصادية والاجتماعية السوية.



المبحث الثالث:

معالم الصّدَام الأصولي الشيعي السُّني في المشرق العربي

يصطدم المشروع الأصولي الإيراني في الوقت الراهن، بمشروع آخر هو المشروع الأصولي السُّنِّي، والذي تمثله كلٌّ من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتنظيم القاعدة، بفروعه المختلفة، أنصار الشريعة في اليمن وليبيا، و"النُّصرة" في سوريا، وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، في العراق، وغير ذلك من التسميات.

ويمكن القول إن هذه التنظيمات السُّنِّية قد ظهرت لأكثر من اعتبار؛ إلا أن أهم هذه الاعتبارات هو الحراك الكبير لإيران ونشاطها بمعاونة حلفائها من الأنظمة والجماعات الشيعية، المسلحة وغير المسلحة في المنطقة.

في نهاية مايو ومطلع يونيو ٢٠١٥م، عرضت قناة "الجزيرة" حلقتَيْن من برنامج "بلا حدود" الذي يقدمه الإعلامي أحمد منصور، مع شخصية أشارت إلى أنها زعيم جبهة "النصرة"، أبو محمد الجولاني.

خلال حديث الجولاني، كان من الواضح أن المحدد الأول لنشاط التنظيم، هو مواجهة المشروع الشيعي في سوريا، ومن ورائه العراق، سواء ممثلاً في إيران، أو ممثلاً في نظام الرئيس السوري "العلوي" بشار الأسد، أو الحكومة التي ترعاها طهران، في بغداد.

ففي الجزء الثاني من الحلقة، تحدث الجولاني عن دور إيران في المنطقة، لاسيما في سوريا، وكان من الواضح أن الصراع ليس سياسيًا، أو أن تدخل "القاعدة" في سوريا، كان بسبب جرائم النظام هناك ضد شعبه، وإنما هو يأتي في إطار صراع الأصوليات الحالي في المنطقة، وهو ما بدا واضحًا في المحتوى الاصطلاحي الذي استخدمه الجولاني، فهو استخدم عبارات على غرار "إن السياسات الفارسية تستمد شرعيتها من الإمبراطورية الفارسية في العصور السابقة التي كانت تعتبر فلسطين ملكًا خاصًا لها"، و"إيران تسعى لإعادة الإمبراطورية الفارسية في جميع الدول العربية، وهذا السعي بدأ منذ مقتل الصحابي الجليل عمر بن الخطاب، وليس منذ ثورة الخوميني"، و"إيران تتخذ "التشيع" مطية لإعادة أمجادها".

الصِّدَام الأهم للمشروع الإيراني، مع "داعش"، والتي تملك مشروعًا لإقامة دولة تمثل السُّنَّة في العالم الإسلامي.

مشكلة إيران مع تنظيم الدولة، تأتي من أكثر من اتجاه، ولكن قبل تحديدها، فإنه من الأهمية بمكان إعطاء خلفية عن هذا التنظيم.

تُعتبر "داعش"، واحدة من أهم الظواهر السياسية التي نشأت في المشرق العربي والإسلامي، في السنوات الأخيرة، مع ما تلعبه من أدوار، يرى البعض أنها مرسومة، من أجل تغيير الوضع الجيوسياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط بأكمله.

و"داعش" تنظيم مسلح، ينتمي - كما هو معلن - لتيار السلفية الجهادية، ومصنَّف كتنظيم إرهابي في عدد من دول العالم، ويُعلن أنه "يهدف إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، وينتشر في مناطق المثلث السُّنِّي وسط وشمال العراق، وفي مناطق شرق ووسط سوريا، ويتزعمه شخص يُدعى أبو بكر البغدادي.

تعود أصول التنظيم إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، والمعروفة أكثر باسم تنظيم القاعدة في العراق، والذي أسسه الأردني أبو مصعب الزرقاوي، في العام ٢٠٠٤م، وشارك في مقاومة القوات الغازية التي قادتها الولايات المتحدة في ربيع العام ٢٠٠٣م، للإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وكان لتأسيس مجلس شورى المجاهدين خلال سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق، دور كبير في التأسيس لـ"داعش".

بدأ تكوُّن التنظيم في العراق، في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦م، إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة ما عُرف بـ"حلف المطيبين"، وتم اختيار "أبو عمر البغدادي زعيمًا له، وبعد مقتل أبو عمر البغدادي، في ١٩ أبريل ٢٠١٠م، أصبح أبو بكر البغدادي زعيمًا لهذا التنظيم.

وفي التاسع من أبريل ٢٠١٣م، وفي رسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة "شموخ الإسلام"، أعلن أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سوريا، وهو جبهة النصرة) مع دولة العراق الإسلامية، تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام ليظهر مصطلح "داعش" إلى النور لأول مرة.

ظلت "داعش" على علاقة وطيدة مع تنظيم القاعدة، حتى فبراير من العام ٢٠١٤م، قبل أن يعلن تنظيم القاعدة قطع أواصره مع "داعش"، ثم، وفي ٢٩ يونيو ٢٠١٤م، أعلن التنظيم إقامة "الخلافة الإسلامية"، في الأراضي التي استولى عليها في كل من العراق وسوريا، وأعلن أبو بكر البغدادي، خليفةً للمسلمين، باسم "أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة".

في يونيو ٢٠١٤م، كان لتنظيم "داعش" حوالي ٤ آلاف مقاتل في العراق، إلا أنه في أغسطس ٢٠١٤م، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن التنظيم قد زادت قوته إلى خمسين ألف

مقاتل في سوريا، وثلاثين ألفًا في العراق، مسلحين تسليحًا جيدًا بالنسبة لهذه النوعية من التنظيمات، بعد استيلائهم على سلاح وفير ونوعي من قواعد الجيش العراقي ونظيره السوري، في المناطق التي استولى عليها التنظيم في كلا البلدَيْن.

وفي أعقاب ذلك، دعت الولايات المتحدة إلى تحالف إقليمي ودولي، لمحاربة التنظيم، ولم يشمل إيران بشكل رسمي، ولكن هناك تنسيقًا فعليًا على الأرض بين التحالف الذي يتضمن عددًا من الدول العربية، وبين طهران.

ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة للتنظيم، فتصريحات ومواقف وزارة الخارجية الأمريكية، والبنتاجون، ومسؤولين في العراق؛ تشير إلى أنه لا يوجد تقدير واضح لأثر الضربات الجوية الحالية التي تستهدف التنظيم وتنظيمات أخرى منتمية للسلفية الجهادية، في كل من سوريا والعراق، وأن الأمر قد يتطلب "أعوامًا" للوصول إلى نتيجة ملموسة على أرض الواقع.

وفق معايير الاجتماع السياسي؛ فقد ظهرت مشكلة تنظيم الدولة منذ فترة وجيزة، وبشكل مفاجئ ربما بالنسبة للبعض؛ حيث بدأت كإحدى المجموعات السلفية الجهادية التي تحارب الاحتلال الأمريكي في العراق، ثم مقاتلة النظام السوري، قبل أن تبدأ بعد ذلك في تنفيذ مشروع سياسي خاص بها، قادها إلى دخول الأراضي العراقية مرة أخرى، بصورة مختلفة عن فكرة تنظيمات حروب العصابات، قبل التوجه بعد ذلك إلى الأراضي التركية، والأقاليم الكردية في كل من سوريا والعراق.

وثمة مستويَان للنظر في مسألة "داعش" في ظل الكثير من أوجه الغموض التي تكتنف التنظيم منذ نشأته، المستوى الأول، هو ذلك المتعلق بكون التنظيم أحد أفرع السلفية الجهادية، التي تتبنى منطق العمل المسلح للتعامل مع الأوضاع السياسية التي تواجهها، سواء أكانت احتلال أجنبي، أو نظام "تُكفِّره" وتحكم بالخروج عليه، أو تمتد إلى مواجهة قوى دولية أخرى تناصبها العداء.

بدأ هذا المستوى من البحث، منذ عقود طويلة في جانبه الفكري، استجابة لمرحلة الاستعمار الأجنبي المباشر للأمة، وضرورة خروجه بالقوة المسلحة، وانهيار الخلافة الإسلامية نتيجة مؤامرة دولية.

فكان حزب التحرير الإسلامي، وفكر أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، ثم أخذ جانبه الحركي بعد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، ثم تطور بعد ذلك آخذًا نفس المنحى في مناطق أزمات أخرى، مثل البوسنة والهرسك والصومال والشيشان، وغيرها.

المستوى الثاني، وهو الذي يحوي خصوصية "داعش"، يتعلق بحالة الفراغ التي نشأت في أكثر من نصف الأراضي السورية، نتيجة غياب الدولة، بعد اندلاع الحرب الأهلية هناك، والتي استقطبت جهاديين من مختلف أقاصي الأرض، حتى من جنسيات أوروبية.

نشأت "داعش" في ظل ظروف غياب الدولة في كل من العراق وسوريا، ولكنها أسست لواقع جديد آخر في سوريا على وجهه الخصوص، وهو الواقع الصراعي بين الفصائل السورية التي تقاتل النظام الحالي في البلاد، وهو أحد أوجه صراع الأصوليات في المشرق العربي والإسلامي، ولكنه هذه المرة في إطار داخلي للسلفية الجهادية، التي هي أحد الأذرع الرئيسية الثلاث للأصوليات التي تتصارع في المنطقة، مع كلٍّ من المشروع الإيراني والمشروع الصهيوني.

فقبل ظهور "داعش" في الصورة؛ كان هناك شيء من التنسيق حتى بين الفصائل الجهادية وبين الجيش السوري الحر، ذو الخلفيات العلمانية، ويعود ذلك إلى وحدة الهدف، وعدم وجود مشروعات سياسية أو طائفية لأيٍّ من الجانبَيْن؛ الجهاديين والأطراف الأخرى التي تقاتل قوات النظام السوري.

ولكن بعد ظهور "داعش"، التي تبنت مشروعًا سياسيًّا خاصًّا بها، لم تلبث أن أطلقت عليه مصطلح "دولة الخلافة الإسلامية"؛ تأسست حالة صراعية بين الفصائل السورية المتحالفة مع "داعش"، وتلك التي ترفض مشروعها السياسي، وهو ما أفاد النظام السوري بأكثر من أي أحد آخر.

وفي هذا الإطار؛ فلقد مثَّل مشروع "داعش" السياسي، الذي تمدد إلى خارج الأراضي السورية، ليشمل نحو نصف العراق، ووصل إلى مستوى تهديد الحدود التركية، والاقتراب الخطر من الحدود الأردنية والسعودية؛ مثَّل تهديدًا للكثير من الأطراف الإقليمية والدولية، ولمصالحها.

بالنسبة للمشروع الإيراني؛ تأتي أولى المشاكل، من أن "داعش" تتمدد بأكثر من وسيلة، من بينها الحصول على "مُبايعات" تنظيمات أخرى منتسبة لتيار السلفية الجهادية، في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، كما في حالة حركة الشباب المجاهدين في الصومال، وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، وبعض المجموعات المسلحة في مالي وشمال أفريقيا والصحراء الكبرى بشكل عام، ومن بينها مجموعات سبق وأن "بايعت" أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، في إطار عملية تكوين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

هذا الأمر يهدد مشروعات إيران في التمدد "شيعيًّا" - لو صح التعبير - في هذه المناطق، ويهدد وجود الشيعة أنفسهم هناك، في ظل الموقف المبدئي للسلفية الجهادية من الشيعة، باعتبارهم من أولى الأعداء بالقتال، بل أولى من الأمريكيين أنفسهم، في زعزعة واضحة لمبدأ

راسخ للسلفية الجهادية، أرساه أسامة بن لادن، وهو وضع أولوية لقتال الأمريكيين على ما عداه، بما في ذلك قتال الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي، باعتبار "كفريتها".

وفي هذا، يقول حازم الأمين[٢٤]، إن البغدادي قد ورث أبو مصعب الزرقاوي في بيئة "السلفيين الجهاديين"، خصوصًا لجهة خلاف الأخير مع أيمن الظواهري ومع أبو محمد المقدسي، الداعية الأردني، في تقديم قتال الشيعة على محاربة الأمريكيين.

ويقول إن هذا "الشعار"، بات أكثر جاذبية في العراق اليوم، من شعارات "القاعدة"، وأدت إلى زيادة قدرة "داعش" على جذب المقاتلين والأنصار من خارج بيئة "الجهاديين" ومن أبناء العشائر، في ظل ما تقوم به إيران والحكومة التابعة لها في بغداد، والميليشيات الشيعية، في حق العرب السنة، كما تكشف في نينوى والموصل، وبعض المناطق الأخرى، التي تم استعادتها من قبضة "داعش"، في العراق؛ حيث ارتكبت ما يُعرف بميليشيات الحشد الشعبي الشيعية التي دعا إلى تأسيسها المرجع الشيعي العراقي، آية الله علي السيستاني، بعد اجتياح "داعش" للمناطق الغربية والشمالية الغربية من العراق، في صيف العام ٢٠١٤م.

وفي هذا الإطار، بدأت "داعش" في بناء قوة تأتمر بأوامر قياداتها، من هؤلاء المتطوعين، من خارج حاضنتها المباشرة، ويقاتلون باسمها، على أن يتم دمج "من يصلح" منهم في جسم التنظيم لاحقًا.

ويفسر ذلك، أنه على الرغم مما شهدته بيئات وحواضن السلفية الجهادية المختلفة من سجالات حادة بعد إعلان أبو بكر البغدادي "الخلافة"؛ فإنه، وبعد ما حققه التنظم من تقدم في العراق، ورفعه لشعار الحرب ضد "الروافض" الشيعة، كأولوية؛ قد صار أكثر قبولاً من "الجهاديين"، في جميع أنحاء العالم.

ولقد قادت هذه الأوضاع، إلى المزيد من الانشقاقات داخل تنظيم القاعدة، الذي تراجع منذ سنوات عن مبدأ ابن لادن بقتال الأمريكيين كأولوية، لصالح قتال الأنظمة الحاكمة، واستفاد "داعش" من هذه الانشقاقات، خصوصًا في العراق.

يقود ذلك إلى جبهة الأخرى للصدام بين "داعش" وإيران، وهو تمدد "داعش" شرقًا في العراق، واقترابًا من مناطق تمركز الشيعة في جنوب العراق، ومن إيران ذاتها، فسقوط بغداد في يد "داعش"، معناه انهيار المشروع الصفوي الجديد الذي يرتدي هذه المرَّة عباءة الدولة الإيرانية.

(٢٤) الأمين، حازم: **البغدادي ورث الزرقاوي في تقديم قتال الشيعة على محاربة الأميركيين**، "الحياة" اللندنية، ٣ يوليو ٢٠١٤م، للمزيد طالع: http://www.alhayat.com/Articles/3362352

ويقول الدخيل[٢٥]، إن هذا الأمر وضع إيران أمام خيار كانت دائمًا ما تحاول ان تتفاداه بكل الوسائل، وهو التدخل العسكري المباشر والمعلن في العراق وسوريا معًا؛ حيث ترتكز السياسة الإيرانية في توسيع دورها ونفوذها في المنطقة على لاقوى الشيعية المتحالفة معها في هذَيْن البلدَيْن وغيرهما، وذلك إدراكًا منها لخطورة التدخل المباشر في البلدان العربية على خلفية حساسيات تاريخية وقومية ومذهبية حاضرة لدى الإيرانيين، كما لدى الطرف الآخر.

ففي سوريا على سبيل المثال؛ توجد غالبية سُنِّية كبيرة، في مقابل غياب مكوِّن "سياسي" شيعي مهم، ولذلك؛ فقد وجدت إيران في حكم عائلة الأسد حليفًا ثمينًا لها يملك دولة أمنية قوية، وهو ما كان واضحًا قبل ثورة مارس ٢٠١١م، واتضح أكثر بعدها.

ويقول خالد الدخيل في هذا الصدد، إن عائلة الأسد وحلفاءها السوريين هم من يباشر عمليًّا تحقيق ما تريده إيران، وهو منع وصول الغالبية السُّنِّية إلى الحكم، بينما تريد عائلة الأسد البقاء في الحكم بأي ثمن، حتى لو كان المقابل ارتكاب المجازر وجرائم الحرب ضد الشعب السوري، وتدمير مدن بأكملها.

تطورات الأحداث في سوريا أكدت أن هذه الاستراتيجية الإيرانية فاشلة، في ظل عدم قدرة عائلة الأسد وحلفائها المحليين على تحقيق انتصار في المعركة، من دون دعم خارجي، فاضطرت إيران إلى إرسال مقاتلين وخبراء من الحرس الثوري، وكذلك دعم نظام الأسد بميليشيات من الشيعة العرب، أبرزها "حزب الله" اللبناني، و"لواء أبو الفضل العباس"، و"عصائب أهل الحق"، مما وسع من صراع الأصوليات السُّنِّية والشيعية، هناك، ووضعه في إطار أكثر وضوحًا.

وهو ما لا يقتصر على سوريا والعراق؛ حيث امتد إلى لبنان كذلك[٢٦]، ففي ٢٠١٥م، صدرت تقارير عدة حول ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية في العراق، وقالت جميعها إنها تجميع للميليشيات الشيعية التي كانت موجودة أصلاً في العراق، وأن الهدف من تشكيلها، هو تعويض النقص في عدد الجيش العراقي وتسليحه، بجانب مشكلة "ولائه الوطني"، وأنه تم تأسيسها تلبيةً لنداء السيستاني "للدفاع عن الوطن بسبب انهزامية الجيش" في مواجهة "داعش".

إلا أنه، وفي يونيو من العام ٢٠١٥م، خرج الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، بخطبة أوضح فيها حقيقة الحشد الشعبي الشيعي، وقاد هذا الخطاب إلى مشكلات طائفية ومذهبية في مناطق بلبنان، تعرف تنوعًا سكانيًّا، كانت هادئة ربما لقرون طويلة خلت.

---

(٢٥) الدخيل، خالد: **مأزق إيران مع "داعش"**، "الحياة" اللندنية، ٢٢ يونيو ٢٠١٤م، للمزيد طالع:
http://alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/3122100

(٢٦) مشموشي، محمد: **الحشد الشعبي" وقاموس نصر الله!**، "الحياة" اللندنية، ٧ يونيو ٢٠١٥م، للمزيد طالع:
http://alhayat.com/Opinion/Writers/9435992

نصر الله تحدث عن تجربة الحشد الشعبي العراقية واعتبرها نموذجًا ينبغي تعميمه في حروب "محور الممانعة" في المنطقة كلها، والذي يضم إيران وسوريا، على الرغم من أن "الحشد الشعبي" ليس سوى الوجه الآخر للفتنة المذهبية بين السُّنَّة والشيعة، العشائرية والقبلية المنفلتة من أي قانون والخارجة على سلطة الدولة، وتفتح الباب واسعًا أمام استمرار صراع الأصوليات الحالي في المنطقة.

تبعات ذلك على لبنان، جاءت من كلام نصر الله في خطابه هذا؛ حيث قال "إن عشائر منطقة بعلبك - الهرمل وعائلاتها (الشيعية) لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الإرهابيين والتكفيريين (السُّنَّة) في جرود عرسال".

كانت النتيجة أنه قد بدأ حراك شعبي سياسي وعسكري في هذه المنطقة، من جانب شيعتها، استجابة لكلام نصر الله؛ حيث رُفعت لافتات في المنطقة تؤيد ما ذهب إليه، وإنشاء "لواء القلعة"، على اسم قلعة بعلبك الرومانية الأثرية، باسم "الحشد الشعبي في لبنان".

قبل خطاب نصر الله هذا، كانت منطقة بعلبك - الهرمل، منطقة عشائر تضم شيعة وسُنَّة ومسحيين، وكانت العلاقات في ما بينها تقوم على منظومة تقليدية من الأعراف والعادات البعيدة عن الطائفية والمذهبية الضيقة.

إلا أنه، وبعد هذه التطورات التي تلت حديث نصر الله، بدأت هذه العشائر في التخلي عن موروثاتها وتقاليدها الاجتماعية، وبدأت تقف في مواجهة بعضها البعض على قاعدة الطائفية والمذهبية، والتي لم تكن تعرفها طيلة تاريخها.

فبدأت العشائر الأخرى في تسليح نفسها، ليس بالضرورة لاعتبارات عشائرية أو مذهبية، ولكن على الأقل للدفاع عن النفس في وجه ما قد يطرأ من تطجورات.

دعوة نصر الله هذه تضمنت كذلك أمرًا آخر مهمًا، وهو إخراج هذه المنظومة من سلطة الدولة؛ حيث قال إن عشائر المنطقة "ستقوم بما لم تقم الدولة به"، أي طرد المجموعات الجهادية السُّنِّية من عرسال وجرودها، وهو ما يعني أنه يحرض صراحةً على الوقوف في وجه الدولة ومؤسساتها الشرعية، وعلى رأسها الجيش، وصولاً إلى اعتبار نفسها، مع الحزب أو حتى من دونه، سلطة بديلة عنها[٢٧].

وهو ذات السيناريو الذي تم ويتم في العراق، وتدعمه الولايات المتحدة؛ حيث اقترح البنتاجون والكونجرس تسليح قوات البيشمرجة الكردية من جهة، والعشائر السُّنِّية من جهة ثانية، من دون موافقة حكومة بغداد.

هذا السيناريو، الصراع على أساس طائفي/ سياسي، وتحشيده جماهيريًا، تكرر في أكثر من

---

(٢٧) المصدر السابق.

بلد عربي، فهناك فرق الشبيحة في سوريا التي تحولت إلى "قوات الدفــــــاع الوطني" لاحقًا، وهي التي تحمي حدود دويلة بشار الأسد بين دمشق وحمص واللاذقية، وحرب "حزب الله" في منطقة القلمون وجرود عرسال جزء من هذا الترسيم، فيما تُرِكت باقي الأراضي السورية في حروب طاحنة بين الفصائل المتنازعة.

كذلك في اليمن، عندما تم تسليح الحوثيين، ولكن مشكلة الملف الحوثي أنه ارتبط بصراع آخر مرتبط بهذا المجال، ويُعتبر أحد أهم مظاهر صراع الأصوليات الحاكمة في العالم العربي والإسلامي، وهو الصراع الإيراني السعودي، على قيادة العالم الإسلامي.

ويقول مشموشي: "إن واقع الحال أن مصطلح "الحشد الشعبي" في قاموس إيران الفارسي، وفي قاموس نصر الله الذي لا يزال يدعي أنه عربي، هو هذا ولا شيء غيره: الحرب الأهلية، المذهبية من ناحية، والعشائرية من ناحية ثانية، في كل بلد عربي على حدة، ولا هو "حشد" ولا "شعبي" بالطبع، إنما ضرب دائم وفي كل مكان وزمان وحين على وتر الفتنة المذهبية، ومن خلالها فقط، بل من خلالها من دون غيرها، يمكن الحلم بـ"الإمبراطورية الساسانية الفارسية، وعاصمتها بغداد" أو غيرها من العواصم الأربع التي احتفل أتباع "الولي الفقيه" بسقوطها في أيدي إيران"[٢٨].

وفي الأخير، ومن خلال ما تقدَّم؛ فقد لعبت العقيدة - وفق المنظور الشيعي -الدور الأساسي في تطوير الرؤية الإيرانية "الثورية" للإقليم من حولها، والعالم الخارجي، منذ التأسيس وحتى الآن. وتُعبِّر مقولة للخوميني، عن ذلك أصدق تعبير، عندما قال: "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية[٢٩].

وفي هذا الإطار، يمكن فهم بعض معالم هذه الصورة لصراع الأصوليات الحالي في المنطقة، وموضع المشروع الإيراني فيه، ولئن كانت هناك خلاصة لهذا الحديث؛ فهي أن الأزمات المتتالية الحالية في المنطقة، سوف يطول أمدها، في ظل استمرار وجود هذه الأنظمة والتنظيمات التي لها هذه الأجندات الإقصائية، ولا تؤمن بالدولة، مع وجود قوى أجنبية مستفيدة، وتعمل على تغذية هذه الصراعات لتدوم - لو طالت هذه القوى - إلى الأبد!

---

(٢٨) المصدر السابق، ويشير مشموشي هنا إلى تصريح لنائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، على رضا زاكاني، المقرب من المرشد الأعلى للجمهورية، علي خامنئي، قال فيه إن العاصمة اليمنية صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد كل من بيروت ودمشق وبغداد، وإن "ثورة" الحوثيين في اليمن "هي امتداد للثورة الخومينية"، وذلك بعد سقوط العاصمة اليمنية صنعاء في أيدي الحوثيين، في أغسطس ٢٠١٤م.

(٢٩) باكينام الشرقاوي: **السياسة الخارجية الإيرانية**، دراسة منشورة على موقع المعرفة"، بوابة "الجزيرة.نت"، ٣أكتوبر ٢٠٠٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages

الفصل الثاني:

الدولة والسلطان عند الشيعة وحاكمية مبدأ التُّقَيَّة

قراءة في تجارب تاريخية وأدبيات تأسيسية

«.. ثمّة ملاحظة يجب وضعها في الحسبان، وهي أن ولاء الشيعي في الغالب يكون لطائفته، وحتى إذا كان من شريحة، من عوام الشيعة، ينظرون لأنفسهم على أنهم رعايا لدولة ما؛ فإنه يشعر أيضًا في نفسه، بأنه ذو هوية أخرى «متمايزة» عن هوية الآخر المحيط به، فهو قد يكون «شيعيًا سعوديًا»، أو «شيعيًا يمنيًا»، أو ما شابه، ولكنه يظل في النهاية شيعيًا.. والانتماء «الخارجي» للشيعي قائم حتى رغمًا عنه، لاعتبارات دينية، فهو في النهاية مرتبط بالحوزات العلمية الموجودة في النجف الأشرف، وفي قم في إيران، وغيرها من الأماكن»..

مدخل

نظرة عامة لموقف الشيعة من الدولة

في حقيقة الأمر؛ فإن هناك مبدأ مهم يجب إقراره كأمر تأسيسي لفهم موقف الشيعة من الدولة، فهو موقف مختلف تمامًا عن موقف أهل السُّنَّة والجماعة، سواء التيارات الصحوية، مثل الإخوان المسلمين، أو التيارات المنتمية أو المحسوبة عى السلفية الجهادية[٣٠].

فهو - موقف الشيعة - لا يؤيد الدولة بالمطلق ويسعى إلى إصلاحها، ولا ينفي تمامًا دولة "سايكس- بيكو" القائمة في مشرقنا العربي والإسلامي في الوقت الراهن، وإنما يتحرك من موقف براجماتي نفعي؛ فلو أن الدولة تخدم مصالح الطائفة، والقوى والجماعات السياسية الشيعية التي تتحرك في إطارها؛ فإن هذه القوى تتحرك لدعم الدولة ودعم سلطتها على الأفراد والمجتمع.

في المقابل؛ لو اعترضت الدولة طريق الطائفة أو القوى التي تعبر عنها؛ فإنه يتم التعامل معها - مع الدولة - بمنطق الهدم.

وقد يأخذ البعض منهم موقف المنزلة بين المنزلتّين، فيميز في تعامله مع الدولة، في مفهوم الدولة نفسه، فالدولة مفهوم واسع فضفاض، فهو تارةً يعني مفهومًا وظيفيًّا، أي الدولة لجهة ما تقوم به من أدوار ووظائف، وتارةً أخرى، يعني مفهومًا مؤسسيًّا ودستوريًّا، يخص المؤسسات التي تكوِّن الدولة، وتقوم بأدوار سلطاتها الرئيسية، أي مؤسسات الدولة الدستورية، التي تمثل الدولة أمام الآخرين، في الداخل والخارج، مثل المجالس النيابية المنتخبة، والهيئات القضائية، والحكومة، أو المؤسسات التنفيذية.

وهناك معنىً سياسي وقانوني للدولة، ويخص كيانها القائم على أرض الواقع، أي دولة معترف بها وبحدودها.

فقد يعمد الشيعة، في حراكهم من أجل التغيير، والذي يقوم غالبًا - وفق نماذج تاريخية عدة - على العمل السري وتدعيم الفوضى الأهلية، لتحقيق مكتسبات سياسية أو مجتمعية لهم- إلى هدم الدولة بالكامل، بمختلف معانيها، السياسية والدستورية والمؤسسية، أو على أقل تقدير، منعها من القيام بوظائفها، وخصوصًا الوظيفة الزجرية- أو استخدام العنف المشروع لإقرار النظام والقانون، ومن ثَمَّ، إثارة اضطرابات اجتماعية تقود إلى سقوط الدولة مؤسسيًّا.

وهو أمر شديد الوضوح في سلوك الشيعة وحركاتهم السياسية عبر التاريخ، بدءًا بثورة

---

(٣٠) للمزيد في هذا الأمر طالع كتاب "**الدولة والعمران في الإسلام**"، الصادر لنا عن مركز الإعلام العربي، ٢٠١٥م، وفيه تفاصيل عن موقف الإخوان المسلمين ونظرتهم، في مقابل نظرة السلفية الجهادية إزاء الدولة القومية بحدودها المتعارف عليها.

الزنج والقرامطة وصولاً إلى حزب الله في لبنان، الذي يعلن رسميًّا بوضوح، ولاءه الكامل للقيادة السياسية في إيران.

ففي ١٦ فبراير من العام ١٩٨٥م، جاء في بيان صدر عن الحزب، أنه "ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة"(٣١).

وهنا ثَمَّة ملاحظة يجب وضعها في الحسبان، وهي أن ولاء الشيعي في الغالب يكون لطائفته، وحتى إذا كان من شريحة، من عوام الشيعة، ينظرون لأنفسهم على أنهم رعايا لدولة ما؛ فإنه يشعر أيضًا في نفسه، بأنه ذو هوية أخرى "متمايزة" عن هوية الآخر المحيط به، فهو قد يكون "شيعيًّا سعوديًّا"، أو "شيعيًّا يمنيًّا"، أو ما شابه، ولكنه يظل في النهاية شيعيًّا.

والانتماء "الخارجي" للشيعي قائم حتى رغمًا عنه، لاعتبارات دينية، فهو في النهاية مرتبط بالحوزات العلمية الموجودة في النجف الأشرف، وفي قِم في إيران، وغيرها من الأماكن.

وفي هذا الإطار، يقدم هذا الفصل رؤية حول فكرة الدولة عند الشيعة خلال مراحل تاريخية مختلفة، توضح كيفية التعامل البراجماتي الذي يتبناه الشيعة إزاء قضية الدولة، ما بين الإسقاط والإصلاح، وذلك من خلال تجارب الشيعة في مجال بناء الدولة، منذ الدولة الفاطمية، وحتى دولة آيات الله الحالية في إيران، مرورًا بمحطة الدولة الصفوية المفصلية، والتي أسست - ربما وفق الكثير من المؤرخين - للثوابت الحالية التي تحكم سلوك الدولة الإيرانية.

كما يقدم رؤية حول مبدأ التُّقْيَّة، الذي يُعتبر أحد أهم المبادئ التي تحكم الفعل السياسي والمجتمعي، الخاص والعام، للفرد والجماعات الشيعية، باعتبار أنه جزء من العقيدة عند الشيعة، ويُعتبر أحد مكونات تصورهم للعالم من حولهم، وذلك من خلال نصوص عدد من رجال الدين الشيعة، وكيف يرون من خلاله الموقف من الآخر، سواء المسلم السُّنِّي، أو غير المسلم.

وعلى أهمية المصطلح وحاكميته لدى الشيعة، وكونهم قد وضعوه ضمن مكونات الدين الأساسية؛ فقد وجب استيضاح الموقف الشرعي إزاءه، ورؤية أهل السُّنَّة والجماعة منه، من خلال القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة.



(٣١) حزب الله، ملف معلوماتي من إعداد قسم الدراسات والبحوث بشبكة "الجزيرة"، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.aljazeera.net/coverage/pages

المبحث الأول:

الشيعة والدولة ودولة الشيعة عبر التاريخ

الشيعة مصطلح يُطلق على طائفة من المسلمين ممن "تشيعوا" للإمام على بن أبي طالب "كرَّم اللهُ وجهَه"، في أزمته مع الأمويين، وغالى بعضهم- مع التطور التاريخي الذي مر به هذا المذهب أو هذه الطائفة، وتبنى أفكارًا عقيدية تخالف صحيح الإسلام، مثل قول بعض فرقهم، بألوهية عليٍّ، وبأنه هو الأحق بالنبوة والبعثة من الرسول الكريم (ﷺ).

ويرى الشيعة أن عليًّا بن أبي طالب، هو وأحد عشر إمامًا جاءوا من نسله، من زوجته السيدة فاطمة الزهراء بنت محمد (ﷺ)، هم أئمة معصومون، مستندين في ذلك إلى تأويل خاطئ لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، ويقولون إن هؤلاء الأئمة هم المرجعية الرئيسية للمسلمين بعد وفاة النبي (ﷺ).

ومن أهم النصوص التي يستندون إليها في هذا المُقام، حديث الرسول الكريم (ﷺ): "إني تارك فيكم الثقلَيْن كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يَرِدَا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما" (صحيح/ أخرجه مسلم والدارمي والترمذي).

والطائفة الأكبر عددًا في الشيعة، هي الشيعة الجعفرية أو الإثنى عشرية، وهم المؤمنون بالأئمة الإثنى عشر، بدءًا من الإمام على بن أبي طالب "كرَّم اللهُ وجهَه"، وكانت مدة إمامته ٢٨ عامًا، ووصولاً للإمام الثاني عشر من نسله، وهو محمد بن الحسن المهدي، ابن الإمام الحادي عشر، الحسن بن على العسكري، والذي كانت مدة إمامته ٦ سنوات فقط.

ومحمد المهدي كان طفلاً عندما بدأت سنوات إمامته، وبدأت منذ العام ٢٦٠هـ أي حوالي ٨٨٢ ميلادية، وتمتد إلى الوقت الراهن، وينتظر الشيعة ظهوره وفق معتقدهم؛ حيث دخل إلى الكهف وهو لم يزل بعد طفلاً، ولم يظهر أو يُعرَف موته، ولا يوجد له نسل.

ويختلف هؤلاء عن فرع آخر كبير للشيعة، وهو فرع الشيعة الإسماعيلية، الذي ظهر بعد وفاة الإمام السادس جعفر الصادق، الذي كانت مدة إمامته ٣٤ عامًا، وتوفي عام ١٤٨ هجرية، أي نحو ٧٧٠ ميلادية.

فبعد وفاة الإمام جعفر الصادق، بايع جمهور الشيعة حول ابنه الأكبر الذي كان على قيد

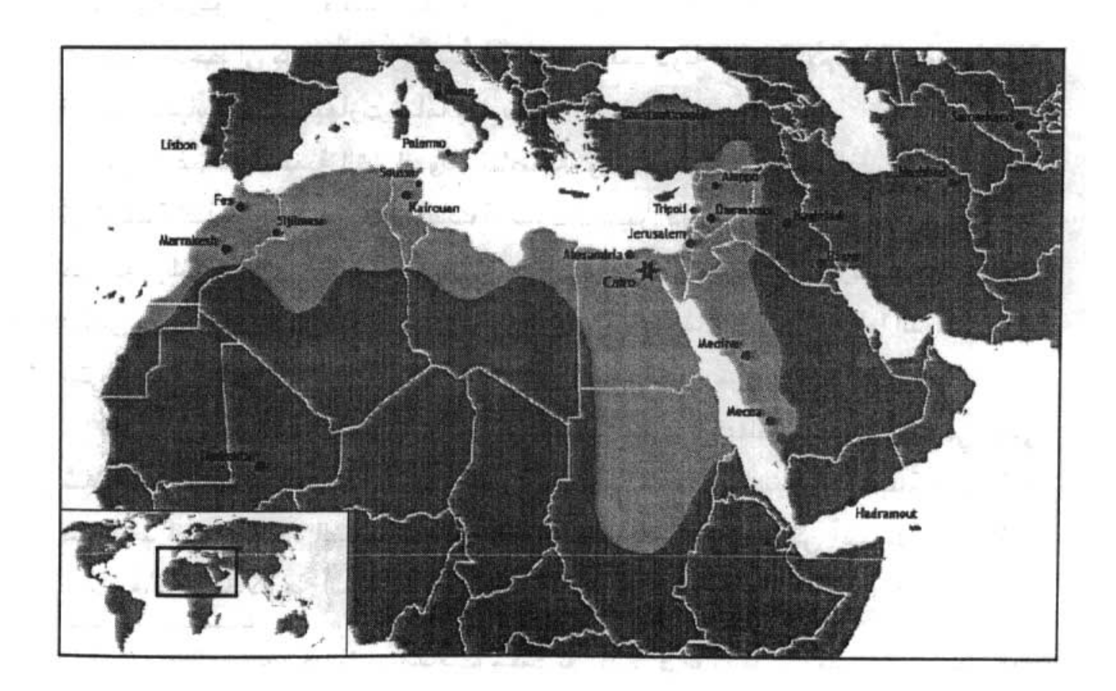
الحياة وقتها، موسى الكاظم، ولكن بعض الشيعة قالوا إن الإمام السابع، هو الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق، على وجه الإطلاق، وهو إسماعيل، الذي مات في حياة أبيه، وهم من عرفوا بالإسماعيلية، ومنهم ظهرت أخطر الحركات الهدامة عبر التاريخ الإسلامي، وهي الحركة النزارية، التي أسسها الحسن بن الصبَّاح.

أهمية الإسماعيليين في تاريخ الشيعة، فيما يخص القضية التي يناقشها هذا الكتاب، أنهم هم أول من استطاعوا تأسيس دولة للشيعة، بعد مقتل الإمام على بن أبي "كرَّم اللهُ وجهَه"، وهي الدولة الفاطمية، التي استمرت خلال الفترة من العام ٩٠٩ ميلادية، وحتى العام ١١٧١ ميلادية، عندما قضى عليها الأيوبيون.

امدت دولتهم هذه في شمال أفريقيا كله، ووصلت إلى مصر، وكانت عاصمتهم الأولى القيروان، في إفريقية، أو تونس حاليًا، ثم أصبحت القاهرة، والتي تحولت في عهدهم إلى أكبر مدن العالم.

الخريطة رقم (٣)

الدولة الفاطمية في أوج توسعها



المهم في تجربة الشيعة الإسماعيلية ودولتهم، ليس في أنهم أول من أسس لدولة شيعية، ولكن في الأساليب التي استخدموها؛ حيث عمدوا إلى العديد من أساليب العمل السري لنشر دعوتهم، كذلك خروجهم على دولة الخلافة في ذلك الحين، وكانت الدولة العباسية الثانية الضعيفة، التي انهارت تمامًا على أيدي التتار والمغول، في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

ومن الدول الأخرى التي أقامها الشيعة، دولة الادارسة في المغرب، والتي استمرت خلال الفترة ما بين العام ١٩٤ هجرية، وحتى العام ٣٠٥ هجرية، أي في فترة ما بين القرنَيْن التاسع والحادي عشر الميلاديَّيْن.

وكذلك دولة العلويين، وهي طائفة من غلاة الشيعة في مسألة تأليه عليٍّ "كرَّم اللهُ وجهَه"، ونشأت في الديلم، في شمال الهضبة الإيرانية، وامتدت تقريبًا في ذات الوقت الذي ظهرت فيه دولة الأدارسة.

ومن أهم دولهم أيضًا، دولة البويهيين في العراق وما يتصل به من بلاد فارس، وظلت في الفترة من العام ٣٢١ هجرية، وحتى العام ٤٤٧ هجرية، أي في فترة ما بين القرنَيْن العاشر والحادي عشر الميلاديين، ودولة الحمدانيين في آسيا الغربية جنوب الأناضول، أي سوريا والموصل وكركوك حاليًا، وامتدت بين عامَيْ ٢٩٣ هجرية، و٣٩٢ هجرية.

ومن الملاحَظ أن كل هذه الدول نشأت في فترة ضعف دولة الخلافة الأم، وكانت وقتها دولة الخلافة العباسية، التي انهارت تمامًا بعد ذلك.

على الرغم من الأهمية التي للدولة الفاطمية، ودلالاتها في صدد هذا الذي نتكلم عنه؛ إلا أن النقطة الفارقة في تاريخ دولة الشيعة، كانت تأسيس دولة الصفويين في إيران، عام ٩٠٥ هجرية، والتي استمرت حتى العام ١١٣٣ هجرية، أي في الفترة ما بين القرنَيْن السادس عشر الثامن عشر الميلاديَّيْن، وسقطت على أيدي القاجار[٣٢] التركمان، الذين أسقطوا الدولة الزندية التي أقامها محمد كريم خان زند، في شيراز، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

فالدولة الصفوية هي التي أطَّرت لثنائية الفتنة الحالية في عالمنا العربي والإسلامي، وهي ثنائية الفرس/ الشيعة، والتي باتت بعد ذلك أحد أبرز محددات السياسة الإقليمية حتى وقتنا هذا، بعد اندلاع الثورة الشيعية في إيران، على نظام شاه إيران، والتي أطاحت عام ١٩٧٩ ميلادية، بآخر حاكم من أسرة سلالة القاجار، محمد رضا بهلوي.

---

(٣٢) "القاجار": سلالة تركمانية من الشاهات، حكمت بلاد فارس في الفترة ما بين العام ١٧٧٩م، وحتى العام ١٩٢٥م، واتخذوا مقر حكمهم في طهران، منذ العام ١٧٨٦م.

موقف الشيعة من الدولة والسلطة الحاكمة:

هناك الكثير من الأدلة التاريخية، التي تشير إلى أن الشيعة عبر تاريخهم، له موقف ثنائي من قضية الدولة، شطره الأول هدم الدولة القائمة، وشطره الثاني السعي إلى تأسيس "دولتهم" محلها، أو على جزء منها، ويتم ذلك- وفق النماذج التاريخية التي أشرنا إليها، أو سيتم الإشارة إليها- إما بالعمل السري أو من خلال الأنشطة الهدامة، التي تعتمد على إشاعة الخوف والفوضى داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.

وهم في هذه الجزئية يتشابهون كثيرًا مع الجماعات المنتمية إلى تيار السلفية الجهادية، على النحو الذي أشرنا إليه، وخصوصًا عند الحديث عن كتاب "إدارة التوحُّش"، لأبي بكر ناجي.

ومن أبرز النماذج التي يمكن أن نسوقها في هذا الإطار، نموذج حركة أو ثورة الزنج، والتي وقعت في منتصف القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وتحديدًا خلال الفترة من العام ٢٥٥ هجرية وحتى العام ٢٧٠ هجرية/ ٨٦٩ ـ ٨٨٣ ميلادية).

وقعت أحداثها في مدينة البصرة، وعلى الرغم من أن الذين شاركوا فيها، قد تنوعت أصولهم العرقية والمذهبية؛ حيث كان فيهم شعوبيون وعرب من المهالبة والهمدانيين؛ إلا أن قائدها كان شيعيًّا فارسيَّ الأصل، من أهل مدينة الري، وكان يُدعى "بهبوذ"، وأطلق على نفسه اسم على بن محمد، وادعى انتسابه إلى آل عبد القيس، ثم زعم أنه ينتسب إلى بيت النبوة، من طرف زيد بن على بن الحسين بن على رضوان الله تعالى عليهم.

ولقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى استجابة العرب وبعض الشعوبيين لدعوته للخروج على دولة الخلافة العباسية، أهمها تردي أوضاع الخلافة، مع تصاعد نفوذ الأتراك والشعوبيين فيها، مما أدى إلى مظالم اجتماعية واقتصادية، مع ظهور فوارق طبقية بين التجار وأصحاب الثروات والمقربين من بلاط الخليفة وكبار رجال الحكم، وبين العبيد.

قاد ذلك إلى أحوال اجتماعية شديدة التدني لطبقات من الفقراء والعبيد، وكانت ظروف حياتهم قاسية وشديدة الصعوبة، ولم يكن لهم مورد رزق سوى تجفيف المستنقعات والأسباخ، وبيع الملح، مقابل وجبة طعام.

ظلت الدولة العباسية تسعى إلى قمع ثورة الزنج بمختلف الوسائل؛ حتى اقترب نفوذهم من بغداد، انطلاقًا من البصرة والأهواز وواسط، حيث عمد الخليفة المعتمد على الله بن المتوكِّل، إلى أخيه أبو أحمد الموفق طلحة، بمحاربة الزنج، وتم القضاء عليهم.

النموذج الثاني الذي نسوقه في هذا الإطار، هو ثورة القرامطة، والتي أسست بدورها دولة، انشقت حتى عن الدولة الفاطمية الشيعية، واندلعت بعد فترة وجيزة من القضاء على ثورة الزنج.

اللافت فيها التشابه الكبير في بداياتها؛ حيث قامت أيضًا لأسباب اجتماعية واقتصادية، بسبب مظالم دولة الخليفة المعتمد على الله بن المتوكل، وعلى الرغم من أنها أخذت طابعًا دينيًّا أو مذهبيًّا؛ إلا أنها ضمت الكثير من الطوائف التي كانت تعاني من هذه المظالم.

الوجه الثاني للتشابه، هو القيادة، فكما كان قائد ثورة الزنج، بهبوذ أو- فيما بعد- علي بن محمد، شخصية غامضة قدِمَت من بلاد فارس، كان قائد ثورة القرامطة أيضًا؛ شخصية شديدة الغموض، تقترب كثيرًا في طبيعتها من شخصية الحسن بن الصبَّاح، مؤسس المذهب النزاري الإسماعيلي، وأحد أخطر الحركات التي ظهرت في المشرق الإسلامي فيما بعد، وهي طائفة الحشاشين، التي كادت أن تسقط الدولة الإيرانية بأكملها.

قاد هذه الثورة، التي يميل الكثير من الباحثين من أهل السُّنَّة والجماعة، إلى توصيفها على أنها حركة باطنية هدامة، شخص يُدعى حمدان بن الأشعث، ولُقِّبَ بقُرْمُط لِقصَرِ قامته وساقَيْه، وتعود أصوله إلى إقليم عربستان في الأحواز، جنوب إيران حاليًا.

فعل ما فعله الحسن بن الصبَّاح فيما بعد، أو أو الصبَّاح تأسَّى به في حركته في القرنَيْن الحادي عشر والثاني عشر الميلاديَّيْن؛ حيث يبدو تأثير قُرْمُط واضحًا على حركة ابن الصبَّاح، فارتحل قُرْمُط إلى الكوفة، وبدأ في التعارف إلى أهل البلدة، من خلال إظهار التقوى والورع، والزهد والتقشُّف، حتى دانت له نفوس الكثيرين هناك.

أسس بدوره تنظيمًا عسكريًّا سريًّا، وأعلن أنه ينتسب إلى آل البيت الكرام رضوان الله تعالى عليهم، ومن طرف محمد بن إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق، سادس أئمة الشيعة، وهو مثل علي بن محمد، من الطائفة الإسماعيلية.

ويُعتبر حمدان بن الأشعث أو قُرْمُط، جزءًا رئيسيًّا من إطار أوسع كان سائدًا في ذلك الوقت، لنشر المذهب الإسماعيلي أو العقيدة الإسماعيلية بحسب توصيف بعض الأئمة من أهل السُّنَّة والجماعة، باعتبار مغالاتهم في بعض الأمور بشكل يخرج المذهب عن صحيح الدين الإسلامي، فيما يخص عدد من الأمور[٣٣].

(٣٣) لديهم الكثير من الانحرافات العقيدية، وهو مما ليس مجالاً لدراسته في هذا المبحث، ولكن، نشير لبعضها لاستكمال جوانب الصورة، فمبدئيًّا القرامطة عقيدة باطنية، أي ممن قالوا بوجود معنيَيْن للقرآن الكريم وآياته، المعنى الظاهري لها، والمعنى الباطني التأويلي، واعتمدت عقيدة القرامطة كغيرها من فرق الباطنيّة على إخفاء ما يؤمنون به، وإظهار أنفسهم على أنّهم مسلمون ليسهل عليهم الاندماج في المجتمع، والدعوة إلى دينهم، حتّى إذا وثقوا فيمن تابعهم واتبعهم؛ أطلعوه على خفايا عقيدتهم، ومن تأويلاتهم الخاطئة، تأوُّلهم الأحكام الشرعية على ما يوافق ضلالاتهم وأهوائهم، فيتأوَّلون قوله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: {وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ} (الحجر: ٩٩)،



فظهرت حركة ابن الأشعث نتيجة ملاحقة الدولة العباسية للشيعة، وخصوصًا أتباع المذهب الإسماعيلي؛ حيث كان جزءًا من حركة سرية واسعة النطاق، استهدفت نشر المذهب الإسماعيلي، بعد مباعيتهم محمد بن إسماعيل، الغائب والذي قالوا إنه المهدي المنتظر في عقيدة المسلمين.

في أواخر القرن التاسع الميلادي، انتشر المذهب الإسماعيلي في البحرين واليمن والعراق وسوريا والمغرب وشرق شبه الجزيرة العربية، وكذلك في أجزاء من بلاد فارس، وكان قُرْمُط يقود الدعوة في العراق، ولكن قيادة الحركة المركزية، كانوا يقيمون في منطقة تُدعى سلمية، في سوريا حاليًا.

هذه الخلفية التاريخية مهمة لفهم أسباب ظهور دولة القرامطة الشيعية الإسماعيلية، في العراق والبحرين وخراسان في إيران، وشرق شبه الجزيرة العربية، فقط دون باقي المناطق التي انتشر فيها المذهب الإسماعيلي.

فقي العام ٨٩٩ ميلادية، أعلن عبيد الله المهدي الذي أصبح أحد خلفاء الدولة الفاطمية بعد ذلك، أنه إمام الشيعة الإسماعيلية، وأنه من سلالة محمد بن إسماعيل، ولكنه قال إن الأخير هذا ليس هو المهدي المنتظر، وإنما أشاع الإسماعيليين ذلك خوفًا على أبنائه وسلالته.

أعلن عبيد الله المهدي أنه الإمام الحادي عشر "للمسلمين" - الشيعة - وأمر جميع الدعاة في مختلف البلاد التي كانت توجد فيها دعوة الإسماعيليين، بإعلان ذلك، ونَشْر الدعوة باسمه الخاص بدلاً من مهدية محمد بن إسماعيل، وهو ما رفضه إسماعيلية العراق والبحرين وخراسان، وكان على راسهم حمدان بن الأشعث قُرْمُط؛ حيث واصلوا تمسكهم بـ"إيمانهم" الأصلي بشأن أن الإمام محمد بن أسماعيل، هو المهدي المنتظر، وأقاموا، عام ٨٩٩ ميلادية، دولةً لهم في البحرين، وأثارت الكثير من القلق في أركان الدولة العباسية المتداعية من الأصل.

نهاية دولة القرامطة - بعكس الزنج - جاءت داخلية؛ ففي العام ٩٣١ ميلادية[٣٤]، سلَّم

على أنه مَن عَرِف التأويل؛ فقد أتاه اليقين، وعليه فمن عرف معنى العبادة؛ فقد سقط عنه فرضها، وهكذا على هذا النحو، فأركان العبادة عندهم موالاة لإمامهم، فالحج يعني زيارته وإدمان خدمته، والصوم هو الإمساك عن إفشاء سر الإمام لا الإمساك عن الطعام والشراب، والمراد بالزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق.. **للمزيد طالع:** http://islamicweb.com/arabic/shia/qaramita.htm

(٣٤) ليس مجالاً للحديث هنا عن الجرائم التي ارتكبها القرامطة في سنوات وجودهم في شبه جزيرة العرب، ومظاهر خروجهم عن صحيح الإسلام؛ حيث قتلوا عشرات الآلاف من المسلمين في الحرم، وأسروا الكثيرين، فبعد أن استولى الجنابي على الإحساء والقطيف والطائف، بالإضافة إلى البحرين، دخلت جيوشه مكة المكرمة، عام ٣١٧هـ/ نحو ٩٣٩ ميلادية، وأعملوا القتل والسبي في الحرم وما حوله، وكانوا يرون بضلال المسلمين الآخرين، ومن مظاهر خروجهم عن صحيح الإسلام، ما رواه بعض المؤرخين، من أن أبو طاهر الجنابي- على غرار أبرهة والقُلَّيس في اليمن قبل بعثة النبي الكريم (ﷺ)- بنى دارًا في هُجَر، وأطلق عليها اسم "دار الهجرة"، وأراد نقل الحج إليها، وكان لأعمال الفوضى والعنف التي أشاعها في تلك المناطق؛ أن انقطع الحج في أواخر أيامه.

قائد القرامطة في البحرين، أبو طاهر الجنابي، زمام الدولة، إلى شاب فارسي اعتقد أنه المهدي المنتظر، ولكن ذلك الشاب، لتوطيد حكمه، أقدم على إعدام بعض أعيان دولة البحرين، وأعلن كفره الصريح، مما دعا الجنابي إلى إعلان أن هذا الشخص "دجَّال" وأمر بقتله، بعد أقل من ثلاثة أشهر من تركه لزمام الأمور له، أضعفت كثيرًا أركان دولة القرامطة هناك.

التنازع لم يكن داخليًا في البيت القُرْمُطي الإسماعيلي، ولكنه تحول إلى عداء صريح أخذ صورة مسلحة مع الفاطميين، بعد أن دخل هؤلاء مصر في العام ٩٦٩م؛ حيث أعلنت الجماعات القُرْمطية في العراق وفارس وبلاد ما وراء النهر، انضمامها إلى الفاطميين في هذا الصراع، مما قلَّص وجود دولة القرامطة إلى المناطق المعروفة حاليًا شرق المملكة العربية السعودية، وفي البحرين[٣٥].

استغلت القبائل المحلية في تلك المناطق هذه الحالة من الضعف، فبدأوا في منازعة الدولة الغاربة للسيادة؛ ومما ذكره ابن خلدون في ذلك، أن الأصغر أبا الحسن الثعلبي، زعيم بني ثعلب في الإحساء، قد تحالف مع بني مكرم رؤساء عمان لطرد القرامطة، فاستولى بنو مكرم على عُمان والأصغر على الإحساء، وخطب فيها للخليفة العباسي[٣٦].

انقسمت دولة القرامطة بعد ذلك إلى ثلاث تكتلات في إقليم البحرين، الذي يشمل شرق شبه الجزيرة العربية، وهي: بنو الزَّجَّاج في جزيرة أوال، في البحرين حاليًا، وكان يقودها أبو بهلول الزَّجَّاجي من بني عبد القيس، وإمارة آل عياش، في القطيف، في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية حاليًا، وكانوا من بني عبد القيس أيضًا، وقضوا على حكم البهلول في جزيرة أوال، مما مكنهم من توحيدها مع القطيف.

التكتل الثالث، كان العيونيون، بزعامة عبد الله بن على العيوني، وهؤلاء تلقوا مساعدةً داخلية من قبائل شبه الجزيرة العربية، مثل بعض بطون ربيعة بن نزار، وخارجية من السلاجقة الأتراك، للقضاء على القرامطة ونفوذهم نهائيًّا، وتم ذلك عم ٤٦٧ هجرية/ ١٠٧٦ ميلادية.

التجربة التاريخية الثالثة بين أيدينا هي تجربة الحسن بن الصبَّاح (١٠٣٧-١١٢٤ ميلادية)، وعلى الرغم من أنه لم يُقِم دولةً؛ إلا أن المهم في تجربته هو كيفية تعاطيه مع الدولة الإيرانية التي ظهر بين ظهرانيها في ذلك الحين؛ حيث أكد على عدد من الأمور أنها بمثابة ثوابت لدى الشيعة في

---

(٣٥) آل ثاني، عبد الله جاسم علي: **الحياة السياسية والاقتصادية في إقليم البحرين وعُمان بين القرنَيْن الخامس والسابع الهجري (الحادي عشر والثالث عشر ميلادي)**، (بيروت: دار العلوم العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص.ص:١١١/ ١١٠)

(٣٦) **تاريخ ابن خلدون، كتاب العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق: عبادة كحيل (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، "الذخائر"، الجزء الرابع، ١٥٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١١٨)

التعامل مع الأوضاع السياسية والمجتمعية المحيطة بهم في سبيل تحقيق أهدافهم، والتي تنتهي- في خططهم- بإقامة دولة لهم؛ حيث الدولة أمر مركزيٌّ في تفكيرهم وتخطيطهم، نجحوا في ذلك أو فشلوا.

الدولة الصفوية وثنائية فارسي/ شيعي:

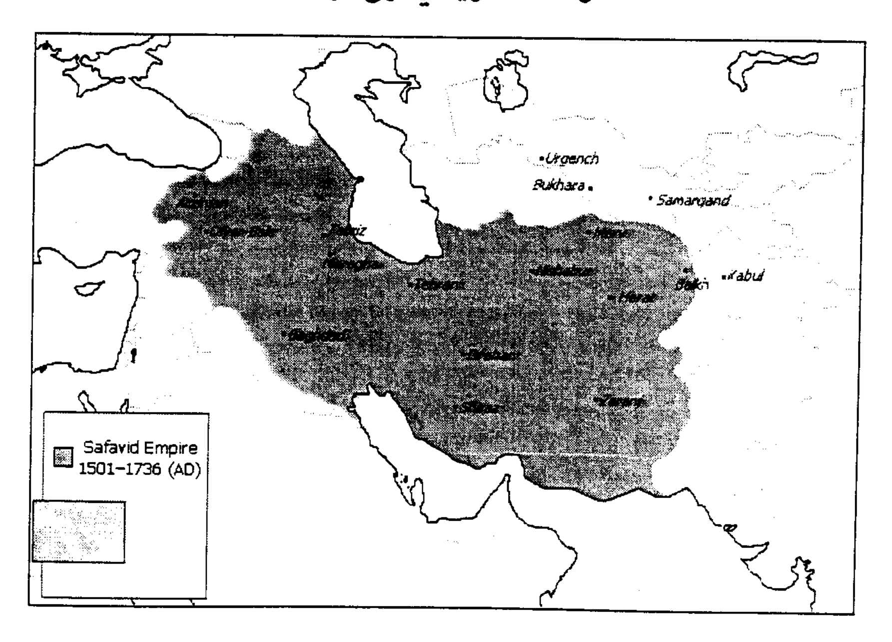
بجانب التجارب السابقة، هناك تجربة لها أهمية خاصة في تاريخ دولة الشيعة، وهي تجربة الدولة الصفوية؛ حيث يعتبر البعض تحويلهم إيران من دولة سُنِّيَّة على المذهب الشافعي، إلى دولة شيعية إثنى عشرية، أحد أهم الأحداث في تاريخ الإسلام ودولته.

والصفويون أو آل صفويان، هم مجموعة عرقية ودينية حكمت بلاد فارس، إيران، ومناطق أخرى من بلاد ما بين النهرَيْن وآسيا الوسطى، خلال الفترة ما بين العام ١٥٠١ ميلادية وحتى العام ١٧٨٥ ميلادية.

ومنذ ذلك التاريخ، تحولت إيران إلى المعقل الروحي للشيعة، في ذات الوقت الذي هي فيه مستودع التقاليد والثقافة الفارسية والوعي الذاتي للقومية الإيرانية، وهو ما امتد تأثيره حتى الآن.

الخريطة رقم (٤)

الدولة الصفوية في أوج توسعها



يعود مسمى الدولة الصفوية إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي الذي عاش في الفترة ما بين العام ١٢٥٢ ميلادية والعام ١٣٣٤ ميلادية، وأسس طريقة صوفية في مدينة أردبيل في أذربيجان حاليًا، وذلك عام ١٣٠٠ ميلادية تقريبًا.

وكما هو الحال في حالة بهبوذ على بن محمد، وابن الأشعث والحسن بن الصبَّاح، تحولت أردبيل إلى عاصمة دينية وسياسية للشيخ صفي الدين الأردبيلي، الذي حول حركته من حركة دينية إلى حركة سياسية، استطاعت حكم بعض المناطق في شرق إيران وما بين النهرين.

التطور الأهم لهذا الوجود السياسي للصفويين، كان في عهد زعيمَيْن لهم يُدعى الأول جنيد، وتولى الحكم في الفترة ما بين عام ١٤٤٧ ميلادية وعام ١٤٥٠ ميلادية، والثاني يُدعى حيدر، وتولى حكمهم في الفترة ما بين العام ١٤٦٠ ميلادية، وحتى العام ١٤٨٨ ميلادية؛ حيث قاما بتأسيس تنظيم سياسي وعسكري للصفويين، له وحدات خاصة مسلحة أُطلق عليها اسم "القزل باش" أو "الرؤوس الحمراء"، نسبة إلى التاج أو العمامة الحمراء التي يرتديها أتباع الطريقة الصفوية، وتربط العمامة بإثني عشرة لفَّة، في إشارة إلى الأئمة الإثنى عشر للشيعة.

أسس الدولة إسماعيل الصفوي، الذي حكمها من العام ١٥٠٠ ميلادية، وحتى العام ١٥٢٤ ميلادية، وضم إيران بأكملها بجانب العراق، وهو من أقر المذهب الشيعي الإثني عشري مذهبًا رسميًّا للدولة.

خاضت الدولة الصفوية معارك عديدة مع العثمانيين الذين كان نجمهم آخذًا في التصاعد في تلك الفترة، وكذلك مع ال الأوزبك الشيبانيون، وكان مركزهم في ذلك الوقت، في مدينة بُخارى، على الحدود الشرقية للبلاد، مما أفقدها العراق لصالح العثمانيين، قبل أن يستعيدها حاكم صفوي يدعى عباس الأول في مطلع القرن السابع عشر الهجري، وضم معها أذربيجان وشيراز وأرمينيا وأجزاء من أفغانستان، قبل أن تدول دولتهم في عهد الشاه حسين الذي تولى الحكم في الفترات الأخيرة من حياة الدولة الصفوية، على يد الأفغان السُّنَّة، بسبب ما قام به من جرائم في حق الأقلية السُّنِّية في البلاد.

وعند التدقيق في الأسباب التي دفعت الشاه إسماعيل الأول، مؤسس الدولة الصفوية في بلاد فارس، إلى نشر التشيُّع في إيران ودولته، بشكل عام؛ سوف نجد أن لها بواعث سياسية وتاريخية، قد تفوق في سطوتها، البواعث الدينية التي قد تكون أقرب للذهن عند الحديث عن هذا الأمر.

قبل ذلك، نتتبع بعضًا من المعالم التاريخية لانتشار دولة إسماعيل الأول؛ حيث قضى الأعوام من ١٥٠٠ إلى ١٥٠٢ ميلادية، في غزو تبريز، وأذربيجان، وأرمينيا، ثم قضى نحو عشرة سنوات

في تعزيز سيطرته على بلاد فارس، أو إيران حاليًا، وبدأ بالسيطرة على المناطق الوسطى في الهضبة الإيرانية، عام ١٥٠٤ ميلادية، قبل أن يسيطر على جنوب غرب إيران بين عامَيْ ١٥٠٥ و١٥٠٨ ميلادية، ثم خراسان الكبرى وهيرات (في أفغانستان حاليًا)، عام ١٥١٠ ميلادية.

وفي أكثر من مصدر تاريخي؛ فقد قام سلطان ودولة سلالة آل صفويان، على أساسَيْن، الأول المذهب الشيعي، والثاني العرق الفارسي.

تاريخيًّا، كان لسقوط الدولة الفاطمية في مصر، عام ١١٧١ ميلادية، تأثير كبير على حركة إسماعيل الأول وسياساته إزاء أهل السُّنَّة في دولته الجديدة، وخصوصًا العلماء؛ حيث إما كان التشيُّع أو القتل لمن يبقى، أو النفي.

ولقد سعى إسماعيل الأول والصفويون بشكل عام، إلى تغيير مذهب أهل البلاد التي سيطروا عليها، لتحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها، أن تكون دولتهم الصفوية مختلفة عن الدولة العثمانية السُّنِّية التي كانت قد بدأت في التحوُّل إلى قوى عسكرية وسياسية إقليمية كبرى، وتقع في مناطق تماس طويلة مع الدولة الصفوية في الشمال والغرب وفي آسيا الوسطى.

ولقد خاضت القوتان صراعًا طويلاً، مما دفع إسماعيل الأول ومن تلاه من حُكَّام الدولة الصفوية، إلى التأكيد على هوية مختلفة لدولتهم، مع وجود خشية من أن يكون أهل السُّنَّة داخل حدود الدولة الصفوية، عامل دعم للعثمانيين، إذا ما تغلب انتماؤهم المذهبي والديني على انتماؤهم القومي أو العرقي.

وبالتالي؛ فإن التحويل إلى المذهب الشيعي كان جزءًا من عملية بناء دولة يكون لسكانها الولاء والإخلاص لها، ولمؤسساتها وحاكمها، وبالتالي تسهيل عملية الحكم في جميع أرجاء الدولة الجديدة.

وشملت إجراءات حُكَّام الدولة الصفوية - والمتتبع لواقع أهل السُّنَّة حاليًا في إيران سوف يلحظ تكرار هذه الأمور بعد ثورة الملالي وآيات الله - إنشاء مكتب مسؤول عن الإشراف على المؤسسات الدينية والأوقاف بغية تحويل إيران إلى المذهب الشيعي الإثني عشري، ومصادرة جميع ممتلكات السُّنَّة، وتوجيهها لتطوير العتبات الشيعية والمؤسسات الدينية الخاصة بالمذهب.

كما قام بتدمير مساجد السُّنَّة، مجبرًا الخطباء في جميع المساجد على شتم الخلفاء الراشدين الثلاثة أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنهم، لاعتبارات معروفة في المذهب الشيعي، قبل أن يقوم باستقطاب رجال الدين الشيعة من كل مكان، لكي يحلوا محل علماء الدين السُّنَّة.

ويقول بيريس تومي، وكان سفيرًا للبرتغال في الصين في ذلك الحين، وكان قد زار إيران عامَيْ ١٥١١ و١٥١٢ ميلادية: "إنه (أي إسماعيل الأول) يقوم بإصلاح كنائسنا ويدمر مساجد السنة"[٣٧].

وتمامًا مثلما الحال في إيران اليوم، بدأت الدولة الصفوية في الاحتفال بما يُعرف عند الشيعة بـ"عيد الغدير"، يوم السادس والعشرين من ذي الحجة، من كل عام، باعتبار أنه اليوم الذي قام فيه الرسول الكريم (ﷺ)، بتنصيب الإمام عليٍّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)، خليفةً للمسلمين، كما يتم الاحتفال بمقتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب "رضي الله عنه"، في التاسع من ربيع الأول من كل عام.

ولكن، وفي فترة تحسُّن العلاقات الإيرانية العربية، منذ منتصف التسعينيات، وحتى مطلع الألفية الجديدة، فإن إيران توقفت عن الاحتفال رسميًّا بمقتل عمر "رضي الله عنه"، ولكن استمر ذلك التقليد على المستوى الشعبي.

كان لاستمرار هذه الدولة الاستثنائي في تاريخ دولة الشيعة- حوالي ثلاثة قرون إلا ١٦ عامًا- دور كبير في ترسيخ الواقع الراهن الذي تحياه الدولة الإيرانية الحديثة، وتشكيل السياسة الإقليمية الحالية في منطقة المشرق العربي وآسيا الوسطى والقوقاز بأكملها.

إلا أنه من جانب آخر، كان لهذه السياسات، دور كبير في انهيار الدولة الصفوية، كما يُقرِئُنا التاريخ.

كان آخر الحكام الأقوياء للدولة الصفوية، عباس الثاني، وحكم منذ العام ١٦٤٢ وحتى العام ١٦٦٦ ميلادية، وعمل خلالها على تقوية علاقاته بالدول الأوروبية، كما قام ببعض الإصلاحات الداخلية، وضمَّ، في العام ١٦٤٨ ميلادية، أجزء جديدة من أفغانستان إلى دولته.

دالت الدولة في عهد شاه حسين الصفوي، الذي حكم في الفترة من العام ١٦٩٤ إلى ١٧٢٢ ميلادية؛ حيث أدت سياسته العنصرية شديدة القسوة في التعامل مع أهل السُّنَّة، في اندلاع اضطربات طائفية، استقطبت تدخلاً خارجيًّا، من الأفغان.

وبدءًا من العام ١٧١٩ ميلادية، بدأ زحف الأفغان السُّنَّة، والذين كان يحكمهم ملك يدعى الجلزاي، على الدولة الصفوية، واستولوا على أصفهان عام ١٧٢٢ ميلادية، وقاموا بخلع شاه حسين، ثم أعدموه عام ١٧٢٦ ميلادية.

وحتى العام ١٧٣٦ ميلادية، قام الجلزاي بإنشاء حكومة ظل صفوية، يمثلها شاه مجرد من السلطة، بينما كانت السلطة الحقيقية في بلاد فارس يتقاسمها الزند والأفشريين قبل أن

---

(٣٧) مقولة منسوبة الشاعر اليهودي الفارسي عمراني، في كتاب "**كتاب كنز**"، للمؤلف ديفيد ييروشالمي، ص٢٠، **وطالع كذلك:** https://twitter.com/ssaassgh/status

تنتقل بعد ذلك إلى القاجاريين، والذين انقلب عليهم البهلويون، عام ١٩٢٥ ميلادية، وهم من جاء من سلالتهم شاه محمد رضا بهلوي، آخر شاهات إيران في التاريخ الحديث، والذي وقعت ضده ثورة العام ١٩٧٩ ميلادية.

والدولة الأفشارية هي دولة أسسها نادر شاه، عام ١٧٣٦ ميلادية، عندها قام بخلع آخر ملوك الدولة الصفوية، ونصب نفسه ملكًا على بلاد فارس، وجعل عاصمته مدينة مشهد، واستمرت هذه الدولة حتى عام ١٧٩٦ ميلادية، حينما أطاح القاجاريون بالأفشار، وهم قبيلة تركمانية كانت تقطن شمال شرقي الأناضول، ثم دخلت كفصيل مهم في الجيش الصفوي.

الثورة الإيرانية ودولة الشيعة الجديدة:

أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه عام ١٩٧٩ ميلادية، بعد مقدمات عديدة، سبقتها بسنوات طوال، يمكن تلخيصها في المظالم الاجتماعية التي كانت قائمة، وسياسات التغريب التي تبناها الشاه الأخير محمد رضا بهلوي، والتي تتناقض بشدة مع ثقافة المجتمع الإيراني المحافظة، بالإضافة إلى الفساد الداخلي والإسراف الذي رافق حركة الشاه، على الرغم من معاناة الكثير من المناطق في إيران من مشكلات الفقر والعَوَز.

إلا أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الشاه بحسب الكثير من المؤرخين، يكمن في تركيز قمعه الأمني على حركة مجاهدي خلق، والمعارضة اليسارية الأخرى، فيما أهمل إلى حدٍ كبير المعارضة الدينية، والتي كانت أكثر شعبية وتنظيمًا، وتأثيرًا كذلك، مع انضمام شرائح من التجار الكبار إليها، والمعروفين باسم "بازار" في إيران.

وعلى الرغم من أن الشاه حكم إيران بالقبضة الأمنية بواسطة جهاز "السافاك" الشهير، مع وجود عوامل سياسية أخرى للثورة ضده، مثل سياسة الحزب الواحد، وقمع المعارضة؛ إلا أن الأسباب الحقيقية للإطاحة به، أونجاح مساعي الخوميني ورجال الدين الشيعة في الداخل والخارج، في قيادة الحراك الشعبي ضد حتى إسقاطه؛ يأتي من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في حكمه.

والحدث المباشر الذي دعم ذلك، كان فشل البرنامج الاقتصادي الذي وضعه في العام ١٩٧٤م، مما زاد من مستوى التضخم، ومع إعلان الحكومة لسياسات تقشف رسمية، وانتشار السوق السوداء، فقاد ذلك إلى أوضاع معيشية غير محتملة بالنسبة للمواطن العادي.

كذلك ثَمَّة سبب لم يلتفت إليه الكثير من المؤرخين في تأريخهم للثورة الإيرانية وأسبابها، وهو أن المجتمع الإيراني كان يرفض حكم أسرة الشاه، التي استولت على الحكم في إيران من القاجاريين، الذين

حكموا الدولة الإيرانية بعد سيطرة وجيزة للأفغان الذين أسقطوا الدولة الصفوية كما سبق الإشارة.

والدولة البهلوية، تأسست عام ١٩٢٥ ميلادية، عندما قاد والد الشاه الأخير، رضا بهلوي، انقلابًا ضد الشاه أحمد ميرزا القاجاري، آخر سلالة القاجاريين التركمان الذين حكموا إيران بعد الإطاحة بالدولة الصفوية.

وكلا الدولتّين، القاجارية والبهلوية، لم تكن منتمية فعليًّا إلى الطبيعة المزدوجة للمجتمع الإيراني، أي ثنائية "فارسي / شيعي"، فالقاجاريين كانوا من السُّنَّة، بينما كان الشاهات البهلوية، علمانيون في الحكم، على الرغم من إعلانهم أنهم شيعة المذهب.

ومن ثَمَّ؛ فقد وجد علماء قِم والخوميني، تربةً مجتمعية خصبة لنشر دعوات الثورة، فهناك مظالم اجتماعية وسياسية، وهناك مجتمع لا ينتمي إليه النظام بالكامل، وهناك صورة سلبية عن شاه إيران باعتباره "المسرف المبذر" و"الدمية في يد أمريكا" التي أعادته للحكم بعد انقلاب قاده ضده رئيس وزرائه، السياسي الإيراني الراحل محمد مصدق، عام ١٩٥٣ ميلادية، والذي قادت سياساته في تأميم النفط الإيراني، واشنطن إلى دعم انقلاب عسكري ضده، رعته المخابرات المركزية الأمريكية، في عملية عُرِفَت تاريخيًّا بالعملية "أجاكس"، وتم بإعدامه، وإعادة الشاه إلى الحكم.

ولسنا هنا في معرِض التأريخ للثورة الإيرانية، وإنما المهم هو كيف تعاملت النخبة التي قامت بها مع الدولة، ومع الأخرى الأطراف التي دعمت الثورة، ومن بينهم الإخوان المسلمون والعرب السُّنَّة في إيران.

الثورة الخومينية، مثلها مثل كل الثورات والاضطرابات الأخرى التي قام بها الشيعة عبر تاريخهم، سواء تلك التي أسست لدولة، أو لم تستطع ذلك، ارتكزت على مجموعة من الأسس التي مثلت ثوابت، ويمكن تلخيصها في الآتي:

- استغلال الدين في تحقيق النفاذية في المجتمع، فالخوميني في الستينيات، بدأ نشاطه المعارض ضد الشاه، بالاحتجاج على سلسلة من القوانين والتعديلات القانونية، كان من بينها، تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، ساوت ما بين الرجل والمرأة في الزواج.

وتدريجيًّا، تبلورت لدى الخوميني، نظرية سياسية في الحكم، ملخصها أن إقامة الإسلام في الأرض "يتطلب حكومة إسلامية يتزعمها ولي فقيه"، وطرح هذه الفكرة في منفاه، في سلسلة محاضرات ألقاها مطلع العام ١٩٧٠م، وأصدرها بعد ذلك في كتاب انتشر في البداية على نطاق ضيق.

وملخص نظرية الخوميني في هذا الإطار، والتي سوف نجدها في كل من سبقه، أن المذهب الشيعي يتطلب الانصياع لقوانين الشريعة وحدها، وفي سبيل ذلك، لا يكفي أن يقود الفقهاء جماعة المسلمين، بل عليهم أن يقودوا الحكومة أيضًا.

تلقف طلاب الخوميني والملالي هذه التعاليم، وعملوا على تأسيس شبكة قوية من الأتباع، التي تحولت إلى حركة معارِضة قوية داخل إيران، استخدمت مختلف الوسائل ذات الصبغة الدينية، مثل المنابر المسجدية، وتهريب شرائط تسجيلات صوتية لمحاضرات وخطب الخوميني.

- السمة الثانية، استغلال كاريزما العلماء ورجال الدين، فكل المحاولات التي أسست لدولة للشيعة، أو سعت لذلك، تبلورت حول شخصية ذات كاريزما ونفوذ دينيَّيْن، وهو أمر مختلف عن قضية استغلال الدين في النفاذية إلى المجتمع، فعلى سبيل المثال، ظل الشيعة الإسماعيليون ينشرون مذهبهم، ولكنهم لم يؤسسوا لدولتهم إلا من خلال وجود قيادة دينية ذات كاريزما، مثل بهبوذ، وقُرْمُط.

ولذلك، لم يكن لجهود روابط التجار ورجال الدين والطلاب في إيران، أن تنجح في قيادة هذه الثورة الشعبية، التي أطاحت بنظام الشاه، لولا وجود قيادة الخوميني بكاريزمته السياسية والدينية.

وثَمَّة العديد من الدراسات، التي أسستها مدارس مختلفة للعلوم السياسية، تتفق فيما بينها على عدد من الأمور شديدة الأهمية في إنجاح الثورات، متى غاب عامل منها؛ تفشل هذه الثورة، العامل الاول هو أن تكون هناك حالة من الوعي المجتمعي بضرورة الثورة، أو أن هناك ثورة قادمة، الثاني أن تكون هناك حالة فعلية من المظالم، التي تتميز بسمة مهمة، أن تكون شاملة في نوعيتها، وفي تأثيراتها، وكذلك في الشرائح المجتمعية التي تمسها، وكلما زاد هذا الشمول؛ زاد عمق تأثيراتها.

العامل الثالث، هو وجود قيادة تلتف حولها الجماهير، والنماذج التاريخية التي تدل على أهمية ذلك العامل، واضحة، فالثورة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، فشلت في بداياتها، لغياب القيادة الكاريزمية، وفي تاريخنا المعاصر هناك الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ميلادية، وفي تونس، ثورة الياسمين، في ديسمبر ٢٠١٠، ويناير ٢٠١١ ميلادية.

فعلى الرغم من وجود حالة من الوعي المجتمعي بضرورة وقوع ثورة، وتوقعها، وشمولية المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فإن غياب القيادة الموحدة ذات الكاريزما والشعبية؛ أدى إلى فشل هذه الثورات حتى الآن في تحقيق أهدافها.

ولكن ينبغي التأكيد على أن الكاريزما وحدها ليست هي العامل الفصل في ذلك، بل الشرعية أيضًا، وفي حالة إيران أو الشيعة عبر التاريخ، كانت هذه الشرعية غالبًا ما تكون دينية.

يُضاف إلى هذه العوامل الثلاث، أمرٌ شديد الأهمية، ويتعلق بسيطرة القوى المؤيدة للثورة على مفاصل الدولة، وتأسيس دولة جديدة بالمعنى السياسي والمؤسسي، تعمل وفق الأجندة التي قامت على أساسها الثورة.

وهو ما صمم عليه كل قيادات الشيعة التي تولت أمر تأسيس دولة لهم، ويبدو ذلك شديد الوضوح في حالة الدولة الفاطمية والدولة الصفوية، ثم دولة الخوميني في إيران، والثلاثة هي الأكثر انتظامًا ورسوخًا في تاريخ دولة الشيعة.

فالخوميني عندما عاد إلى طهران في الأول من فبراير من العام ١٩٧٩ ميلادية، ألقى كلمة أوضحت طابع القداسة الذي أراد أن يصبغه على نفسه.

فبعد أن أكد على دولته الجديدة سوف "تنفي كل الدولة القديمة"، وقال: "سوف أركل أسنانهم لكي أقتلعهم"؛ أعلن سحبه الثقة من حكومة شهبور باختيار، التي كانت معيَّنة من قِبَل الشاه، بعد الثورة وقبل عودة الخوميني، وعيَّن مهدي بازرجان رئيسًا للوزراء، ثم قال إن حكومته هذه هي "حكومة الله"، واضحًا نفسها ما بين الله وبين الشعب، في إطار ممارسته للسلطتَيْن اللتَيْن غالبًا ما تكونا للحاكم في مثل هذه النوعية من الحكومات الدينية، أو الثيوقراطية، التي تحكم باسم الحق الإلهي المقدس، وهما: السلطة الدينية، والسلطة الزمنية، أو السياسية.

فاعتبر أنه الإمام، والإمام لدى الشيعة هو خليفة الرسول الكريم "صلَّى الله عليه وسلَّم"، ووكيل عن الناس أمام الله تبارك وتعالى، وهو لدى الشيعة، معصوم، وبما أنه معصوم؛ فإنه لا يجوز لأحد الخروج عليه أو مخالفته في رأيه وقراراته.

وكلمات الخوميني كانت واضحة تمامًا في هذا الإطار، ولا تقبل أي شكل من أشكال التأويل؛ حيث قال: "بما أنني قد عينته (بازرجان)، فيجب أن يُطاع (..) إنها حكومة الله (..) أي عصيان لها، عصيان لله".

وبعد ذلك، انتقل إلى خطوة أخرى، وهي السيطرة على الجيش؛ فأعلن "الجهاد" ضد القوات التي حاربت القوات التي أعلنت ولاءها له، مما أضعف حكومة بختيار، والتي لم تلبث أن انهارت عندما أعلن المجلس العسكري الأعلى في البلاد، يوم ١١ فبراير ١٩٧٩م، أنه "يقف على الحياد في النزاعات السياسية الراهنة لمنع المزيد من الفوضى وإراقة الدماء".

وتشير الكثير من الدراسات والتقارير الموثقة، أن قيادة الثورة، لإحكام قبضتها على البلاد، قامت في بدايات سيطرتها على البلاد، بإعدام عدد من كبار قيادات الجيش، ووصل عدد مسؤولي نظام الشاه الذين تم إعدامهم عقب شهرَيْن فقط من الثورة، حوالي مائتي شخص، وتم إعدامهم بعد محاكمات صورية، من دون محامين، برز فيه أسماء عدد من القضاة الذين تولوا قيادة المحاكم الثورية في إيران، مثل القاضي الشرعي صادق الخلخالي.

ومن أشهر الأسماء التي تم إعدامها، رئيس الوزراء السابق أمير عباس هوفيدا، كما تم اغتيال عدد من السياسيين الإيرانيين الذين فروا إلى خارج البلاد بعد الثورة، بمن فيهم شاهبور بختيار، ضمن ما يزيد على ستين سياسي إيراني تم اغتيالهم في الخارج، في غضون السنوات العشر التالية على الثورة.

ولكن التحدي الأكبر أمام بناء دولة الشيعة الجديدة في إيران، بعد حوالي قرنَيْن من انهيار سالفتها، الدولة الصفوية، لم يكن من نظام الشاه وبقاياه؛ فهذا أُعلنت هزيمته منذ فرار الشاه، وصار انهياره مجرد مسألة وقت، ولكن التحدي الرئيسي كان من حلفائه في الثورة.

وهؤلاء كانوا مجموعات متنافرة من القوى السياسية والجموع الجماهيرية، فكان من بينهم العلمانيين، والليبراليين، والشيوعيين، والإسلاميين، وكان من الإسلاميين، من هم سُنَّة، مثل الإخوان المسلمين الذين أيدوا ودعموا الثورة ضد الشاه، وكان من بينهم شيعة، كذلك كان من بينهم عرب وفرس، وألوان طيف سياسي ومجتمعي أخرى.

ولقد تمت تصفية هذه القوى- وخصوصًا اليسار- في مختلف قنوات تأثيرهم، وخصوصًا الإعلام والحركة الطلابية، ففي أغسطس من العام ١٩٧٩م، تم إغلاق العشرات من الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الدينية والنظام الديني التي كان الخوميني قد بدأ يؤسس لهما، ووضح اتجاهاته فيهما، بعد إقرار الدستور الجديد للبلاد، والذي- كما سوف نرى- أطَّر الدولة الدينية- أي سيطرة رجال الدين على الحكم ومراكز صناعة القرار، رسميًّا وفعليًّا- بشكل مؤسسي وقانوني/ دستوري.

ثم، وفي نفس التوقيت تقريبًا، بدأ في تصفية منافسيه الأقوياء، وكان أهمهم محمد كاظم الحسيني الشريعتمداري، وباقي رموز حزب الشعب الجمهوري، فتم إقصاء الحزب، ووضع الشريعتمداري قيد الإقامة الجبرية.

العام التالي، ١٩٨٠، شهد المزيد من الإجراءات في هذا الاتجاه، ولكن على مستوىً آخر، وهو الحركة الطلابية، ففي مارس من العام ١٩٨٠م، بدأ ما يُعرف بـ"الثورة الثقافية"؛ حيث أُغلقت الجامعات، والتي كانت معقلاً مهمًّا لليسار، وظلت مغلقة لمدة عامَيْن، جرى خلالهما تنقيتها من معارضي النظام الجديد.

ونفس الشيء تم في الجهاز الإداري للدولة؛ حيث تم فصل ٢٠ ألف معلم، وثمانية آلاف ضابط؛ اعتُبروا "متغربين أكثر مما يجب".

و"سلاح" الدين كان واضحًا أيضًا، بجانب هذه الإجراءات السياسية؛ حيث استخدم

الخوميني عبارة "التكفير" في مواجهة خصومه، إما لإجبارهم على تبني سياساته ومواكبة نهجه والخط الذي رسمه للنظام الجديد في إيران، أو للتخلص منهم.

والنموذج الأبرز في هذا، عندما دعا قادة حزب الجبهة الوطنية (ليبرالي علماني) إلى مظاهرات ضد تطبيق الحدود والقصاص في إيران، في منتصف العام ١٩٨٠م؛ هددهم الخوميني بالإعدام بتهمة الردة وذلك "إذا لم يتوبوا"، بحسب قولته في حينه.

التحدي الآخر، والذي كان داخل السلطة الحاكمة ذاتها التي صنعها الخوميني، كان وجود مركزَيْن للسلطة، الأول هو الحكومة الرسمية بمؤسساتها، بما فيها الجيش، والثاني هو المنظمات الثورية، وكلاهما كان يتحرك في اتجاه.

فبينما كان رئيس الوزراء مهدي بازرجان، المُعيَّن من قِبَل الخوميني، يعمل على تأسيس حكومة ذات طابع إصلاحي ديمقراطي، تعمل على طمأنة الطبقة الوسطى التي كانت عماد المجتمع الإيراني في ذلك الحين؛ كانت المؤسسات الأخرى الموازية، التي تشكلت لاستكمال المسار الثوري، تعمل بشكل مستقل، وفي اتجاهات مختلفة عن اتجاهات الحكومة، وخصوصًا المجلس الثوري الذي كان يرأسه الخوميني، معه فيه عدد من رجال الدين الشيعة من حوزات قِم وطهران، والحرس الثوري، والمحكمة الثورية، والخلايا الثورية المحلية.

هذه الأخيرة كانت أشبه بلجان شعبية، لها أدوار سياسية واستخبارية، واستفادت فيها قيادات الثورة الإيرانية، من تجربة السوفيتات المحلية في الاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث كانت تعمل على منع الطابور الخامس من العمل ضد الثورة، ونشر الفكر الثوري لدى الجماهير، ورصد أية بوادر ممانعة قد تخرج من المناطق الشعبية والمحليات الأصغر ضد الحراك الثوري في البلاد، ونقل وجهات النظر من القيادة وإلى الجماهير والعكس.

كانت المؤسسات التي تحمل صفة "ثوري" تتحرك في اتجاه مختلف تمامًا عن اتجاهات سياسات حكومة بازرجان؛ حيث كانت ترمي إلى التأسيس لدولة رجال دين قائمة على أساس مبدأ ولاية الفقيه.



المبحث الثاني:
التُّقَيَّة كمبدأ حاكم للعمران السياسي والاجتماعي لدى الشيعة ومؤسس للدولة

ينبني تصور الشيعة - كأي مذهب أو فكرة أو أيديولوجية لها طابع الشمول - على مجموعة من المقولات والتصورات الأساسية.

ويعتبر مبدأ ولاية الفقيه، ومبدأ التُّقَيَّة المرتبط به، من أهم هذه المقولات والتصورات؛ حيث إنها تمثل الأساس الذي استندت إليه طائفة الشيعة في بناء القواعد والأسس الأولى لمجتمعاتها، ثم لدولتها فيما بعد.

وحكم ذلك، بجانب الأساس الفقهي الذي انطلقوا منه، واقعًا سياسيًّا ومجتمعيًّا رافقهم طيلة تاريخهم، وهو التأسيس "الخفي" أو السري لمجتمعهم الخاص، حتى يتحولوا إلى قوة سياسية ومجتمعية قادرة وفاعلة، فيتم الانتقال إلى مرحلة أخرى من المشروع الشيعي، بالتوسع في العلن، ثم التأسيس للدولة.

وهو قانون مهم من القوانين الحاكمة للفعل السياسي والمجتمعي الشيعي، يمكن استشفافه من خلال الفحص التاريخي السابق، وهو يقوم بالأساس على دور الفرد، والذي غالبًا ما يتم تأطيره في إطارَيْن رئيسيَّيْن؛ رجال الدين، والحركيين.

فالحركيون هم من يقومون بنشر الفكرة والدعوة إليها، وتجميع أشتات عناصرها، وأطراف المجتمع الوليد، بينما رجل الدين يكون هو نقطة التبلور التي تتجمع حولها هذه الأشتات، ويكون مسؤولاً عن التنظير والفقه، وتقديم الرؤى والأجوبة على مختلف التساؤلات، من أجل تسهيل عملية حشد الأتباع وتوجيههم من جانب الحركيين.

وفي الغالب، تكون التُّقَيَّة بمثابة حالة من الكمون، قد تطول وقد تقصر بحسب الظرف السياسي والمجتمعي القائم، وتكون غالبة في الحالات التي يكون فيها الشيعة في مرحلة استضعاف.

ولعل أطول فترات الكمون هي تلك التي مرت بها الطائفة الشيعية بعد انهيار الدولة الصفوية، في مواجهاتها المستمرة مع التركمان والأفغان، في القرن الثامن عشر الميلادي، ثم هزائم الإمبراطورية الفارسية المتوالية أمام روسيا القيصرية، في القرن التاسع عشر، والتأسيس لدولة القاجار ثم الدولة البهلوية التي لم تعمِّر طويلاً.

مرَّ الشيعة منذ تلك الفترة بحالة من الفراغ الحركي، مع ما أدت إليه هذه الهزائم المتتالية، وقيام حكم علماني ديكتاتوري في إيران، ممثلاً في الدولة البهلوية، التي ثار عليها الخوميني وملالي قِم، قمع مختلف المحاولات التي قامت بها الحوزات العلمية لإعادة تجديد الروح بين الشيعة، والبدء في استعادة الإمبراطورية الفارسية مجددًا، وفق المنظومة التي كرستها الدولة الصفوية وممارسات إسماعيل الأول.

أدت هذه الحالة إلى تحول الشيعة إلى شيءٍ أقرب للمذاهب الصوفية التي تنتشر في بعض المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن من دون أي تأثير سياسي، بالشكل الذي يتفق مع مبدأ التُّقْيَّة.

ولكن هذه الحالة تغيرت مع صعود نجم حركات التحرر في العالم العربي والعالم الثالث، في النصف الثاني من القرن العشرين، وتأسس دول وكيانات أخذ بعضها البعد الديني أو المذهبي في تأسيسه، كما هو الحال في دولة الكيان الصهيوني، وفي السعودية وباكستان.

كان ذلك باعثًا مبدئيًا للشيعة للبدء في إعادة الإحياء والبعث لدولتهم من جديد، ولكن كان هناك عقبتان رئيسيتان في هذا الإطار، العقبة الأولى مبدأ التُّقْيَّة في صورته الخام أو النقية "البيوريتانية"؛ حيث كان هذا المبدأ، في ظل الأحوال السياسية والاجتماعية التي كان الشيعة يحيونها في بلدانهم، تفرض عليهم عدم المبادرة لأي فعل سياسي يعيد بناء وإحياء مجتمع ودولة الشيعة، وإعادتها إلى العلن.

العامل أو المعوِّق الثاني، هو عدم وجود قيادة متفق عليها، يتوحَّد الشيعة خلفها، وهو عامل شديد الأهمية، كان له القول الفصل في تأسيس دول الشيعة المختلفة عبر التاريخ، فلابد دائمًا من قرمط أو بهبوذ أو الحسن بن الصباح أو إسماعيل الأول، يتحلقون حوله، ويقودهم.

وتأسست هذه المشكلة بعد اختفاء الإمام الثاني عشر لدى الشيعة الجعفرية الإثنى عشرية، وهم غالب جمهرة الشيعة، وهو محمد بن الحسن المهدي، في القرن التاسع الميلادي، وهو ما يُطلَق عليه مصطلح الغيبة الصغرى، ثم الغيبة الكبرى، بعد وفاة نائبه الرابع، الإمام على بن محمد السمري، في القرن العاشر الميلادي.

وهنا نشير إلى أن الشيعة يعتقدون أن الإمام محمد بن المهدي، ظل لمدة ٧٢ عامًا، بعد دخوله الكهف الموجود في سامراء بجنوب العراق حاليًا، يقوم بتعيين نواب له، وهو في غيبته الصغرى، وكان هذا النائب يتحدث باسمه، ويقوم بإبلاغ الناس تعليماته، وهكذا.

وطيلة هذه العقود السبعة، وحتى منتصف القرن العاشر الميلادي، ظهر له أربعة نواب، وهم: عثمان بن سعيد العمري، ثم ابنه، محمد بن عثمان العمري، ثم الحسين بن روح، وأخيرًا على بن

محمد السمري، والذي مات في العام ٩٥٠ ميلادية؛ حيث يقول الشيعة، إنه قد خرجت رسالة من الإمام المهدي على الناس، أنه لن يكون هناك نائبًا مباشرًا عنه، ليبدأ ما يُعرَف بالغيبة الكبرى.

يفسر ذلك، أنه لم يحدث أي شكل من أشكال الإجماع لدى الشيعة في العالم الإسلامي، على الدولة الفاطمية، أو الدولة الصفوية، وما بينها محاولات الزنج والقرامطة والحسن بن الصباح، وغيرها من محاولات تأسيس دول للشيعة في مناطق كثافاتهم، وكان طابع "دولة التغلُّب" قائم في هذه الحالات.

والنموذج الأهم في حالة "إمارة أو دولة التَّغلُّب" هذه، حالة آل صفويان، فهم في الأصل مجموعة عرقية، تم تأطيرها في إطار ديني، كما سبق الإشارة، من خلال الشيخ الأردبيلي، الذي دعم "تغلُّبَها" بأتباعه ومريديه، الذين انتشروا في مناطق آسيا الوسطى، وخصوصًا غربًا نحو إيران والعراق.

ولدى الشيعة أربعة كتب أساسية، هي مصادر الحديث عند رجال الدين الشيعة، وتتضمن إلى جانب سيرة الرسول الكريم محمد (ﷺ)، وحديثه، سِيَر الأئمة الأثنى عشر، وتفسيرهم لآيات القرآن الكريم، وتعليقاتهم على الحديث النبوي، وبها الكثير حول مبدأ التُّقَيَّة.

وهذه الكتب هي "الكافي في الأصول والفروع"، لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، ويحتوي هذا الكتاب على ١٦ ألفًا و١٩٩ حديثًا، و"تهذيب الأحكام"، لشيخ الطائفة الطوسي، ويحتوي على ١٣ ألفًا و٩٠٥ حديثًا، و"الاستبصار"، للطوسي كذلك، ويحتوي على ٥٥١١ حديثًا، و"من لا يحضره الفقيه"، للشيخ الصدوق، ويحتوي على ٥٩٩٨ حديثًا.

إلا أن هذا لا يعني وجود كتب أخرى معتبرة لدى الشيعة، ومن بينها، "مشكاة الأنوار في غرر الأخبار"، لثقة الإسلام، أبي الفضل على الطبرسي، و"بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار"، لمحمد باقر المجلسي، وألفه في زمن الدولة الصفوية.

واخترنا من هذه الكتب مقتطفات لكلٍّ من الكليني، والصدوق، والطبرسي، لتوضيح مفهوم التُّقَيَّة عند الشيعة[٣٨].

١. في "الكافي"، للشيخ الكليني، الجزء الثاني، صفحة "٢١٧"،: "عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، والحسين بن سعيد جميعا، عن النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن حسين بن أبي العلاء عن حبيب بن بشر قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام):

(٣٨) **التقية عند الشيعة الإمامية**، موقع "عقائد الشيعة الإمامية"، **للمزيد طالع:**

http://www.aqaedalshia.com/aqaed/taqiyya

سمعت أبي يقول: لا والله ما على وجه الأرض شيء أحبُّ إليَّ من التُّقيَّة، يا حبيب إنه من كانت له تُقيَّة رفعه الله، يا حبيب من لم تكن له تُقيَّة وضعه الله، يا حبيب إن الناس إنما هم في هدنة فلو قد كان ذلك كان هذا".

٢. في "الكافي"، الجزء الثاني، صفحة "٢١٨": "عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عمن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله (عز وجل): ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾، قال: الحسنة: التُّقيَّة والسيئة: الإذاعة، وقوله (عز وجل): ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ﴾، قال: التي هي أحسن التُّقيَّة، ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.

٣. في "الكافي"، الجزء الثاني، صفحة "٢١٨": "عنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن درست الواسطي قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما بلغت تقية أحد تُقيَّة أصحاب الكهف إن كانوا ليشهدون الاعياد ويشدون الزنانير فأعطاهم الله أجرهم مرتَّين".

٤. "الاعتقادات في دين الإمامية"، للشيخ الصدوق، صفحة "١٠٧": "وقيل للصادق عليه السلام: يا ابن رسول الله، إنا نرى في المسجد رجلاً يعلن بسب أعدائكم ويسميهم، فقال: "ما له لعنه الله يعرض بنا"، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

٥. "الاعتقادات"، صفحة "١٠٨": "وسُئل الصادق عن قول الله (عز وجل): ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، قال: "أعلمكم بالتُّقيَّة".

٦. "الاعتقادات" صفحتا "١٠٨، و١٠٩": "وقال الصادق (عليه السلام): "إني لأسمع الرجل في المسجد وهو يشتمني، فأستتر منه بالسارية كي لا يراني".

٧. "مشكاة الأنوار"، للطبرسي، صفحة "٣٣٩": عن الإمام الصادق عليه السلام قال: "عليكم باتقاء الله وصدق الحديث والورع والاجتهاد والخروج عن معاصي الله، واعلموا أنه ليس منا من لم يملك نفسه عند الغضب، وليس منا من لم يحسن صحبة من صحبه، ومرافقة من رافقه، ومخالطة من خالطه، ومجاورة من جاوره، ومجاملة من جامله، ومما لحة من مالحه، ومخالفة من خالفه، وعليكم باتقاء الله والكف والتُّقيَّة والكتمان، فإني والله نظرت يمينًا وشمالاً، فلما رأيت الناس قد أخذوا هكذا وهكذا أخذت الجادة في غمار الناس، فاتقوا ما استطعتم، ولا قوة إلا بالله".

والتُّقيَّة الشيعية تختلف عن التُّقيَّة الشرعية لدى أهل السُّنَّة، وهي كما جاء في القرآن الكريم تكون تجاه الكافرين.. يقول الله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾(آل عمران: ٢٨).

ويقول الإمام البغويُّ في معنى الآية: "إنَّ الله سبحانه وتعالى، نَهى المؤمنين عن مُوالاة

الكفار ومداهنتهم ومُباطنتهم، إلا أنْ يكون الكفار غالبين ظاهرين، أو يكون المؤمن في قوم كفار يخافهم، فيُداريهم باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان؛ دفعًا عن نفسه، من غير أن يستحلَّ دمًا حرامًا، أو مالاً حرامًا، أو يُظْهِر الكفار على عورة المسلمين، والتُّقَيَّة لا تكون إلا مع خوف القتل وسلامة النيَّة".

كذلك التُّقَيَّة في صحيح الإسلام، ليست من الأصول، وفيها الكثير من التقييد، فهي في الأصل أنها رخصة تخفيفًا على الأمة في بعض الأحوال الاستثنائية الضرورية، ولا حرج لمن ترك هذه الرخصة وأخذ بالعزيمة، بل قال العلماء بأن من أخذ بالعزيمة فتضرر؛ فإن ذلك أفضل[٣٩].

أما التُّقَيَّة لدى الشيعة فهي مع أهل الإيمان، من أصحاب مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وهي جزء من عقيدة الشيعة، وليست من الفروع، كما هو الحال في التُّقَيَّة الشرعية.

وعلى الرغم من أن هذا المبدأ قيَّد يد الشيعة في العمل على الانتشار والظهور السياسي، وإعادة تأسيس دولتهم؛ إلا أنه كان عاملاً شديد الأهمية في توسيع انتشارهم السري في الكثير من مناطق العالم العربي والإسلامي، في الأماكن البعيدة عن كثافاتهم المعتادة، في المشرق العربي، باعتبار أن هذه الباطنية، تتيح لهم إظهار خلاف حقيقتهم، وتسمح لهم بأن يظهروا أنهم ينتمون إلى مذهب أو دين الأكثرية في البلد الذي يعيشون فيه.

ظل هذا الوضع، سائدًا طيلة الفترة التي تلت انهيار الدولة الصفوية، مع عدم وجود كبير تهديدات للشيعة في المناطق التي يقيمون فيها، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين حمل الكثير من التحولات التي فرضت التغلب على هذَيْن العاملَيْن، وإعادة النظر في مبدأ التُّقَيَّة، ومن بينها بدء شكل من أشكال الفوضى في العالم العربي والإسلامي، بعد كسر مركزية مصر ومشروع القومية العربية، بهزيمة يونيو من العام ١٩٦٧م.

تلا ذلك، ظهور أزمات عدة في المناطق التي تسكنها أقليات شيعية، مثل الحرب الأهلية في لبنان، والغزو السوفييتي لأفغانستان، ومن قبله اندلاع الحرب الأهلية التي أطَّرت للتدخل السوفييتي هناك، وهو ما دعا الشيعة إلى البحث في محددات جديدة لصياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد يضمهم، سواء في داخل الأقطار التي يعيشون فيها، أو بين المجموعات الشيعية وبعضها البعض، أينما كانت.

كان أول تحرُّك واضح في هذا الإطار، عندما أسس الإمام موسى الصدر، في لبنان، في منتصف

---

(٣٩) امر. باسم: **الفرق بين التقية الشرعية والتقية الشيعية**، دراسة منشورة على موقع "صيد الفوائد" للمزيد طالع: http://www.saaid.net/bahoth/152.htm

السبعينيات الماضية، "حركة المحرومين"، التي أسست بعد ذلك لحركة "أمل"، ثم "حزب الله"، الذي كان أكثر حركية وتسييسًا في فعله السياسي والمجتمعي، وتماهيًا مع المشروع الإيراني الجديد في المنطقة، بعد اندلاع الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، والتي كانت ما يمكن أن نطلق عليه "أكبر تحول حركي" في التاريخ السياسي والاجتماعي للشيعة منذ قرنَيْن.

وعندما نقول "أكبر تحول حركي" فهو تعبير حقيقي يصف الواقع بمنتهى الدقة، فهو عطل مبدأ التُّقَيَّة، بينما أسس لمبدأ آخر، وهو "ولاية الفقيه".

ظهرت "ولاية الفقيه" في الفقه الشيعي على يد عدد من رجال الدين الشيعة الكبار، ومن بينهم الخوميني نفسه، وجوادي الآملي، وآذري قمِّي، وحسين على منتظري، وحسن على نجابت، ووضعوا قواعده الأساسية في عدد من الكتب التي حملت ذات العنوان، وهو: "ولاية الفقيه".

ولكن يرى البعض أن نظرية "ولاية الفقيه" قد نشأت في وقت مبكر عن ذلك بكثير، على يد الشيخ أحمد النراقي، مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، والمتوفى عام ١٨٢٩م، وأن الخوميني لم يفعل شيئًا سوى أن طبقها(٤٠).

ويعني المصطلح "ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة؛ حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام الغائب في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض".

ويقوم الولي الفقيه بواجبات الحكومة الإسلامية في الدولة، وأبرزها "قيادة الأمة الإسلامية، وتنظيم أمور المسلمين كي لا يسود الهرج والمرج"، بحسب المصطلحات التي استخدمها الخوميني ومنتظري وغيرهما.

الولي الفقيه عند الخوميني:

على أهميته التاريخية لدى الشيعة في هذا السياق الذي نتناوله في هذا الموضع؛ نعطي مساحة لحديث الخوميني وتوصيفه لولاية الفقية، ولكن ثمَّة تنبيه مهم قبل ذلك، وهو أن مصطلح "الولي الفقيه" هو صنو مصطلح "المرشد الأعلى" الذي أسسه نظام الثورة الإيرانية التي قادها، الخوميني.

وقد ذكر الخوميني في كتابه "ولاية الفقيه" رؤية واضحة تمامًا لحدود ولاية الفقيه

(٤٠) عبد الحكيم، معين: **دبلوماسية حياكة السجاد.. صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة**، مجلة "الوحدة الإسلامية"، السنة الثالثة عشر، العدد ١٤٨ (جمادى الثانية ١٤٣٥هـ/ أبريل ٢٠١٤ م)، للمزيد طالع:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/148/mhakim.htm

وسلطاته المطلقة بإطلاق طبيعتها الدينية، فيقول: "إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتَيْ العلم والقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله (ﷺ) من الولاية بشأن إدارة المجتمع؛ وجب طاعته على جميع الناس"[٤١].

ويقول الخوميني، كذلك، في كتاب "الحكومة الإسلامية"[٤٢]، صفحة (١٧): "ولاية الفقيه من المواضيع التي يوجب تصورها التصديق بها، فهي لا تحتاج لأية برهنة، وذلك بمعنى أنَّ كلَّ من أدرك العقائد والأحكام الإسلامية- ولو إجمالاً- وبمجرد أن يصل على ولاية الفقيه ويتصورها، فسيصدق بها فورًا وسيجدها ضرورة وبديهية".

ويقول كذلك: "الأئمة والفقهاء العدول مكلفون بالاستفادة من النظام والتكشيلات الحكومية من أجل تنفيذ الأحكام الإلهية، وإقامة النظام الإسلامي العادل، والقيام بخدمة الناس، الحكومة في حدِّ ذاتها بالنسبة لهم لا تعني سوى المشقة والتعب، لكن ما العمل؟ إنَّهم مأمورون بالقيام بالوظيفة، فمسألة ولاية الفقيه هي مسألة تنفيذ مهمة والعمل بالتكليف"[٤٣].

وبجانب كتابَيْه "ولاية الفقيه"، و"الحكومة الإسلامية"؛ فإن هناك عددًا من الأدبيات للخوميني، يفرد فيها الحديث عن ولاية الفقيه، ومن بينها رسالة بعث بها إلى المرشد الحالي للجمهورية الإسلامية في إيران، آية الله العظمى على خامنئي، في الحادي والثلاثين من ديسمبر من العام ١٩٨٨ ميلادية، وكان خامنئي في حينه رئيسًا للجمهورية.

ولأهميتها؛ فقد أفرد لها رجال دين شيعة عديدون، مثل محسن كدوير[٤٤]، مساحات مُعتبرة في كتبهم ومؤلفاتهم عن الدولة والنظام السياسي عند الشيعة.

أتت هذه الرسالة في إطار الأزمة التي كانت قائمة في ذلك الحين داخل النظام السياسي الجديد وكانت تتعلق بالجانب التشريعي، ومن هو له الحق فيه، في النظام السياسي الإيراني.

في حينه قام الخوميني بإجازة وزير العمل في تطبيق بعض القوانين التي لم يصوت عليها مجلس تشخيص مصلحة النظام، والمسؤول عن النظر في مدى تطابق القوانين التي يصدرها مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان)، مع أحكام الشريعة الإسلامية، والدستور، فاعترض خامنئي على هذا الإجراء من جانب الخوميني الذي بعث بهذه الرسالة إليه.

---

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) نقلاً عن: **ولاية الفقيه في عصر الغيبة**، إعداد ونشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية في بيروت، الطبعة الثامنة، أبريل ٢٠٠٩م، ص.ص: ٧:١٩، للمزيد طالع: http://www.almaaref.org/maarefdetails.php?subcatid

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) وخصوصًا كتابه "**نظريات الحكم في الفقه الشيعي**".

ومما جاء في هذه الرسالة: "كان يبدو من حديثكم في صلاة الجمعة (اعترض فيها خامنئي على قرارات الخوميني)، ويظهر أنكم لا تؤمنون أن الحكومة التي تعني الولاية المخولة من قبل الله إلى النبي الأكرم (ﷺ)، مقدمةٌ على جميع الأحكام الفرعية، ولو كانت صلاحيات الحكومة (أي ولاية الفقيه) محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية؛ لوجب أن تلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام (ﷺ)، وأن تصبح بلا معنى".

ومن ما قاله فيها كذلك: "لا بد أن أوضح أن الحكومة شُعبة من ولاية رسول الله (ﷺ)، المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج، وتستطيع الحكومة (ولاية الفقيه) أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام".

وأضاف في موضع آخر منها: "إن الحكومة تستطيع أن تمنع مؤقتًا في ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي إذا رأت ذلك، أن تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية، وما قيل حتى الآن (في خطبة خامنئي)، وما قد يُقال ناشئ من عدم معرفة الولاية المطلقة الإلهية"[٤٥].

ويتضح من هذه العبارات، سواء في كتابه "ولاية الفقيه"، أو كتابه "الحكومة الإسلامية"، أو في تلكم الرسالة، أن الخوميني يعطي نفسه ومن يتولى هذا "المنصب" ولاية مطلقة؛ لا تلتزم حتى بالأحكام الإلهية الفرعية الأولية والثانوية، ومن باب أولى عدم الالتزام بالقوانين البشرية، ومن بينها الدستور.

ومن الشروحات المهمة لهذا الأمر، ما جاء في كتاب "نظريات الحكم في الفقه الشيعي" لمحسن كدوير[٤٦]؛ حيث يقول ذات ما قاله الخوميني من أن الدستور "لا يستطيع أن يقيد الولاية المطلقة للفقيه باعتبار أنها ولاية قائمة على أساس الشرعية الإلهية المباشرة من الشارع المقدس، وليس من الناس المولَّى عليهم، وبالتالي فالولي الفقيه، يستطيع أن يلغي القانون عندما يرى أن ذلك "من مصلحة الإسلام والمسلمين"، ولذلك فأوامر الولي الفقيه في حكم القانون، ومقدمة عليه لو تعارضت معه".

ويقول شقير[٤٧]، إن هذا يعني أيضًا "أن ينحصر الحكم فعليًا في الفقهاء ورجال الدين،

(٤٥) شقير، شفيق: **نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر**، الجزيرة.نت، المعرفة، ٣أكتوبر ٢٠٠٤م، **للمزيد طالع:** http://www.aljazeera.net/specialfiles

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) شقير، المصدر السابق.

ويُمنع عمَّن سواهم، وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم، خاصة وأن الولي الفقيه فوق الدستور، وهو أقرب المعاني للحكم الديني أو الثيوقراطي الذي يحكم فيه الحاكم "= الفقيه هنا" باسم الإله، وبالتالي فهي تعني إلغاء الدور السياسي للأمة؛ حيث تتعامل مع حاكم "= فقيه"، منصَّب مِن قبل الله، فلا يمكنها الاعتراض أو انتقاد سياسته، وستأخذ تصرفاته صبغة مقدسة غير قابلة للمساس".

وعلى هذا الأساس قامت دولة دينية جديدة في إيران، بكل ما يحتويه ذلك فيما يتعلق بمصطلح "حكم رجال الدين"، وليس تطبيق أحكام الدين أو الشريعة، أو الدستور والقوانين المعمول بها في المجتمع.

والدولة الثيوقراطية، تعني - بشكل مباشر- حكم الكهنة أو الحكومة الدينية أو الحكم الديني[٤٨].

والمصطلح يتكون من كلمتَيْن تم دمجهما كعادة مثل هذه المصطلحات ذات الأصل اللاتيني أو اليوناني، وهما: "ثيو"، وتعني الدين، و"قراط"، وتعني الحكم.

وبالتالي؛ فإن الثيوقراطية، هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله؛ حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يُعتبروا موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم سماوية، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته أوعلى الأقل يسود رأي الكهنوت عليها، وذلك على النحو الذي كان سائدًا في مصر الفرعونية، وفي دولة الكنيسة التي سادت أوروبا في العصور ما قبل تأسيس الدولة القومية في القرن السابع عشر الميلادي.

وهناك نمطان للحكم في العالم الآن يقدمان هذه الصورة من الحكم، ويرتبط كلاهما بقضية صراع الأصوليات الذي تكلمنا عنه في الفصل الأول، وهما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وإيران.

فـ"داعش" تنظيم يعلن أنه يسعى إلى تكوين دولة خلافة، تستند إلى نظرية الحكم بموجب الحق الإلهي، وهو ما يبدو في طريقة تعامل التنظيم مع معارضيه في المناطق التي يسيطر عليها، سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا؛ حيث يختلف سياق التعامل بشكل كامل عن منظومة التعايش التي عليها تنظيمات سلفية جهادية أخرى، مثل القاعدة؛ حيث يبدو الاختلاف في سلوك أنصار الشريعة في ليبيا واليمن.

---

(٤٨) غالي، بطرس. ومحمود خيري عيسى: **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، يناير ١٩٦٦)، **وانظر كذلك**: إسماعيل، محمود: **المدخل إلى العلوم السياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص.ص ٦٠:٦٧)

إيران بدورها، توصف بأنها "جمهورية ثيوقراطية"؛ حيث يقوم مجلس الخبراء، وهو مكون من رجال دين شيعة، بتعيين "فقيه إسلامي" مدى الحياة، في منصب المرشد الأعلى للجمهورية، ويحكم باسم الله تعالى، كما ورد في الأدبيات السابقة، وتكون حكومته هي "حكومة الله"، وتكون كلمته فوق الدستور، كما قال الخوميني!





الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإيرانية.. الهوية والمحددات وعناصر قوة الدولة

نظرة أعمق على الجذور الإثنولوجية والتاريخية للمشروع الإمبراطوري الإيراني في الإقليم

".. جاء الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب؛ لكي يفسح المجال أمام التساؤل الكبير ها هنا: هل سوف يقود الاتفاق - لو تنفيذه - بكل ما حمله من مكاسب لإيران؛ حال رفع العقوبات عنها، إلى استمرار إيران في سياساتها الخارجية الراهنة، على الرغم من كل التحولات والتحديات الراهنة، والمرتبطة بسلوك النظام الإقليمي العربي، وتحولاته، أم أنها سوف تغير سياساتها الحالية، استجابة لهذه التحولات والمتغيرات؟!.. في الغالب إيران لن تفعل؛ فسواء اتفقنا أو اختلفنا على رشادة ذلك من عدمه؛ فإنه على مستوى التنبؤ الموضوعي، من دون أي تقييم؛ فإن إيران تطبق استراتيجية ٢٠٢٠ بكل دقة، محققةً الكثير من المكاسب "..

مدخل تأسيسي

في العلوم السياسية، ووفق ما تؤكده قواعد التاريخ الإنساني؛ فإن أية دولة تملك مشروعًا إقليميًّا طموحًا، له عمق تاريخي وحضاري، وطابع إمبراطوري، مثل المشروع الإيراني؛ فإنه لابد له من أن ينعكس على بنية نظامها، وكذلك سياساتها الداخلية والخارجية.

ومن ثَمَّ؛ فإنه من أجل فهم أعمق للمشروع الإقليمي الإيراني؛ كيف يتحرك، وما هي أدواته، وواقعه ومستقبله، التحديات التي يواجهها، وغير ذلك؛ فإنه من الأهمية بمكان إلقاء نظرة أعمق على الجذور الإثنولوجية والتاريخية للمشروع الإمبراطوري الإيراني في الإقليم.

وقادت الأوضاع والتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، لكي تفتح المجال واسعًا للحديث عن نمط السياسة الخارجية الإيرانية ومحدداته، في ظل التقدم الكبير الذي حققه المشروع الإيراني التوسعي بين ظهرانيي عالمنا العربي والإسلامي، على حساب أهل السُّنَّة والجماعة، وعلى حساب هوية المجتمعات التي تغزوها أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، سواء الدبلوماسية أو العسكرية، من أجل تحقيق مشروع تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج، والذي لم يتوقف لحظة منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

ولا يتوقف التوسع الإيراني على جبهة العالم العربي فحسب؛ حيث إن هناك الكثير من النشاط الكبير لطهران في خلفية العالم الإسلامي، في منطقة آسيا الوسطى، وبالفعل؛ فإن طهران لها الكثير من المشروعات الإقليمية التوسعية في مناطق حدودها الأخرى، وما وراءها، مثل أفغانستان وأذربيجان، وبلاد ما وراء النهر بشكل عام.

ويشمل المشروع التوسعي الإيراني، منطقة واسعة تمتد إلى ما وراء وادي النيل، وحتى الحدود الغربية والجنوبية للعالم العربي، وحتى مناطق آسيا الوسطى، ويتحرك وفق مبدأَيْن أساسيَّيْن، الأول هو إعطاء الأولوية للمناطق التي يوجد فيها شيعة أو أقليات فارسية الأصل، أو المناطق التاريخية التي كان لبلاد فارس سيطرة عليها، أو قامت على أراضيها دول شيعية.

المبدأ الثاني، وهو المهم؛ حيث إن الأمر الأول منطقي؛ أن تهتم الأمم الكبرى بالأماكن التي يوجد فيها أقليات تماثلها الدين أو المذهب أو العرق، ولكن الأمر الثاني المتعلق هو الذي يفسر الكثير من السلوك السياسي الإيراني في العالم العربي والإسلامي؛ حيث يتجاوز الأمر قضية الاهتمام بالمصير المشترك بأقلية هنا أو هناك، إلى آفاق مشروع إمبراطوري يبحث عن اتصال جيو سياسي له على أرض المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى، وحتى غرب العالم العربي، وصولاً



إلى عمق أفريقيا، عندما قام الرئيس الإيراني السابق، محمود أحمدي نجاد، في أبريل ٢٠١٣م، بجولة في عدد من دول غرب أفريقيا.

كما يفسر ذلك، التقارير التي صدرت مؤخرًا من جانب عدد من المنظمات الدعوية والإغاثية السعودية والتركية، وتتحدث عن مدٍّ شيعي واسع النطاق في غانا ونيجيريا، وغيرها من بلدان غرب أفريقيا المسلمة.

ويعتبر المذهب الشيعي، وقضية نشره في مناطق عدة من هذا الإطار الجيوسياسي المستهدف، من أهم الأدوات التي تعمد إيران إلى توظيفها من أجل تحقيق مشروعها الإمبراطوري، والذي يتشابه كثيرًا مع المشروع الصهيوني في امتداداته، وفي خطره على أمة العرب والمسلمين.

ويرتبط ذلك بعدد كبير من الصراعات الإقليمية الحالية، مثل الوضع في سوريا والوضع في اليمن، وهما يتشعبان ليصلا إلى الباردة الدائرة بين السعودية وإيران، والتي يعزو إليها الكثيرون تأجج الصراع الحالي في الشرق الأوسط.

فتحت عنوان "الحرب الباردة بين السعودية وإيران تحرق الشرق الأوسط"، نشرت صحيفة "باكستان توداي"، قبل فترة وجيزة، تقديرًا مهمًّا ولافتًا، قالت فيه: "إن الحرب الخفية الدائرة بين السعودية ذات الأغلبية السُنِّية وإيران ذات الأغلبية الشيعية تغذي الصراعات المذهبية بين السُنَّة والشيعة في الشرق الأوسط، وتقود المنطقة إلى المجهول".

وأكدت الصحيفة أن سوريا ستكون أولى الضحايا لأنها الحليف الأقرب لطهران في المنطقة وسيأتي الدور على العراق ومن بعده اليمن "تلك الدول التي تعاني وهم الصراع على النفوذ بين البلدَيْن الإسلاميَّيْن".

ولقد تحقق ذلك بالفعل، والحرب الدائرة حاليًا في اليمن أحد أبرز تجليات ذلك، ولعله من المستغرب التعاون القطري السعودي الإماراتي البحريني في هذه الحرب، على الرغم من التباعد الكبير بين مواقف هذه البلدان، في ظل الخلافات حول الموقف من ثورات الربيع العربي، والإسلام السياسي.

ولكن يمكن تفسير ذلك بخشية السعودية وإمارات الخليج للصعود الإيراني الذي يهدد مصالحها بالمنطقة كما جاءت محاولات إيران لدس أنفها في الشأن الخليجي لتثير غضب واستياء الملوك والأمراء الذين اتهموها بمحاولة زعزعة أمن واستقرار المنطقة التي يقطنها بعض الشيعة، وخصوصًا في البحرين والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؛ حيث أكبر مصادر النفط في العالم.

في هذا الإطار أيضًا، نقلت تقارير غربية، نفس الرسالة، فقالت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية، إن الزلزال الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط سببه الصراع المذهبي الخفي بين الرياض وطهران.

وأكدت الصحيفة أن ذلك وراء ما نراه في سوريا التي تدعم طهران نظامها السياسي لأنه الحليف الأقرب والأهم اليها في المنطقة، ويُعدُّ سقوطه بمثابة بداية النهاية لنفوذها، لذا تسعى بكل السبل إلى الحفاظ على النظام الحالي من خلال إمداده بالسلاح والمال والخبراء الاستراتيجيين في الوقت الذي تسعي فيه السعودية إلى الاطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد الذي تدهورت علاقات بلاده بالرياض كثيرًا في عهده.

وفي ظل التوتر الحالي، وفي ظل التصريحات الإيرانية المتكررة حول احتلال إيران لأكثر من عاصمة عربية، ومع التمدد والتوسع الذي يتم على حساب أرواح ومقدرات ملايين العرب والمسلمين السُّنَّة؛ فإنه بات من الواجب البحث في جذور هذا المشروع التوسعي، والذي يُعتبر أحد أهم صور الخطر العاجل على الأمة، والأمن القومي العربي والإسلامي.

وهذا ما يحاول هذا الفصل استجلاؤه، سواء لجهة عناصر قوة الدولة الإيرانية، والأسس التي تنهض عليها السياسات الخارجية لإيران، وأهدافها، المادية والمعنوية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومجالها الجيوسياسي، وكذلك التحديات التي تواجهها.

ولكن قبل رصد معالم السياسة الخارجية الإيرانية، وفق هذا المنظور؛ لَزم التنويه إلى أن الفصل لن يستفيض كثيرًا في شرح بنية الدولة الإيرانية، ومعالم سيطرة رجال الدين عليها، إلا من خلال مبحث تمهيدي يشرح ذلك من الدستور الإيراني، لسببَيْن؛ الأول أنه قد سبق شرح بعضًا من معالم هذه البنية في الفصل السابق، وكذلك في الكتاب السابق، من هذا المشروع، "نظرية الدولة والعمران في الإسلام".

السبب الثاني، أن هذا الأمر، قد تمت مناقشته وقتله بحثًا في دراسات أخرى ضافية؛ سوف نضعها في ثبت المصادر والمراجع العامة في نهاية الكتاب، ولن نقدم فيه جديد، باعتبار أنه لا جديد ولا تحولات طرأت على بنية الدولة الإيرانية منذ أكثر من ٣٥ عامًا، كما أنه لا يرتبط بشكل لصيق بالموضوع والرسالة الأساسية للكتاب.

فالمهم هو فهم ميكانيزمات وآليات حركة المشروع الإيراني في الإقليم، وجذوره التاريخية، والأسس التي يرتكز عليها، والتي توارثها من الإمبراطورية الفارسية القديمة؛ لتجلية الحقائق وتوضيحها عند النظر إلى إيران كدولة ومشروع، بعيدًا عن محاولات طهران لتصوير المشروع الإيراني على أنه "مشروع الثورة الإسلامية" في العالم العربي والإسلامي.

وذلك من خلال إظهاره على حقيقته كمشروع استعماري توسعي ذي طبيعة قومية، وليس دينية، ولكنه يلبس الرداء الديني الطائفي لتحقيق مآربه، يستهدف استعادة إمبراطوريات قديمة أدالتها دولة الإسلام.

وبالتالي فهو يقصي كل الآخر - كما هو واضح في سلوك الشيعة في العراق إزاء العرب السُّنَّة بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين - ولا يرى - بالتالي - في العرب السُّنَّة إلا خصومًا قدامى بعثت ثورة الخوميني وملالي إيران، الروح في عداوتها القديمة لدى الإمبراطورية الفارسية!



المبحث الأول:
إطلالة على بُنية النظام السياسي الإيراني وآليات عملية صناعة القرار الخارجي فيه

هناك رافدان أساسيان حدَّدا، ومن اللحظة الأولى للثورة الإيرانية، بُنية النظام السياسي الإيراني وآليات عملية صناعة القرار فيه، بما في ذلك السياسات الخارجية للدولة.

الرافد الأول هو نظام ولاية الفقيه، والذي منح مرشد الثورة - أيًّا كان شخصه - صلاحيات واسعة، في ظل البُعد الديني الذي أحاط بالمنصب وصاحبه وقراراته على النحو الذي طالعناه في الفصل السابق.

أما الرافد الثاني، فهو الدستور الإيراني الذي تم وضعه في العام ١٩٨٠م، ولكن حتى هذا الرافد تأسس على قاعدة الرافد الأول، في ظل ما منحه الدستور الإيراني من صلاحيات موسعة، بل شاملة، لصلاحيات الولي الفقيه، أو القائد.

ففي الدستور الإيراني، في الباب الأول، الأصول العامة، المادة الثانية، التي تبدأ بعبارة "يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس.."، تقول الفقرة الثالثة:

"الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام".

وفي المادة الخامسة "في زمن غيبة الإمام المهدي (عجَّل الله فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية، بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقًا للمادة (١٠٧)".

وتنص المادة ١٠٧، والتي جاءت في الفصل الثامن "القائد أو مجلس القيادة"، على أنه:

"بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمي الإمام الخميني الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب.

وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتَّين الخامسة والتاسعة بعد المئة، ومتى ما شخصوا فردًا منهم- باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه

بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المئة- انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائدًا، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون".

ومن ثَمَّ؛ فإن هذه المواد وغيرها، تؤسس لدور الولي الفقيه، وتعتبر الثورة ذاتها أحد مراحل تمكين الإسلام في الأرض، وبالتالي، فإن الولي الفقيه ودوره السياسي والاجتماعي، هو أحد أهم روافد عملية تمكين الإسلام في الأرض بموجب صيرورات الثورة الإسلامية.

هذه البداية تؤسس لما هو تالٍ فيما يتعلق بقضية بُنية النظام السياسي الإيراني وآليات عملية صناعة القرار فيه، وخصوصًا القرار الخارجي؛ حيث إن هذه المسألة ترتبط بعملية "تمكين الثورة الإسلامية" أي الإيرانية، في الأرض، خارج حدود الدولة، وبالتالي تمكين الإسلام.

وفي الإطار؛ فإن هناك عددًا من المؤسسات المسؤولة عن عملية صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي في الدولة الإيرانية - الدولة هنا بالمعنى المؤسسي - جلها في يد رجال الدين الشيعة الكبار بشكل مباشر، وحتى ما هو ليس تحت سلطتهم من مؤسسات؛ فإن الدستور الإيراني قرر لهم مجموعة من الآليات للسيطرة عليها.

تقف على رأس هذه المؤسسات، مؤسسة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، ثم مجلس الخبراء، الذي يختار المرشد الجديد حال وفاة القديم، أو عدم قدرته على القيام بوظائفه، ثم هناك مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان).

تلي ذلك في الأهمية السلطة التنفيذية، وتشمل رئاسة الجمهورية، والحكومة وهيئاتها، مثل وزارة الخارجية، ومجلس الأمن الوطني.

وفي الدستور الإيراني، يحدد الباب العاشر منه، أربعة مبادئ بمثابة محددات للسياسة الخارجية الإيرانية، وهي كما وردت في المواد (١٥٢)، و(١٥٣)، و(١٥٤)، و(١٥٥):

- المادة (١٥٢): "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".

- المادة (١٥٣): "إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتًا".

- المادة (١٥٤): "تَعتبر جمهورية إيران إن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل

المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية بقعة من العالم وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى".

- المادة (١٥٥): "تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يُعتبرون وفقًا للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة".

قبل ذلك، نصت المادة الثالثة في البند (١٦) منها، على: "تنظيم السياسية الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية من الدستور الإيراني، مثل "الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها"، و"محو الظلم والقهر مطلقًا ورفض الخضوع لهما".

وهذا البند يتشابه في ذلك مع ما جاء تفصيلاً في المادة (١٥٤)، وهي الأهم فيما سبق، ضمن تستند إليها إيران في مسألة تصدير الثورة الإسلامية، أو الحديث عن دعم عن دعم المعارضة في بعض الدول العربية، كما كان الحال في العراق، خلال حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين؛ حيث إنها اعتبرت نشاط المعارضة الشيعية العراقية من ضمن "النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم".

وكذلك تستند إليها في دعم حزب الله في لبنان، ودعم الحوثيين في اليمن، والمعارضة الشيعية في البحرين، وغير ذلك.

إلا أن هذه المادة تحوي الكثير من التناقض في نصها أو محتواها، كما أنها تتناقض مع سياسات إيران الخارجية في أكثر من موضع من العالم العربي في الوقت الراهن.

المادة تتحدث عن "دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم" وفي ذات الوقت "دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"، وهو أمر من المستحيل تفاديه في حال حصول هذا الدعم.

وهو أمر واضح في كل الحالات سابقة الذكر، الحالة العراقية أيام صدام حسين، وفي الحالة البحرينية، وفي الحالة اليمنية، فالدعم السياسي والعسكري الإيراني لبعض الأطراف الشيعية داخل هذه البلدان؛ يُعتبر، وفق كل قواعد القانون الدولي والدبلوماسية المتعارَف عليها، تدخلاً في الشئون الداخلية لهذه الدول، خصوصًا في الحالات التي توجد فيها حكومات مستقرَّة وشرعية، ولا تبادر بالعدوان إزاء الآخرين، كما هو الحال في البحرين.

فالنظام البحريني نظام يستمد شرعيته من الملكية الحاكمة في هذه البلاد، والتي استقر المجتمع البحريني على قبولها لحكمه، منذ عقود بعيدة، ولا ينازعها أي طرف في هذه الشرعية، كذلك؛ فالنظام البحريني؛ لا يقوم بأي سلوك عدواني تجاه جيرانه بمعايير القانون الدولي، وحتى قدرات البلد الجيوسياسية والبشرية، لا تسمح له بذلك لو أراد، وهو يعتمد - حتى - في حماية نفسه على الآخرين، مثل الولايات المتحدة ومظلة مجلس التعاون الخليجي، بموجب اتفاقيات دفاع مشترك.

كما أن الانتقائية واضحة في هذا الأمر لدى طهران؛ فغالبية الأطراف التي تدعمها إيران في بلدان المشرق العربي والإسلامي تحت بند "نضال الشعوب"، من الشيعة، سواء أحزاب سياسية أو مجموعات مسلحة تسعى لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي القائم.

فباستثناء بعض فصائل المقاومة الفلسطينية؛ لا تدعم إيران أية أطراف أو جماعات سياسية أو حتى مسلحة، سُنِّيَّة في الدول التي تتدخل فيها.

وحتى عندما تصادمت إرادات ومصالح فصائل المقاومة الفلسطينية التي كانت تدعمها إيران في السابق، مثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مع الأطراف الحليفة لإيران في بعض البلدان؛ انقلبت طهران على دعمها لهذه الفصائل[٤٩].

وهو بالضبط ما حدث في سوريا؛ عندما رفضت "حماس" توجيه بندقيتها إلى الشعب السوري، ودعم نظام الأسد ضد ثورة شعبه، كما فعلت بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تدعم نظام الأسد، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة؛ حينها رفعت إيران دعمها المالي السنوي، وتأييدها السياسي عن الحركة.

منطق التناقض الآخر، يبدو في الحالة السورية، فإيران تدعم نظامًا حاكمًا مستبدًا يقتل شعبه، ضد شعب ثار ضد هذا النظام، وهو أمر واضح؛ حيث إن التعلل الإيراني بأن النظام السوري يواجه "جماعات وعصابات تكفيرية مسلحة"، على النحو الذي يتم به وصف

(٤٩) ثمَّة تقارير تشير إلى أن نهاية العام ٢٠١٤م، ومطلع العام ٢٠١٥م، قد شهدا دفئًا في العلاقات الإيرانية مع حركة "حماس"، ففي نهاية العام ٢٠١٤م، قام وفد من "حماس" بقيادة الدكتور محمود الزهار، عضو المكتب السياسي للحركة، بزيارة طهران، ثم جرى لقاء في الحادي عشر من مارس ٢٠١٥م، بين رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، علي لاريجاني، ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، في العاصمة القطرية الدوحة، جددت فيها طهران على "دعم المقاومة الفلسطينية". **للمزيد:**

- طهران تجدد دعمها لـ"حماس" من الدوحة، "السفير" اللبنانية، ١٣ مارس ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**
http://assafir.com/Article/62407475

مجموعات الثوار المسلحة من دون تمييز، خلطًا بينها وبين "داعش" و"النصرة"؛ منطق يمكن نقضه بسهولة، فهذه الجماعات وتدخلها في سوريا جاء لاحقًا على جرائم نظام الأسد في حق ثورة شعبية شهد العالم كله لها بالسلمية.

كما لا يخفى بطلان المزاعم الإيرانية بشأن التصدي للثورة السورية لأنها "مؤامرة صهيونية أمريكية" للإطاحة بنظام الأسد لدعمه المقاومة الفلسطينية، وتصديه لإسرائيل؛ فالمقاومة الفلسطينية نأت بنفسها عن نظام الإسد بسبب جرائمه في حق شعبه، وعملت سوريا على التضييق على "حماس" حتى أغلقت مكاتبها في دمشق، وغادرت معظم الفصائل الأخرى، سوريا.

وفي الأشهر الماضية امتلأت الصحف الإسرائيلية بالمقالات التي تتحدث عن ضرورة الحفاظ على نظام الأسد "لأنه حافظ على هدوء الحدود الشمالية لإسرائيل أكثر من أربعين عامًا"، بحسب تعبير الكثير من المحللين الإسرائيليين.

وهو تقييم إسرائيلي ظهر مبكرًا للغاية عند اندلاع الثورة السورية، ففي الرابع والعشرين من أبريل من العام ٢٠١١م، تحدثت "اليديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن مخاوف أمريكية وإسرائيلية حقيقية من سقوط نظام بشار الأسد[٥٠].

ولكن ثمّة مقال له أهمية خاصة بعنوان "حصار الدروز في سوريا: الجيش الإسرائيلي يستعد لاستيعاب لاجئين.. ولاستخدام القوة الجوية"، كتبه عاموس هارئيل، في الهآرتس، يوم ١٩ يونيو ٢٠١٥م، تأتي أهميته من حديث هذا المحلل الإسرائيلي الأشهر- عن وجود خطط لدى إسرائيل للتدخل العسكري في سوريا ضد فصائل المعارضة السورية المسلحة، التي تقاتل نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

هارئيل قال إن هذه الخطط تشمل استخدام سلاح الجو الإسرائيلي في قصف معاقل "النصرة" في المناطق الدرزية، المحاذية لهضبة الجولان السورية المحتلة؛ حيث تمثل قرية الخضر على وجه الخصوص أهمية استراتيجية لإسرائيل؛ كونها تسيطر على مفتاح مهم للجولان، وبالتالي؛ فإن سقوطها يعني أن تكون "النصرة" و"جيش الفتح" على ثغر مهم يهدد إسرائيل.

البعض قد يبرر ذلك بأنه إسرائيل "مضطرة" لذلك، بسبب الضغوط الواقعة على الحكومة الإسرائيلية من جانب الأقلية الدرزية التي على علاقة جيدة بالدولة الإسرائيلية منذ تأسيسها

(٥٠) **إسرائيل تخشى سقوط بشار الأسد**، الجزيرة.نت، ٢٤ أبريل ٢٠١١م، **للمزيد طالع:**
http://www.aljazeera.net/news/presstour

في العام ١٩٤٨م، وهي الأقلية غير اليهودية الوحيدة في إسرائيل التي تقبل بانخراط أبنائها في جيش الاحتلال، ولها مكانة مميزة في الأجهزة الرسمية الإسرائيلية، بسبب اعترافها بيهودية الدولة، خلافًا للمسلمين والمسيحيين العرب الذي يرفضون كلا الأمرَيْن، الاعتراف بيهودية الدولة أو الخدمة العسكرية.

ولكن ذلك لا يبرر الكتابات الأخرى، لهارئيل وتسفي بارئيل وغيرهما من المحللين الإسرائيليين، والذين تناولوا قضية "أهمية الحفاظ على الأسد" بالنسبة لمصالح الأمن القومي الإسرائيلي.

المهم أن التدخل الإيراني في الإطار السابق، يتناقض تمامًا مع مبدأ حماية الشعوب المستضعفة الوارد في المادة المشار إليها في الدستور الإيراني.

كذلك غاب الدعم الإيراني للشعوب العربية في الكثير من الدول التي اندلعت فيها ثورات شعبية سلمية ضد أنظمتها الحاكمة، وفي الحالة الوحيدة التي تدخلت فيها إيران لدعم "ثورة شعبية"، كانت في حالة البحرين، في الانتفاضة التي قادها الشيعة، والتي لم تكن ثورة شعبية، بقدر ما كانت حراكًا سياسيًّا منسقًا استغل واجهة الربيع العربي لتحقيق مخططات إيرانية قديمة تتعلق بمطامع سيادية في دول ومشيخات الخليج العربي، ومياهه، كما في البحرين، وفي الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى.

وهناك تصريحات عدة لعدد من الساسة والنواب الإيرانيين، تتعلق بقضية تبعية البحرين لإيران، إلا أن أهمها، والذي يرتبط بهذا الذي نقول، مجموعة من التصريحات والمقالات التي تم نشرها في صحيفة "كيهان" الإيرانية، أو أُطلقت في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، في يناير وفبراير من العام ٢٠٠٩م، توضح أن الدعم الإيراني للانتفاضة الشيعية في البحرين في ٢٠١١م، كان مخططًا سلفًا، وليس ضمن "دعم الشعوب المستضعفة".

أحدها للنائب حسين شريعتمداري، مستشار المرشد الأعلى، وهو ما يعني أن تصريحه لا يعكس وجه نظر فردية، أو مجرد أحاديث صالات مغلقة؛ بل إنها تعكس خطط إيرانية بعيدة المدى، قال فيها إن البحرين "جزء من إيران، واقتطعت بالقوة من الجسد الإيراني، والشعب البحريني يطالب بإعادة البحرين لتكون جزءًا من إيران".

كذلك قال النائب داريوش قنبري: "لو أُجري استطلاع للرأي في أوساط الشعب البحريني؛ فإن الجمهور البحريني سيقرر عودة البحرين إلى إيران".

هذه التصريحات تكررت من قبل ذلك، ومن بعدها(٥١)، ولم تقف عند رموز وساسة وبرلمانيين إيرانيين فحسب؛ بل وصلت إلى المرشد الأعلى للجمهورية ذاته، وهو ما يوضح أن كل هذا هو سياسة ممنهجة تتبناها الدولة الإيرانية، وليست مجرد مواقف لشخوص مرتبطين بالجناح المحافظ أو التيار الأكثر تطرفًا في الدولة الإيرانية.

ففي يوليو ٢٠١٥م، نشبت بين إيران والبحرين أزمة، استدعت على إثرها المنامة لسفيرها من طهران، بعد تصريحات لخامنئي قال فيها إن "إيران لن تتخلى عن دعمها للحكومة السورية، ولا الأمم المقموعة في اليمن والبحرين، والمقاتلين المخلصين في لبنان وفلسطين"، وبدا وقتها وكأنه يردد ما جاء في المواد الخاصة بالسياسة الخارجية في الدستور الإيراني، كما تقدَّم.

وما هذه إلا نماذج لها، وتوضح طبيعة نظرة إيران لدول الإقليم، وأن هذه النظرة لا تتعلق بالنظام الحالي؛ وإنما هي موروثة من نظام الشاه، تمامًا كما هو الموقف من الجزر الإماراتية الثلاثة التي تحتلها طهران، كما سبق القول.

هنا في هذه التصريحات ثمَّة ملاحظتَيْن هامتَيْن ودالتَيْن فيما نقول، الأولى تتعلق بقضية "ملكية" إيران للبحرين، تاريخيًّا، وهو ما يعكس رؤية إيرانية للسياسة الخارجية، أبعد من أجندة الثورة، ولم تغير فيها الثورة "الإسلامية" الإيرانية شيئًا، فهذا "الاقتطاع" للبحرين من الجسد الإيراني، تم قبل حوالي ستين عامًا، أي قبل الثورة الإيرانية بعقود طويلة.

فهذا يعني أن الأجندة التي تحرك طهران حاليًا في الإقليم؛ ليست أجندة طرحتها الثورة، وإنما هي ثوابت إيرانية حديثة أو فارسية قديمة.

كذلك لدينا هنا نموذج آخر، ولكنه غير مألوف في التناول الأكاديمي لدى الباحثين العرب، على الرغم من أهميته في التأكيد على الحقيقة السابقة؛ أن السياسة الخارجية الإيرانية لا تحكمها أجندة ثورية "خيِّرة" تسعى للتغيير والإصلاح، وإنما هي موروث إمبراطوري قديم، وهي قضية إقليم عربستان أو الأحواز، جنوب غرب إيران، ومن المهم إلقاء نظرة عليه.

و"عربستان" مصطلح يُطلق على قطعة من الأرض الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي، في الجنوب الغربي لإيران، سيطرت عليها إيران بالتنسيق مع بريطانيا خلال عشرينيات القرن الماضي، فأصبحت محتلة احتلالاً استيطانيًّا، لا يتمتع شعبها الذي هو من

(٥١) مستشار خامنئي يعتبر البحرين محافظة إيرانية والمنامة تطلب ردًّا رسميًّا، العربية.نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧م، **للمزيد طالع:** http://www.alarabiya.net/articles

وطالع كذلك: تطاولات برلمانية إيرانية تسيء إلى البحرين مرة أخرى، إيلاف، ٧ فبراير ٢٠٠٩م. **للمزيد طالع:** http://elaph.com/Web/Politics



أصول عربية، وعلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، بحقوق المواطنة الكاملة، ولا حقوق الإنسان الفردية والقومية، ويشكل النفط ثروتها الطبيعية الأساسيـة.

يعود تاريخ عربستان (أو الأحواز أو الأهواز أو خوزستان باللغة الفارسية) إلى عهد العيلاميين (عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد)، الذين كانوا أول من استوطنها، ثم خضعت للبابليين ثم الآشوريين، اقتسمها الكلدانيون والميديون من بعدهم، ثم غزاها الأَخمينيون (الفارسيون) ثم خضعت لحكم الإسكندر الأكبر، ثم الساسانيين، وهم آخر الإمبراطوريات الفارسية قبل الفتح الإسلامي، وهم من أطلق عليها اسم "خوزستان"، وهو يعني بلاد القلاع والحصون.

وفي لفتة مهمة في هذا الذي نقول: فإن الإقليم عاد وحصل على اسمه هذا، بعد استيلاء إيران عليه في العام ١٩٢٥م، واستمر على ذلك الاسم حتى بعد ثورة الملالي في العام ١٩٧٩م.

ومن الأدلة التاريخية المهمة على عروبة الإقليم، أنه، ومنذ فجر التاريخ المعروف لهذه المناطق، سكن "عربستان"، جزء من قبيلة إياد العراقية، وبنو أنمار، وربيعة، وبنو ثعل، وبكر بن وائل، وبنو حنظلة، وبنو العم، وبنو مالك، وبنو تميم، وبنو لخم، وتغلب، حتى نم قبل الإسلام.

وفي جنوب الأحواز سكنت قبائل عربية منذ التاريخ السحيق، لكن بسبب عدم وجود موارد مائية كافية في تلك المنطقة؛ كان اعتماد عيشهم على البحر.

وعند الفتح الإسلامي لبلاد فارس، أطلق العرب على الإقليم كله لفظة "الأحواز"، وأطلقوا على العاصمة "سوق الأحواز"؛ للتفريق بينهما.

ولهذا التاريخ، وفي العهد الصفوي؛ أطلق الفرس مسمى "عربستان" أي "القطر العربي" أو "أرض العرب"، فعلى الرغم من وطأة حكم الدولة الصفوية على العرب والتركمان وأهل السُّنَّة والجماعة؛ إلا أنهم أطلقوا على هذا الإقليم، اسم "أرض العرب"، بسبب أصوله هذه.

قبل الفتح الإسلامي مباشرة، كانت جزءًا من دولة تُعرف بدولة المناذرة، ثم ظلت تحت حكم الخلافة الإسلامية، قبل دخول إيران في نفوذ الدولة الصفوية في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ومطلع القرن السادس عشر الميلادي، ثم خضعت لحكم الكعبيين منذ العام ١٧٢٤م

والدولة الكعبية، هي إمارة عربية قامت في عربستان أو الأحواز، وتعود أصولها إلى قبيلة بني كعب، التي هاجرت من وسط العراق، في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، واستوطن قسم من هذه القبيلة في الجزء الجنوبي الغربي من حوض نهر كارون، وانتشر باقي أفراد القبيلة على ضفتَيْ شط العرب شرقًا وغربًا.

شيدت قبيلة بني كعب مدينة "القبَّان" عاصمة لها ومقرًّا لإمارتها، وكان أول أمراء هذه

الإمارة الكعبية، هو الشيخ على بن ناصر بن محمد، وهو من فخذ "البوناصر"، وتولى الحكم في العام ١٦٩٠م، ثم تلاه في زعامة بني كعب، الشيخ سلمان بن سلطان البوناصر، واستفاد الشيخ سلمان بن ناصر من الفوضى التي عمت إيران بعد وفاة حاكمها نادر شاه الذي تسلم عرش فارس في العام ١٧٣٠م، بعد أن نحى الحاكم الصفوي طهاسمب.

بدأ الشيخ سلمان بن سلطان في توسيع نفوذ إمارته في جهة الشمال والشرق، واصطدم بقبائل الأفشار واستطاع أن يتغلب عليهم ويحتل عاصمتهم "الدورق" التي أبدل اسمها إلى "الفلاحية"، واتخذها عاصمة ثانية له، إلى جانب عاصمته السابقة "القبَّان".

ظلت عربستان أو الإحواز تابعة للعرب الكعبيين، حتى احتلالها من جانب الإيرانيين البهلوية، عـام ١٩٢٥م، بعد أن تحالف شاه إيران رضا بهلوي مع البريطانيين، الذين قاموا باختطاف أميرها الشيخ خزعل الكعبي وسلموه للإيرانيين، الذين أعدموه وفرضوا سيطرتهم على إمارة عربستان، وكان قائد القوات الإيرانية في هذه الحرب، هو رضا خان.

بعد ذلك، بدأت حملة "تفريس" واسعة النطاق في الإقليم، تم تغيير الأسماء العربية للمدن والأنهار والمحافظات، وفُرضت عليها أسماء إيرانية، كما منعت مصالح الأحوال الشخصية في عربستان، تسمية المواليد الجدد بالأسماء العربية، مثل أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، فاضطر عرب الأحواز إلى منح مواليدهم اسمين؛ اسمًا رسميًّا، واسمًا عربيًّا يختارونه هم لهم.

ومن الإجراءات الإيرانية كذلك في هذا الأمر، تهجير المواطنين في إمارة "عربستان" قسرًا لمختلف المناطق داخل إيران، وجلب أكبر عدد ممكن من الإيرانيين المهاجرين وتوطينهم في الأحواز بغية تحويل انتماء شعب إمارة عربستان العرب إلى القومية الفارسية، و"تفريس" ما تبقى منهم.

وعززت سياستها هذه بتحريم استخدام اللغة العربية في المدارس وفي المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، وتعقيد الحياة على المواطنين فيما يتعلق بمختلف القضايا مثل: ملكية السكن والأرض والعقار وغيرها، وفرض إتقان اللغة الفارسية على الشعب في إمارة عربستان، بحجة الحفاظ على ممتلكاتهم.

وقد لعبت العوامل الجيوسياسية، التي لها - كما رأينا، وسوف نؤكد في مواضع تالية- أهمية كبرى في رسم السياسة الخارجية للدولة الإيرانية، في دفع إيران إلى الوجود الفعلى في هذه الإمارة العربية (إمارة عربستان).

فقامت إيران بشن الحرب على الدولة الكعبية عام ١٩٢٥م، الأمر الذي شكل أحد أهم أسباب

اندفاع القوى الأجنبية تجاه عربستان، ووصلت في كثير من الأحيان إلى حد النزاعات المسلحة التي خاضتها تلك القوى الطامعة في الاستيلاء على الإمارة، فيما شارك شعب عربستان في تلك النزاعات دفاعًا عن وطنه وحفاظًا على استقلاله واستقراره.

قام عرب الأحواز بعدد من الانتفاضات المتتالية ضد الوجود الإيراني، رافقها عدد من المطالب الموجهة للإيرانيين والمحافل الإقليمية والدولية بهدف الحصول على حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي أو التحرير والانفصال عن الوجود الإيراني، وهذا الأمر وضع إمارة عربستان أمام مركز قانوني جديد جراء تغيير وضعها بفعل الإجراءات التي اتخذتها إيران تجاه شعب هذه الإمارة بعد أن تسنى للأولى وضع يدها على إقليم الأحواز.

وتعود أهمية الإقليم لإيران الحالية، هو أنه كان جزءًا من إيران التاريخية الإمبراطورية، كذلك مع ما تتمتع به إمارة عربستان من موقع جغرافي مهم، وموارد طبيعية هائلة، ومنتجات زراعية وحيوانية وفيرة، يتم تصديرها إلى دول العالم من خلال ممرات تجارية ذات أهمية كبيرة في المنطقة؛ حيث هناك تقديرات تشير إلى ثمانين بالمئة من احتياجات إيران من الطاقة خصوصًا، يأتي من هذه المناطق.

ويقول الدكتور عباس الكعبي، رئيس اللجنة التنفيذية لما يعرف بـ"المنظمة الوطنية لتحرير الأحواز" (حزم)، إن إيران محتلة رسميًا للإقليم؛ حيث كانت الدولة الكعبية كيانًا دوليًا معترفًا به، ونالت شخصيتها القانونية بعد تأسيس "عصبة الأمم"، وكان للدولة الكعبية التزاماتها الخارجية تجاه كل من بريطانيا والدولة العثمانية والدولة الفارسية (قبل تسميتها إيران) والتزاماتها الداخلية ضمن نطاق سيادتها على أرض وشعب الأحواز[٥٢].

وهي كلها أمور تشير إلى أن اجندة السياسة الخارجية الإيرانية لا تخص النظام الحالي؛ وإنما هي ذات موروث إمبراطوري.

الملاحظة الثانية، فيما يخص هذه التصريحات الخاصة بمسألة البحرين، وهي التي تفسر التدخل الإيراني في دعم الانتفاضة الشيعية في البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١م، عبارة أن "الشعب

(٥٢) استفدنا في هذا الجزء من المصادر التالية:

- الكعبي: **الأحواز أول ضحايا الثأر الفارسي**، "اليوم" السعودية، ٢٨ أغسطس ٢٠١٥م، للمزيد طالع:
http://www.alyaum.com/article/4085910

- العصيمي، عذبي: **الاحتلال الإيراني للأحواز**، موقع شبكة "انفراد"، للمزيد طالع:
http://www.enferaad.com/ArticleDetail.aspx

البحريني يطالب بإعادة البحرين لتكون جزءًا من إيران"، أو أن "الجمهور البحريني سيقرر عودة البحرين إلى إيران"؛ هذه العبارات تقول إن هناك أمورًا كانت تتم في تلك الفترة في أروقة المؤسسات الإيرانية السيادية، من أجل افتعال فعل شعبي ضد النظام الحاكم في البحرين ودعمه، بحجة دعم "النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين"، وتم التصريح به مبكرًا عن موعده الذي تم عليه.

ومن ثَمَّ؛ فإنه وفقًا لهذه المؤشرات والاعتبارات سالفة الذكر؛ تبدو تمامًا الطبيعة المصلحية القائمة في التدخلات الخارجية لإيران في شئون الإقليم؛ فهي تدعم أطرافًا شيعية أو مؤيدة للمشروع الإقليمي الإيراني، وتواجه، ولو بالقوة المسلحة، كل من يحاول أن ينتزع من هذه الأطراف أيٍّ من المكتسبات المتحققة له، أو ينازعه السلطة.

المرشد الأعلى ودوره في عملية صناعة القرار الخارجي:

بطبيعة الحال؛ فإن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، أو القائد كما يُطلق عليه، لديه الصلاحيات المطلقة في إدارة شئون البلاد، وفيما يخص السياسة الخارجية للدولة؛ فإن المادة (١١٠) من الدستور الإيراني، حددت مجالَيْن أساسيَّين للمرشد الإيراني الأعلى، في السياسة الخارجية للدولة، وهما:

١. تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية (داخليًّا وخارجيًّا) بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢. الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام (في الداخل والخارج).

وللمرشد الأعلى للجمهورية، أكثر من ٢٠٠٠ ممثل في الداخل والخارج، وأغلبهم يحمل رتبة "حجة الإسلام"، وهي مرتبة لدى الشيعة، تسبق "آية الله" مباشرة، وينتشرون في كل الوزارات ومؤسسات الدولة، وفي محافظات البلاد كافة، وعددها ٢٨ محافظة، وفي المراكز الثقافية والممثليات الإيرانية في الخارج.

ومن أهم المؤسسات التي تتحرك من خلالها السياسة الخارجية الإيرانية، وترتبط بالمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، المَجْمَع العالمي لآل البيت، ومقره قم، وأسسه على خامنئي، الذي خلف الخوميني في منصب الولي الفقيه، عام ١٩٩٠م؛ حيث يُعتبر أحد أهم أذرع طهران في نشر المذهب الشيعي في مختلف أنحاء العالم.

وبحسب موقع "مركز البيت العالمي للمعلومات"، فإن المَجْمَع يعرف نفسه وأخدافه على النحو التالي[٥٣]:

(٥٣) **طالع:** http://www.al-shia.org/html

"يُعتبر التعريف بمدرسة أهل البيت الرسالية ونشر علومهم وثقافتهم الإسلامية هدفًا ساميًا على مدى التاريخ.

وبتسديد الله تعالى وتوفيقه وبعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني (قدس سره)، وإبّان قيـادة آية الله السيد على الخامنئي (حفظه الله) تمّ تأسيس المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام) مستهدفًا ذلك الهدف السامي وتحقيقًا للوحدة الإسلامية على أساس الثقلين: كتاب الله تعالى، وعترة نبيّه (صلى الله عليه وآله) اللذين لن يفترقا إلى يوم لقاء الله.

وأملنا وطيد أن يخطو المجمع خطوات رائدة بالتنسيق مع كل المسلمين العاملين. رغم اختلاف مذاهبهم التي تجتمع كلها على الايمان بكتاب الله وسنّة رسوله والحبّ لعترته وأهل بيته الميامين. لرفع راية الإسلام وترسيخ لقواعد الوحدة الإسلامية المباركة".

بجانب المرشد الأعلى؛ فإن هناك عددًا من المؤسسات الأخرى التي تلعب دورها في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية، وثَمَّة ملاحظة مهمة في هذا الصدد، وهو أن الطرف الأضعف في مؤسسات الدولة الإيرانية فيما يتعلق بعملية رسم وتخطيط السياسة الخارجية الإيرانية، هي وزارة الخارجية، التي هي مجرد منفذ لما يتم رسمه في مؤسسات أكبر وأعلى في تراتبية مؤسسات الدولة الإيرانية، والتي أعلاها، مؤسسة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية.

ولكن البعض يرى أن هناك بعض الأنشطة المتعلقة بالتخطيط ضمن إداراتها، وبموجبها يتم اتخاذ بعض القرارات بشأن السياسة الخارجية للدولة، إلى جانب قيامها بالتنفيذ[٥٤].

وهو أمر شديد الوضوح في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، فوزير الخارجية الإيراني - أيًا كان اسمه - في مفاوضات جنيف، لا يفعل شيئًا إلا تنفيذ سياسات مرسومة، واتخاذ قرارات موضوعة بدائلها في طهران، ولو تطلب الأمر منه السفر يوميًّا من طهران إلى جنيف؛ حيث المفاوضات مع مجموعة الـ"خمسة زائد واحد".

ووزارة الخارجية الإيرانية جزء من الحكومة التي بدورها جزء من السلطة التنفيذية، والتي تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

وفي الدستور الإيراني، في المادة (٣)، فإن "حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقًا للمعايير الإسلامية".

ومن المؤسسات المهمة في هذا المجال، مجلس الخبراء الذي من صلاحياته اختيار وعزل المرشد الأعلى.

(٥٤) عبد الحكيم، معين: **دبلوماسية حياكة السجاد.. صناعة القرار السياسي الإيراني**: المحددات والمؤسسات المؤثرة، مصدر سابق.

وهناك بعض الآليات التي يتدخل فيها مجلس الخبراء في السياسة الخارجية للبلاد، سواء بشكل مباشر، أو من خلال التأثير على قرارات المرشد الأعلى فيما يخص قضايا الشئون الخارجية، وهو ما تم في عهد الخوميني؛ حيث كان للمجلس دور في قرار الخوميني بقبول قرار وقف إطلاق النار خلال الحرب العراقية الإيرانية، عام ١٩٨٨م.

هناك كذلك، مجلس الشورى الإسلامي، أو مجلس النواب أو البرلمان الإيراني، وقبل رصد بعض من معالم دوره؛ تجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، بموجب الدستور، يشرف عليه المرشد الأعلى، أي أن دوره في السياسة الخارجية الإيرانية، ينبثق كذلك من دور المرشد الأعلى المهيمن على شئون السياسة والمجتمع في إيران.

الجانب الأول من دور المجلس في السياسة الخارجية الإيرانية، يأتي في عملية إصدار التشريعات، وإصدار والقرارات البرلمانية المتعلقة بشئون السياسة الخارجية، ضمن صلاحيات واختصاصات المجلس.

ومن المواد الدستورية التي ترتب دور مجلس الشورى الإسلامي في مجال السياسة الخارجية، المادة (٧٦) التي تقول: "لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد"، بما في ذلك الشئون الخارجية.

كذلك هناك المادة (٨٠) التي تنص على أنه "لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها"، وهي مادة مخصصة لواحدة من الأمور أو الشئون العديدة المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، وهي السياسات المالية في مجال الإقراض أو الاقتراض من الخارج.

وهناك سوابق حالة تاريخية، كان لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني فيها دور في اتخاذ قرارات مؤثرة في السياسة الخارجية لإيران، ومن بينها قضية سلمان رشدي، وقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، في التاسع من مارس، عام ١٩٨٩م، بسببها.

وهناك في مجلس الشورى الإيراني لجنة خاصة بالشئون الخارجية، مثل سائر برلمانات العالم، ومن مهامها، رصد التحولات الحاصلة على مستوى السياسات الإقليمية والدولية، وتطورات العلاقات الخارجية لإيران مع الدول الأخرى، وتقييم السياسات الخارجية الرسمية، ضمن سياسات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، كما هو متَّبع في الأنظمة السياسية في دول العالم المختلفة.

ولكن ليس مجلس الشورى الإسلامي هو المؤسسة الوحيدة التي تمارس أدوارًا رقابية

على سياسات الحكومة، بما في ذلك سياساتها الخارجية؛ حيث يقوم مجلس صيانة الدستور، والذي يُعتَبر إحدى المؤسسات التشريعية داخل منظومة الحكم في إيران، ودوره الأساسي هو مطابقة القرارات والقوانين التي يصدرها مجلس الشورى الإسلامي، مع الشريعة الإسلامية، ومع الدستور، بما في ذلك القرارات والقوانين المتعلقة بالشئون الخارجية للدولة، وهي القناة التي يمكن له من خلالها التأثير والإشراف على السياسة الخارجية.

ويتكون مجلس صيانة الدستور من ١٢ عضوًا، ستة منهم، من الفقهاء الدينيين الذين يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الآخرون؛ فهم من الحقوقيين، ويعينهم مجلس الشورى الإسلامي، بتوصية من رئيس السلطة القضائية، ويتبع للمجلس عدد من لجان المراقبة التي تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته ومهامه، والتي من بينها مراجعة قوائم المرشحين لعضوية المجالس التشريعية في إيران، ومدى أهليتهم للتشريح.

وثمَّة مؤسسة أخرى لها دورها في رسم وتوجيه السياسات الخارجية والأمنية للدولة الإيرانية، وهي مجلس الأمن القومي، أو مجلس الأمن الوطني الأعلى، وينظمه الفصل الثالث عشر من الدستور الإيراني، الذي يتكون من مادة واحدة، وهي المادة (١٧٦)، وتتعلق بالمجلس.

ووفق هذه المادة، فإن رئيس الجمهورية هو الذي يترأس المجلس، والهدف منه، مثل المجالس المماثلة في دول العالم المختلفة، تأمين المصالح الوطنية للدولة، والحفاظ على وحدة أراضي البلاد، وصيانة السيادة الوطنية، ويضاف عليه في حالة إيران "حراسة الثورة الإسلامية".

وفي الإطار، يقوم المجلس بتحديد السياسات الدفاعية والأمنية للدولة "في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد"، و"التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة"، و"الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهتها التهديدات الداخلية والخارجية".

ومن أعضائه، وزير الخارجية، ووزير المخابرات، وهي جهاز أقل في رتبته وتأثيره من مخابرات الحرس الثوري التابعة مباشرة للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، ولكن لها دور في عملية تقييم السياسات الخارجية للدولة، والمخاطر التي قد تتهدد المصالح الحيوية الإيرانية.

ولكن ثَمَّة ملاحظة مهمة في شأن هذا المجلس، وهو أن جانبًا فقط من مهامه هو الذي يكون مخصصًا للسياسة الخارجية، بينما الجانب الأكبر من عمله، مخصص للتعامل مع القضايا الداخلية والأمن الداخلي[٥٥].

(٥٥) المصدر السابق.

هذه كانت إطلالة سريعة على مؤسسات رسم وصناعة القرار في مجال السياسة الخارجية الإيرانية.

وهناك عدد من الملاحظات الأساسية هنا، **الأولى** هو أن صانع القرار الإيراني، قد حرص على وجود أكثر من مؤسسة تعمل على رصد المتغيرات وصياغة السياسات والقرارات في مجال السياسة الخارجية، وضمان

كما حرص على ضمان الرقابة بمختلف أركانها وصورها، فهناك الرقابة المؤسسية، أي رقابة الأجهزة والمؤسسات على بعضها البعض، وهناك الرقابة القبلية والرقابة البعدية، أي رقابة السياسات والقوانين المعنية بشئون السياسات الخارجية، قبل إقرارها وتنفيذها، والرقابة عليها خلال عملية التنفيذ وما بعده، ومراجعة الإيجابيات والسلبيات، والتنبيه لأية تعديلات مطلوبة، خصوصًا في حال حدوث متغيرات داخلية أو خارجية، إقليمية ودولية، تستوجب ذلك.

ونجد ذلك واضحًا في دور مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى الإيراني، وبطبيعة الحال، من جانب المرشد الأعلى، وهو محل الملاحظة الثانية.

الملاحظة الثانية، هو أن أكبر فاعل في السياسة الخارجية الإيرانية، هو المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، فبعيدًا عن سلطاته الدينية؛ فإن سلطاته الدستورية وحدها، تعطيه صلاحيات شاملة في أخذ القرار وتنفيذه، وفي المراقبة والتوجيه على المؤسسات الأخرى المعنية بالسياسة الخارجية.

الملاحظة الثالثة، وهي منبثقة مما سبق، وهو أن الدستور الإيراني قد أضعف من المؤسسات التكنوقراطية لحساب المؤسسات التي يسيطر عليها رجال الدين، فصلاحيات القائد أو المرشد الأعلى، ومجلس صيانة الدستور المكون نصفه من رجال الدين، أوسع بكثير من صلاحيات وزارة الخارجية، ويمارس المرشد رقابته في كل الأحوال، قبلاً وبعدًا، بينما مجلس صيانة الدستور يمارس الرقابة القبلية، من خلال مهامه العديدة، والتي من بينها "فلترة" قوائم المرشحين لعضوية مجلس الشورى الإسلامي، وبالتالي التحكم في طبيعة الشخصيات التي سوف تعمل على صياغة ورسم قرارات السياسة الداخلية والخارجية.

الملاحظة الأهم، هو أن هذه هي المؤسسات المعلنة أو المؤطَّرة رسميًا، والتي نظم الدستور الإيراني عملها واختصاصاتها، ولكن هناك العديد من المؤسسات الأخرى التي لم يُذكر شيء عنها في الدستور، ولا توجد لها مدونات قانونية واضحة، تنظم دورها في السياسات الخارجية للدولة.

في المقابل؛ فإن هذه المؤسسات، هي الأهم والأكثر فاعلية في عملية صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية الإيرانية، مثل الحرس الثوري، وخصوصًا أذرعه المخابراتية، وفيلق القدس، قوته الضاربة، وكذلك مستشاري المرشد الأعلى، والجهاز المعلوماتي الخاص به.

كذلك هناك وسائل القوة الناعمة الإيرانية، وتكمن بالأساس في المذهب ووسائل الدعاية والإعلام، فهناك رجال الدين والحوزات العلمية في قِم وغيرها، وهناك وسائل الإعلام، وعلى رأسها قناة "العالم" التي تمارس دورًا كبيرًا في خدمة السياسات الخارجية الإيرانية، وخصوصًا المتعلقة بالمشروع الإقليمي الإمبراطوري الجديد القديم لإيران!



المبحث الثاني:

السياسة الخارجية الإيرانية..

المساقات الجيوسياسية وعناصر قوة الدولة

هناك أكثر من مقياس لقياس عناصر قوة الدولة في العلوم السياسية، وتحديد موقع الدولة في إطار السياسة الإقليمية والعالمية، ولكن غالبية هذه المقاييس، ظهرت في مدارس العلوم السياسية المختلفة في مرحلة الحرب الباردة، فكان غالبًا عليها ما يمكن أن نطلق عليها الهاجس النووي.

ففي دراسة للعالم الأمريكي كليفورد جيرمان، وضعها عام ١٩٦٠م، نجده يحدد فيها عناصر قوة الدولة، بأنها تساوي القدرات النووية أساسًا، ثم تأتي بعد ذلك مفردات أخرى، تشمل المساحة، وعدد السكان، وحجم القاعدة الصناعية، وحجم القوة العسكرية للدولة.

ولكن جيرمان تجاوز عن القدرة الاقتصادية للدولة، وهو ما تداركه بول كينيدي في كتابه المهم "صعود وهبوط القوى العظمى.. الاقتصاد والقدرة العسكرية"، والذي صدر عام ١٩٨٧م، ووضع فيه محددات قوة الدولة، من خلال رصد وتحليل لتفاعلات السياسة العالمية، منذ العام ١٥٠٠م، وحتى عام ٢٠٠٠م؛ حيث وضع سلسلة من التنبؤات المتعلقة بواقع النظام العالمي، بعد وضوح بدء رحلة تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية.

وحدد كيندي في كتابه هذا عناصر قوة الدولة في أمرَيْن أساسيَّيْن، القدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية.

إلا أنه، ووفق الطبيعة المتغيرة والنسبية التي تحملها الأمور التي تدرسها العلوم الاجتماعية - والعلوم السياسية من بينها - لا يمكن وضع إطلاقات في هذا الصدد؛ حيث إن قوة الدولة لا تُقاس بالمطلق؛ بل هناك عوامل تتحكم فيها.

ومن هذه العوامل، مستوى القوة مقارنة مع المتغيرات المادية والمعنوية القائمة، وكذلك الكيفية التي يتم بها إدارة عناصر القوة المختلفة، وهل يتم ذلك بالرشادة المطلوبة، أم بشكل خاطئ؛ يفرغ عناصر القوة، أو عنصر منها، من محتواه، أو لا يتم ذلك بالتنسيق بين مختلف هذه العناصر؛ فتكون بلا قيمة، فلا يتم تحقيق مكاسب، بل خسائر.

يرتبط بذلك، نتائج استخدام القوة ومفرداتها، فمن مقاييس قوة الدولة، هل استطاعت معايير أو عناصر قوتها المختلفة، تحقيق الهدف منها، وبأوزانها النسبية، وكلها أمور لا يمكن قياسها رياضيًا.

بناء على ما هذا؛ فإن قياس القوة الإيرانية لابد أن يتبنى منظورًا معينًا لقياس القوة من ناحية، مع الأخذ في الاعتبار نسبية القوة، وبخاصة قياسًا لقوة الخصوم من ناحية ثانية.

وتعود أهمية محاولات تقدير عناصر قوة الدولة الإيرانية، في أنها هي التي تبقى لها في النهاية اليد العليا في رسم وتوجيه سياسات إيران الخارجية، باعتبارها المحددات التي لا يمكن تجاوزها، مهما كانت الروح القومية والعمق القيمي الذي يحكم نظرة صانع القرار الإيراني، لإيران، وتصوره لدورها.

في يوليو ٢٠١٥م، نشرت الفورين بوليسي الأمريكية تقريرًا مهمًّا بعنوان "إيران تتصرف كقوة إمبريالية بأيديولوجيا شيعية"، كان من أهم العبارات التي وردت في التقرير أن معالم هذه القوة الإمبريالية "موجودة في الحمض النووي الوطني والتطلعات الثقافية والأماني القومية الإيرانية".

ورأت المجلة في تقرير لها أن "الزعيم الإيراني (في إشارة إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي) صاحب الكاريزما والمراوغة العالية، يسعى إلى توسيع حدود دولته، في حين أن إيران تمارس الهيمنة في مجموعة واسعة من العواصم الإقليمية، من بغداد إلى بيروت".

ولفت التقرير إلى أن "الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية، المرتكزة على العقيدة الشيعية كحركة دينية، مأخوذة مباشرة من كتيب خطة اللعب لإمبراطوريات الفرس الثلاث الأوليات، التي امتدت لأكثر من ألف سنة"(٥٦).

واعتبرت المجلة أنه لا بد أن "ندرك تمام الإدراك الطموحات الإمبريالية الإيرانية، وكيف أنها سوف تنطلق بحرية جراء رفع العقوبات الاقتصادية، فمن شأن الرفع الكامل للعقوبات الاقتصادية، حسب بعض التقديرات، أن يسبب زيادة الإيرادات إلى الخزينة الإيرانية في حدود ١٠٠ مليار دولار سنويًا أو أكثر، من خلال دخوله حيز العمل، خاصة أن ثلث الاقتصاد معطل نظرًا للعقوبات الاقتصادية، وبطبيعة الحال؛ سوف يتم استخدام بعض من هذا لتحسين الاقتصاد في إيران، ولكن سيكون على الأقل هناك توفير لتمويل إضافي كبير للأنشطة الخارجية في جميع أنحاء المنطقة والعالم".

ونوهت إلى أنه في "لمحة حول المنطقة تظهر قوة ومدى نفوذ إيران اليوم، وعلى الرغم من العقوبات الكبيرة المفروضة عليها، ففي الواقع، فإن إيران تهيمن بشدة ونجاح على السياسة في

---

(٥٦) فورين بوليسي: **إيران تتصرف كقوة إمبريالية بأيديولوجيا شيعية**، ترجمة خاصة لموقع "عربي٢١"، ٣ يوليو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:** http://arabi21.com/story

عواصم أربع دول رئيسية في المنطقة من بيروت إلى بغداد، ومن صنعاء إلى دمشق. كما إن لطهران يد قوية في كابول والبحرين. وإذا ما رفعت العقوبات، فإن قدرا كبيرا من تلك الموارد سيكون متاحا لتمويل مجموعة متنوعة من الحركات؛ من حزب الله اللبناني إلى الحوثيين في اليمن".

هذا التقرير على إيجازه، يعكس جوانب شديدة الأهمية في النظرة التي تنطلق منها السياسات الخارجية الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة، وعلى رأسها، العمق التاريخي والطابع الإمبراطوري لها، وأن السلوك الخارجي الإيراني في الوقت الراهن لا ينطلق من أجندات معاصرة؛ بل إنه قديم قِدَم الإمبراطورية الفارسية نفسها.

وفي تحليلها للاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية في الألفية الجديدة، وما أضفته عليها الثورة "الإسلامية"، تقول باكينام الشرقاوي، أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة[٥٧]، إن المنظور الإيراني في مرحلة ما بعد الثورة قد اعتبر مفهومَيْ الاستقلالية والحكم الإسلامي، بمثابة محورَيْن أيديولوجيَّيْن رئيسيَّيْن.

ولقد أثر هذان المحوران على السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية، وعلى علاقاتها، وخصوصًا مع العالم العربي، والقوى الكبرى في عالمنا المعاصر.

وتقول الشرقاوي، إنه، وفي الثمانينيات، وعندما كان التمسك الإيراني بهذَيْن الاعتبارَيْن؛ زادت درجة التوتر في العلاقات الإيرانية العربية، وأخذ مظهره الأساسي في الحرب العراقية الإيرانية.

وتعرَّف السياسة الخارجية على أنها "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هي من مسؤوليات القادة العليا للدولة"، وتتكون السياسية الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية.

ويقول البطنيجي[٥٨]، وحسن[٥٩]، إنه - في المقابل - هناك محدد شديد الأهمية يحكم السياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الإقليمي، وهو المحدد الجيوسياسي؛ جيث تفرض حقائق القوى وحسابات الاستراتيجية القائمة في المنطقة، نفسها على السياسات الخارجية لإيران.

---

(٥٧) باكينام الشرقاوي: **السياسة الخارجية الإيرانية**، مصدر سابق.

(٥٨) البطنيجي، عيد: **السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**، دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٦ يوليو ٢٠١١م، **للمزيد طالع:**

http://www.cssrd.org.lb/index

(٥٩) حسن، عمر كامل: **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، (بيروت: العربية للعلوم- ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م)

إلا أن طهران، كما خلص حسن في كتابه "المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية"، استطاعت أن تتعامل بنجاح مع خريطة القوى الشرق أوسطية، وبالتالي؛ فإن الدولة الإيرانية قد حققت نجاحات كبيرة في التمدد والتوسع في الإقليم، من خلال منظومة من الاستراتيجيات المتعددة الاتجاهات التي تبنتها.

ومن أهم مظاهر هذا النجاح، نجاح إيران في التأثير على الاستراتيجيات الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إما تهديد مصالحها في المنطقة، وعلى رأسها النفط والأمن، أو من خلال مساومة أمريكا والغرب على هذه المصالح، في مقابل الاعتراف بنفوذ إيران كقوة إقليمية، وذلك على النحو الذي تم في ملفَّيْ أفغانستان والعراق.

البطنيجي في دراسته المهمة أشار إلى جانب آخر مهم في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى الأصول والأسس التي تتحرك من خلالها، وهو "إحساس إيران بالرسالة".

ولقد جاء هذا الطابع "الإمبراطوري الرسالي التاريخي" لنظرة صناع القرار في إيران لدورها الإقليمي، على حساب التنمية، باعتبار أن إيران بلد نامٍ تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ هذه الخطط الطموحة، والتي تشمل إنفاق مليارات سنويًّا، كما سوف نرى في مواضع لاحقة من هذا الفصل.

ولعل أهم الطبائع التي تسبغ بطبيعتها السياسة الخارجية الإيرانية، في هذا الإطار، هو الطابع القومي، ولكنه يضع الطائفة على رأس الأدوات التي يستخدمها؛ لإثبات التمايز، والحصول على دعم قوى محلية في الدول الي يستهدفها.

وسياسات النظام الإيراني، بشكل عام؛ داخلية أو خارجية، تستهدف أكثر من غاية، أولها، حفظ الذات وكيان الجماعة القومية وضمان بقائها ككيان مستقل، وثانيها الحفاظ على الطبقة الحاكمة وضمان بقائها في الحكم، واستمرار وديمومة النظام، والثاني موضوع ضمن الهدف الأول، باعتبار أن الحفاظ على النظام الحالي والطبقة الحاكمة الحالية هو أهم ضمانة لحفظ الذات وكيان الجماعة القومية وضمان بقائها ككيان مستقل.

وهناك عدد من المحددات التي تلعب دورها في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في الإطار الموضوعي العملي على الأرض، وهي:

- المحدد الأمني، وفي الغالب ما يتم توظيف هذا الملف لحساب النظام وليس لحساب الدولة، ويكون وسيلة مساومة إقليمية ودولية، كما هو الحال في ملف ما يعرف بمكافحة الإرهاب الدولي؛ حيث تتعاون إيران بشكل وثيق فيه مع الغرب، سواء في أفغانستان، أو في العراق وسوريا.

- المحدد الاقتصادي والتنموي، ومن بينه جزئيًا ملف تطوير البرنامج النووي للاستفادة من الطاقة النووية في مجالات التنمية المختلفة.

وثمة ملاحظة هنا، وهي أن المحدد الاقتصادي والتنموي مرتبط في السياسة الخارجية الإيرانية، ليس عبارة خالص في طبيعته الاقتصادية والتنموية، المرتبطة بخطط تحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وتوظيف الموارد البشرية والطبيعية وغير ذلك؛ حيث إن لخطط التنمية الإيرانية أبعاد متعددة، سياسية وعسكرية.

فهي تشمل الطاقة النووية - كما سبق القول - وتطوير تكنولوجيا الأقمار الصناعية المدنية والعسكرية، واستغلال الاقتصاد السياسي من أجل تحسين وضعية النظام ومؤسساته، سواء لجهة تدعيم شعبيته لدى الجمهور، أو تحقيق هيبة الدولة، أو الاستفادة من عوائد النشاطات الاقتصادية لصالح المؤسسات القريبة من النظام، وعلى رأسها الحرس الثوري.

ويقول البطنيجي إن القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، وأخطرها، وعلى الرغم من أن القوة هدف تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النظام الدولي، وبالتالي يصعب فصل القوة عن المصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى؛ إلا أنها بالنسبة لإيران لها بعد آخر.

وبداية، تشمل عناصر قوة أي دولة، مكونات مادية ومعنوية، مثل القدرات الاقتصادية، والقدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، والقدرة العسكرية، ثم القدرة السياسية، وهي التي تشمل العناصر المعنوية لقو الدولة، مثل: الإرادة القومية، والأهداف الاستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية، والتاريخ والعمق الحضاري، والإحساس بالقوة والتفوق العرقي، وغير ذلك.

وتملك إيران من هذه العناصر الكثير؛ فهي تتمتع بموقع جيوسياسي حساس، مع وصول مساحتها إلى ما يقرب من ١,٧ مليون كيلومترًا مربعًا، فهي تجاور آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، بينما تطل غربًا على الخليج العربي والشرق الأوسط، ولديها موارد اقتصادية هامة، وأهمها مصادر الطاقة التي تملكها، سواء أكانت نفط أو غاز طبيعي.

ومع وصول عدد سكانها إلى ما يزيد على ٧٥ مليون نسمة؛ فإن إيران مؤهلة بكل الاعتبارات إلى لعب دور إقليمي فاعل، وإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود طموح "إمبراطوري" ذو عمق تاريخي متعاظم الإحساس عن صانع قرار مؤلج، كالنظام السياسي الإيراني؛ سوف نجد أنفسنا أمام حالة فريدة من نوعها على مستوى الفاعلين الدوليين.

والعامل الأهم الذي يحكم الحركة الإيرانية في الخارج، هو مصالح الدول الكبرى؛ حيث تعلم

طهران أن المساس بها، يعني الكثير من الخسائر، وخصوصًا فيما يتعلق بالنفط وحركة الملاحة الدولية في المياه الإقليمية المجاورة لإيران، بجانب أمن إسرائيل.

ولكن إيران، التي تتبنى سياسات متعارضة في كثير من الأحيان مع سياسات الولايات المتحدة والغرب، توازن ذلك بعلاقات استراتيجية مع روسيا وقوى عظمى، سياسية واقتصادية أخرى، مثل الصين واليابان والهند، من خلال النفط والغاز الإيراني الرخيص؛ حيث تزود إيران الصين - وحدها - بما قيمته ٧٠ مليار دولار من النفط والغاز.

وبالعودة إلى البطنيجي ودراسته المهمة عن الأصول الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية؛ سوف نجد أنه يركز - ضمن ما ركز عليه - في الأصول الحاكمة لتصورات طهران لسياساتها الخارجية ودورها في محيطها الجيوسياسي؛ على ما أطلق عليه "التصورات الذهنية المهيمنة على الطبقة الثيوقراطية".

فإيران دولة تُحكم بنظام ديني، كما تقدم، يقوم على أن قراراته "إلهية"، وبالتالي؛ فإن إيران "تستثمر" كل ما تملك من موارد لتحقيق "الرساله" التي تحملها، حتى لو كانت هذه الرسالة تفوق فيما تتطلبه من موارد على المستوى الموضوعي، ما تملكه إيران.

فعلى سبيل المثال؛ تريد إيران نظامًا دوليًّا متعدد الأقطاب، تلعب فيه دورًا إقليميًّا ودوليًّا، وهو أمر لا تكفي الإرادة السياسية لتحقيقه في حالة دولة مثل إيران؛ حيث اعتبارات القوة هنا ليست في صالحها.

وهذه الأيديولوجيا الحاكمة للنظام في طهران، فيها قدر كبير من تعظيم الذات، بشكل يتجاوز الواقع الصلب الذي من المفترض أن يحكم سياسات الدول، وبالتالي عدم الواقعية، وهو ما قد يقود إيران في النهاية لأزماتن ولحروب استنزاف، كما يحدث في سوريا، في الوقت الراهن.

ويقدم البنطيجي ملحظًا مهمًّا في هذا الإطار، فهو يشير إلى أن موقع وزارة الخارجية الإيرانية على الإنترنت، مملوء بالمواد التي تصوِّر "مكانة إيران وعظمة حضارتها ومدى تميز الإيرانيون وتفردهم عن العالم والحضارات الأخرى"، وأن الإيرانيين "دائمًا يعطون ولا يأخذون، عطاءً دائمًا وبلا حدود"، كأنهم شريان حياة الأمم الأخرى ومصدرها الروحي.

ومن هذه المقولات إن "النهضة الإيرانية من مراكز الحضارة الإنسانية في العصور التاريخية في قارة آسيا والعالم و تخطي بموقع مهم"، وكذلك: "تتبوأ إيران مكانة متميزة في الشرق الأوسط بل في العالم اجمع"، "وزاد من أهميتها موقعها الحضاري العريق على امتداد التاريخ" و"هذا قيَّض لإيران أن تزخر بتجربة حضارية راقية جعلها معلمًا للتقدم إنسانيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا على المستوي الوطني والإقليمي والدولي".

وهنا ثمة بعض العبارات للرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، رؤية بلاده لموضوع البرنامج النووي الإيراني، خلال سنوات المفاوضات مع الغرب في هذا الأمر، ونظرة إيران لدورها الإقليمي والدولي، صحة الفرضيات الخاصة بطبيعة وحجم المشروع الإيراني في المنطقة، وإحساس إيران بشعورها المتعاظم بالذات، كرد فعل طبيعي على إحساس قديم بأنها "أمة مضطهدة" كما عبَّر محمد مصدق، رئيس وزراء إيران في مطلع الخمسينيات في تبريره لقرار تأميم مصادر النفط الإيرانية؛ حيث قال إن التأميم "عمل مبرر لأن الملكية البريطانية للشركة تفرض شكلاً من العبودية الاقتصادية على أمة مضطهدة".

وهو تصريح سوف نجد صداه في الكثير من تصريحات نجاد، الذي كان يمثل قمة المشروع الإمبراطوري الإيراني في كل ما يقول ويفعل.

ومن هذه التصريحات، تصريح يقول فيه: "إن منع إيران من تخصيب اليورانيوم سيمثل حالة من "التمييز النووي" التي تفرضها "بعض الدول القوية التي تستخدم منهجًا تمييزيًّا"، كما يقول إنه "ينبغي وجود حقوق متساوية للشعوب والأمم في العلاقات الدولية"، وهذا يعني أن الوصول إلى تقنية سلمية لإنتاج الوقود النووي كما يرى نجاد أو كما ترى - بمعنى أدق - السياسة الإيرانية - "لا يمكن تقييده بالبعض الذين يحرمون معظم الأمم منها ويقومون بتشكيل احتكارها اقتصادية، ويستخدمونها كأداة لتوسيع هيمنتهم".

وخلال الدورة السنوية الاعتيادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر من العام ٢٠١٢م، ألقى نجاد كلمة قال فيها إنه "ثمَّة نوعَيْن من الإدارة، الأولى أمريكية ثبت فشلها، والثانية إيرانية يمثلها ميثاق قورش والتعاليم الإسلامية السامية"، مؤكدًا أن بلاده "أصبحت القوة العالـمية الوحيدة إلى جانب الولايات الـمتحدة"، وأن العالـم "يدرك أن هناك قوتين فقط تتمتعان بأقوى نفوذ في العالـم، وهما الولايات الـمتحدة وإيران"، وهو ما يعكس سمة شديدة الأهمية تحكم الفكر الاستراتيجي الإيراني، وهي المركزية والشمولية.

يرتبط بذلك، أن تحولت السياسة الخارجية الإيرانية إلى وسيلة للحفاظ على هيبة إيران في الخارج، فنجد أن إيران - على سبيل المثال - في قضية التنمية، تركز على التقنيات العسكرية والتقنية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية، واحترامها للديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، أو حتى احترام الاتفاقيات الدولية، باعتبار أن العوامل الأولى أكثر ضمانة للحفاظ على عناصر الهيبة والمكانة.

وتستخدم إيران مجموعة كبيرة من الأدوات في سياساتها الخارجية، من أجل توسيع قاعدة نفوذها

وتأثيرها على الصعيدَيْن الإقليمي والدولي، وتغلب عليها أدوات القوة الناعمة، ومن هذه الأدوات:

- التشيع السياسي: حيث يخدم التشيع علاقات إيران وسياساتها الخارجية بشكل كبير وممنهج، وهو أحد أهم أدوات القوة الناعمة الإيرانية، وتوسعت فيه طهران بعد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، في العام ٢٠٠٣م.

ويرى الباحث الإيراني كيهان برزكار[٦٠] أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية الإيرانية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام ٢٠٠٣م؛ حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام.

ولقد خدمت السياسة الخارجية الأمريكية هذا التوجه، سواء على نحو مقصود أو غير مقصود، فيقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران فرزاد بيزيشكبور[٦١]، في مقال له بعنوان "إيران وميزان القوى الإقليمي": "إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه، واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدام، لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادًا لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها، كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة".

وكلا النظامان، نظام صدام في العراق، وطالبان في أفغانستان، أطاحت به الحروب الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

على الرغم من ذلك؛ فإنه من أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، على مستوى القوة الناعمة، الخطاب الثوري المعادي للولايات المتحدة والغرب.

ويرى باكير أن إيران استطاعت من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي

---

(٦٠) باكير، على حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، بوابة الدراسات، "الجزيرة. نت"، ١٧ أبريل ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:** http://studies.aljazeera.net/files

(٦١) المصدر السابق.

العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه الولايات المتحدة والغرب ووظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة.

- القضية الفلسطينية كذلك، واحدة من أهم المجالات التي تتحرك بها إيران في المنطقة من أجل نشر نفوذها، والحصول على تأييد قواعد شعبية عريضة، ليس على مستوى الشيعة فحسب؛ بل حتى في الشارع السُّنِّي، بما في ذلك بعض المنتمين للحركات الإسلامية السُّنِّية، مثل الإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي، وأخصب فترة في هذا الإطار، كانت حرب الصيف التي شنتها إسرائيل على لبنان في يوليو وأغسطس من العام ٢٠٠٦م.

توظيف إيران عناصر قوتها في المجال الجيوسياسي:

في السياق السابق، تعرفنا على المحتوى الفكري - لو صحَّ التعبير - والأساس القيمي الذي تنهض عليه السياسة الخارجية الإيرانية، وأدواتها بالتالي، مع بعض المحددات الموضوعية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الإيرانية، مثل المحدد الجيوسياسي.

إلا أنه تبقى ضرورة إلقاء الضوء على كيفية توظيف إيران لعناصر القوة التي تملكها، في المجال الجيوسياسي المحيط بها.

بداية، هناك أربعة مجالات أساسية تتحرك فيها إيران على مستوى الإقليم، وهي:

١. إقليم الهلال الخصيب والمشرق العربي، ويشمل: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

٢. إقليم القوقاز، ويشمل أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وتركيا، أو هضبة الأناضول.

٣. إقليم آسيا الوسطى، ويبدأ من شرق بحر قزوين، وحتى الحدود الصينية الشمالية، بالإضافة إلى أفغانستان.

٤. الإقليم الجنوبي، الجزيرة العربية بالأساس، وجنوب باكستان.

وهذه هي دوائر الحركة الأهم بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الإقليمي، أما على المستوى الدولي؛ فإن إيران لها دائرتا حركة أساسيتان، الأولى الغرب والولايات المتحدة، والثانية القوى المعادية أو التي تتدافع ضد المشروع الغربي ونظرته للعالم، وتشمل الصين والهند وروسيا بطبيعة الحال.

وفي دراسة له، يقول الباحث وليد عبد الحي(٦٢)، إنه عند رصد النزوع الجيوستراتيجي

(٦٢) عبد الحي، وليد: **إيران ومرتكزات القوة... بنية القوة الإيرانية وآفاقها**، ١٦ أبريل ٢٠١٣م، بوابة الدراسات، "الجزيرة.نت"، **للمزيد طالع:** http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfacto

لإيران خلال الفترة من العام ٣٢٠٠ قبل الميلاد، عندما ظهرت الإمبراطورية الفارسية، إلى الآن، يتبين تكرار الجذب "الجيوستراتيجي" أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه هذه الأقاليم الأربع، أو أنها تعرضت للغزو من هذه الأقاليم.

ووجد عبد الحي، أن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الجذب الانجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال حوالي ٥٢٠٠ سنة؛ حيث بلغ عدد المرات، ١٥ مرة، ثم يأتي إقليم الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات ١٣ مرة، ثم آسيا الوسطى، بعدد ١٠ مرات، وأخيرًا إقليم الجنوب بمرتيْن فقط.

إلا أن التاريخ السياسي للإمبراطورية الإيرانية يخبرنا أنه لا يوجد تأثير لهذه الإحصائيات على التوجه الخارجي للدولة الإيرانية، فهناك فترات تاريخية شهدت التوسع شرقًا من جانب إيران، وفترات أخرى، وصلت فيها الإمبراطورية الفارسية حتى اليونان الآن.

والمحدد الرئيسي الذي كان يوجه السلوك الخارجي الإيراني في هذا الإطار، هو نقاط الضعف والقوة في الأقاليم المجاورة.

فعندما كانت الدولة الأموية ثم الدولة العباسية قائمة وقوية، كان الانجذاب الجيوسياسي للدول التي ظهرت في إيران، أميَل إلى التوجه شرقًا، بينما عندما كانت تظهر إمبراطوريات قوية شرقًا أو شمالاً، كان التحرك غربًا أو جنوبًا.

ففي الفترة من منتصف القرن السابع الميلادي، إلى الربع الأول من القرن العاشر الميلادي، وهي فترة صعود الدولة الأموية، ثم الدولة العباسية الأولى، التي تُعتبر واحدة من أقوى الدول التي ظهرت عبر التاريخ، نجد أن الدويلات التي ظهرت في إيرانن قد سعت إلى مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة شرقًا، في أفغانستان وآسيا الوسطى وحول بحر قزوين.

في المقابل، ومع بدء الربع الثاني من القرن العاشر الميلادي؛ حيث بدأت مرحلة تحلل الدولة العباسية وتخلخل مركزيتها في العالم الإسلامي، انضم العراق إلى مناطق الجذب الفارسية، وهو ما يتضح في سلوك الدولة البويهية.

في المقابل، وعندما كانت المناطق المجاورة لإيران التاريخية شرقًا على مستوى من القوة، أو لا يوجد فيه ما يغري بالتوسع؛ كان الانجذاب الفارسي للغرب، فهناك غزوات تاريخية شهيرة للجيوش الفارسية لمصر واليونان، في الفترة ما بين القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وحى القرن الثاني قبل الميلاد.

في المقابل، كان التعاون التجاري والاقتصادي هو الغالب على علاقة الإمبراطورية الفارسية مع محيطها الحيوي في الغرب، فعبر بلاد فارس، ظهر أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، قديمًا، وهو طريق الحرير.

وهو وضع نجده في الوقت الراهن، فإيران تتوسع غربًا في ظل ضعف الدولة القومية العربية، وسقوط بعضها بالفعل في مرحلة ما بعد الربيع العربي، في المقابل؛ فإن إيران تتبنى التعاون الاقتصادي كأداة وحيدة لسياساتها الخارجية وعلاقاتها مع مجالها الحيوي المشرقي.

ومن مظاهر ذلك، سعي إيران للحصول على عضوية مراقب في منظمة "شانغهاي" للتعاون الاقتصادي، وإكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية، وهو ذات النمط الذي تنتهجه في علاقاتها مع تركيا؛ حيث التعاون الاقتصادي هو مساحة الحركة الأهم في علاقات البلدَيْن، وهو ما بدا خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى إيران في أبريل من العام ٢٠١٥م.

فعلى الرغم من أن الزيارة أتت على خلفية تطورات إقليمية عدة، مثل الأزمة في اليمن؛ إلا أن المحتوى الاقتصادي كان هو الغالب على نتائجها؛ حيث وقعت إيران وتركيا على ثماني اتفاقيات في مجال الغاز والسياحة وتدعيم التجارة الخارجية بين البلدَيْن.

السياسة الخارجية الإقليمية لإيران.. ضرورات التغيير:

وفق التطورات التي مرت بها المنطقة قبل ثورات الربيع العربي، وخريطة توزيع القوى؛ فإنه قد كان من المرجح أن تستمر السياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الإقليمي، حتى العام ٢٠٢٠م، على ما هي عليه؛ تعاون اقتصادي ومصالح اقتصادية، على مستوى المجالات الحيوية في القوقاز وشرق آسيا، فيما تستمر طهران، في توسعة نفوذها غربًا في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، مستخدمة في ذلك نفوذها السياسي وأدوات القوة الناعمة.

إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية، والمشروع الإقليمي الإيراني برمته، قد مرَّا في الفترة الأخيرة، بالعديد من المحطات التي يمكن وصفها بالانقلابية، التي كان لها تأثير على الدولة وعلى المشروع، وقد تؤدي إلى تغيُّر في الموقف بالنسبة لإيران فيما يخص كفاءة صيرورات مشروعها للهيمنة الإقليمية وتقدمه، وقد تفت في عضد المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، مهما كانت المكاسب الآنية المتحققة، كما في الاتفاق النووي الإيراني الغربي.

وكان من المفترض أن يكون لهذه التطورات انعكاسات "فورية" على السياسة الخارجية



الإيرانية، ولكن ذلك لم يتم، في ظل سيطرة العقلية "الأصولية" - لو صحَّ التعبير - على مفاصل عملية صناعة القرار في إيران، والتي ترفض أي تحويل في المسارات، مهما كانت العقبات والتحديات التي تطرأ، في ظل "القداسة" التي عليها المشروع الإقليمي للدولة وللثورة.

وهو أمر خاطئ بمقاييس العلوم السياسية السليمة؛ حيث يخبرنا الاستقراء التاريخي، أن الفشل والهزيمة كانت مصير المشروعات والزعامات التي لم تلتفت لاعتبارات الأمر الواقع، وعمدت إلى خلط القيمي بالواقعي.

فمع التسليم بقداسة المشروع، إلا أنه في النهاية لابد له من أن يتماهى مع تطورات الواقع لو أراد النجاح، وخلاف ذلك؛ فإنه سيفشل وفق قواعد العمران البشري والاجتماع السياسي والإنساني.

وليست - حتى - التجربة النبوية في مكة المكرمة ثم مرحلة المدينة المنورة، ثم مكة مرة أخرى، بدعًا من ذلك.

والنماذج التاريخية على ذلك الفشل كثيرة، ومن بينها مشروع الرايخ الثالث بزعامة أدولف هتلر؛ حيث لم يقف أمام حقائق الواقع في ظل شعارات التفوق العرقي للجنس الآري، فكانت النتيجة هزيمة ماحقة لم تزل ألمانيا تعاني من آثارها حتى الآن.

كذلك القوى السياسية التي تصدت للسياسة والحكم في بلدان الربيع العربي؛ من استطاع منها التعامل مع الواقع وتحولاته بمختلف مفرداته؛ استطاع السيطرة على فعل قوى الثورات المضادة، كما في حالة حزب النهضة الإسلامي في تونس، أما من تجاوز الواقع بحكم القيمي؛ فقد تعرض لتراجع كبير، على النحو الذي تم في مصر.

ومن أهم هذه التحولات، الاختلاف المفاجئ والكبير في سياسات التعاطي العربية مع إيران وسياساتها، والتي قادت - ربما - إلى أول هزيمة لإيران ومشروعها إقليميًّا، في اليمن، في ظل الخسائر السياسية والعسكرية الفادحة التي مُنِيَ بها الحوثيون، حلفاء طهران هناك، على يد السعودية والقبائل والقوى المتحالفة معها على الأرض داخل اليمن.

فعندما بدأت إيران في توسيع نطاق مشروعها الإقليمي، مستغلةً في ذلك تطورات ما بعد الربيع العربي، وعجز بعض القوى السياسية الصاعدة عن استيعاب هذه التحولات المفاجئة والسريعة، في ظل فترات طويلة من القمع السياسي، وسقوط الدولة في بعض البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية؛ كانت تتصور أن رد الفعل العربي لن يتجاوز الإجراءات المعتادة من الأنظمة التي لم تزل قائمة ومتماسكة، ومن النظام الإقليمي العربي، ممثلاً في جامعة الدول العربية.

ففي الفترة التي تلت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وحصاره الذي شاركت فيه الدول التي تحالفت معه خلال حربه مع إيران، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، اعتمدت الدول العربية التي يمس المشروع الإيراني لتصدير الثورة والتمدد الإقليمي؛ على منظومة من السياسات تدور في فلك الاحتواء، ومحاولات إضعاف "باردة" باستخدام أساليب سياسية واستخبارية واقتصادية، لا ترقى لمستوى الحرب الساخنة بالبارود والسلاح.

ومن أهم مفردات هذه السياسات القديمة، هو التلاعب في أسعار النفط، بحيث تنخفض إلى أدنى مستوياتها، بما يُضاف إلى تأثير العقوبات الدولية المفروضة على طهران؛ فتعجز عن تمويل أنشطتها الخارجية للتمدد والتوسع في الإقليم، على النحو الذي سوف يتم تناوله في هذا الفصل.

كما تتبنى المملكة العربية السعودية، وكما كانت مصر تفعل قبل ثورة يناير ٢٠١١م، سياسات ومواقف أخرى، تستند إلى القوة الاقتصادية للمملكة بالأساس، بجانب الأدوات السياسية والاستخبارية، تعمل على إضعاف حلفاء طهران الإقليميين، كما في حالة حزب الله في لبنان، مثل تسليح الجيش اللبناني، وغير ذلك.

إلا أن طهران فوجئت في الأزمة اليمنية، وفي الملف السوري من قبل، بسلوك غير معتاد من النظام الإقليمي العربي؛ حيث تم استخدام السلاح لأول مرة، وبشكل مباشر ضد طهران وحلفائها، في سوريا واليمن، فكان أن تعرض المشروع الإقليمي الإيراني لهزات عنيفة، تهدد وجوده وسيطرته في الدول والعواصم التي تمكن منها في السنوات الماضية.

وهو نتيجة خطأ كبير وقعت فيه طهران؛ حيث عمدت إلى تقييم الأمور، وبالتالي التحرك في الإقليم، المشرق العربي تحديدًا، عقب ثورات الربيع العربي، بنفس الآليات والأفكار القديمة، من دون الوضع في الاعتبار الحساسية الكبيرة التي صارت للحكومات والأنظمة العربية التي نجت من طوفان الربيع العربي، والفوضى التي لحقته بفعل القوى المحلية والدولية؛ حيث صارت الأمور بالنسبة لها مسألة بقاء، ولا يجوز معها الاستمرار في العمل بالوسائل القديمة.

وكانت بوادر ذلك في الانتفاضة الشيعية في البحرين، في فبراير ومارس ٢٠١١م؛ حيث تحركت المملكة العربية السعودية، من خلال مجلس التعاون الخليجي وآليات الدفاع المشترك التي تم التوصل إليها بين دوله في السنوات الماضية، من أجل حماية النظام الحاكم في البحرين، من خلال نشر قوات "درع الجزيرة" الخليجية، والتي كانت في صُلبها قوات سعودية.

في سوريا، تحركت أطراف خليجية وعربية عدة، وخصوصًا قطر والمملكة العربية السعودية، بشكل حثيث من أجل التخلص من النظام السوري، الموالي لإيران، وذلك من خلال عدد من

المسارات، الأول سياسي، من خلال جامعة الدول العربية، بهدف محاصرة سوريا سياسيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا على المستوى العربي، قبل إرسال الملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي، من أجل الحصول على قرار بالتدخل العسكري ضد نظام بشار الأسد.

عسكريًّا كان الاعتماد على القوى والمنظمات السورية المناهضة للنظام، بما فيها "جبهة النُّصرة"، ذراع "القاعدة" في سوريا، ومدها بالمال والسلاح ، والعمل على منع توريد السلاح من روسيا للدولة السورية لعدم استخدامه ضد الشعب السوري[٦٣].

وطيلة الأعوام التي امتدت فيها الأزمة السورية وتفاعلت، تباينت المواقف الخليجية والعربية تجاه الأزمة السورية.

ففي البداية كان الدعم المادي السعودي والقطري للحركات المسلحة التي تقاتل نظام الأسد، ولكن بعد طول أمد الأزمة، وعدم قدرة أي طرف على حسمها لصالحه؛ تراجع الدعم الخليجي بالمال والسلاح لهذه الحركات، وأعلنت المملكة العربية السعودية، على لسان وزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل، عن عدم المراهنة على الحل العسكري، والدعوة إلى حلٍّ سلميٍّ للأزمة السورية، وكان تصريحًا إما مزعجًا أو مستغربًا من الحلفاء العرب والإقليميين في حينه.

إلا أن الخليجيين، ومعهم الأتراك، وفق تقارير صحفية منشورة في ربيع العام ٢٠١٥م، عادوا إلى تقديم الدعم العسكري والمالي للفصائل المسلحة في سوريا، بعد ان بدأ تحول ميداني في الأفق لصالح النظام السوري، بفعل الدعم الإيراني، ووجود "حزب الله" في المعادلة العسكرية للصراع.

فتم توحيد فصائل إسلامية مقاتلة عدة في "جيش الفتح"، وكان من نتيجة ذلك فتح جبهات جديدة في جنوب وغرب سوريا؛ حيث معاقل أساسية للعلويين والدروز، حيث المفتاح الأساسي للانطلاق نحو جبهة الساحل السوري؛ حيث دولة أقلية علوية مقترحة يشير البعض إلى أنها قد تكون بديلاً لنظام الأسد وإيران.

يرتبط ذلك بصراع الأصوليات المشار إليه في الفصل الأول من الكتاب، والذي تقوده في الوقت الراهن، من الدول أو الفاعلين الدوليين في المنطقة، إيران والمملكة العربية السعودية، بجانب إسرائيل، والتنظيمات الدينية المسلحة، سواء السُّنِّيَّة، كـ"داعش و"النصرة"، أو الشيعية، مثل "حزب الله".

---

(٦٣) **مستقبل الدور السعودي في سوريا والعراق**، شئون خليجية، ١١ مايو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**
http://alkhaleejaffairs.org



وأساس الموقف الراهن هو الصراع السعودي - الإيراني على النفوذ في منطقة بلاد الشامل والهلال الخصيب، بما يشمل العراق.

وتقول ورقة "شئون خليجية"(٦٤)، إن السعودية تنظر إلى الحرب في سوريا والعراق بوصفها "السبيل الرئيسي للتخلص من الحضور الإيراني على خط التماس معها.

وهو المحور الحاسم الذي يشكل في نظر السعوديين والأمريكيين مصدر الثقل النوعي الإيراني في المنطقة، أو ركيزة الدور الإقليمي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، الذي تعتبر السعودية أنه ينمو على حساب دورها التقليدي في المنطقة".

ومن الأدوات السعودية والخليجية الفاعلة في هذا الإطار، دعم القبائل السُّنِّيَّة في غرب ووسط العراق، والعمل على حسم الأزمة السورية لصالح المعارضة المسلحة، لتخفيف الضغط الإيراني المتزايد في الملف اليمني، ونقل المعركة غير المباشرة مع إيران بعيدًا عن الحدود السعودية، وبالقرب من الحدود الإيرانية، وخصوصًا إذا ما اجتاحت "داعش بغداد"، وأسقطت حكومة العبادي الموالية لإيران، باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد المتاح أمام الرياض الآن، لتقليل النفوذ وتحجيم الدور الإيراني في المنطقة.

وهو ذات المنطق الذي حكم عملية "عاصفة الحزم"، ثم "عاصفة الأمل" التي تلتها، والتي حرصت الرياض على إحاطته بصفة إقليمية، من خلال تحالف عربي وإسلامي، تمامًا كما حرصت على الصبغة الخليجية في التدخل في البحرين في انتفاضة فبراير ٢٠١١م.

وهذا الخطأ الإيراني، في صدد عدم تغيير الأدوات والآليات، حتى بعيدًا عن عدم توقع رد الفعل العربي بالشكل السليم، وحتى لو لم تحدث التطورات الراهنة في المنطقة، يتقاطع مع الكثير من التقييمات التي كانت تتوقع أن يحصل مثل هذا التغيير، مع تولي حسن روحاني، المحسوب على للرئاسة، بعد انتخابات العام ٢٠١٣م، في إيران.

ففي يناير من العام ٢٠١٥م، نشر معهد المشروع الأمريكي، تقريرًا لكلٍّ من جيه. ماثيو ماكينيس، الزميل المقيم بالمعهد، والمتخصص فى القضايا والشئون الأمنية الخاصة بمنطقة الخليج العربي، ومعه فريق إيران ضمن مشروع التهديدات المهمة للولايات المتحدة، حول السياسة الخارجية الإيرانية، وما تشهده في الوقت الراهن من تأثيرات، في ظل التطورات في كل من اليمن وسوريا على وجه الخصوص، وإمكانية تغييرها(٦٥).

(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) طالع: **تغييرات ممكنة فى السياسة الخارجية الإيرانية**، "الشروق الجديد" القاهرية، ٢٤ يناير ٢٠١٥م. للمزيد
http://www.shorouknews.com

ورأى التقرير أن خطابات روحاني والمرشد الأعلى خامنئي، بعد الانتخابات يصوران أن هناك محاولات للتغيير من جانب روحاني يوافق عليها خامنئي، بما في ذلك محاولات روحاني تغيير السياسة التفاوضية الإيرانية في المحادثات النووية مع الغرب، ولكن التعويق الرئيسي جاء من الانغراس الإيراني في أزمات المنطقة.

ويرى المعهد الأمريكي أن روحاني "يكافح" منذ انتخابه لتصحيح "عيوب خطيرة" يراها في السياسة الإيرانية، ومن بينها "تلك العلاقة المتسمة بالمجابهة على نحو مفرط مع الولايات المتحدة، والانعزال غير الضروري والمدمر عن المجتمع الدولي، والفساد العام المستشري، وهيمنة فيالق الحرس الثورى الإيراني على الاقتصاد".

ويقول روحاني إن هذه المشكلات تهدد قدرة النظام في إيران على الاستمرار سياسيًّا واقتصاديًّا.

وهنا يوضح التقرير أن خامنئي يوافق على أن العقوبات الدولية ضد إيران لابد من إلغائها، كما أنه، يعترف كذلك بضرورة إعادة التوازن إلى نفوذ الحرس الثوري الإيراني النسبي، سياسيًّا وكذلك اقتصاديًّا، وذلك من خلال مساندة سياسات روحاني الاقتصادية وفي السياسة الخارجية، إلا أن تطورات الأزمة في كل من اليمن وسوريا حالت دون ذلك بشكل كامل.

ويبيِّن التقرير أن النظام الإيراني "اعترف" داخليًّا، بأن الظروف يمكن أن تتطلب تنازلات مؤقتة بشأن "المُثُل الثورية" من أجل "الحفاظ على الجمهورية"، ومن مظاهر ذلك موافقة خامنئي "على مضض" بحسب التقرير، على المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٣م، ولكنه شدد على عدم تفكيك البنية النووية للدولة الإيرانية.

ولقد جاء الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب؛ لكي يفسح المجال أمام التساؤل الكبير ها هنا: هل سوف يقود الاتفاق - لو تنفيذه - بكل ما حمله من مكاسب لإيران؛ حال رفع العقوبات عنها، إلى استمرار إيران في سياساتها الخارجية الراهنة، على الرغم من كل التحولات والتحديات الراهنة، والمرتبطة بسلوك النظام الإقليمي العربي، وتحولاته، أم أنها سوف تغير سياساتها الحالية، استجابة لهذه التحولات والمتغيرات؟!.

في الغالب إيران لن تفعل؛ فسواء اتفقنا أو اختفلنا على رشادة ذلك من عدمه؛ فإنه على مستوى التنبؤ الموضوعي، من دون أي تقييم؛ فإن إيران تطبق استراتيجية ٢٠٢٠ بكل دقة، محققةً الكثير من المكاسب.

كما يرى البعض في أروقة صناعة القرار الإيراني، أن كل التحديات التي يشهدها المشروع

الإقليمي الإيراني؛ يأتي في الإطار المحتَمَل، وضمن أثمان يجب دفعها نتيجة هذا التقدم الكبير الذي حققته إيران في مساعيها الإقليمية، ويمكن احتواؤها بشكل أو بآخر.

وهو - ربما - يكون أمرًا مفهومًا، لأن أي كيان سياسي كبير، بحجم إيران، يضع استراتيجية شاملة، على هذا النسق والمضمون؛ فلابد له أن يتوقع أن يواجه مشكلات وحوادث كِبار مفاجئة؛ يتم في حينه التعامل معها، وفق بدائل موضوعة في البداية.

ولعل ما أشرنا إليه في صدد تصريحات قديمة، قبل ربما ما يقرب من عشر سنوات، لنواب ورموز إيرانيين، حول دعم "حقوق الشعب البحريني"؛ يشير إلى أن إيران كانت متحسبة بشكل أو بآخر للتطورات الراهنة في المنطقة.

إلا أنه يبقى التحدي الكبير الذي يواجه إيران، والذي لم يكن متوقعًا بأية صورة؛ ليس من جانب إيران فحسب؛ بل من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، هو تبدل نمط التعامل العربي مع المشروع الإيراني في المنطقة، والذي حتى قاد إلى معاندة من جانب الرياض وأطراف إقليمية كبرى أخرى، للسياسات الأمريكية تجاه إيران، والتي تبغي فتح المجال واسعًا أمام طهران مقابل تعاون الأخيرة في ملفات إقليمية عدة، تخدم فيها المصالح الأمريكية، على النحو الذي اتضح في ردود الفعل السعودية تجاه الاتفاق النووي.

ويبدو أثر هذا العامل في البحرين واليمن؛ حيث - كما أشرنا - للمرة الأولى يتعرض فيها حلفاء إيران الإقليميين، وخصوصًا الحوثيين في اليمن، إلى هزيمة حقيقية، أدت إلى عرقلة مطامع إيران في هذا البلد، وهو ما قد يكون له أثر على أكثر من محدد من المحددات التي تعتمدها إيران في سياساتها الخارجية، ومن بينها - كما تقدم - العامل الخاص بهيبة الدولة!



الفصل الرابع:

أدوات إيران في الإقليم

رؤية حول أنساق العمل العسكرية والإعلامية

".. مرّ المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، بعدد من المراحل، تنوعت فيها الأدوات المستخدمة، ما بين سياسي وعسكري، وحتى "ديني"، ولكن كان أهمها الأدوات ذات الطابع السياسي والديني الذي يستند إلى القوة الروحية التي يملكها نظام رجال الدين الذي أفرزته الثورة الإيرانية، وبطبيعة الحال، كان المجال السياسي، أو بمعنى أدق، المجال الديموجرافي الرئيسي الذي تحركت فيه طهران، هو الأقليات الشيعية الموجودة في دول الإقليم، كما في لبنان والعراق والبحرين واليمن والمملكة العربية السعودية، من خلال السعي إلى تطويعها في خدمة مشروع إيران التوسعي الطموح، بالإضافة إلى دعم أنظمة موالية"..

مدخل

طيلة العقود الماضية، ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية، في العام ١٩٧٩م، وبعد انتهاء الحرب مع العراق، في العام ١٩٨٩م، مرَّ المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، بعدد من المراحل، تنوعت فيها الأدوات المستخدمة، ما بين سياسي وعسكري، وحتى "ديني".

ولكن كان أهمها الأدوات ذات الطابع السياسي والديني الذي يستند إلى القوة الروحية التي يملكها نظام رجال الدين الذي أفرزته الثورة الإيرانية، كما تقدم في الفصل الثالث.

وبطبيعة الحال، كان المجال الجيوسياسي، أو بمعنى أدق، المجال الديموجرافي الرئيسي الذي تحركت فيه طهران، هو الأقليات الشيعية الموجودة في دول الإقليم، كما في لبنان والعراق والبحرين واليمن والمملكة العربية السعودية، من خلال السعي إلى تطويعها في خدمة مشروع إيران التوسعي الطموح، بالإضافة إلى دعم أنظمة موالية، وأهمها نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

كما توظف إيران الأداة العسكرية في خدمة مشروعها السياسي الإمبراطوري الذي يتوسع لما وراء إقليم الشرق الأوسط، ليشمل المناطق من وسط آسيا، وحتى أفريقيا السوداء جنوب الصحراء.

ولا يُعتبر الحرس الثوري الإيراني[٦٦]، كما قد يتبادر إلى أذهان البعض، هو الأداة العسكرية الوحيدة التي تعتمد عليها إيران، وخصوصًا ذراعه الضاربة المسؤولة عن العمليات الخارجية الإقليمية، وهو "فيلق القدس"؛ حيث إنها تعتمد على منظومة متكاملة من الأدوات السياسية والعسكرية، وكذلك الإعلامية التي تخدم مصالحها في البلدان والمناطق التي تتوسع بها، أو ترغب طهران في التوسع فيها.

---

(٦٦) حرس الثورة الإسلامية، ويُعرف كذلك باسم "حرس الباسداران"، و"الحرس الثوري"، وهو أحد مكونات القوة العسكرية الإيرانية، قائدها الأعلى هو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، أسسه الخوميني في بداية الثورة الإيرانية، في ظل عدم وضوح موقف الجيش النظامي الإيراني من الثورة، بشكل كامل، وقائده اليوم هو الفريق محمد علي جعفري الذي خلف الفريق يحيى رحيم صفوي، وقد لعب الحرس الثوري دورًا مهمًّا خلال سنوات حرب الخليج الأولى؛ حيث استعاد السيطرة على بعض المدن الإيرانية من يد الجيش العراقي، ويضم قوات التعبئة العامة المعروفة باسم "الباسيج"، وهو مجهَّز بقوات برية وبحرية، وله سلاح الجو والاستخبارات الخاصة به، علاوة على القوات الخاصة، بإجمالي ٩٠ ألف جندي، واحتياطي ٣٠٠ ألف، ومن أهم مكوناته "فيلق القدس"، الذراع الضاربة له، والمسؤول عن العمليات الخارجية الإقليمية للحرس الثوري، خصوصًا في العراق وسوريا، وفي اليمن وأفغانستان، ومناطق أخرى، ويقوده الجنرال قاسم سليماني، ويضم في صفوفه ١٨ ألف عنصر، للمزيد طالع:

- Qods (Jerusalem) Force". Federation of American Scientists Intelligence Resource Program. 29 dec2014.

- Anthony Cordesman and Martin Kleiber، Iran's Asymmetric Warfighting Capabilities. Washington، D.C.: Center for Strategic and International Affairs. 2007.

ويشمل هذا التنوع أو التعدد، مختلف أركان منظومة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث تعتمد إيران على منظومة متكاملة من الأدوات التي تتحرك من خلالها في الإقليم، وتتدرج - جميعها - في إطار مجموعتَيْن أساسيتَيْن من الأدوات، القوة الناعمة والقوة الصلبة.

وتشمل القوة الناعمة، الثقافة والإعلام والدبلوماسية، وكذلك نشر التشيُّع، وغير ذلك مما اتصل به، بينما ترتكز القوة الصلبة على أمرَيْن أساسيَّيْن، مصادر الطاقة التي تمتلكها إيران، أو تسيطر عليها في مجالها الحيوي، مثل مكامن النفط والغار العراقية، والمجموعات العسكرية، سواء الإيرانية، او التنظيمات المسلحة التي أساسها قوىً شيعية، تتحرك في دول الإقليم المختلفة، مثل "حزب الله" اللبناني، وميليشيات الحوثيين في اليمن.

في السياق السابق، يتناول هذا الفصل بعضًا من معالم أدوات التدخل الإيراني في الإقليم، بعد أن تناول الفصل السابق، محددات وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها ودوائرها بشكل عام.

وسوف يركز الفصل في هذا الإطار على أداتَيْن أساسيتَيْن، الأداة العسكرية، والإعلام كأحد أهم أركان أدوات القوة الناعمة.

ولكن قبل البدء؛ ثمَّة تنويه واجب في هذا السياق، وهو أن الفصل لم يشمل الأقليات الشيعية كأداة تدخل إيرانية فعَّالة في الإقليم؛ لأنه على أهميتها، وكونها الأهم والأخطر على الأمن القومي العربي.

ويأتي ذلك من كونها الأداة الوحيدة التي "ليست دخيلة" على هذه المجتمعات، ولها - بفعل المواطنة - حقوق يمكن توظيفها من أجل تحقيق مصالح إيرانية، أو أهداف لطهران في هذا البلد أو ذاك، مثل تحقيق عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، فعلى أهمتها هذه؛ فقد أفرد الكتاب لها فصلاً تاليًا.



المبحث الأول:

الأداة العسكرية الإيرانية وتحركاتها في المنطقة.. لمحة عامة

ضمن صراع الأصوليات الحاكم في منطقة الشرق الأوسط في الزمننا هذا؛ تُعتبر إسرائيل أحد أهم الأطراف التي تهتم بالتحركات الإيرانية في المنطقة، وخصوصًا على المستويَيْن السياسي والعسكري.

وبقطع النظر عن الموقف القيمي من دولة الكيان الصهيوني؛ إلا أنه تبقى حقيقة أن إسرائيل هي الطرف الأكثر فهمًا لحقيقة التحركات الإيرانية في المنطقة، سواء لجهة بواعثها، أو لجهة أدواتها.

ويعود ذلك إلى الطبيعة المشتركة لكلا المشروعَيْن، الإيراني والصهيوني، وتقاطعاتهما في مناطق ومساحات سياسية وأمنية شتى، مع كون كليهما يعمل في ذات الإطار الجيوسياسي، وهو المشرق العربي والإسلامي.

وتهتم إسرائيل وأجهزة مخابراتها، أكثر ما تهتم، وبشكل عام، بالمجموعات والقوى المسلحة الأهم والأكثر تأثيرًا في المجال الجيوسياسي، ولاسيما الأقرب إلى دوائر الأمن القومي الإسرائيلي، أو الفناء الخلفي للدولة العبرية كما في المصطلح السياسي والاستراتيجي.

ولذلك؛ فإن أقرب التقديرات للواقع، حول المجموعات المسلحة التي تمارس دور مخلب القط ، هي تلك التي تصدرها المؤسسات الاستخبارية الإسرائيلية، وخصوصًا شعبة الاستخبارت في الجيش الإسرائيلي "أمان"، والتي جزء أساسي من نشاطها، معرفة قدرات القوات المسلحة العربية والإسلامية، وأية قوة أخرى غير نظامية في محيط الفناء الحيوي الإسرائيلي، مثل "حزب الله"، و"كتائب الشهيد عز الدين القسَّام".

وأضيف إليها في السنوات الأخيرة، المجموعات المسلحة التي ظهرت في سوريا والعراق، وشبه جزيرة سيناء، مثل جبهة "النصرة"، و"داعش"، و"جيش الفتح"، و"كتائب بيت المقدس"، وغيرها.

وفي مارس ٢٠١٥م، "سرَّبت" المخابرات العسكرية الإسرائيلية تقديرًا شديد الأهمية حول "قدرات" إيران العسكرية التي تعمل في منطقة المشرق العربي، وصولاً إلى اليمن[٦٧].

(٦٧) "ديبكا": إيران تنفق ٨ مليار دولار سنويا لتمويل ٦ جيوش تقاتل في ٤ حروب بالمنطقة، ساسة بوست، للمزيد طالع:

http://www.sasapost.com/iran-funded-armies-of-the-arab-region

وفقًا لهذه التقديرات التي أعادت وسائل إعلام عربية عديدة نشرها في حينه؛ فإن إيران تنفق أموالاً طائلة تصل إلى ما بين ٦ إلى ٨ مليارات دولار سنويًّا، لتمويل ستة "جيوش" تقاتل في أربع جبهات عسكرية في الشرق الأوسط؛ لتوسيع دائرة نفوذ طهران، وتزيد هذه الأرقام حوالي نصف مليار دولار أو أكثر، شهريًّا، للحفاظ على تلك الصراعات مشتعلة.

واللافت أن إيران تنفق هذه الأموال الطائلة، على الرغم من معاناة اقتصادها بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي.

الجبهة الأولى والأهم بطبيعة الظرف، هي الجبهة السورية، وتشير مصادر المخابرات العسكرية الإسرائيلية، إلى أنه مع مطلع العام ٢٠١٥م؛ فإن الحرس الثوري الإيراني يدير العمليات في سوريا، من خلال أربعة مراكز للقيادة والسيطرة، الأول في دمشق؛ حيث يعمل الحرس الثوري الإيراني يعمل كجزء من هيئة الأركان العامة السورية العامة، ويعمل معه اثنان من المليشيات الموالية لإيران تحت سلطتها المستقلة.

ولمركز القيادة هذا ثلاث مهام: الإشراف على هيئة الأركان السورية العامة ومراقبة آلية تخطيطها للعمليات، وحراسة الأسد وعائلته ورموز نظامه، والدفاع عن المواقع الرئيسية، مثل المطار العسكري والمزارات الشيعية مع الحفاظ على الطرق السريعة إلى لبنان، وإبقائها مفتوحة.

المركز الثاني، يقع في منطقة حلب في شمال سوريا؛ وكان ضباط الحرس الثوري يشاركون في وضع خطط لهجوم عام لهزيمة الفصائل المسلحة، وإخراجها من المناطق التي سيطرت عليها في هذه المدينة، والتي تُعتبر أكبر المدن السورية.

وفي فترة من الفترات، نقل مركز الحرس الثوري قوات "حزب الله" الموجودة على نطاق واسع من لبنان إلى هذه الساحة، جنبًا إلى جنب مع مليشيات شيعية تم جلبها من أفغانستان وباكستان، وخضعت لتدريبات عالية المستوى في قواعد الحرس الثوري الإيراني.

كان ذلك قبل اندلاع معارك القلمون، والتي تقع في منطقة استراتيجية على الحدود السورية اللبنانية، فعندما اندلعت معارك القلمون بين "حزب الله" من جهة، وبين "جبهة النصرة" و"داعش" من جهة أخرى؛ تم تأسيس مركز قيادة جديد هناك، بعد إعطاء الأولوية لهذه المنطقة في خطط طهران لتأمين النظام السوري في دمشق.

القيادة الرابعة في جنوب سوريا، وتقع مناطق عملياتها الأساسية بين درعا ودمشق، وأهميتها تكمن في أنه لو تمكن "حزب الله" من طرد المسلحين المعارضين للنظام من هناك؛ سيتم وضع قوات "حزب الله" في جبهة جديدة مواجهة للجيش الإسرائيلي في الجولان السورية المحتلة.

ولكن لا تستطيع قوات الحرس الثوري تحمل كل هذه المهام على الجبهة السورية الواسعة والمعقدة، ولذلك؛ فإنه في فترة ما من ربيع وصيف العام ٢٠١٥م؛ عمدت طهران إلى حل أكثر جذرية من وجهة نظرها، وهو تكوين جيش سوري جديد، يقوم بالعمليات.

وتشير معلومات إسرائيلية إلى أن ضباط إيرانيين قاموا بمهمة تدريب وتجهيز قوة قتالية سورية جديدة، من سبعين ألف مقاتل، حملت اسم "قوة الدفاع الوطني السوري"، تمولها طهران، بما في ذلك أجور الجنود.

كما تقوم طهران بتموين الجيش السوري بالذخائر والبراميل المتفجرة، ونقل الجنود جوًّا، بما يحملها أعباء مالية إضافية، وبشكل عام تقدر مصادر استخباراتية غربية الإنفاق الشهري لإيران في الأزمة السورية، بحوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، أي نحو ٢,٥ مليار دولار سنويًّا.

هذا الإنفاق والدعم اللوجستي لا يشمل حزب الله، الذي يبلغ قوام جنوده حوالي ٢٥ ألف جندي، يحصل من إيران على ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي شهريًّا، بإجمالي ملياري دولار سنويًّا بخلاف الدعم اللوجستي.

ولكن يختلف نسق العمل الإيراني في العراق واليمن؛ حيث إن الوضع الديموجرافي والجيوسياسي للبلدَيْن مختلف عن الحالة السورية، فهناك دولة منقسمة على نفسها في العراق واليمن، وقوى من داخل كل بلد تعترض مسار القوى السياسية التي تدعمها إيران.

ولذلك؛ فإن إيران تعمل في العراق واليمن على ذات النسق الذي تعمل به في لبنان؛ حيث تدعم قوى سياسية لها ظهير عسكري، كما في حالة "الجيش الشعبي القومي العراقي"، والمعروف إعلاميًّا بـ"الحشد الشعبي"، وهي ميليشيات شيعية تم تكوينها في إطار الحرب ضد تنظيم "داعش" في العراق، وجماعة أنصار الله، أو الحوثيين، في اليمن.

ولكن دعم ميليشيا الحوثي في اليمن ليست بذات السهولة في دعم الحشد الشعبي في العراق؛ حيث التقاء الحدود ووجود حكومة موالية في بغداد سهل من مهمة إيران في دعم "الحشد الشعبي" الذي يصل عديده وفق تقديرات البعض إلى حوالي سبعين ألف مقاتل، بينما العملية العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن؛ تحول دون وصول السلاح اللازم إلى الحوثيين من إيران، فيعتمدون على أسلحة الجيش اليمني السابق، بعد استيلائهم على الكثير من مقاره وسلاحه، وتعاون الرئيس اليمني المخلوع على عبد الله صالح، معهم في السيطرة على العاصمة صنعاء وتعز ومدن يمنية أخرى.

وتشير تقديرات استخبارية إسرائيلية وغربية، إلى أن إيران أنفقت نحو نصف مليار دولار

خلال أشهر صيف عام ٢٠١٤م، وشتاء ٢٠١٤/٢٠١٥م، لدعم الحوثيين، وهو ما يصل بالرقم الذي أنفقته إيران في المنطقة العربية، في عام واحد، إلى حوالي سبعة مليارات دولار، إذا ما تم الوضع في الحسبان إنفاقها العسكري في العراق.

حاول الغرب بمساعدة بعض الحلفاء العرب السيطرة على هذا الإنفاق الإيراني المحموم، الذي يزيد على الميزانية العسكرية الرسمية المعلنة لمصر، كدولة إقليمية كبرى، على سبيل المثال، وبالتالي تقييد يد الإيرانيين في التعامل مع الأزمات الحالية في المنطقة، ويتم ذلك من خلال التأثير على أسعار النفط، التي تُعتبر الممول الأكبر للميزانيات العلنية والسرية.

ويعيد البعض في ذلك، الانخفاضات الأخيرة التي ضربت أسعار النفط، ويقولون إنها تستهدف بالأساس ضرب خطط روسيا في شرق أوروبا، وإيران في الشرق الأوسط[٦٨]، وأن هذه الانخفاضات هي "تحرك جيوسياسي له أهداف إقليمية وعالمية للضغط على الدول سياسيًّا".

وهناك تصريح شهير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يقول فيه: "نحن جميعًا نرى انخفاض أسعار النفط، هناك عدة أسباب قد تكون خلف ذلك؛ فهل يمكن أن يكون هناك اتفاق ما بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لمعاقبة إيران والتأثير على اقتصاد روسيا وفنزويلا؟ من المحتمل ذلك".

ولقد نحا الرئيس الفنزولي، نيكولا مادورو، نحو ذلك؛ حيث أشار في مقابلة له مع وكالة "رويترز" في مطلع ٢٠١٥م، إلى أنه "يعتقد أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ترغبان في خفض أسعار النفط لإلحاق الضرر بروسيا.

كما أن الرئيس البوليفي إيفو موراليس يتفق مع مادورو وبوتين أيضًا، ويتضح ذلك من خلال تصريح له لقناة "روسيا اليوم" في ذات التوقيت، قال فيه: "إن الانخفاض في أسعار النفط كان بسبب الولايات المتحدة التي تشن هجومًا على اقتصاد فنزويلا وروسيا، وفي مواجهة مثل هذه الهجمات الاقتصادية والسياسية، يجب على الأمم أن تتحد".

الرئيس الإيراني حسن روحاني كذلك قال إن السبب الرئيسي للهبوط في أسعار النفط "هو مؤامرة سياسية من قِبل بعض الدول ضد مصالح المنطقة والعالم الإسلامي، إن إيران وشعوب المنطقة لن تنسى هذه المؤامرة والخيانة ضد مصالح العالم الإسلامي"[٦٩].

(٦٨) مايك ويتني: **الهبوط المفاجئ بأسعار النفط: هل هو مؤامرة سعودية أمريكية؟**، ترجمة خاصة لموقع "نون بوست"، عن دورية "كاونتر بانتش"، ١٧ يناير ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**
http://www.noonpost.net/content

(٦٩) المصدر السابق.

وفي مقال للكاتب البريطاني لاري إليوت، نشرته صحيفة "الجارديان"، كشف عن اجتماع جرى بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، والعاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، في سبتمبر ٢٠١٤م، توصلا فيه لاتفاق لزيادة إنتاج النفط للتأثير على إيران وروسيا.

مقال إليوت حمل عنوان "مخاطر عالية في لعب الولايات المتحدة بورقة النفط ضد إيران وروسيا"، ويقول فيه الكاتب: "تحاول واشنطن، بمساعدة حليفتها السعودية، خفض أسعار النفط، وذلك من خلال إغراق السوق الذي يعاني من ضعف بالطلب بالنفط الخام، ويمكننا فهم هذه الخطوة من خلال الاعتراف بأن روسيا وإيران تعتمدان بشكل أساسي على صادرات النفط لتمويل نفقاتهما".

ويضيف الكاتب: "في سبتمبر الماضي (٢٠١٤م) توصل جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، إلى اتفاق مع العاهل السعودي (الملك عبد الله)، يتعهد بموجبه السعوديون ببيع النفط الخام بأسعار أقل من سعر السوق، وهذا التفسير يساعد على فهم سبب الانخفاض المتتالي بأسعار النفط، على الرغم من أن الاضطراب الذي تحدثه الدولة الإسلامية (إيران) في العراق وسوريا كان كفيلاً برفع أسعار النفط بدلاً من تخفيضها".

وقال الكاتب البريطاني إنها ليست المرة الأولى التي يقوم بها السعوديون بذلك؛ حيث عملوا على تنفيذ مخطط شبيه بذلك في منتصف الثمانينيات الماضية، لزعزعة استقرار نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين من خلال خفض أسعار النفط إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل، ولكن في هذه المرة، ووفقًا للمتخصصين في الشأن الشرق أوسطي، فإن السعوديين يسعون للضغط على إيران وموسكو للتخلي عن دعمهما لنظام الأسد في سوريا.

ولقد نحا الكاتب الأمريكي الأشهر توماس فريدمان، والصحفي أليكس لانتير، إلى ذات الموقف؛ من وجود "حرب نفطية عالمية" تقف فيها الولايات المتحدة والسعودية إلى جانب واحد ضد كل من روسيا وإيران.

لانتير كتب مقال على موقع "الاشتراكيين العالميين" قال فيه: "على الرغم من وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية العالمية الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط، إلا أن العامل الأساسي لهذا الانخفاض المذهل، هو تعاون واشنطن مع أوبك والسعودية لزيادة الإنتاج وإغراق أسواق النفط العالمية بهدف زيادة تخفيض الأسعار".

واوضح أن المملكة العربية السعودية استخدمت هذه الوسيلة لتحقيق أهداف سياساتها

الخارجية، أكثر من مرة في العقود السابقة، ومن بينها حالة العراق السابقة، وقبلها عندما استغلت قدراتها النفطية للعمل ضد الغزو السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م؛ حيث زاد إنتاج النفط في تلك الفترة حتى وصل سعر البرميل إلى ٢٠ دولار محسوبة بأسعار اليوم.

ويثور هنا تساؤل حول فاعلية هذا الإجراء في تحجيم واحدة من أخطر الأدوات الإيرانية للتحرك في المشرق العربي، فخطط طهران لا تزال فاعلة وقادرة على مواجهة التحديات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها؛ فنظام الرئيس السوري بشار الأسد لم يزل قائمًا وأحد عناصر المعادلة السياسية في البلد، وفي العراق لم تزل إيران هي الحاكم الفعلي له، بينما قواعد حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن ثابتة لم تتراجع كثيرًا.

يبقى الرهان على قوة السلاح؛ حيث إن التهديد الحقيقي الذي أعاق على الأقل تقدم المشروع الإيراني في الدول الأربع المشار إليها، العراق وسوريا ولبنان واليمن، هو سلاح فصائل "الأصولية المضادة" للأصولية الإيرانية، والحرب السعودية على اليمن؛ حيث قادت لنتائج أوسع كثيرًا، في غضون فترة زمنية وجيزة، من الاعتماد على سلاح النفط والعقوبات، مع الاعتراف بوجود شكل من أشكال التأثير الذي لا يمكن إنكاره بطبيعة الحال على الاقتصاد الإيراني، وبالتالي على خطط طهران السرية والعلنية في الشرق الأوسط.

ويمكن إلقاء الضوء في عجالة على هذا الأمر، من خلال دراسة أعدها نائب الرئيس الإيراني حسن روحاني، للتخطيط والشئون الاستراتيجية، محمد باقر نوبخت ووزير المال على تايبنية، حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد الإيراني(٧٠).

الدراسة أشارت إلى أن حكومة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، قد أخفقت في تحقيق أي نمو اقتصادي خلال الفترة من العام ٢٠١٠م، وحتى العام ٢٠١٢م، بل إن النمو تراجع خلال هذه الأعوام نحو ٥,٤ في المئة، فيما سجل معدل التضخم نحو ٤٥ في المئة، وليس ٣٧ في المئة كما كانت تدعي حكومة نجاد، وأن حكومة نجاد ١٤٠ ألف فرصة عمل جديدة فقط خلال ثماني سنوات، وليس سبعة ملايين كما ادعت.

ويبدو تأثير العقوبات الغربية والدولية واضحًا على قطاع النفط؛ الأكثر استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الإيراني؛ حيث تقلصت الطاقة الإنتاجية لإيران خلال الأعوام الثمانية السابقة ولم تتوسع عن مستواها القياسي في العام ٢٠٠٥م، حوالي ٤,٢ مليون برميل يوميًّا. مع تحول زبائن النفط الإيراني، مثل الصين وكوريا الجنوبية، إلى دول مصدرة أخرى.

(٧٠) خدوري، وليد: **آثار العقوبات على نفط إيران**، "الحياة" اللندنية، ٦ أكتوبر ٢٠١٣م

ويقول خدوري[٧١]، إن تجارب السنوات الأخيرة، تقول إن الحصار والمقاطعة النفطية لم يؤديا فقط إلى حرمان إيران من ريع بترولي يقدر بمليارات الدولارات سنويًا، بل قادا إلى تدهور الطاقة الإنتاجية النفطية، نظرًا إلى عدم التمكُّن من التعاون مع شركات النفط أو شركات الخدمات الهندسية، ومن ثم إهمال الحقول المنتجة وعدم تطوير حقول جديدة.

ولقد بدأت سياسة الحصار والمقاطعة الأمريكية للنفط الإيراني منذ حادثة احتلال السفارة الأمريكية في طهران، عام ١٩٧٩م، ثم تم فرض حصار جديد بعد الهجوم على مقر المارينز في بيروت عام ١٩٨٤م؛ حيث أُضيفت إيران إلى قائمة الدول التي تساند الإرهاب.

شملت المرحلتان من العقوبات، تجميد كل الموجودات والأملاك الإيرانية في الخارج، ومنع وصول المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى إيران، ومنع إيران استيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج المدني والعسكري.

المرحلة الثالثة من العقوبات، بدأت في العام ١٩٩٢م؛ حيث وسعت الولايات المتحدة نطاق العقوبات لتشمل الأشخاص والشركات التي تساعد إيران في تطوير برامجها العسكرية، ثم منع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، في العام ١٩٩٥م، التجارة والاستثمار في إيران، وهو ما شدده الرئيس الأمريكي باراك أوباما، عام ٢٠١٣م، في قطاعَيْ السيارات والبتروكيماويات.

في العام ١٩٩٦م، بدأت ما يمكن أن يُطلَق عليه مصطلح "العقوبات النووية"؛ حيث شمل القانون الأمريكي الذي صدر تحت هذا المعنى، عقوبات على الشركات غير الأمريكية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، بما فيه الطاقة النووية.

إلا أن عددًا من الشركات الأوروبية والآسيوية لم تلتزم بذلك القرار، باعتبار أنها لا تخضع إلا لقوانين بلادها، ولا صالح لها بالقوانين الأمريكي، ولذلك، قامت الولايات المتحدة، في العام ٢٠١٣م، بفرض إجراءات جديدة لإلزام هذه الشركات بالعقوبات الأمريكية، ففرضت عقوبات، منها منع تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للمديرين التنفيذيين في الشركات التي تنتهك القانون الأمريكي السابق.

وفي الفترة ما بين العام ٢٠١١م، و٢٠١٢م، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات جديدة، وُصِفَت بأنها الأشد على إيران؛ حيث منعت أية معاملات مالية مع شركات إيرانية، ومنعت الوزارة المصارف الإيرانية من أي تعامل مع المصارف الأمريكية.

كما أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في ٢٠١١م، قرارًا بمنع الشركات النفطية العالمية من التعامل مع المصرف المركزي الإيراني، المسؤول عن استلام الإيرادات النفطية.

---

(٧١) المصدر السابق.

ولقد قادت هذه الأوضاع إلى فقدان طهران لزبائن مهمين للنفط الإيراني؛ حيث توقفت كوريا الجنوبية والهند وتركيا والصين وجنوب أفريقيا ومعظم الدول الأوروبية، عن استيراد النفط الإيراني، وكان البديل، النفط الخليجي والنفط الأمريكي.

أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض عائدات النفط الإيرانية في العام ٢٠١٢م، إلى أدنى مستوى لها في ثلاث أعوام، بينما تقلص حجم الصادرات إلى أدنى مستوى في ربع قرن؛ حيث تشير معلومات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى انخفض حجم الصادرات الإيرانية إلى ١,٥ مليون برميل يوميًّا في ذلك العام، ٢٠١٢م، مقارنة بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميًّا في العام ٢٠١١م.

عطلت هذه العقوبات الكثير من الخطط الإيرانية، ليس على مستوى خططها السياسية في الإقليم فحسب؛ وإنما فيما يتعلق بخطط التنمية، والتي تُعتبر واحدة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الإيراني، ولذلك يمكن فهم أسباب إيران في صدد التشديد على ضرورة رفع العقوبات عنها خلال المفاوضات النووية قبل التوقيع على أي اتفاق.

إلا أنه لا يمكن القول إن هذه العقوبات، وما نجم عنها من خسائر، قد قادت إلى تحجيم إيران عن المضي قُدُمًا في خططها ومشروعاتها الإمبراطورية؛ فالملاحظ أن الوتيرة مستمرة، على الرغم من حصول بعض التراجعات، بسبب مواقف دول الخليج والولايات المتحدة من تطورات الأوضاع في العراق وسوريا واليمن.

بل على العكس؛ ربما كانت العقوبات في صالح الأدوات العسكرية لإيران في الإقليم.

فعلى رأس هذه الأدوات الحرس الثوري، وهو، وفق تقديرات لمخابرات غربية[٧٢]، وأوساط دبلوماسية عدة؛ فإن الحرس الثوري الإيراني، كان أكبر المستفيدين في فترة العقوبات الغربية، قبل التوقيع على الاتفاق النووي الأخير في يوليو ٢٠١٥م؛ حيث استغلها لتوسيع نشاطاته وأعماله عبر الشركات التابعة له؛ حيث تولى الحرس الثوري أعمال شركات النفط الدولية التي انسحبت من السوق الإيرانية، وفازت عدة شركات تابعة له، بعقود ضخمة.

ووفق تقديرات غربية كذلك؛ فإن الدخل السنوي للحرس الثوري من أنشطته التجارية، يتجاوز العشرة مليارات دولار، إلى نحو ١٢ مليارًا، أي نحو سدس الناتج المحلي الإيراني.

ولا تقتصر أنشطة الشركات التابعة للحرس الثوري على المجالَيْن، النفط والطاقة، والتجارة؛ حيث إن له شركات أخرى تعمل في قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل النقل، والبناء والتشييد، والسياحة، والاتصالات والإنترنت.

---

(٧٢) الحرس الثوري.. **قوة عسكرية تحولت إلى إمبراطورية اقتصادية**، تقرير للعربية.نت، ٧ يوليو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:** http://www.alarabiya.net

ومن أهم هذه الشركات، شركة "خاتم الأنبياء" أو "خاتم المرسلين"، بحسب طريقة ترجمة الاسم الفارسي لها ("پيامبران" بالفارسية = الأنبياء أو المرسلين في اللغة العربية)، وهي التي فازت بعقد تطوير حقل "بارس" (فارس بالغربية) للغاز، وخط مترو طهران، بقيمة ١,٢ مليار دولار، ومد خط الأنابيب إلى باكستان، بقيمة ١,٣ مليار دولار.

وفي حال رفعت العقوبات فمن المتوقع أن يعزز ذلك الاقتصاد ويساعد الحرس الثوري في جني المزيد من الأموال من خلال خفض تكاليف التأمين والشحن والعمولات مع البنوك، وحرية استيراد قطع الغيار والتكنولوجيا، وهو ما يقوم الحرس الثوري به حاليًا عبر شركات واجهة يملكها أفراد وشركات مرتبطة به.

ولعل في ذلك تفسير لموقف المستوى السياسي للحرس الثوري المؤيد للاتفاق النووي؛ لأن الاتفاق من شأنه رفع العقوبات، وبالتالي تعزيز مكانة المؤسسات والأنشطة الاقتصادية له.



المبحث الثاني:
الإعلام الإيراني واستراتيجيات عمله وموضعه في منظومة القوة الناعمة الإيرانية

للإعلام الإيراني اتجاهان أساسيان للحركة، اتجاه هجومي؛ أي يستهدف مخاطبة الآخرين، وإيصال الرسائل إليهم، واتجاه دفاعي، يستهدف الرد على الإعلام الموجَّه المضاد الذي يستهدف إيران والنظام الإيراني.

ومن ذلك، يمكن فهم طبيعة عمل قناة "العالم" على سبيل المثال، والتي تُعتبر أداة مثالية للرد على إذاعة "فاردا" أو الحقيقة بالفارسية، والتي أطلقتها الولايات المتحدة، وتستهدف الرأي العام الإيراني، عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقناة "BBC Farsi" البريطانية الموجهة إلى إيران.

ويكتسب الإعلام الإيراني أهمية كبرى سواء لجهة نشر الرسائل وتعضيد السياسات، أو في العمل ضد الخطط التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية والدولية، لاستهداف الدولة أو النظام في طهران، فالإعلام أحد أهم وسائل القوة الناعمة، ولذلك فهو وسيلة عمل وعمل مضاد مثالية.

في الإطار، تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا- المحيط الهادئ والعالم(٧٣).

وهناك هيئة رسمية يشرف عليها المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، هي التي تحدد وتراقب تنفيذ السياسات الإعلامية لجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في إيران، وفق السياسات العامة للدولة، وهي وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB).

هذه الهيئة ترتبط بعدد من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، وخصوصًا وزارة الخارجية، لتحقيق عدد من الأهداف، ومن بينها نقل وجهة النظر الرسمية للدولة في القضايا والأمور المختلفة، وخدمة الدبلوماسية العامة لإيران، وعلى رأس غاياتها بطبيعة الحال "نقل رسالة الثورة الإسلامية".

وهناك سابقة قد لا تكون في أي دستور آخر في العالم؛ حيث ذكرت المادة (١٧٥) من الدستور الإيراني بوضوح حاكمية دور هذه الجهة في عملية نشر الأفكار وحرية التعبير، وهو

(٧٣) باكير، علي حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، مصدر سابق.

أمر متناقض؛ حيث كيف يكون هناك حرية في التعبير ونشر الأفكار، من خلال جهة تقييم خاصة لو كانت رسمية، وتابعة لأعلى سلطة في البلاد.

كما تتضمن هذه المادة تقييدًا آخر؛ حيث قالت إن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب ان تتم "بما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد"، وهي كلها مصطلحات فضفاضة تمكّن النظام من فرض وجهة نظره في هذا الإطار.

ومن أدوات القوة الناعمة الإيرانية المهمة ضمن نشاط هذه الهيئة، ما يُعرف بالخدمة الدولية لـ(IRIB)؛ حيث تهدف إلى مخاطبة الرأي العام الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية، و"كل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين".

ويقول الكاتب والباحث حسام شاكر[٧٤]، إن الحالة الإيرانية جسدت تجربة مهمة من نماذج القوة الناعمة على مستوى الإقليم؛ حيث عملت بفعالية رغم واقع الحصار والعزل المتعدد المستويات، المفروض على طهران منذ ثورة ١٩٧٩م، علاوة على أنها أتت من بلد تبنى خطابًا استثنائيًا في السياسة والإعلام والثقافة، وغير مألوف بالإطلاق في المنطقة.

في هذا الاتجاه لا تقتصر اتجاهات عمل القوة الناعمة لإيران على الإعلام؛ حيث تشمل كذلك المجالات الثقافية والفنية والأكاديمية، ووظفت حضورها في هذه الفضاءات للإطلالة على الإقليم ككل وعلى العالم بمجتمعاته وثقافاته.

ويضيف شاكر أن المراكز الثقافية الإيرانية عملت كنقطة ارتكاز مباشرة في دعم الدبلوماسية الشعبية في مجالها الثقافي، خاصة مع انسداد مجالات التواصل السياسي الفاعل خلال حقبة الحصار والعزل الطويلة التي أعقبت الثورة الإيرانية.

واستغلت طهران في ذلك السفارات الإيرانية في العالم من أجل تحقيق الأهداف المختلفة لمنظومة القوة الناعمة الإيرانية، وخصوصًا في مجال الدبلوماسية الشعبية، والتواصل مع المجتمع المدني، وشمل ذلك أمريكا اللاتينية وأفريقيا والأقليات المسلمة حول العالم.

كما توسعت إيران في مجال دبلوماسية المؤتمرات؛ حيث كانت وسيلة مهمة لجذب النخب والرموز المختلفة من مختلف أنحاء العالم، إلى إيران، لخدمة السياسات الإيرانية بطبيعة الحال، وفي الإطار، أدارت الحكومة الإيرانية، عدة برامج أكاديمية وتدريبية، من أجل استقطاب الكفاءات والأكاديميين من مختلف دول وأقاليم العالم.

---

(٧٤) شاكر، حسام: **القوة الإيرانية الناعمة ومعضلاتها**، بوابة الدراسات، "الجزيرة.نت"، ١٧ أبريل ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:** http://alkhaleejonline.net

وكما امتاز النشاط الإيراني في مجال استخدام القوة الناعمة، بالتنوع في الأدوات؛ امتاز كذلك بالانتشار؛ حيث خاطبت إيران مختلف اللغات والثقافات، ومن التجارب المهمة في هذا المجال، تليفزيون "برس تي. في" الذي يُبثُّ بالإنجليزية، وتليفزيون "هيسبان تي. في" الذي يبث بالإسبانية، بجانب الانتشار على شبكة المعلومات العالمية.

ولكن ثمَّة ملاحظة على هذه الأنشطة، وهي أنها تركز في الغالب على مخاطبة الأقليات الشيعية، وهو ما يضعف أثر الوسائط الأخرى التي تخاطب الجمهور العام.

ارتبط بذلك أن وُصِف الإعلام الإيراني، على وجه الخصوص من مختلف وسائل القوة الناعمة الإيرانية، بالطائفية وتأجيج المذهبية، وهو ما فتَّ كثيرًا في عضد الفاعلية الإيرانية في هذا المجال، وخصوصًا داخل أوساط الحركات الإسلامية السياسية والدعوية الأخرى، ولاسيما في ظل ممارسات حلفاء طهران الإقليميين، كما في حالة العراق.

ويرصد باكير[٧٥]، مجموعة من المنظومات التي اعتمدت القوة الناعمة الإيرانية عليها، فعلى الصعيد الثقافي - حيث تُعتبر الثقافة مصدرًا مهمًا من مصادر توليد القوة الناعمة لأية دولة، حتى إن الكثير من الباحثين يفسرون القوة الناعمة على أنها تكاد تقترن حصرًا بالتأثير الثقافي - تأتي اللغة الفارسية كعنصر أساسي في جذب الأمم الأخرى على اعتبار أنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى السائدة اليوم في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية، والأرمينية، والجورجية، والسواحلية وغيرها.

يرتبط بذلك استغلال طهران - كما في الفصل السابق - لعنصر الريادة الحضارية؛ حيث سادت الإمبراطورية الفارسية قديمًا المنطقة الممتدة من مصر واليونان وتركيا، وحتى شمال الهند وآسيا الوسطى اليوم.

على مستوى "القيم السياسية"، تمتلك إيران نظامًا سياسيًّا يتبنى مفهوم "الديمقراطية الدينية"، وهو نموذج تقريبًا هو الوحيد من نوعه على مستوى العالم، وبالتالي، فهو عنصر جذب لاهتمام الكثير من الأكاديميين والباحثين.

ويقول رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، علي لاريجاني، في ذلك: "إن إحدى أهم مآثر الإمام الخوميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الإطلاق، تكمن في أنه قدَّم نموذجًا للديمقراطية الدينية، التي تستند إلى التصويت الشعبي ومقاومة الظالم بما يتماشى مع القيم الإسلامية"[٧٦].

---

(٧٥) باكير، علي حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، مصدر سابق.

(٧٦) المصدر السابق.

ويرى جوزيف ناي[٧٧]، أن السياسة الخارجية يمكن - بدورها - أن تكون مصدرًا أساسيًا من مصادر القوة الناعمة لأية دولة، خاصة إذا كانت تحمل قيمًا سامية أو أطروحات عالمية أو مبادرات تعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية.

كما يمكن للسياسة الخارجية - بحسب ناي - أن تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للبلاد إذا ما نُظِر إليها من قِبل الدول الأخرى والشعوب الأخرى على أنها شرعية وأخلاقية.

في هذا الإطار، يشير باكير إلى أنه في الحالة الإيرانية؛ تكتسب السياسة الخارجية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرًا على الإطلاق.

فنعود هنا إلى ما ذكره الدستور الإيراني، في البند (١٦) من المادة الثالثة على أن "تنظيم السياسية الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم".

ويرتبط ذلك بما جاء في المادة الثانية، في صدد الأسس التي يقوم عليها النظام الإيراني، والتي من بينها "محو الظلم والقهر مطلقًا ورفض الخضوع لهما".

ثم أتت المادة (١٥٤)، لتعضِّد ذلك، عندما تقول: "تَعتبر جمهورية إيران إن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية بقعة من العالم وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى".

وقبلها المادة (١٥٢)، التي تقول: "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".

هنا الطابع العالمي واضح في كل هذه النصوص، وهو ما يدعم أهمية السياسة الخارجية لإيران كإحدى أهم وسائل القوة الناعمة، وخصوصًا في ظل ما تتبناه إيران ونظامها من شعارات ترفع قيم "التحرر" و"الثورة ضد الظلم والطغيان والاستعمار".

في العام ٢٠٠٥م، وضع النظام الإيراني رؤية شاملة لتوظيف القوة الناعمة في سياق

(77) Joseph S. Nye، The Paradox of American Power، Oxford University Press، USA; 1 edition، 2003، p. 812-

وثيقة عرفت باسم "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" (٢٠٠٥-٢٠٢٥)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: ٢٠٢٥". وهي تُعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني(٧٨).

وتضع هذه الاستراتيجية تصور للدور الإقليمي الإيراني خلال الفترة المذكورة، وغايتها الرئيسية تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء(٧٩).

ومن ما جاء في هذه الوثيقة، أن إيران "ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًّا في العام ٢٠٢٥، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًّا، وعلميًّا، وتكنولوجيًّا، وتصبح نموذجًا ملهِمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم الإمام الخوميني وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية"(٨٠).

إلا أن الوثيقة تذكر مناطق أخرى خلاف المنطقة المهمة المشار إليها، مثل شبه القارة الهندية، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى.

في الإطار السابق، يعمل الإعلام الإيراني في إطار مؤسسي؛ حيث لا يشتمل على أسماء شخصية برَّاقة، كما في الإعلام العربي أو الأمريكي على سبيل المثال؛ حيث تنفذ وسائل الإعلام الإيرانية الخطة العامة للدولة، من دون شخصنة كبيرة.

وتتنوع مجالات اهتمام الإعلام الإيراني، ما بين ما هو سياسي، وما هو اقتصادي، وما هو ديني، وغالبًا ما يكون باللغتَيْن، العربية والأوردية، من أجل نشر المذهب الشيعي.

وحتى السينما والأطفال؛ فهناك عدد كبير من الصحف والقنوات الفضائية الإيرانية، التي تهتم بكل مجالات العمل الإعلامي تقريبًا.

وهناك رافد شديد الأهمية للإعلام الإيراني، يخدم عليه، وهو الرافد المذهبي؛ حيث إن وسائل الإعلام الأخرى التي تخص الطائفة الشيعية في الدول المجاورة، كما في العراق وسوريا ولبنان؛ تعمل في إطار نسق متكامل مع نظيرتها الرسمية أو غير الرسمية في إيران.

---

(٧٨) ذكر ذلك، سيد هادي زرجاني، في مراجعة لكتاب له صادر عن معهد طهران للدراسات الدولية والبحوث عام ٢٠٠٩م، عن مصادر القوة الإيرانية مقارنة بدول جنوب غرب آسيا، في: باكير، علي حسين: اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مصدر سابق.

(٧٩) باكير، علي حسين: **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستَيْن الإيرانية والتركية حيال سوريا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، **للمزيد طالع:** http://studies.aljazeera.net

(80) Jahangir Amuzegar، Iran's 20-year economic perspective: promises and pitfalls، Middle East Policy Journal، 2009، Vol. 16،p: 4157



وثمَّة حقيقة من الأهمية بمكان التأكيد عليها، وهي أن مصطلح وسيلة إعلام "غير رسمية" لا مجال له في طهران؛ حيث إن كل وسائل الإعلام هناك تعمل وفق نسق واحد، وفي إطار رسالة واحدة وسياسة واحدة.

وتمتلك الدولة الإيرانية ثلاثة أذرع إعلامية رئيسية، وهي الصحف الورقية، والقنوات الفضائية، ووكالات الأنباء، ولكن أهم هذه الأذرع فيما يخص خدمة السياسة الخارجية للدولة، هي الفضائيات ووكالات الأنباء؛ حيث تخدم الصحف الورقية، بنسخها الإلكترونية - أهمها: "كيهان"، و"همشري"، - رسالة النظام الإيراني على المستوى الداخلي.

ولكن ثمة بعض هذه الصحف والإصدارات الورقية، له أهميته في هذا الذي نقول، ومن بينها، صحيفة "الوفاق"، وتصدر باللغة العربية، ومجلة "إيران ديبلوماسي"، ومجلة "إطلاعات"، وكلاهما مجلة للتحليل السياسي تصدر بالفارسية والإنجليزية، بالإضافة إلى صحيفة "إيران تايمز"، وتصدر باللغة الإنجليزية.

الإعلام الفضائي الإيراني:

تطورت وتنوعت القنوات القضائية الإيرانية، والشيعية بشكل عام، بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وخصوصًا بعد تمكُّن حلفاء إيران في العراق من السيطرة على مفاصل الحياة السياسية هناك، عقب الغزو الأمريكي للعراق.

وتقوم طهران والحكومات والجماعات الأخرى التي تبث هذه القنوات، بوضعها على الأقمار القريبة من القمر الصناعي المصري "نايل سات - ١٠١"، و"نايل سات - ١٠٢"، والقمر "عرب سات"، لكي تبث على مدارها، وتصل إلى المشاهد العربي.

ومن أهم هذه القنوات:

- الأنوار الأولى.
- الأنوار الثانية.
- المعارف.
- فورتين.
- قناة المهدي.
- قناة "فدك".
- الفرات.
- بلادي.
- كربلاء.
- الثَّقلَيْن.
- الغدير.
- الأوحد.
- العهد.
- الكوثر.
- المنار.
- المسار.
- المسار الأولى.
- الكوت.
- العالم.
- مجموعة العراقية.
- الفرقان.
- طه.
- السلام.
- بريس "تي. في".
- الاتجاه.
- هدهد للأطفال.
- IFilm "قناة أفلام"
- هادي للأطفال.
- الولاية.
- قناة المصطفى.
- الإمام الرضا.
- الدعاء.
- الصراط.
- النعيم.

قناة "العالم":

على أهميتها، وكونها التجسيد الأهم للتوصيف السابق للإعلام الإيراني ووظائفه؛ فإنه من الأهمية بمكان إلقاء بعض الأضواء عليها.

والقناة تُبث من طهران، وتديرها هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية ضمن باقة قنواتها الإخبارية باللغات المختلفة، وتأسست في العام ٢٠٠٣م، وهي موجهة للناطقين بالعربية في العالم العربي وخارجه.

ومن أهم أهدافها الدفاع عن إيران والثورة الإسلامية، وتصدير الفكر الشيعي.

ومنذ انطلاقة القناة، وحتى نهاية العام ٢٠٠٤م، في عهد رئيسها على لاريجاني، ومديرها العام حسن بهشتي بور، أي خلال فترة حكم الرئيس محمد خاتمي، كانت "العالم" هادئة بشكل عام في أدائها، رغم ثقل ودور ضباط الحرس الثوري داخل أجهزة القناة.

ومن هؤلاء بيمان جبلِّين الذي كان يعمل في إدارة قسم الأخبار، ثم تم تكليفه عام ٢٠٠٥م، بإدارة مكتب بيروت، وعباس خاميار الذي كان يعمل في قسم البرامج، ثم انتقل فيما بعد، ليصبح عضوًا في الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان.

ومع وصول الرئيس السابق، محمود أحمدي نجاد للرئاسة، تسلم محمد سرافراز، إدارة قناة "العالم"، إلى جانب منصبه كمدير شئون الإعلام الخارجي في هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية الإيرانية.

وتغطي القناة مجالات جيوسياسية أساسية، وهي: العراق، لبنان، الخليج العربي، ومصر، كما تهتم بالقضية الفلسطينيّة بشكل خاص.

ومن أهم أدوارها، تشويه صورة من يعارض السياسات الإيرانية من الدول أوالجماعات أو الأفراد، والترويج للمشروعات إيران السياسية والعسكرية، وبرنامجها النووي.

ومع انطلاقة قناة "العالم"، تم تجميد القسم العربي في قناة "سحر" الإيرانية التى تأسست عام ١٩٨٠م، لتبث برامجها بعدة لغات، منها الفرنسية والإنجليزية، ولتحل قناة الكوثر (قناة عامة ومنوَّعات وتُبث باللغة العربية)، مكانها في التوجه نحو الجمهور العربي، ببرامج دينية تبشيرية للمذهب الشيعي الإثني عشري، الرسمي لإيران.

وبسبب سياساتها، ولعب مكاتبها لأدوار تخرج عن الإطار الإعلامي الرسمي، أغلقت السلطات المصرية مكتب القناة يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٨م، بدعوى عدم حيازة التراخيص اللازمة، وذلك عقب أزمة أحدثها بثَّها فيلم "إعدام فرعون"، الذي تناول اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

وفي ٣ نوفمبر ٢٠٠٩م، أوقفت إدارتا القمرَيْن الصناعيَّيْن "نايل سات"، و"عرب سات"، بث قناة "العالم".

ويعود إغلاق قناة "العالم" إلى ثلاثة أسباب رئيسية كما ورد بيان من إدارة "عرب سات":

- التحريض على المذهبية والإساءة للمذاهب الإسلامية الأخرى.
- النقد المستمر للحكومات العربية، وخاصة الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- بث روح الفرقة والاختلاف في أوساط الرأي العام العربي.

ثم قامت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، في نفس العام، بحظر تصفح قناة "العالم"، على الإنترنت لما تحتويه من هجوم واتهامات للسلطات السعودية، مما وصل إلى حد التجريح.

وكالات الأنباء:

تُعتبر وكالات الأنباء الذراع الأهم لوسائل الإعلام الإيرانية، وللدولة الإيرانية بشكل عام، سواء على المستوى الإعلامي أو السياسي والاستخباري، ومن ثَمَّ؛ فإنه من الأهمية بمكان إلقاء نظرة تفصيلية عليها:

(١) وكالة "بارسينة":

وهي عبارة عن موقع إخباري يصدر بالفارسية، متعدد المحتوى، ولها مدونة، وأسسها بهمن هدايتي، ويضم الموقع مصادر أخبار مختلفة، وتغطي مجالات السياسة، والثقافة، والاقتصاد، والتاريخ، والتكنولوجيا، ونمط الحياة، والكوميديا، والأخبار المحلية.

(٢) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية:

وتُعرف اختصارًا بـ"إيرنا" (IRNA)، وهي وكالة الأنباء الرسمية في إيران، وهي المفوضة بإصدار الأخبار والتصريحات الرسمية، تشكلت في البداية في صورة دائرة باسم وكالة "بارس"، عام ١٩٣٤م، في إطار وزارة الشئون الخارجية الإيرانية لجمع أخبار البلاد، وتزويد المواطنين والمطبوعات بها.

وكانت هذه الوكالة في بداية تشكيلها، تصدر نشرتَيْن،َ صباحية ومسائيةً، باللغتَيْن الفارسية والفرنسية، كانت ترسل الي المسؤولين ووكالات الانباء الأجنبية والصحف.

وبعد مُضي ستة أعوام، تم تأسيس الدائرة العامة للإعلامَ، وأصبحت وكالة "بارس"، تابعة لها.

وبعد انتصار الثورة الإيرانية، تغير اسم وزارة الإعلام إلى وزارة الإعلام الوطني، بموجب قرار من مجلس الثورة، كما تغيَّر اسم وكالة أنباء "بارس"، إلى وكالةأنباء الجمهورية الإسلامية، بموجب قرار صادق عليه مجلس الشوري الإسلامي.

(٣) وكالة أنباء "الطلبة":

وتُعرف اختصارًا باسم (إيسنا)، وهي وكالة أنباء إيرانية "مستقلة" تتم إدارتها من قبل طلبة الجامعات الإيرانية.

أُسِّست في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٩م، لتغطية أخبار الجامعات الإيرانية، ويعتبرها البعض وسيلة إعلام رسمية، باعتبار أنها وسيلة الإعلام التابعة للذراع الطلابية للنظام الإيراني.

وتغطي حاليًا الأخبار المحلية والدولية، ولدى "إيسنا" مراسلون متطوعون يصل عددهم إلى ألف مراسل، وتعتبر من وجهة نظر الغرب أكثر وسائل الإعلام استقلالية وموضوعية في إيران.

وبالإضافة إلى اللغة الفارسية، تبث "إيسنا" خدمتها الإخبارية باللغتَيْن الإنجليزية والعربية، ومن المقرر أن تبدأ بث خدمتها باللغات الفرنسية والألمانية والروسية قريبًا.

(٤) وكالة أنباء "المرأة":

بدأت عملها في إيران عام ٢٠٠٥م، ترأست الوكالة صديقة قنادي، وهي وكالة أنباء خاصة لا تتبع أي حزب سياسي أو أية اتجاهات نسوية مُنظَّمة؛ حيث إن هدفها الأساسي هو التركيز على شئون المرأة ومحاولة تقييم مشكلاتها بشكل أفضل.

ويقع مكتب الوكالة الرئيسي في مدينة "مشهد" شمال شرق إيران، ويعمل في الوكالة ٥٠ صحفيًّا بشكل تطوعي دون الحصول على أجر بسبب مشكلات مالية.

(٥) وكالة أنباء "فارس":

هي وكالة أنباء إيرانية شبه رسمية، ولكنها تعلن نفسها كوكالة مستقلة، وتقدم الوكالة الأخبار باللغات العربية والتركية والإنجليزية، وليس بالفارسية.

(٦) وكالة الأنباء القرآنية:

وتُعرف اختصارًا باسم "إيكنا"، وتم افتتاحها عام ١٩٩٤م، وهى أول وكالة أنباء قرآنية متخصصة في العالم الإسلامي، وتقوم بنقل وتحليل الأخبار والأحداث المختلفة في إيران والعالم، في مختلف المجالاتن السياسية، الثقافية، والاجتماعية، بالإضافة إلى المجال الديني، الذي هو أساسي لها.

(٧) وكالة "القدس" للأنباء:

وتُعرف اختصارًا باسم "قدسنا"، وهي وكالة أنباء إيرانية مستقلة من الناحية الرسمية،

ومتخصصة في الشئون الفلسطينية، والتطورات الحاصلة بشأن القضية الفلسطينية.

(٨) وكالة "مهر" للأنباء:

هي وكالة أنباء إيرانية، أنشئت في طهران في العام ٢٠٠٣م، ولديها ١٤ خدمة خبرية فعالة في أقسام الثقافة والأدب، الفن، الدين والفكر، الحوزة والجامعة، التقنيات الحديثة، الشئون الاجتماعية، الاقتصاد، السياسة، الشئون الدولية، الرياضة، الطاقة النووية، الدفاع المقدس، الصور والجرافيك.

ولدى وكالة مهر للأنباء ٥ مكاتب إقليمية، و٣٠ مكتبًا محليًّا نشطا في جميع أنحاء إيران، وأكثر من ٣٠٠ مراسل ومحرر يعملون في هذه المكاتب.

تبث الوكالة للأنباء خدمتها الإخبارية بسبع لغات رسمية، وهي: الإنجليزية والفارسية والعربية والأوردية والألمانية والتركية والروسية.

عقدت مهر اتفاقيات تعاون مع ١٧ وكالة أجنبية، وهي شينخوا (الصين)، كيودو (اليابان)، "بي. تي. آي" (الهند)، برناما(ماليزيا)، يونهاب (كوريا الجنوبية)، "في. إن. آي" (فيتنام)، آفي (إسبانيا)، برنسا لاتينا (كوبا)، جيهان (تركيا)، آنتارا (إندونيسيا)، ترند (أذربيجان)، مونتسامه (منغوليا)، سانا (سوريا)، "آي. بي. بي" (باكستان)، "بي. إن. آي"، (الفلبين)، آوا (أفغانستان) وبيرولي (جورجيا).

وانضمت وكالة مهر للأنباء إلى عضوية اتحاد وكالات أنباء آسيا والمحيط الهادئ (آوانا) في العام ٢٠٠٧م، أثناء انعقاد الاجتماع الثالث عشر للجمعية العامة للاتحاد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا.

وفي الأخير؛ فإنه من المهم التنويه إلى بعض الأمور المتعلقة العمل الإعلامي، كأحد أبرز الأدوات التي يستخدمها النظام الإيراني في صدد تحقيق أهدافه الداخلية والخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وسواء على المستوى الفكري أو السياسي.

الأمر الأول، أن الإعلام أحد أهم أدوات النظام الإيراني لتحقيق أهدافه، وأكثرها فاعلية، فلقد واكب العمل الإعلامي، الثورة الإيرانية منذ مرحلة الميلاد الأولى، والتمهيد لها؛ حيث يمكن اعتبار الثورة الإيرانية ابنه الفعل الإعلامي بالدرجة الأولى؛ حيث كانت أشرطة وكتابات الخوميني وملالي قم وغيرهم من الشخصيات، هي أبرز عامل أدى إلى تحريك الشارع الإيراني في السبعينيات، ضد نظام شاه إيران الراحل، محمد رضا بهلوي.

ولذلك يمكن فهم الطريقة التي يدير بها نظام الملالي و"آيات الله" في طهران والحوزات العلمية، ملف الإعلام في إيران في الوقت الراهن، من خلال مجموعة من المتغيرات، وأهمها:

- ثوابت ومتغيرات الاستراتيجية الإيرانية في الداخل والخارج، وخصوصًا إزاء الإقليم، في العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا في الخليج العربي، مع التأكيد على أهم ثابت، وهو الحفاظ على النظام الحالي ومصالحه التي تضمن بقائه، ومبدأ "تصدير الثورة".

ويحكم المتغيرات من هذه الامور، الواقع الداخلي، وكذلك التطورات الإقليمية والدولية، وخصوصًا في الأفنية الأمامية والخلفية للدولة الإيرانية، كما في العراق والمشرق العربي، وأفغانستان وآسيا الوسطى، على الجانب الآخر.

- الباعث المذهبي، الذي يحكم سياسة النظام الحاكم في إيران، سواء في الداخل أو الخارج.

ويشبِّه البعض الإعلام الإيراني بنموذج الإعلام في حقبة الرايخ الثالث، أو ألمانيا النازية، والذي كان يشرف عليه جوزيف جوبلز، وزير الدعاية السياسية في حكومة أدولف هتلر، صاحب المقولة الشهيرة: "اكذب ثم اكذب حتى تصبح الكذبة حقيقة".

كذلك يتشابه الإعلام الإيراني مع غيره من وسائل الإعلام في الدول الديكتاتورية الأخرى، وبالتالي تتشابه أهدافه، التي تشمل تسخير وتوظيف الإعلام للتأثير على الرأي العام والثقافة الجماهيرية.

ولذلك هو في الغالب إعلام دعائي له أجندة سياسية، ولذلك هناك العديد من الأقسام الخاصة في وسائل الإعلام الحكومية، لتحقيق هذه المستهدفات، ورسم وتنفيذ السياسات المرتبطة بها، مثل قسم الدراسات والتحقيقات، وقسم ثقافة الناس في "مركز التحقيقات والدراسات والأبحاث والتقييم البرمجي"، التابع "لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية".

ومع اتساع رقعة اهتمامات وحركة السياسة الداخلية والخارجية للدولة الإيرانية؛ تتسع معها رقعة العمل الإعلامي، ويتحول إلى أدوات لممارسة العمل الاستخباري، وغيرها من المجالات التي تخدم السياسات العامة للدولة.

ومن ذلك نفهم تمامًا تنوع اللغات التي تستخدمها وسائل الإعلام الإيرانية، والتي من خلال ملاحظتها، سوف نفهم تمامًا توصيف الإعلام الإيراني بأنه إعلام موجَّه؛ حيث إن هذه اللغات تستهدف الأقاليم والبلدان التي يتحرك فيها المشروع الإيراني، مثل التركية والأوردية، وبطبيعة الحال، اللغة العربية.



الفصل الخامس:

الأقليات الشيعية.. أداة إيران للتوسع..

شيعة المملكة العربية السعودية نموذج دلالي مهم

تشريح سياسي واجتماعي ورؤية حول قضايا الدولة والمواطنة لدى الشيعة السعوديين

".. أغلب الأدوات التي ترتكز عليها طهران في تحريك مشروعها الإقليمي، تُجابَه حاليًا بالكثير من المشكلات والقيود، إلا أداة واحدة تظل لها فاعليتها الكبرى كنقطة ارتكاز للمشروع الإيراني الإقليمي الممتد على مساحة واسعة من العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا تلك التي يصعب على طهران التحرك فيها بشكل مباشر، كما في حالة المملكة العربية السعودية، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام، أو في المناطق البعيدة عن الحيز الجيوسياسي الذي تستطيع أن تتحرك فيه طهران بشكل مباشر، والذي يشمل مناطق آسيا الوسطى شرقًا، وحتى البحر المتوسط غربًا، وتركيا وكردستان شمالاً وحتى بحر العرب جنوبًا، وهذه الأداة هي الأقليات الشيعية في دول العالم العربي والإسلامي، والإطار الأوسع المحيط به "..

مدخل

كما رأينا؛ فإن إيران تمتلك الكثير من أدوات التأثير على المستوى الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من محدودية تأثير بعض هذه الأدوات، مثل النفط، بسبب القيود التي تفرضها السياسات الغربية عليها؛ فقد تحولت هذه الأدوات إلى عبئٍ وليس ميزة، بالنسبة لإيران.

فأهم هذه الأدوات؛ وهي الجماعات المسلحة الموالية لإيران، وتأتمر بأوامر طهران، وتتحرك في الإقليم، مثل حزب الله في لبنان، والحوثي في اليمن، وحتى الذراع العسكرية الطويلة المباشرة لإيران، ممثلة في الحرس الثوري، وقوته الضاربة؛ "فيلق القدس"؛ تواجه الكثير من المشكلات في المناطق التي تتحرك فيها، خصوصًا في سوريا ولبنان واليمن، وحتى في العراق، في ظل تنامي قوى الممانعة لها، ممثلة في القوى السياسية السُّنِّية، وكذلك في المجموعات السُّنِّية الجهادية التي تقاتل في هذه المناطق.

وتزداد قوة هذه الممانعة، مع زيادة دعم حكومات إقليمية، مثل الرياض وأنقرة، للجهد العسكري لهذه المجموعات السُّنِّية التي تقاتل في سوريا تحديدًا ضد النظام السوري العلوي الذي يُعتبر أحد أهم أركان المشروع الإيراني الإقليمي.

وامتد هذا الدعم، لكي يشمل دعم فرع تنظيم القاعدة في سوريا، وهو "جبهة النُّصرة"، وهو جهد بدأه وقاده بالأساس، الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، في حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عندما تولى الأمير بندر مسؤولية جهاز الاستخبارات العامة السعودية ومجلس الأمن القومي السعودي، قبل استبداله بمجلس الشئون السياسية والأمنية الذي أسسه الملك سلمان بن عبد العزيز، ثم توقف هذا الدعم لفترة، قبل عودته في ربيع العام ٢٠١٥م.

ولم يتوقف الجهد العسكري العربي في التدافع ضد المشروع الإيراني في المنطقة على دعم الخصوم السياسيين والمسلحين لإيران وأذرعها الطويلة في المنطقة فحسب؛ حيث امتد إلى مستوى الحرب المباشرة، على النحو الذي تم في اليمن ضد الحوثيين في ربيع وصيف العام ٢٠١٥م.

ويشمل هذا التدافع كذلك؛ تحريك قوى سياسية محلية لإضعاف حلفاء طهران في العراق ولبنان على وجه الخصوص، ولعل النموذج الأبرز في هذا السياق، هو دعم "تيار المستقبل"

السُّنِّي في لبنان، الذي يقوده سعد الدين الحريري، الذي يحمل الجنسية السعودية من والده(٨١)، بجانب تسليح الجيش اللبناني النظامي، وهي نقطة مهمة تتعلق بدعم الدولة اللبنانية، سياسيًّا قبل عسكريًّا، باعتبار أن إضعاف الدولة، توطئة لتطويعها وتوظيفها في المشروع السياسي، هي واحدة من أهم سمات المجموعات الشيعية؛ حيث يكونون، في التعامل مع الدولة القومية بالمعنى السياسي والوظيفي.

ويفسر البعض، ومن بينهم ساباستيان أُشر، محرر الشؤون العربية في "بي. بي. سي"، ذلك ذلك الموقف من الرياض، وهي إحدى اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية، أنه يعكس إدراكًا بأن حلَّ الأزمة السورية لا يكون من الداخل فقط، وإنما من الأذرع التي تدعم النظام، مثل حزب الله اللبناني(٨٢).

كذلك؛ فإن الممانعة الإقليمية والدولية المتنامية للمشروع التمددي الإيراني في المنطقة العربية والشرق الأوسط، أعاق أداة أخرى مهمة، وهي النفط، الذي من خلاله تمول طهران مشروعاتها الطموحة في المنطقة.

وتتم هذه الإعاقة بأكثر من وسيلة، مثل فرض قيود على صادرات إيران من النفط والغاز، بموجب العقوبات الدولية المفروضة عليها، أو من خلال الخفض المتعمد لأسعار النفط، مما

---

(٨١) سعد الدين رفيق الحريري: من مواليد ١٨ أبريل ١٩٧٠م، سياسي لبناني، تولى رئاسة الحكومة في الفترة ما بين التاسع من نوفمبر ٢٠٠٩م، إلى الثالث عشر من يونيو ٢٠١١م، وهو سياسي ورجل أعمال، يحمل الجنسية السعودية من واله رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، ووريثه سياسيًّا من زوجته الأولى العراقية، نضال بستاني، ولد سعد الحريري في السعودية، عندما كان والده يعمل هناك في مجال المقاولات، وقد حصل والده والعائلة على الجنسية السعودية عام ١٩٧٨م، بعد أن هاجروا إلى هناك في نهاية الستينيات الماضية، ويقود الحريري الابن "تيار المستقبل"، وهو الممثل الرئيسي لسُنَّة لبنان.

(٨٢) جاء آخر دعم سعودي للجيش اللبناني، بثلاثة مليارات دولار، بعد انفجار استهدف الوزير السابق ومستشار سعد الحريري، محمد شطح، وسط العاصمة بيروت، في نهاية ديسمبر ٢٠١٣م، ليقتله وستة آخرين، وكان مرشَّحًا لرئاسة الحكومة اللبنانية، وسط حالة من الانقسام في الشارع اللبناني، مع تزايد هيمنة حزب الله على الأمور وتنامي قوته العسكرية، وتدخله العسكري إلى جانب قوات النظام السوري في الأزمة الحالية في البلاد، وهو ما كان شطح من أكبر معارضيه، وجاء اغتياله ضمن سلسلة من الإغتيالات كان أهمها رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري نفسه، وآخرين، كان القاسم المشترك فيما بينهم معارضة النظام السوري وشريكه اللبناني، حزب الله، ويقول خبراء إن الدعم السعودي هذا يأتي في محاولة لترجيح كفة الجيش اللبناني في وجه القوة العسكرية المتنامية لحزب الله، في الوقت الذي تقدّم فيه السعودية دعمًا سياسيًّا متواصلاً لحليفها المتمثل في قوى "١٤ آذار"، والذي كان شطح جزءًا مهمًّا في قيادته.
طالع: لماذا تدعم السعودية الجيش اللبناني بـ ٣ مليارات دولار؟، "نون بوست"، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣م.
للمزيد طالع:

http://www.noonpost.net/content

يؤثر على أحد أهم مصادر الدخل القومي الإيراني، بزيادة إنتاج الدول الأعضاء في منظمة "أوبك"، بالشكل الذي أوصل النفط إلى أدنى مستوياته، في العام ٢٠١٥م، إلى ما دون ٦٠ دولار للبرميل، نزولاً من مستويات ما بين ١١٠ إلى ١٣٠ دولار في الأعوام السابقة.

من خلال ما سبق؛ يتضح لنا أن أغلب الأدوات التي ترتكز عليها طهران في تحريك مشروعها الإقليمي، تُجابَه حاليًا بالكثير من المشكلات والقيود، إلا أداة واحدة تظل لها فاعليتها الكبرى كنقطة ارتكاز للمشروع الإيراني الإقليمي الممتد على مساحة واسعة من العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا تلك التي يصعب على طهران التحرك فيها بشكل مباشر.

وتبدو في هذا الإطار، حالة المملكة العربية السعودية، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام، أو في المناطق البعيدة عن الحيز الجيوسياسي الذي تستطيع أن تتحرك فيه طهران بشكل مباشر، هذه الأداة، أكثر أهمية، باعتبار عدم قدرة إيران على الحركة الفعالة بالوسائل الأخرى.

ويشكل هذا الحيز مناطق آسيا الوسطى شرقًا، وحتى البحر المتوسط غربًا، وتركيا وكردستان شمالاً وحتى بحر العرب جنوبًا، وهذه الأداة هي الأقليات الشيعية في دول العالم العربي والإسلامي، والإطار الأوسع المحيط به.

ومن هنا تبدو أهمية أنشطة التشيُّع التي تقوم بها إيران في الكثير من البقاع التي تتواجد في إطار الهلال الإسلامي الممتد من شرق آسيا وحتى غرب أفريقيا، ومناطق جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث النشاط الأهم لإيران في هذا المجال، خارج حدودها الإقليمية؛ حيث ينتشر الكثير من رجال الدين الشيعة، والمؤسسات التي تمولها طهران لضم المزيد من الأتباع إلى المذهب الشيعي، يكونوا ظهيرًا سياسيًّا وشعبيًّا، تعبويًّا لإيران، في منطقة تُعتبر الظهير الخلفي الأهم للعالم العربي والإسلامي.

ويتناول هذا الفصل، بعضًا من معالم استخدام طهران لهذه الأداة في نشر المشروع الثوري الإيراني، وتحقيق الهيمنة الإقليمية، ونشر المذهب الشيعي، كأداة وهدف في ذات الوقت، للمشروع الإيراني؛ حيث جزء من مساعي طهران، إنما يستهدف نشر المذهب الشيعي، ولكن بعد ذلك، يتم توظيف الأقليات الشيعية التي يتم التأسيس لها من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والتمويل، وغير ذلك، لخدمة السياسة الخارجية الإيرانية.

ويركز الفصل في هذا الإطار على الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية، باعتبار أهمية الدولة والحالة، وتعقيد الخريطة الديموجرافية والسياسية لشيعة المملكة، وبالتالي، الوصول إلى فهم أشمل وأعمق لموقف الأقليات الشيعية من قضية الدولة، وقضايا أخرى مرتبطة، مثل المواطنة والإصلاح وكيفيته.

وكما سوف نرى؛ فإن هناك الكثير من "التابوهات" و"الثوابت" غير الصحيحة المأخوذة عن الأقليات الشيعية في البلدان التي تقع فيها، خصوصًا تلك الأقليات غير المصطنعة لو صح التعبير، أي تلك الأقليات التي تجذرت في مجتمعاتها منذ قرون طويلة، وتُعتبر مكونًا من مكونات هذه المجتمعات، وليست من الأقليات التي نشأت بسبب أنشطة التشيع التي ترعاها الدولة الإيرانية.

مع التأكيد على حقيقة تبقى، وهي الوجه الآخر للعملة في هذا الإطار، وهي أن هناك بالفعل مشكلات تواجهها الأقليات الشيعية في مجتمعاتها، وأن هذه المشكلات، والمطالب التي تطرحها الأقليات الشيعية، وعدم الاستجابة لها؛ هي واحدة من أبرز عوامل الحفز، والعوامل المساعدة على التدخل الإيراني في شئون البلدان التي توجد فيها الأقليات الشيعية.



المبحث الأول:
الأقليات الشيعية في العالم.. رؤية تأصيلية عامة

في العام ٢٠١١م، أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، تقريرًا ميدانيًّا ضخمًا، عن التَّشيُّع في أفريقيا، بعنوان "التشيع في إفريقيا (تقرير ميداني)"، صدر عن مركز نماء للبحوث والدراسات، في ٧٥٢ صفحة من القطع الكبير، تناول فيه ما تقوم به الطائفة الشيعية من نشاط في كثير من المناطق السُّنِّية لنشر التشيع في أوساطها، مستخدمةً في ذلك مختلف السبل والوسائل، مؤكدًا على الدعم الرسمي الإيراني لهذه الأنشطة بشكل رسمي وغير رسمي.

ولا توجد أرقام محددة حول عدد الشيعة في أفريقيا، إلا أن هناك إحصائية تشير إلى أن عددهم وصل إلى سبعة ملايين نسمة في غرب أفريقيا وحدها[٨٣].

ومن أهم المستهدفات الإيرانية من وراء أنشطة التشيع، بجانب خلق ظهير سياسي وشعبي لها، الجانب الاقتصادي؛ حيث تتوسع إيران في المناطق التي تتمتع بمصادر اقتصادية لها أهميته، مثل اليورانيوم والألماس.

وفي هذا الإطار، نجد أن الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، بينما هو في الحكم، قام في أبريل من العام ٢٠١٣م، بجولة أفريقية مصغرة، شملت ثلاث دول من بلدان الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا، وهي بنين والنيجر وغانا.

كانت الجولة ذات طابع اقتصادي؛ حيث نُقل عن نجاد قوله في حينه، إنه خلال زيارته إلى كل من بنين والنيجر وغانا، سيتم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم، في مجالات الطاقة والتجارة و"الثقافة" و"السياحة"، بالإضافة إلى المجالات الصحية، وبطبيعة الحال؛ فإن الأنشطة الثقافية والسياحية ترتبط بالأساس، بنشاطات نشر المذهب الشيعي هناك، فيما المجال الصحي، جزء أو واجهة لما تقدمه إيران من خدمات في هذه المناطق، لتسهيل عملية الربط مع الأهالي، ونشر المذهب، مثلما تفعل كل الإرساليات التبشرية في أنحاء العالم.

وقبل ذلك ببضعة أعوام، كان قد تم تأسيس "مجمع شباب أهل البيت" في غينيا، يتبع

(٨٣) مع تعزيز إيران لوجودها في القارة.. أفريقيا تشهد ارتفاعًا بموجة التشيُّع ليصل عددهم إلى ٧ ملايين، "الشرق الأوسط" اللندنية، ١١ مايو ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:** http://www.alarabiya.net/articles

مباشرة للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، ويعمل على نشر المذهب، وعمل إحصاءات دقيقة حول أعداد الشيعة في هذه المناطق(٨٤).

ومن نتائج ذلك، وصول دعم اقتصادي غير قليل إلى إيران، والمجموعات التي تدور في فلكها، مثل "حزب الله" اللبناني، ويدعم ذلك الأقليات اللبنانية الكبيرة الموجودة في تلك المناطق، والتي فيها الكثير من الشيعة الذين يقومون بدور مزدوج، في دعم أنشطة التشيُّع في هذه المناطق، من خلال بناء الحوزات والمراكز الثقافية، وتقديم الخدمات، ودعم إيران وحزب الله بالمال والدعم اللوجستي.

ومن قبل زيارة نجاد بسنوات حتى، كان النشاط الدبلوماسي الرسمي الإيراني في أفريقيا ثد تنامى بشكل كبير، ومن أبرز محطاته، كان العام ٢٠٠٩م؛ حيث قام وزير الخارجية الإيراني في ذلك الحين، مَنوشهر متقي، بزيارات عديدة إلى إفريقيا.

ومن البلاد التي تربطها إيران بعلاقات قوية السنغال، التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام ١٩٩٠م، خلال رئاسة على أكبر هاشمي رفسنجاني لإيران، ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات بين البلدين، وزار الرئيس السنغالي عبد الله واد إيران عام ٢٠٠٢م، وبدأت طهران توسيع استثماراتها خصوصًا في البنية التحتية وصناعة السيارات؛ حيث تم إنشاء مصنع لتجميع السيارات، هو الأكبر في غرب إفريقيا.

وكان من نتاج ذلك، توسع النفوذ الروحي والديني لإيران؛ حيث بنى الإيرانيون حوزة علمية في قلب العاصمة السنغالية داكار، باسم حوزة "الرسول الأعظم".

وبين ظهراني عالمنا العربي، هناك أكثر من أقلية شيعية تتحرك من خلالها إيران، فهناك شيعة اليمن، وشيعة البحرين، وشيعة لبنان، بجانب شيعة سوريا والعراق، وإن كان شيعة العراق استثناء في بعض الأدبيات؛ باعتبار أنهم في واقع الأمر أغلبية عددية غير عظمى، أي حوالي ستين بالمئة، وفق إحصائيات "كتاب العالم" الذي تصدره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كل عام.

وتشكِّل مركز جذب وانتماء روحاني وسياسي وحركي لهؤلاء، باعتبار الطبيعة الدينية للنظام السياسي الإيراني، وفق مبدأ "الولي الفقيه"، والذي يمنح إيران المزيد من قوة التأثير السياسي والروحي لدى الشيعة في مناطق واسعة من العالم العربي والإسلامي، وعلى استعداد لخدمة المصالح الإيرانية، من منطلقات دينية وسياسية.

(٨٤) المصدر السابق.

وتقوم إيران بنشر تصورها للنموذج الشيعي "تشيع قومي فارسي" حول العالم، وذلك من وسيلة أساسية، وهي حوزات قِم؛ حيث، وفي غضون عقدَيْن من الزمان، تم الإعلاء من شأنها على حساب حوزات النجف، وصارت وسيلة لتخريج أئمة يعملون بمثابة سفراء لإيران، ينقلون رسائلها، ووجهات نظرها في مختلف المجالات.

كذلك تسعى طهران لتوحيد الأقليات الشيعية في كل الأماكن التي تتواجد فيها، تحت راية إيران كدولة زعامة أو رعاية.

وفيما يلي جدول يوضح حجم وانتشار الشيعة، غالبيات وأقليات، في دول العالم العربي والإسلامي المختلفة، باستثناء المملكة العربية السعودية؛ حيث سيتم تشريح وعرض أوسع، في مواضع مختلفة من هذا الفصل.

جدول رقم (١)(*)

حجم وكثافات الشيعة عبر العالم العربي والإسلامي

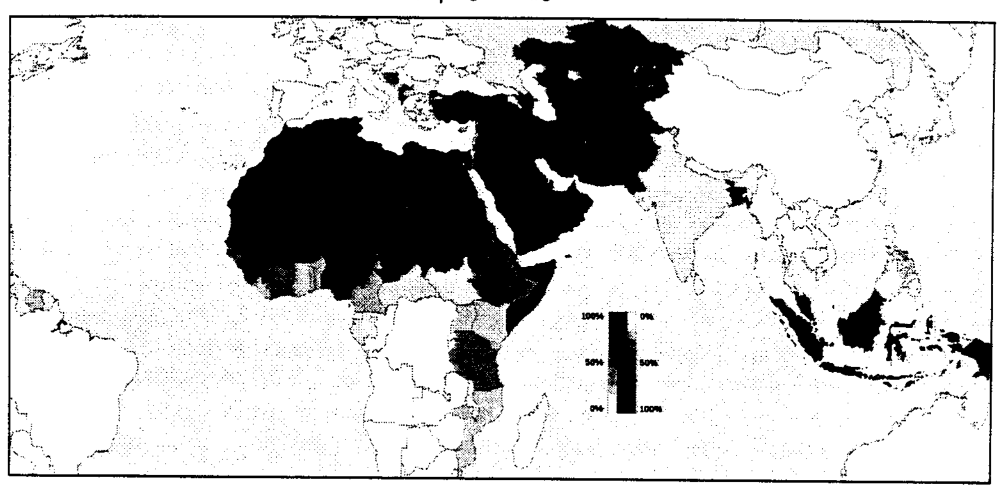
م	البلد	عدد الشيعة	النسبة إلى عدد سكان البلد المسلمين	النسبة إلى عدد الشيعة العالمي
١	إيران	من ٣٣ إلى ٤٠ مليونًا	من ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة	من ٣٧ إلى ٤٠ بالمئة
٢	العراق	من ١٩ إلى ٢٠ مليونًا	من ٦٠ إلى ٦٥ بالمئة	من ١١ إلى ١٢ بالمئة
٣	باكستان	من ١٩ إلى ٢٨ مليونًا	من ١٠ إلى ١٥ بالمئة	من ١٠ إلى ١٥ بالمئة
٤	الهند	من ١٦ إلى ٢٤ مليونًا	من ١٠ إلى ١٥ بالمئة	من ٩ إلى ١٤ بالمئة
٥	اليمن	من ٨ إلى ١٠ ملايين	من ٣٥ إلى ٤٠ بالمئة	٥ بالمئة
٦	تركيا	من ٧ إلى ١١ مليونًا	من ١٠ إلى ١٥ بالمئة	من ٤ إلى ٦ بالمئة
٧	أذربيجان	من ٥ إلى ٧ ملايين	من ٦٥ إلى ٧٥ بالمئة	من ٣ إلى ٤ بالمئة
٨	إندونيسيا	من ٥ إلى ٦ ملايين	٢,٧ بالمئة	٣ بالمئة
٩	أفغانستان	٦ ملايين	١٩ بالمئة	أكثر من ٢ بالمئة
١٠	سوريا	٣ ملايين	١٢ بالمئة	أكثر من ٢ بالمئة
١١	نيجريا	٤ ملايين	أكثر من ٥ بالمئة	أكثر من ٢ بالمئة
١٢	لبنان	من ١,٦ إلى ٢ مليون	من ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٣	تنزانيا	مليونان	أكثر من ١٠ بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٤	سلطنة عُمان	من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ ألف	من ٥ إلى ١٠ بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٥	الكويت	من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف	من ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٦	البحرين	حوالي ٤٠٠ ألف	من ٦٥ إلى ٧٥ بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٧	طاجكستان	حوالي ٤٠٠ ألف	7 بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٨	الإمارات	من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف	10 بالمئة	أكثر من ١ بالمئة
١٩	قطر	حوالي ١٠٠ ألف	10 بالمئة	أكثر من ١ بالمئة

(*) الجدول قام الباحث بإعداده من مصادر مختلفة، أهلمها كتاب "العالم" الذي تصدره سنويًّا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، وبحسب إحصائيات ممتدة ما بين العام ٢٠٠٨م إلى

العام ٢٠١٣م؛ حيث لا تتوافر إحصائيات متكاملة عن الشيعة في بلدان الأقليات، على حساسية هذه البيانات، أو لا تقوم الحكومات بجمعها أصلاً، وهناك تباينات عدة بين هذه الإحصائيات والنسب وبين بعض الإحصائيات والنسب الواردة في مصادر أخرى، وهو ما يجب تنويه القارئ الكريم إليه.

والخريطة التالية توضح توزيع الطائفة الشيعية في العالم الإسلامي...

الخريطة رقم (٥)



ولعل الأهم من هذه الإحصائيات محاولة فهم ميكانيزمات حركة الأقليات الشيعية، وكيف يتم توظيفهم في إطار المشروع الإقليمي الإيراني، ولعله من الأهمية بمكان التأكيد على قانون حاكم شديد الأهمية في هذا الإطار، وهو أن فاعلية هذه الأداة، الأقليات الشيعية، ترتبط بالحيز الجيوسياسي المحيط بإيران، شرقًا وغربًا، وتقل فاعليتها في البلدان الأبعد، أو تلك التي لا ترتبط بالمشروع الإقليمي الإيراني بشكل مباشر.

ويشرح الباحث ياسر الغرباوي، في دراسة له[٨٥]، العلاقة بين الجغرافيا السياسية والحالة الشيعية، وكيف يمكن الاستفادة من هذا الأمر في فهم طبيعة حركة إيران على المستوى الإقليمي على وجه الخصوص.

فيقول أولاً، إن الجغرافيا السياسية تعني في جانب منها، البحث في أثر الأرض على السياسة، وأثر الأرض يتسع ليشمل كل مع عليها من الثروات والمعابر البحرية والسكان، من حيث عددهم وحجمهم وتركيبتهم السكانية والعرقية والدينية، وغير ذلك من المحددات.

(٨٥) الغرباوي، ياسر: **الحالة الشيعية في "إيران وأذربيجان وتركيا وأفغانستان"**، دراسة منشورة على موقع "النهضة"، ٥أكتوبر ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:** http://www.4nahda.com/article

والحالة الشيعية من الزاوية الديموجرافية والجيوسياسية، في هذا الإطار، تتبادل التأثير في عدد كبير من دول العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا التي فيها غالبيات شيعية، أو أقليات كبيرة، كما في حالة دول المشرق العربي.

ويبيِّن الغرباوي أهمية البعد الخاص بالجغرافيا السياسية، في صيرورات المشروع الفارسي، الإيراني بعد ١٩٧٩م، عبر التاريخ؛ بل لعلها أبرز ديناميات حركته، ويضيف أن الجغرافية السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسيًّا، وتهتم - كذلك - باستشراف المستقبل، بمعنى أنها تتعامل مع الدول كظواهر متحركة تخضع للتمدد والانكماش[٨٦].

والحالة الشيعة - أيضًا - متحركة وتخضع للتمدد والانكماش، ونجحت تاريخيًّا في إقامة دول وممالك، مثل دولة الفاطميين في شمال أفريقيا، والدولة البويهية في العراق، والدولة الصفوية في فارس وآسيا الوسطى وبعض العراق، ثم نجح الحشد الجماهيري الشيعي من خلال رجال الدين، بقيادة الخوميني في الإطاحة بنظام الشاه في إيران في العصر الحديث.

ونعود هنا فنؤكد على أنه للجغرافيا السياسية أهمية كبرى في مناطق الصراعات والأزمات، وفي الحالة العربية والإسلامية، وفي وقتنا الراهن، تبدو الحالة الشيعية حاضرة بشكل كبير في كثير من مناطقها، فمعارك حزب الله في سوريا، وأزمة العراق، والعلاقات الأمريكية الإيرانية، والأوضاع في اليمن؛ كلها تلعب فيها المكونات الشيعية، الإيرانية أو المحلية، دورًا كبيرًا.

وعندما نؤكد على أهمية فهم الجغرافيا السياسية للصراعات والأزمات التي تنخرط فيها إيران والجماعات الشيعية في العالم العربي والإسلامي في الوقت الراهن؛ فإننا نعني ضرورة إدراك بُعدَيْن رئيسيَّيْن في هذا الإطار، الأول أن الشيعة يمتلكون رؤية نهائية للعالم تتمثل في فلسفة انتظار المهدي المنتظر، وما يستتبع ذلك من ضرورة تهيئة المشهد العالمي لخروجه وفق بعض الروايات الشيعية، وهي الأساس الذي يقف خلف خوض الشيعة وقياداتهم الروحية والسياسية، للصراعات الكبرى الحالية بين ظهرانيي الأمة.

البُعد الثاني، أن دراسة الجغرافية السياسية، أو الحيِّز الجيوسياسي لأي مشروع - مثل المشروع الإيراني الشيعي في المنطقة - مهمة من أجل فهم أسباب الصراع بين الدول والجماعات البشرية، والتي تدور حول إما بواعث سياسية، أو بواعث قيمية، مثل نشر فكرة أو مذهب أو أيديولوجية، أو بواعث اقتصادية، كصراعات على موارد أو ثروات.

ويقول الكاتب الأمريكي من أصل إيراني، ولي نصر، في كتابه المهم "صعود الشيعة"، من

(٨٦) تناولنا ذلك بشيء من التوسع في الفصل الثالث: "السياسة الخارجية الإيرانية.. الهوية والمحددات وعناصر قوة الدولة".

دعوة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الحوار مع الشيعة بدل المواجهة والصدام، إن هذه الدعوة تعود إلى إدراك أمريكي معين للطبيعة الجيوسياسية للأوضاع في المشرق العربي والإسلامي، باعتبار أن الشيعة من الناحية الديموجرافية، لهم الغلبة في التمركز الديموجرافي السكاني حول شريط النفط في الخليج العربي شرقًا وغربًا، من دون النظر إلى الكيانات القومية القائمة، مثل المملكة العربية السعودية أو العراق أو الكويت، وغيرها من دول غرب الخليج العربي.

وبالتالي؛ فإن مستقبل الأوضاع الراهنة في المشرق العربي والإسلامي، وصيرورات المشروع الإيراني الشيعي فيه؛ سوف تتحدد بشكل كبير على التطورات التي سوف تطرأ على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، وبالتالي يمكن فهم حرص إيران على عدم تفكك سوريا أو العراق، خلافًا لكل التحليلات القائمة التي تقول إن من مصلحة إيران تقسيم العراق - على سبيل المثال - لكي تقوم دولة شيعية مستقلة في الجنوب الغني بالنفط؛ لأن ذلك معناه اختزال الوجود الشيعي في هذين البلدَيْن إلى دويلات صغيرة مهددة مما حولها، مع منع إيران من التمدد في باقي الهلال الخصيب، في ظل "انحشار" الشيعة في دويلات صغيرة لا يستطيعوا تجاوز حدودها السياسية.

بعد هذه التأسيسيات المهمة لفهم الحالة التي نحن بصددها، يجب إلقاء نظرة على الواقع الديموجرافي للشيعة في العالم الإسلامي؛ حيث يبلغ تعداد الشيعة رقمًا يدور حول ما بين ١٧٠ إلى ١٨٠ مليونًا من ١,٣ مليار مسلم حول العالم، أي بنسبة ١٣ بالمئة من تعداد المسلمين، أربعين في إيران، وإذا ما أضيفت أذربيجان إليها، وهي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي المعترف فيها بالشيعة كأغلبية سكانية؛ فإن النسبة تزيد على النصف إلى ما يقرب من الثلثَيْن، بحسب "كتاب الشيعة في العالم" الصادر عام ٢٠٠٧م[٨٧].

وإيران سياسيًّا وديموجرافيًّا، هي محور الارتكاز الشيعي الأساسي، وهي مصدر قوة وإشعاع المشروع الشيعي حول العالم، وأعطاها كلٌّ من التاريخ والجغرافيا السياسية أسباب قوة عدة؛ فهي دولة مركزية منذ أكثر من خمسة آلاف عام، وكونت إمبراطورية تاريخية، تركت بصماتها وتأثيراتها إلى الآن في كثير من شعوب المنطقة، بشكل يدعم إيران تلقائيًّا في مشروعاتها وسياساتها ومواقفها، بينما لم تخضع للاستعمار الأجنبي لفترات تاريخية طويلة.

كما أن الجغرافيا السياسية منحتها الكثير من التأثيرات لقربها من مواطن الثروة، في بحر قزوين وآسيا الوسطى، وكذلك الخليج العربي والهلال الخصيب، سواء أكانت ثروات تخص

(٨٧) الغرباوي، مصدر سابق.

مجال الطاقة، أو المعادن النفيسة، مثل الذهب؛ حيث أكبر مكامن الذهب في العالم، تقبع في آسيا الوسطى المتاخمة لإيران.

فوجود هذه المصادر الهائلة من الثروات الطبيعة، بالإضافة إلى الممرات المائية الاستراتيجية الأهم في العالم، في أماكن تركُّز ديموجرافي شيعية، كما في أذربيجان والعراق وسوريا واليمن والخليج العربي، جعل ملف الشيعة وحركة التشيع حاضرًا بقوة في تقديرات القوى الإقليمية والدولية، كما يفرض ضغوطًا ضخمة على الشيعة ومواقفهم السياسية في مناطق الأقليات أو الغالبيات الشيعية المحكومة من أنظمة غير شيعية.

كما أن الجغرافيا السياسية التاريخية، لو صحَّ التعبير، تحدد كذلك لإيران مجالات نفوذ مهمة، فالكثير من دول المنطقة، بل ودول كاملة من المنطقة، كانت جزءًا من الإمبراطورية الفارسية القديمة، أو الدولة الصفوية التي أسست للمذهب الشيعي في المشرق العربي والإسلامي.

فعبر التاريخ، كانت أذربيجان جزءًا من بلاد فارس، قبل أن تفصلها روسيا عن إيران في حروب القرن التاسع عشر، بموجب اتفاقيات العام ١٨٨٢م التي أنهت هذه الحروب، كما ضمت إيران تاريخيًّا أجزاء من أفغانستان والعراق، منذ عهد الدولة الصفوية.

ولكن ثمَّة ملاحظات ثلاث واجب الأخذ بها في الاعتبار عند تقييم دور الشيعة في الدول التي يتواجدون فيها، الأولى أن وجود نظام ديمقراطي، يوفر مظلة حريات وعدالة اجتماعية، وفق منظومة الحكم الرشيد، أقل تعرضًا للاضطرابات الطائفية بين السُّنَّة والشيعة، وتكون إيران أقل قدرة على تحريك الطائفة الشيعية فيها.

على العكس؛ فترتبط قدرة إيران على تحريك الشيعة في البلدان التي يتواجدون فيها، طرديًّا، مع وجود مرجعيات دينية أو هياكل خاصة بالشيعة؛ حيث يكون ذلك عامل حفز وحشد للشيعة؛ مع ارتباط هذه المرجعيات بالمرجعيات الشيعية الأعلى، وهي في العراق وإيران.

العامل الثالث؛ هو أن تقاطع عامل قومي مع العامل الطائفي يخفف من حدة التواترات التي يمكن للشيعة لعبها، وهو ما يمكن فهمه من التخلص "السريع والقاسي" من محمد باقر الحكيم(٨٨)، و"كل" معاونيه وهيئته المقرَّبة، في العراق لسبب مهم، وهو أنه كان يدعو لعراق

(٨٨) هو محمد باقر محسن الحكيم الطباطبائي (٨ يوليو ١٩٣٩م - ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣م)، ابن السيد (رتبة عند رجال الدين الشيعة، تسبق "آية الله") محسن الحكيم، المرجع الديني الشيعي المعروف، ومؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي كان من أبرز قوى المعارضة العراقية التي عملت ضد نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والذي تحول بعد الإطاحة بصدام، إلى "المجلس الإسلامي الأعلى في العراق"، وهو من مواليد النجف، واغتيل في التاسع والعشرين من أغسطس

جديد ما بعد صدام حسين، بعد الإطاحة بنظام هذا الأخير بالغزو الأنجلو أمريكي، الغربي، في مارس ٢٠٠٣م، وفق هوية العراق الأصلية، العربية، مع إعطاء كل مكونات الطيف العراقي، القومية والمذهبية والطائفية، حقوقها في عراق متنوع جديد.

وبالنظر في حالتَيْ أذربيجان وتركيا[٨٩]؛ سوف نجد بعضًا من معالم تلكم الملاحظات، ففي أذربيجان – على سبيل المثال- على الرغم من أن الشيعة يمثلون نحو ٧٥ بالمئة من السكان، إلا أن لغتهم الرسمية، وهي اللغة التركية، تجعل هناك اتجاه أكبر للتعامل مع تركيا ومصالحها.

ومن هنا يمكن فهم موقف إيران في صدد دعمها لأرمينيا في موقفها من أزمة إقليم "ناجورنو قرة باخ"، مع أذربيجان، على الرغم من أن الإقليم يشكل عشرين بالمئة من مساحة أذربيجان.

ويعود البعض بذلك، ومن بينهم الغرباوي، إلى أن من مصلحة إيران ألا ينمو الحس القومي الآذري، ولا يتمدد على حساب نفوذ إيران داخل المنطقة، وخصوصًا مع خفوت النزعة الدينية الشيعية في هذا البلد الفقير، بعد عقود من الانخراط في دولة الاتحاد السوفييتي السابق، والذي قمع الانتماءات القومية والدينية للشعوب التي ضمتها الجمهوريات والدويلات التي ضمها خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن هناك خلاف كبير بين إيران وأذربيجان على مساحة تبلغ نحو ٣٥ ألف كيلومتر مربع، جنوب بحر قزوين، الغني بمكامن النفط والغاز، وهو ما يعيد إلى التقييم، قضية الجيوسياسة الاقتصادية.

أما في تركيا؛ فتبرز أهمية وجود نظام ديمقراطي، ومنظومة من الحريات، مع غياب أية بوتقة مركزية تجمع الشيعة هناك؛ في صدد عدم قدرة إيران على تحريك الأقلية الشيعية هناك بذات الكفاءة.

فالتركمان في تركيا يمثلون نسبة ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة، من السكان الأتراك بشكل عام، بينما الأكراد يمثلون النسبة الباقية، عدا نسبة ١ أو ٢ بالمئة عرب، بينما اللغة التركية هي لغة ٩٧ بالمئة من السكان، والباقون يتكلمون العربية أو الكردية.

عشرون بالمئة من الأتراك شيعة علويين، وهم طائفة من الشيعة الجعفرية الإثنى عشرية،

٢٠٠٣م، إثر تفجير ضخم، في مسقط رأسه، بعد خروجه من ضريح الأمام علي؛ حيث كان يلقي خطبة صلاة الجمعة، وراح ضحية ذلك التفجير حوالي ما بين ٨٥ إلى ٢٣٠ شخصًا، ولم يُعرف للآن الطرف الذي وراء اغتياله، ولكن التعتيم الذي فُرض على هذه الحادثة، بخلاف الثارات الشيعية الأخرى التي تم فتحها، يشير إلى إيران، بسبب ما طرحه من أجندة مخالفة لأجندتها في عراق ما بعد صدام.

(٨٩) الغرباوي، مصدر سابق.

ولكن لهم بعض "الانحرافات" عن هذا المذهب، قد يفسر عدم انخراطهم للآن في المشروع الإيراني الإقليمي.

فالعلويون يؤمنون بالدعوة الباطنية، أي سرية تعليم وممارسة العبادة، وذلك لأسباب سياسية وليست دينية؛ لحمايتهم من الأغلبيات المحيطة بهم في مناطق تواجدهم.

كما أنهم يؤمنون بكون محمد بن نصير النميري، ومنه أخذ العلويون لقبهم الآخر "النصيرية"، هو أحد نواب الإمام المهدي في فترة الغيبة الصغرى، في حين يجمع من سواهم من الإثنى عشرية على كونه مدعيًا منحرفًا.

السمة الأهم التي تميزهم عن شيعة إيران، وتلعب دورها في ابتعادها عن أصابع إيران، بجانب حسم الدولة التركية في هذه الأمور، هو عدم اعتماد العلويين على نظام المرجعيات الدينية الذي يعد أساسيًّا عند من سواهم من الشيعة.

يسكن شيعة تركيا منطقة جنوب هضبة الأناضول، وبسبب غياب المرجعيات الدينية لهم، فإنهم من أشد الداعمين لمشروع مصطفى كمال أتاتورك في صدد بناء دولة علمانية في تركيا، ولذلك فهم يكنون معارضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، والأحزاب الإسلامية الأخرى في تركيا، مثل حزب الرفاه.

شيعة الخليج..الحيز الجيوسياسي الأهم:

في الحيز السابق؛ رأينا مجموعة من الإشارات العامة المتعلقة بالأقليات الشيعية، وكيفية توظيف إيران لها، وخصوصًا في المجال الجيوسياسي الإسلامي لإيران، ولكن من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على المجتمعات الشيعية الأقرب، وهي مجتمعات الشيعية في الخليج، باستثناء السعودية التي سوف يتم تناولها كدراسة حالة في المباحث التالية من هذا الفصل.

وتعود أهمية دراسة المجتمعات الشيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن، إلى أهميتها في مشروع تصدير الثورة الإيرانية، أو - بمعنىً أدق - في مشروع إيران الإقليمي التوسعي[٩٠].

(٩٠) استفدنا في هذا الجزء من تقرير معلومات صادر عن مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بعنوان: الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ، **للمزيد طالع:** http://gulfstudies.info/ar/reports

وطالع أيضًا: بثينة اشتيوي: أين يتمركز الشيعة في دول الخليج العربي؟ وما طبيعة أنشطتهم وعلاقتهم بإيران؟، ساسة بوست، ٤ أبريل ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.sasapost.com/shiites

ويتوافق ذلك مع واقع معاكس كان من المفترض أن يكون قائمًا لمواجهة هذا المشروع الإمبراطوري ذي الطابع القومي بامتياز، فأهم مجالات التوسع الإقليمي لإيران، تصادف أن يكون في مجتمعات هشة أو شديدة الهشاشة، ولا تملك المناعة الكافية، على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية، للتصدي لهكذا مشروع.

ونبدأ بالبحرين؛ حيث أكثر جبهات الخليج سخونة في صدد تفعيل أداة الأقليات الشيعية، ولا يوجد تعداد حقيقي واضح للشيعة في البحرين، ولكن هناك شبه اتفاق على أنهم أغلبية، تتراوح ما بين ٦٠ و٨٠ في المئة من إجمالي تعداد السكان، الذي يبلغ ٧٢٥ ألف نسمة تقريبًا من المواطنين، من دون الوافدين، وهم بذلك استثناء من دول الخليج الأخرى؛ حيث الشيعة فيها أقلية.

وشيعة البحرين، مثل معظم شيعة الخليج ينتمون إلى الأصول القومية نفسها، ما بين عرب أو بحارنة، وعجم، أي من أصول فارسية، ويتبعون المذهب نفسه، وهو الإمامية الإثنى عشرية.

ويشكل الشيعة العرب أغلبية المجتمع الشيعي في البحرين، ويسكنون القرى والمناطق الريفية، ولا يُوجد لشيعة البحرين مرجع تقليد مقيم؛ حيث يتبعون مرجعيات في الخارج.

وثمة ملاحظة مهمة في هذا الإطار حول شيعة البحرين؛ حيث إنهم متغلغلون بشكل أكبر وأوسع نسبيًّا من نظرائهم في الخليج، في مفاصل الدولة؛ حيث يشكلون أغلبية في كثير من الأماكن الحساسة، في القطاعين العام والخاص للدولة البحرينية، كما يسيطرون من خلال عائلات، مثل عائلة العالي، على تجارة المواد الغذائية وتجارة الذهب في البلاد.

وهناك مؤسستان سياسية وعلمية، تحتلان المساحة الشيعية في البحرين، سياسيًّا جمعية "الوفاق"، وعلميًّا المجلس العلمائي، الذي يضم تيار ولاية الفقيه بقيادة الشيخ عيسى قاسم، وتيار مرجعية فضل الله، بقيادة السيد عبد الله الغريفي.

أما في الكويت، فهناك نسبة عليها شبه اتفاق في التقارير المحلية والدولية، وهي نسبة ٣٠ في المئة من عدد السكان المواطنين، والذين يبلغ تعدادهم ٩٧٣ ألفًا، ولكن هناك ١٠٠ ألف شيعي آخرين مقيمين في الكويت لا يحملون الجنسية، من مليونين و٩٠٠ ألف نسمة تقريبًا هم إجمالي تعداد سكان الكويت.

وكالمعتاد، ينقسم شيعة الكويت على أساس عرقي، إلى شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل فارسي.

وينحدر الشيعة العرب، وهم الأقل عددًا من شيعة الكويت، من شرق الجزيرة العربية، والذين يطلق عليهم اسم "الحساوية"، نسبة إلى منطقة الأحساء بالسعودية، أو "البحارنة" نسبة إلى البحرين.

ولأن المصطلح سوف يتكرر في المساحة التالية المتعلقة بشيعة الخليج؛ نقول إن "البحارنة" عمومًا هم "الحسَّاوية" بشكل أو بآخر، وهم المكون الأساسي للشيعة العرب، وينحدرون من الإحساء والقطيف والبحرين وشرق شبه الجزيرة العربية بشكل عام.

وباعتبار عربًا، فإنه من المهم إلقاء الضوء على أصولهم، كان شيعة البحارنة يعيشون في مناطق شمال الخليج العربي، ولكن تحت وطأة اضطهاد تعرضوا له في بعض الأوقات، من جانب دولة الخلافة، وخصوصًا الخلافة العباسية، مما اضطرهم واضطر الشيعة بشكل عام إلى الهجرة إلى الجنوب.

ولقد تمت هذه الهجرات، في الغالب، من مناطق البحرين والإحساء والقطيف وخوزستان والبصرة، واختاروا المناطق الساحلية بحيث يكونوا أبعد عن يد حُكَّام دولة الخلافة المركزية، وفي ذات الوقت يقومون بتدبير شئون حياتهم عن طريق التجارة عبر البحر، وصيد الأسماك والزراعة.

ومن أهم الأماكن التي استوعبت عددًا كبيرًا من هؤلاء المهاجرين سواحل قطر والإمارات وسواحل الباطنة في سلطنة عُمان.

وبالعودة إلى شيعة الكويت؛ فإنه بجانب "البحارنة" و"الحسَّاوية"؛ هناك فئة قليلة من الشيعة العرب، جاءت من جنوب العراق، ويطلق عليهم "البصاروة" أو "الزبيرية"، نسبة إلى البصرة والزبير في العراق.

أما الشيعة الذين جاؤوا من إيران، أو "العجم"، فيشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر؛ وأبرزها عائلات معرفي وبهبهاني وقبازرد.

ويتركز أغلب الشيعة في العاصمة والمناطق المجاورة لها؛ مثل الرميثية والشرق والدسمة ودسمان وبنيد القار والقادسية والجابرية وحولي، وتوجد أقلية شيعية في محافظة الجهراء.

والشيعة في الكويت فاعلون سياسيون رئيسيون، وتعدد الائتلافات والحركات التي تمثلهم، وكان لهم وجود برلماني، ولكن، وبسبب الأحداث التي تمر بها المنطقة، تراجع تمثيلهم في الانتخابات التى تمت في يوليو من العام ٢٠١٣م، تراجعًا لتمثيل الشيعة من ١٧ نائبًا فى مجلس الأمة المنتخب عام ٢٠١٢م، إلى ٨ نواب فقط.

أما في قطر؛ فتبلغ نسبة الشيعة نحو ١٠ في المئة، ويقدر عدد سكان قطر بحوالي ٩٠٠ ألف تقريبًا، منهم ٢٠٠ ألف مواطن قطري فقط.

وغالبية شيعة قطر، من أصل عربي، من "البحارنة"، ولكن هناك شيعة من أصول فارسية، يحملون الجنسية، وبعض الشيعة من حَمَلَة الجنسية الإيرانية.

ولكن قطر تنفرد بمكوِّن خاص من ألوان الطيف القومي والمذهبي الخليط في هذه المنطقة، وهو قبائل تسمى "الهولة" (أو الحولة)، وهي قبائل كانت تسكن الساحل العربي من الخليج، إلا أنها انتقلت إلى الساحل الفارسي، قبل أن تعود مجددًا في القرنَيْن التاسع عشر والعشرين، إلى الساحل العربي مرة أخرى.

هذه القبائل في الأصل عربية القومية وسُنِّية المذهب، وهي معروفة في دول الخليج الأخرى، ولكنها تتركز في قطر بالذات، ومن بطون هذه القبائل في قطر، الأنصاري والصديقي وآل عبدالغني وفخرو، وهذه بدورها لها امتداد في البحرين.

ولا يشكل الشيعة أغلبية في أية منطقة سكانية في قطر، إلا أنهم يكثرون في مناطق الهلال، والمطار، والروضة، والدفنة، في العاصمة الدوحة، ومعظم شيعة قطر يتبعون مرجعية آية الله العظمى علي السيستاني، في العراق.

أما الإمارات؛ فإن نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان، غير محددة بدقة، ولكنها تبلغ نسبة ما بين ١٠ إلى ١٥ في المئة من إجمالي عدد سكان الدولة، والذي يبلغ نحو ٤,٥ مليون نسخة، يشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو ٨٥ بالمئة.

ويتركز الشيعة في إمارات دبي والشارقة وأبوظبي، بينما ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى السبع التي تشكل فيما بينها دولة الإمارات العربية.

ويغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الإمامية، وتتنوع أصولهم الإثنية أو القومية إلى عرب، "البحارنة"، وإيرانيين أو "العجم"، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي.

وفضلاً عن المواطنين الشيعة، يقيم في الإمارات كذلك عدد كبير من الإيرانيين الشيعة، الذين هاجر أغلبهم إليها بعد الثورة الإيرانية، وهؤلاء، وفق تقرير لجريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، نُشر في ٢٦ يناير ٢٠٠٧م، يبلغ عددهم وفق تقديرات غير رسمية، يقدر بنحو نصف مليون، يتركز معظمهم في دبي.

كما يقيم في دبي أيضًا عدد من أتباع طائفة البهرة، التي تنتسب إلى المذهب الإسماعيلي، ولا يُعرف عددهم في دبي على وجه الدقة، إلا أن مصادر تقدرهم بعدة آلاف، ومعظمهم يحمل الجنسية الهندية أو الباكستانية.

وجوامع الشيعة وحسينياتهم ومآتمهم، ملك خاص؛ حيث لا يتلقون أي تمويل من الحكومة، ولا يتم تعيين أئمة مساجد الشيعة من قبل هيئات الأوقاف والشئون الإسلامية في الإمارات، ولكن في إمارة دبي، هناك مجلس للأوقاف الجعفرية الخيرية؛ حيث يوجد بها أكبر نسبة من شيعة الإمارات.

في سلطنة عُمان؛ حيث واحد من أكثر المجتمعات العربية تنوعًا، لغويًّا وإثنيًّا ودينيًّا ومذهبيًّا؛ فإنه لا توجد تعدادات دقيقة لمختلف هذه الخريطة، ولكن بشكل عام؛ فإن الإباضيين يشكلون حوالي ٤٥ بالمئة من إجمالي تعداد السكان، والذين يبلغون نحو ٢,٤ مليون نسمة، منهم ١,٩ مليون مواطن عُماني، والسُّنَّة ٥٠ بالمئة، أما الخمسة بالمئة الباقية، فهي من الشيعة والهندوس.

وللشيعة في سلطنة عُمان، مساجدهم ومؤسساتهم الخيرية، وإدارة خاصة بالأوقاف الجعفرية، ومسجد الرسول الأعظم، الذي يوجد داخل سور اللواتية في مطرح، على ساحل عُمان، يعد المسجد الرئيسي للشيعة في السلطنة، وتستخدمه كل الجماعات الشيعة، ويستقطب الخطباء والعلماء الشيعة من إيران والعراق والبحرين.

وينقسم الشيعة في عُمان إلى ثلاث جماعات كبيرة، الأولى "الشيعة اللوانية"، وهم غالبية شيعة السلطنة، ومنهم من يتولى مناصب حكومية، ومنهم تجار.

وهناك تقديرات مختلفة حول أصول الشيعة اللواتية، ولكن الغالب أنهم عمانيون، ولكنهم نزحوا إلى الهند على إثر صدامهم مع أصحاب المذاهب الأخرى، وبعد أن أقاموا فترة طويلة في الهند، قرون، عادوا إلى منطقة ساحل عُمان مرة أخرى.

الفئة الثانية، هم شيعة العرب "البحارنة"، وهؤلاء هم أقل الجماعات الشيعية في عُمان عددًا، ولكنهم نظرًا لشهرة تجارتهم فانهم يتمتعون بمكانة طيبة مثل الشيعة اللواتية.

المجموعة أو الفئة الثالثة، هم الشيعة العجم، وهو وافدون من إيران، ويعيشون في منطقة الساحل، وينحدرون من مناطق اللور وبندر عباس وأوندورودون، وبعضهم من منطقة البلوش، وكلها مناطق ساحلية تقع على سواحل إيران الجنوبية على الخليج العربي.

وبشكل عام؛ فإن شيعة عُمان من أهم مكونات الهرم الاقتصادي في البلاد، ويمتلكون الكثير من المشروعات الصناعية والتجارية.

نصل بعد ذلك إلى اليمن؛ حيث واحدة من أكبر الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية؛ فيشكِّلون ٣٠ بالمئة من إجمالي تعداد سكان اليمن، البالغين حوالي ٢١ مليون نسمة تقريبًا، ويغلب عليهم المذهب اليزيدي، كما يوجد في اليمن شيعة إسماعيلية، يعرفون بـ"المكارمة"، ولكن هؤلاء عددهم لا يتجاوز بضعة آلاف، أو نحو ٢ بالمئة من إجمالي

تعداد السكان، ويتركزون بالأساس في مناطق شمال البلاد الجبلي، وأقرب ما يكون للحدود السعودية، عند عمران وصعدة وحجَّة وذمار، بجانب العاصمة صنعاء.

وعلى الرغم من أنهم من فرع شيعي مختلف عن المذهب الإمامي الجعفري الإثنى عشري، السائد في أوساط الشيعة؛ شهدت التسعينيات الماضية تزايدًا لأفكار هذ المذهب، بينهم، وخصوصًا بين زيدية صعدة.

ومن هؤلاء حسين بدر الدين الحوثي، الذي أسس تنظيم "الشباب المؤمن" عام ١٩٩٦م، عقب انشقاقه عن حزب الحق، الذي تأسس بعد وحدة شطرَيْ اليمن عام ١٩٩٠م، والذي يرأسه أحمد محمد الشاميوتبني حسين الحوثي، وتم تأسيسه بشكل خاص، من أجل مواجهة المذهب الحنبلي، سياسيًّا، والذي كان يد المملكة العربية السعودية الأهم في داخل اليمن.

ويفسر البعض هذا التحول الفكري باعتباره أساس الأزمة الحالية في اليمن؛ حيث إنه ما أن بدا هذا التحول؛ حتى تزامن مع بدء الدعم الإيراني للحوثيين.

وقبل أن يتخذ الحوثيين اسمهم الحالي، "أنصار الله"، كانوا يشيرون لأنفسهم بـ"أنصار الحق" و "الحسينيين" و"المجاهدين" و"جند الله"، و"الشباب المؤمن"، ويقودها حاليًا عبد الملك الحوثي، بعد مقتل أبيه حسين الحوثي على أيدي القوات اليمنية النظامية، عام ٢٠٠٤م.

ورغم أن الزيدية هي مذهب أقلية في اليمن، إلا أن بعض أتباعها تولوا حقائب وزارية، مثل أحمد محمد الشامي، الذي تولى منصب وزير الأوقاف، وإسماعيل أحمد الوزير الذي عُيِّن وزيرًا للعدل أكثر من مرة، والقاضي أحمد عقبات الذي تولى منصب وزير العدل، في عهد الرئيس السابق، على عبد الله صالح.

كما أنه لعلماء الزيدية، حضور واسع في مؤسسات القضاء ودار الإفتاء، وتولى بعضهم منصب مفتي الجمهورية، وهو القاضي العلامة محمد بن أحمد الجرافي، الذي توفى عام ٢٠٠١م، ومن قبله، كان مفتي الجمهورية السابق، ولعشرات السنين، هو العلامة الزيدي، أحمد بن محمد زبارة.

وفي الأخير؛ فإن الحقائق السابقة توضح أن إيران هي القلب النابض بالحياة فى الحالة الشيعية فى العالم الإسلامي، ولكن هذا القلب حريص على مد أذرعه في مختلف الاتجاهات، وبكل الوسائل، وعلى رأسها التواصل مع الأقليات/ الأغلبيات الشيعية في الدول العربية والإسلامية الأخرى، عبر مختلف وسائل القوة الناعمة والصلبة، وفي قضية الحوثيين في اليمن، وشيعة البحرين، وحزب الله في لبنان، أدلة مهمة في هذا الإطار.

المبحث الثاني:
شيعة المملكة العربية السعودية.. نظرة عامة

على الرغم من أن الشيعة في السعودية يشكلون أقلية صغيرة، ويعيشون في مناطق محددة في شرق المملكة؛ إلا أن أهمية تسليط الضوء عليهم يكمن في كون المملكة العربية السعودية، تحتوي الأماكن الأكثر قداسة للمسلمين، بحيث هي قلب العالم الإسلامي.

كما أن الوجود الشيعي في المملكة هو الأكثر حساسية بين نظرائه في منطقة الخليج العربي، على ضخامة حجم المملكة العربية السعودية، كحاجز صد أمام المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة.

تاريخيًّا، يُعتبر شيعة الإحساء في المنطقة الشرقية من المملكة، هم أصل التواجد الشيعي العربي في شبه الجزيرة العربية، منذ القرامطة في القرن الهجري الثالث، الحادي عشر الميلادي، ومنهم تكونت التجمعات الشيعية الأخرى.

ويتركز الوجود الشيعي في السعودية في شرق البلاد، في الإحساء، ومن مناطقهم فيها، الهفوف، المبرز، القارة، المنصورة، والبطالية، ثم مدينة الدَّمام، وخصوصًا في حي العنود، وأحياء أخرى، كالجلوية، العزيزية، والنخيل، والقطيف، والقرى التابعة لها، مثل سيهات، جزيرة تاروت، العوامية، الجارودية، أم الحمام، والجش، وغيرها.

ثم ينتشرون في بقية مناطق المنطقة الشرقية، مثل الجبيل، الظهران، الخُبَر ورأس تنورة، ولكن بأعداد أقل، وهي مناطق كانت تعرف قديمًا ببلاد البحرين، والتي كانت تعني المنطقة الشرقية من جزيرة العرب، وتشمل في الزمن الراهن، جزءًا من الكويت، والمنطقة الشرقية من السعودية، بالإضافة إلى البحرين وقطر، وقسمًا من الإمارات العربية المتحدة.

وإضافة إلى المنطقة الشرقية؛ فإن الشيعة في المملكة، يتواجدون في أماكن أخرى، بأعداد كبيرة لافتة، مثل المدينة المنورة، وبخاصة في حي العوالي، ويُطلق عليهم اسم "النخاولة"، كما بدأت أعدادهم في التزايد في السنوات الأخيرة، مثل العاصمة الرياض، وحفر الباطن، وفي المنطقة الغربية.

وغالبية هؤلاء من أتباع المذهب الشيعي الإثنى عشري، أما الشيعة الإسماعيلية والزيديين القادمين من اليمن؛ فإن تركزهم في المنطقة الجنوبية بطبيعة الحال.

ولا يوجد نسبة أو تعداد واقعيان لعدد الشيعة في المملكة، ونسبتهم لعدد السكان الإجمالي في المملكة؛ حيث إنهم أميل إلى تضخيم عددهم لأغراض سياسية ومجتمعية، كذلك لا تُوجد إحصاءات رسمية للسكان في المملكة على أساس مذهبي.

إلا أن هناك تقديرات تشير إلى أنهم يشكلون خمسة بالمئة من مجموع سكان المملكة، البالغين نحو ٢٨,٤ مليون نسمة، بحسب تعداد العام ٢٠١٢م، أي ما يقرب من مليون ونصف المليون نسمة.

ومن المصادر التي أشارت إلى ذلك، دراسة "سوريا وإيران والنظام الأمني الخليجي الجديد"، الصادرة عن مركز "راند" الأمريكي، والتي نشرها مركز القدس للدراسات السياسية في الأردن[٩١].

إلا أن بعض مراكز الدراسات في العالم العربي، تجعل نسبة الشيعة في السعودية عشرة بالمئة، مثل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر، في تقريره السنوي الأول الصادر سنة ١٩٩٣م، ولكن هذا المركز عُرف عنه المبالغة في أرقام الشيعة في الدول العربية؛ حيث جعلها في العراق ٦٥٪، وفي البحرين ٧٠٪، في تقريره الصادر عام ١٩٩٩م، وهي جميعها إحصائيات ونسب مشكوك فيها.

إلا أنه بشكل عام، تجمع التقديرات المختلفة على أن نسبة الشيعة في المملكة، لا تقل عن خمسة بالمئة، ولا تزيد عن عشرة بالمئة.

على الرغم من انتشارهم في عدد من الأماكن والمدن المختلفة في المملكة؛ إلا أن الشيعة يمارسون أنشطتهم الدعوية والاجتماعية بشكل مكثف في المنطقة الشرقية أكثر من غيرها، ويتم ذلك من خلال المساجد والحسينيات، ومن هذه المساجد: الزهراء، عمار بن ياسر، مسجد الإمام الحسين بصفوى، مسجد الإمام علي، القلعة، العباس، والإمام الحسن في القطيف.

أما الحسينيات، فمنها الزهراء، الإمام المنتظر والناصر بسيهات، والزائر بالقطيف، والعامرة في المدينة المنورة، وقد كانت القطيف فيما سبق يُطلق عليها "النجف الصغرى"، لكثرة الحوزات الشيعية فيها.

ومن أهم المناسبات والأعياد التي يحتفلون بها، أسبوع الرسول الأعظم في ذكرى ميلاده (ﷺ).

وللشيعة في المملكة عدد من التنظيمات الخاصة بهم، ومن بينها محكمة الأوقاف والوصايا، وهي خاصة بهم، ويرأسها شيعي، وتتبع وزارة العدل السعودية.

(٩١) المصدر السابق، ص٦٧.

ويُقبل الشيعة على العمل في سلك التعليم، وفي الوظائف الإدارية المرتبطة به، ففي منطقة المدينة النبوية التعليمية تعمل ٣٠٠ مدرسة شيعية، أما في المنطقة الشرقية فالعدد أكبر من ذلك بكثير، كما لهم تواجد ملحوظ في الجامعات، وخصوصًا في جامعة الملك فيصل بالدمام والإحساء، والملك فهد بالظهران.

كما يحرصون على إقامة المعارض الثقافية، وفيها قد تُباع بعض الكتب التي للبعض تحفظ عليها لمخالفتها للعقيدة الإسلامية، ككتاب :التوحيد" لابن بابويه القمي"، و"الآيات البينات" لمحمد الحسين كاشف الغطا.

كما يمتلك الشيعة عددًا من الجمعيات الخيرية، والتي تتلقى دعمًا من وزارة العمل والشئون الاجتماعية في المملكة، وبعض أهل السُّنَّة أيضًا، ومن هذه الجمعيات: جمعية العمران الخيرية، جمعية المواساة الخيرية بالقارة، وجمعية البطالية، وجميعها في الإحساء.

كذلك للشيعة نشاط اقتصادي كبير، وخاصة في شرق المملكة، وتواجد ملحوظ في المؤسسات النفطية، كما يمارسون مهنًا ثابتة كالزراعة والصيد، ويسيطرون على تجارة الذهب في المنطقة الشرقية، ومن أهم مؤسساتهم التجارية والاقتصادية، "السيهاتي للنقل"، و"المرهون للمزادات العلنية".

ويتولى بعض الشيعة مراكز هامة في الدولة السعودية، وأيضًا كان لهم مركز معارضة في لندن وواشنطن تصدر عنه مجلة "الجزيرة العربية"، ولكنها لم تعد في ذات القوة التي بدأت بها.

وتشير تقديرات، إلى أن الشيعة، يشكلون عصب التنظيمات والحركات السياسية السرِّية التي شهدتها المملكة في العقود الأخيرة.

ويتأثر شيعة السعودية، مثلهم في ذلك مثل العديد من المكونات المجتمعية والسياسية في أي بلد، بالأحوال السياسية الداخلية والتحولات الخارجية، الإقليمية والدولية، إلا أن العلاقة بينهم وبين الدولة ليست إيجابية في معظم الأحوال.

ولقد بدأت المعارضة الشيعية للدولة السعودية منذ وقت مبكر، عندما أنشأ محمد الحبشي، عام ١٩٢٥م، جمعية شيعية اعتبرتها السلطات غير قانونية، وفي العام ١٩٤٨م، وصلت القلاقل الشيعية إلى حد الانفجار في مظاهرات واسعة النطاق وفوضى عمَّت القطيف، بقيادة محمد بن حسين الهراج، وكان المتظاهرون يطالبون بالانفصال عن المملكة، وكان من أسباب الدعوة إلى الانفصال، ظهور النفط في المنطقة الشرقية للمملكة، وبالتالي، تعاظم أهميتها الاقتصادية.

وفي العام ١٩٤٩م، اكتشفت الحكومة وجود جماعة "ثورية" في القطيف تعمل تحت اسم جمعية تعليمية، فقامت بحل الجمعية، ومات أحد زعمائها، وكان مصنَّفًا على أنه يساري التيار، في السجن، وهو عبد الرؤوف الخنيزي.

ولكن هذه الحركة توسَّعت؛ حيث امتدت هذه الحركة إلى الجبيل سنة ١٩٥٠م، وظلت مستمرة لأعوام طويلة، تتجدد كل فترة، كما حدث في الأعوام ١٩٥٣م، ١٩٧٠م، و١٩٧٨م.

ومن أهم التطورات الإقليمية التي أثرت على مواقف وأحوال شيعة المملكة، الثورة الشيعية في إيران، والتي بلغت أوجها في فبراير من العام ١٩٧٩م، عندما أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها جددت بعض الآمال لدى الشيعة في المملكة وفي دول الخليج الأخرى، في الوصول إلى الحكم، بعد اعتماد الإيرانيين لمبدأ "تصدير الثورة".

ومن مظاهر ذلك، الاضطرابات الكبيرة التي اندلعت في أواخر العام ١٩٧٩م، في القطيف وسيهات، بالتزامن مع واقعة احتجاز الرهائن الأمريكيين في سفارتهم في العاصمة الإيرانية طهران، وأحداث الحرم المكي التي قام بها جهيمان العتيبي، وأيده الشيعة فيما قام به من أعمال في الحرم، وبحسب الكثير من الكتب والدراسات؛ فقد جاءت هذه الاضطرابات استجابة لنداء قائد الثورة الإيرانية، الخوميني، لشيعة السعودية بالثورة على آل سعود.

التطور الثاني الأبرز ارتبط بسقوط نظام الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، عام ٢٠٠٣م، بعد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق في مارس من ذلك العام، والصعود الكبير للشيعة الذي تلا ذلك؛ حيث سيطروا على الحكم في العراق.

وفور انتهاء الحرب على العراق، في مايو من العام ٢٠٠٣م، قام نحو ٤٥٠ من رموز الشيعة في المملكة، بتوجيه عريضة إلى ولي العهد السعودي في ذلك الحين، عاهل البلاد الحالي، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، يطالبون فيها بتحسين أوضاعهم، وأن تتاح أمامهم الفرص، وباستلامهم لمناصب عليا في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي والأجهزة العسكرية والأمنية، ورفع نسبتهم في مجلس الشورى.

كما طالبوا في العريضة بالتوقف عن وصف مذهبهم في الدوائر الدينية والإعلامية السعودية الرسمية، بالكفر والشرك والضلال، والسماح بإدخال الكتب والمطبوعات الشيعية إلى البلاد، واستحداث جهة رسمية للأوقاف الشيعية، تابعة إداريًّا لوزارة الأوقاف السعودية، كما هو الحال في البحرين والكويت.

وقد عبّرت هذه العريضة عن مختلف الأطياف الشيعية في المملكة؛ حيث لم تقتصر على

رجال الدين؛ حيث وقع عليها علمانيون وشيوعيون وشخصيات عادية، كما أنّها شهدت للمرة الأولى مشاركة شيعة المدينة المنورة في مثل هذه النوعية من الأنشطة.

المتغير الثالث، دولي، وهو الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب العالمي، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ حيث رافق ذلك ضغوط أمريكية على المملكة، وتم تحميل النظام السعودي جانبًا من المسؤولية في هذا الأمر.

ومن ألوان الضغوط الأمريكية التي مورست على الحكومة السعودية، ما يخص المناهج التعليمية، وكذلك الورقة الشيعية، التي كانت إحدى الأوراق التي تهدف إلى الضغط على الحكومة السعودية، وإظهارها بمظهر المعادي لحقوق الإنسان.

واستغل الشيعة هذا الأمر، وزادوا من علنية مطالبهم، وهو ما كان في جانب منه أحد أسباب قيام الدولة السعودية ببدء جلسات الحوار الوطني السعودي، وضمت لأول مرة حوارات بين علماء سُنَّة وممثلين عن الشيعة الإثنى عشرية والإسماعيلية، وغيرها من الطوائف.



المبحث الثالث:

ممكنات الانفصال والاتصال بين الشيعة والمجتمع في المملكة

في منتصف شهر مارس من العام ٢٠١٣م، بدأت السلطات السعودية في محاكمة رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر، أمام المحكمة الجزائية المخصصة للنظر في قضايا الإرهاب بتهم "إثارة الفتن في القطيف"، و"جلب التدخل الخارجي"، و"دعم حالة التمرد في البحرين".

وقتها طلب الادعاء العام السعودي من المحكمة إنزال "حد الحرابة" بالنمر، وهي العقوبة القصوى في مثل هذه الحالات، وتصل إلى حد الإعدام.

النمر اعتُقِلَ عددًا من المرات، بسبب تحريضه على العنف والتظاهر في القُطيف، وكان قد دعا، في العام ٢٠٠٩م، إلى انفصال القطيف والإحساء و"إعادتهما" إلى البحرين "لتشكيل إقليم واحد كما كانت سابقًا"، في إشارة إلى حقب تاريخية قديمة.

هذه القضية تلخص في محتواها وتطوراتها، الكثير من الجوانب المتعلقة بملف الشيعة والحِراك الشيعي، السياسي والمجتمعي في المملكة العربية السعودية، وخصوصًا فيما يتعلق بجزئية ارتباط هذا الحِراك بالكثير من الأطر الإقليمية، التي تتجاوز الإطار المحلي العام في البلاد، وكذلك- من جهة أخرى- موقف النظام الحاكم من الشيعة، والتعامل مع رموزهم.

بين السُّنَّة والشيعة.. خلافات تاريخية تمنع الالتقاء:

في زمننا المعاصر، ظهرت العديد من المحاولات للتقريب ما بين السُّنَّة والشيعة، على مختلف المستويات، ومن أبرزها ما تم في الأربعينيات الماضية، عندما تم تجديد الحوار بين الأزهر الشريف بمصر، وبين بعض مراجع الشيعة الإيرانيين، وتم على الإثر، تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

وفي العام ١٩٩٠م، تم تأسيس المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، في إيران، ويرأسه آية الله محمد علي التسخيري، ولكن الرعاية الإيرانية له قيدت أنشطته في الكثير من البلدان العربية والإسلامية.

وعلى مستوى الحالة التي نتناولها في هذا الإطار، وهي الحالة السعودية، ظهرت العديد من الأقلام والرموز الشيعية التي حاولت التوسع في الأوساط السُّنِّية، الدينية والمجتمعية، وخصوصًا في الأوساط الصحوية، في ظل انغلاق الجبهة السلفية أمامهم، لعدد من الأسباب.

السبب الأول أن سلفيي المملكة يعتبرون الشيعة خارجين عن صحيح الدين الإسلامي، ومع سيطرة التوجه السلفي الرسمي للدولةعلى المجتمع؛ فإنه من المستحيل تقريبًا ولوجهم إلى الساحة السلفية.

السبب الثاني أن الساحة الصحوية تطرح مشروعًا للإصلاح والتغيير في المملكة، تتقاطع الكثير من النقاط فيه مع المشروعات السياسية والمجتمعية التي يطرحها الشيعة، على الأقل فيما هو معلنٌ من جانب شيعة المملكة.

ولكن تظل الأمور أعقد من الحديث عن إمكانية التنسيق والتواصل، ليس لأسباب سياسية فحسب؛ وإنما لاعتبارات دينية وتاريخية عدة.

فطوال قرون خلت، لم يهدأ الخلاف بين السُّنَّة والشيعة، والذي كان يتحول في الكثير من الأوقات، إلى حروب دموية، مما وسع حالة الفصام بين الطرفَيْن، والقائمة في الأساس، بسبب عدد من المسائل الفقهية المذهبية، ومن أهم نقاط الخلاف هذه، قضية عصمة الإمام، والموقف من الصحابة الكِرام، رضوان الله تعالى عليهم، والتُّقيَّة، وزواج المتعة، والميراث.

إلا أن هذه المسائل الخلافية الخمسة الكبرى بين السُّنَّة والشيعة يعتبرها البعض غطاء للصراع الحقيقي حول الحكم والسيطرة على منطقة المشرق العربي والإسلامي، بين العرب والفرس.

ومن ثَمَّ؛ فإن الأمر يأخذ أبعادًا سياسية وأيديولوجية واجتماعية، تاريخية ذات عمق يصل إلى آلاف السنين، منذ نشأة العرب في شبه الجزيرة العربية، والفرس في المنطقة المعروفة حاليًا باسم إيران، وتزايدت حدته، بعد الفتوحات التي قادها الخليفة الراشد الثاني، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، لبلاد فارس، وقضائه على الإمبراطورية الفارسية، وما كانت تعبد من دون الله.

وهو ما يفسر في كثير من جوانبه، حالة الإقصاء والتكفير التي تصبغ نظرة كلا الطرفَيْن للآخر منذ ظهور المذهب الشيعي.

وبإسقاط هذا على الواقع القائم في المملكة العربية السعودية؛ فإننا نجد الكثير من المواقف السلبية المأخوذة عن المذهب، قبل أن تكون مأخوذة عن أصحابه، وتدعم ذلك المؤسسة الدينية الرسمية.

ومن ذلك فتوى شهيرة للشيخ محمد بن صالح العثيمين، عن مبدأ التُّقيَّة لدى الشيعة، وبالمناسبة لا تعترف المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة بالشيعة كمذهب؛ بل تطلق عليها مصطلح آخر، وهو "عقيدة الرافضة"، وعن مبدأ التُّقيَّة قال العثيمَيْن، إنه يعني "أن يُظهِر الإنسان خلاف ما يبطن، وإن هذا ولا شك هذا نوع من النفاق يغتر به من يغتر من الناس، والمنافقون أضر على الإسلام من ذوي الكفر الصريح".

ويُحمِّل الشيخ العثيمَيْن، الشيعة مسؤولية كل الشرور التي لحقت بالعالم الإسلامي عبر التاريخ؛ إذ يقول إنهم السبب في سقوط بغداد وانتهاء الخلافة الإسلامية، ويوضح قائلاً "سهلوا للتتار دخولها، وقتل التتار من العامة والعلماء أممًا كثيرة، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب "منهاج السُّنَّة"، أنهم هم الذين سعوا لمجيء التتار إلى بغداد، دار الخلافة حتى قتل الكُفَّار من المسلمين ما لا يحصيه إلا الله".

الحراك الشيعي في المملكة وتصنيفات الشيعة السعوديين:

نظرة أخرى على أحد النتاجات الفكرية، يشير إلى جانب آخر من الحالة الراهنة المتعلقة بالشيعة في المملكة، ولكن من زاوية الآخر الشيعي، من أجل تقييم أكثر دقة لقضية ممكنات الانفصال والاتصال بين الشيعة والمجتمع في المملكة، ونعني كتاب "الحراك الشيعي في السعودية.. تسييس المذهب ومذهبة السياسة".

صدر هذا الكتاب عام ٢٠١٣م، عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، وهو من تأليف اثنَيْن من الباحثين الشيعة المنتمين إلى جيل الشباب، ولكنهما من خلفية علمانية ليبرالية، وهما: بدر الإبراهيم، ومحمد الصادق، ذوي الخلفية العلمانية الليبرالية.

الكتاب الذي باع خمسة آلاف نسخة في معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته عام ٢٠١٣م، يقع فى ٣١١ صفحة من القطع الكبير، يتناول أمرَيْن أساسيتَين[٩٢]، الأول، الترويج للحل العلماني والمواطنة "لإنهاء التوتر والظلم الواقع على الشيعة وبقية (الأقليات) بالمملكة العربية السعودية، من قبل الوهابية" كما يقول المؤلفان.

الأمر الثاني الذي ركَّز عليه الكتاب، التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي، لشيعة القُطيف، باعتبارهم الكتلة البشرية الأكبر للشيعة في المملكة، بين عامَيْ ١٩٧٩م و٢٠١١م.

وفيما يخص قضية طرح المواطنة؛ فقد بدأ به المؤلفان الكتاب وانتهيا به، مقدمَيْن رؤية تحليلية للمملكة تستند على نظرة المفكر والروائي المغربي عبد الله العروي[٩٣]، حول هوية الدولة، والتي قال إنها يجب أن تقوم على تاريخ مشترك ومصلحة مشتركة.

وينطلق المؤلفان في هذه النقطة من رؤية أن "المذهبية الوهابية" لا تشكل تاريخًا مشتركًا، ولا مصلحة مشتركة لمكونات المجتمع السعودي، ويقولا إن "الحل" هو اعتماد العروبة كرابطة

(92) http://www.beseerah.com/articles.php?id=89#sthash.Ku3U40p1.dpuf

(٩٣) ماركسي، من مواليد عام ١٩٣٣م، وكان يكتب في بداية حياته باسم "عبد الله الرافضي"، وهو من أنصار القطيعة المعرفية مع التراث العربي الإسلامي، ومن دعاة تبني قيم الحداثة الغربية.

ثقافية لمكونات المجتمع السعودي، لبناء دولة المواطنة، إلا أنهما لم يقفا عند الإسلام كهوية مشتركة لأبناء المملكة.

وفي السياق، يحمِّل المؤلفان الدولة والعلماء الوهابيين المسؤولية عن التوتر الطائفي في المملكة، ويبررا سلوك الشيعة الطائفي الاحتجاجي باعتبار أنها رد فعل على موقف الدولة والمؤسسة الدينية الرسمية، والذي زاد من حدته "ضد" الشيعة، ثورة الخوميني في إيران، عام ١٩٧٩م، ثم تمدد المشروع الشيعي في العراق بعد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣م.

واعتمد المؤلفان على شهادات حية لشيعة من القطيف، لكن من دون التصريح بأسمائهم، كما يقدم خريطة واضحة، هي الأولى في الأدبيات الشيعية، مرة لتنوعات وتباينات وتحولات القوى الشيعية في القطيف في المرحلة الزمنية التي اعتمدها.

ويقسم المؤلفان شيعة القطيف إلى عدد من التيارات، الأول، تيار تقليدي مرتبط بالنجف، ويقتصر على المسار الفقهي، ويرفض العمل السياسي، ويسميه تيار الخوئي[٩٤]، الذي كان المرجع الأعلى للشيعة الإثنى عشرية في العالم، وأكثر المراجع تقليدًا في منطقة القطيف والإحساء، وهؤلاء يميلون لعدم التصادم مع الدولة.

التيار الثاني، هو تيار الشيرازيين، المنتسبين إلى السيد محمد الشيرازي[٩٥]، الذي كان من مؤسسي فكرة حزب "الدعوة" العراقي، الذي يترأسه الآن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، لكن الشيرازي رفض إطلاق اسم "حزب" على تكوينه هذا لأنه اسم غربي، وكان يؤمن بولاية الفقيه قبل الخوميني، وقام طلابه بزعامة ابن أخته محمد تقي المدرسي، وأخيه هادي المدرسي، بإنشاء تنظيم سياسي باسم "حركة الطلائع الرساليين"، في العراق، عام ١٩٦٨م.

ولما انتقل الشيرازي للكويت عام ١٩٧٠م، شملت مظلته مجموعة من الدعاة التقليديين بقيادة أخويه حسن وصادق، وضمت أشخاصًا من عائلتَيْ الفالي والقزويني، وركزت على التبشير الشيعي، والمجموعة الحركية "الرساليين".

دخل تيار الشيرازي للسعودية من خلال بعض الطلبة السعوديين الذين درسوا في حسينية الرسول الأعظم بالكويت التي أسسها الشيرازي، ومن هؤلاء: توفيق السيف، وحسن الصُّفَّار، وأصبح لهم نشاط ملموس بالقطيف مما جعلهم يصطدمون بالتيار التقليدي المرتبط بحوزة

(٩٤) نسبةً إلى أبي القاسم بن على أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي، وهو مرجع ديني شيعي، كان يترأس الحوزة العلمية بمدينة النجف بالعراق، وكان مرجعًا وزعيمًا لملايين الشيعة الإثني عشرية في العالم.

(٩٥) محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (١٩٢٨م- ٢٠٠١م)، وهو أحد مراجع الدين الشيعة المعروفين في العراق وإيران، عُرف بألقاب عديدة منها الإمام الشيرازي والمجدد الشيرازي الثاني.

النَّجف، ثم تم إرسال الصُّفَّار للتبليغ في سلطنة عُمان، كما أُرسل توفيق السيف للبنان، للتدريب على السلاح في معسكرات حركة "فتح".

وبعد نجاح الثورة الشيعية في إيران، تحمس الشيرازيون لها، في ظل العلاقة القوية التي كانت تجمع بين الشيرازي والخوميني، ولذلك ذهبت قيادة جماعة الرساليين إلى طهران، وأصبح لهم معسكر خاص بها، تستقبل فيه الشباب الخليجي التابع لها.

وكما اصطدم هذا التيار بالتيار الشيعي التقليدي، اصطدم أيضًا بالدولة السعودية، مع نشاط الصُّفَّار في الترويج للثورة الخومينية، بشكل تحريضي على الدولة، مما أدى إلى صدامات مع الشرطة، فهرب الصُّفَّار إلى إيران فرارًا من الاعتقال، وهناك طلبت منه حركة الرساليين تأسيس منظمة الثورة الإسلامية بالجزيرة العربية.

بقي الصفار والمنظمة يقودان المعارضة ضد المملكة حتى عام ١٩٨٦م؛ حيث تم عزل آية الله حسين على منتظري الذي كان يدعم الصُّفَّار والرساليين، وصعد في المقابل آية الله على خامنئي، إلى منصب المرجع الشيعي الأعلى، بعد وفاة الخوميني عام ١٩٨٩م، فتم تقليص نشاط الحركة، وخصوصًا بعد تورطها في فضح صفقة "إيران- جيت".

بعد طرد الحركة من إيران، قامت حالة من المراجعات داخل التيار الشيرازي السعودي، فانفصل عن حركة الطلائع الرساليين، وتحول من العمل الثوري إلى العمل السياسي، وكانت نقطة تجمعهم ونشاطهم، في العاصمة البريطانية لندن، وتغير اسمها للحركة الإصلاحية، وقادها توفيق السيف بدلاً من الصُّفَّار.

نشطت الحركة في الجانب الإعلامي والحقوقي، مما أضر بصورة المملكة، إلا أن أزمة الخليج الثانية، ومعارضة رموز سُنِّيَّة لها ورفضها لفكرة الاستعانة بقوات أجنبية لطرد قوات صدام حسين من الكويت، دفعت الدولة السعودية إلى تخفيف قبضتها، ثم جاء العفو الملكي عن السيف والصُّفَّار، ورموز شيعية أخرى من التيار الشيرازي، ومن بينهم فؤاد الإبراهيم، وحمزة الحسن، عام ١٩٩٣م، فعادوا إلى المملكة، واندمجوا في حراك للمصالحة الوطنية، ظهر في تلك الفترة.

خاض السيف والصُّفَّار في هذه المرحلة، سلسلة من الحوارات واللقاءات الرسمية والشعبية والدينية، لكن الإبراهيم والحسن سرعان ما عادا للندن، وواصلا المعارضة للسلطات السعودية، ولكن بجدول أعمال وأنشطة أقل حدة ووطأة من السابق.

بعد وفاة المرجع الشيرازي، طرح محمد تقي المدرسي وصادق الشيرازي نفسيهما مرجعَيْن،

لكن الصُّفَّار أعلن تقليده للمرجع الشيعي الأعلى في النجف، آية الله العظمى على السيستاني، وانقطعت بالتالي علاقته الدينية بالشيرازيين، كما سبق أن قطع العلاقة السياسية بالانسحاب من حركة الرساليين، وتبعه غالب التيار.

مَن بقي من الشيرازيين، انقسموا بين تقليد المدرسي وصادق، وبهذا أصبح ثقل الشيرازيين منحصرًا في الكويت.

وثمة هنا ملاحظة حول من قلدوا صادق الشيرازى؛ حيث بقي هؤلاء في الخط التبشيري، ومالوا إلى الغلو المذهبي، أما من قلدوا المدرسي؛ فقد أصبحوا يمثلون الخط الرافض للحوار والمصالحة، مثل نمر النمر ومحمد حسن الحبيب، الذين يتبنون الضغط على الدولة من خلال إثارة الشارع ضدها.

وفي العام ٢٠٠٨م، عاد الخلاف بين الصُّفَّار وبين معارضة لندن إلى العلن، ولقيت معارضة لندن، تأييدًا من نمر النمر.

التيار الثالث، هو تيار حزب الله الحجاز، وهو يتبع فكريًّا لتجمع للعلماء الشيعة المقلدين للخوميني، مثل حسين الراضي، وهاشم الشخص، وعبدالكريم الحبيل، وأطلق عليه "خط الإمام"، وأصبح لهم نشاط سياسي يزاحم التيارَيْن التقليدي والشيرازي بدءًا من عام ١٩٨٩م.

لم يتخذ هذا التيار العمل العسكري في البداية، أداة له، ولكنه كوَّن جناحًا عسكريًّا بعد فشل اضطرابات موسم الحج عام ١٩٨٧م؛ حيث اندلعت اشتباكات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية، أسفرت عن سقوط مئات القتلى.

في ذلك الحين، أراد الحرس الثورى الإيراني الانتقام من السلطات السعودية، فعرض على منظمة الثورة (الشيرازية) تسليحها لهذه الغاية، لكنهم كانوا قد نبذوا العمل الثوري، فلجأ الحرس الثوري لبعض المنشقين عن منظمة الثورة والرافضين للمسار السياسي، فنفذوا بعض العمليات الصغيرة ثم كانت عمليته الكبيرة والوحيدة تقريبًا، وهي تفجير الخبر سنة ١٩٩٦، بقيادة أحمد المغسل، والتي تفكك الحزب بعدها.

هذه كانت الملامح العامة لاتجاهات الرأي والمواقف للتيارات الشيعية المختلفة في المملكة، إزاء الدولة، وإزاء الآخر الإسلامي، ممثلاً في المذهب الوهابي، والمؤسسة الدينية الرسمية، والخيارات التي يتبناها الشيعة في المملكة، من طرح المواطنة كعلاج لما يرونه أزمة داخل المجتمع السعودي، وصولاً إلى العمل العسكري المسلح في بعض الأحيان، وما بينهما من إثارة الشارع ضد الدولة.

ولكن من الملاحظ أن الشيعة في أيٍّ من مراحل أنشطتهم الاحتجاجية، لم يستهدفوا المجتمع

السعودي بأنشطتهم، وإنما كان الأساس، النظام، وكذلك المؤسسة الدينية الرسمية ورموزها، وخصوصًا في الجانب الإعلامي الدعائي من نشاطهم.

كذلك ثمَّة ملاحظة شديدة الأهمية، في هذا الإطار، وهي أن الصورة العامة المأخوذة عن تبعية شيعة المملكة لإيران، ليست صحيحة على إطلاقها، وإنما، ومن خلال الرصد السابق، والخريطة التي تم وضعها من جانب مؤلِّفَي الكتاب السابق؛ فإن بعضهم منفصل تمامًا، على المستوى السياسي، وحتى على المستوى الديني، عن طهران وحوزات قِم.

ففيهم الكثيرون أقرب إلى حوزات النجف العلمية، وهي بدورها- سياسيًّا- أكثر قربًا للانتماء العربي، عن تأييد المشروع الإيراني في المشرق العربي الإسلامي، وهو ما يبدو شديد الوضوح في مواقف السيستاني من الأوضاع في العراق عقب الغزو الأمريكي البريطاني لهذا البلد العربي المسلم، في العام ٢٠٠٣م.

ويلاحظ أن هؤلاء- الأقرب إلى حوزة النجف- وبجانب التيار العلماني الليبرالي الشيعي في المملكة، أميل إلى تبني فكرة المصالحة والحوار مع الآخر الإسلامي، ومع النظام نفسه، معتمدين على طرح المواطنة كمعالجة أساسية لملف الشيعة في المملكة.

إلا أنه يُعاب على هؤلاء مشكلة أساسية، وهي مثالية هذا الطرح، وعدم قابليته للتطبيق على أرض الواقع؛ حيث إن أي اقتراب يقوم على مبدأ العلمانية والليبرالية؛ سوف يصطدم- بكل تأكيد- بهوية المجتمع السعودي، وبمكوناته التقليدية التي لا تتقبل في الأساس الفكر الليبرالي والعلماني، فما هو الحال مع طرح علماني ليبرالي يأتي من الشيعة؟!.



المبحث الرابع:
شيعة المملكة وتبعات المشروع الإيراني الإقليمي

تناول المبحث السابق، بجانب خريطة القوى الشيعية في المملكة، منطلق للابتعاد بين الجانبَيْن، وهو المنطلق الديني، وهنا المنطلق الآخر السياسي، وهو لا يقل خطورة وأهمية عن المنطلق الديني؛ حيث يتربط الشيعة بالمشروع السياسي الإيراني التوسعي في المنطقة العربية والمشرق الإسلامي، والذي يساويه البعض بالمشروع الصهيوني.

ويقول الدكتور زهير سالم، مدير مركز الشرق العربي في لندن، في مقال له بعنوان "المشروع الصفوي على خطا المشروع الصهيوني.. المنطلقات- والأهداف- والأساليب"[96]: "يتجاوز المشروع الصفوي في خطره المشروع الصهيوني بوصفه تهديدًا (جُوَّانيًّا) يقيم معسكره في قلب الوجود الداخلي للأمة، ينازعها عناوينها، ويزاود عليها في أهدافها ومطالبها".

ويضيف في مقاله المهم الذي يقدم ملخصًا عامًّا للصورة: "إذا كان المشروع الصهيوني قد استهدف منذ البداية وجود الأمة في (بقعة) محددة من أرضها، أرادها بؤرة سيطرة ونفوذ؛ فإن المشروع الصفوي يعتبر كل قرية أو مسجد على خطوط الطول الإسلامية، هدفًا لمشروعه الذي يريد أن يستبيح كل شيء، التاريخ والجغرافيا والإنسان، حتى وصل الأمر بحسن نصرالله أن يعترف في لحظة انفعال: أن معركتهم في سوريا هي معركة وجود".

ويوسع الرؤية أفقيًّا، شارحًا أبعاد المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية؛ فيقول: "لا يزال هناك الكثير من أبناء الأمة لا يريدون أن يسمعوا وأن يعلموا ان المعركة الوجودية التي أشار إليها حسن نصر الله في سوريا، هي نفسها معركتهم في العراق، ومعركتهم في لبنان، ومعركتهم في البحرين، ومعركتهم في اليمن، ومعركتهم في ساحة الحرم عند الحجر الأسود، ومعركتهم عند ضريح الصاحبَيْن في قلب المسجد النبوي، ومعركتهم في القاهرة، وفي الخرطوم، وفي تونس، وفي الجزائر وشنقيط وتطوان وإندونيسيا وماليزيا، وفي كل مكان يُذكر فيه اسم الله الحق".

ثم يرد الأمر إلى أصوله التاريخية، فيشير إلى أنه "لهذه الحرب (المشروع) أبعاده التاريخية منذ سقوط قيصر وكسرى، يومها قرر الأولون أن يواجهوا، وقرر الأخيرون أن يخاتلوا، وأن

(96) http://www.asharqalarabi.org.uk

يندسوا تحت عباءة الأمة، وأن يزاودوا عليها في إيمانها وإسلامها في منقولها ومعقولها، في مشاعرها وسلوكها".

ويتحدث عما سبقه إليه العثيمَيْن في صدد دور الشيعة في تسهيل دخول التتار إلى عاصمة الخلافة الإسلامية، فيشير إلى دور مؤيد الدين بن العلقمي، وزير الخليفة العباسي الأخير، المستعصم بالله، والذي رتب مع قائد جيش التتار هولاكو، بمعاونة نصير الدين الطوسي، قتل الخليفة واحتلال بغداد، على أمل ان يسلمه هولاكو إمارة المدينة.

فيقول: "لم يكن لمن يديرون هذه الحرب المشروع على مدى التاريخ، معركة تحت راية من رايات الفتح، أوتحت راية من رايات مقاومة الغزو، لم يقفوا يومًا في مواجهة الجهل أوالوثنية أوالشرك، بل كانوا دائمًا حَمَلَة رسالة الجهل والتجهيل؛ أنصارًا للوثنية المتحالفين مع هولاكو بكل تشخيصاته التاريخية، ضد الأمة وحضارتها وعقيدتها، حتى وهم يتوسدون الأمر فيها، فيحكم ابن العلقمي اللعين بأمرها".

ويؤكد على موقف العثيمَيْن والمؤسسة الدينية الرسمية في المملكة، في صدد أن الشيعة ليست مذهبًا إسلاميًّا. وإنما هي دين مستقل يتلفَّح بعباءة الإسلام، من أجل هدم حضارته، فيقول: "لقد أسسوا منذ أيام الفتح الأولى، باسم الإسلام، وتحت رايته، دينًا خاصًّا بهم هو أقرب إلى (تراكم الخرافة والجهل)، ونَسْج الأساطير وإغراق العامة من الأتباع في سيل من الروايات المختلقة المكذوبة التي لا ترقى لأفق شرعي ولا عقلي ولا علمي".

ثم يصل إلى النقطة الزمنية الراهنة، فيقول: "في العصر الحديث، وبعد الثورة الخمينية في طهران سنة ١٩٧٩م، أصبح المشروع الصهيوني بالنسبة لقادة المشروع الصفوي، ولاسيما بعد فشل تجارب تصدير الثورة المباشرة، أنموذجًا لتجربة ناجحة قرر قادة المشروع الصفوي المنسل من الإسلام الدين والعقيدة والحضارة، أن يستنسخوها وأن يسيروا على خطا قادتها ومؤسسيها".

فيشير إلى "حجم التغلغل" الذي حققه قادة المشروع الصفوي على المستويات الإقليمية والدولية، و"حجم النصر" الذي أحرزوه في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، وخصوصًا في العراق ولبنان وبلاد الشام والبحرين واليمن.

هذه الصورة متغلغلة بشدة داخل المجتمع السعودي، ومتمكنة من ذهنية قادة المجتمع ورموزه.

ولقد قاد ذلك لفشل مؤتمر الحوار السُّنِّي الشيعي الذي عُقد في مكة المكرمة عام ٢٠٠٨م،

باسم "المؤتمر الإسلامي العالمي"، والذي شارك فيه معظم وزراء الأوقاف والشئون الدينية في العالم الإسلامي، ورؤساء المجالس الإسلامية العليا، وشيخ الأزهر في حينه، الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي، والرئيس الإيراني الأسبق، على اكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران حاليًا.

وقال دعاة وعلماء سعوديون في حينه، إن الحوار مع غير أهل السُنَّة "فتنة لا يجوز الدعوة إليها"، ورفضوا إقامته نهائيًا.

إيران كجزء من "محنة" شيعة السعودية:

من أهم القضايا التي ناقشها سالم في مقاله المشار إليه، هو قضية ارتباط الشيعة في المملكة، في الصورة الذهنية المأخوذة عنهم، بالمشروع الإقليمي الإيراني، ولقد انطبعت هذه الصورة الذهنية على طريقة تعامل النظام السعودي الحاكم والمجتمع السعودي مع الشيعة ومع مطالبهم، خصوصًا مع تعدد وقوع الاضطرابات في المنطقة الشرقية ذات الأكثرية الشيعية، وفي المدينة المنورة، التي توجد فيها كثافات شيعية، طيلة السنوات الماضية.

وزاد من ارتباط شيعة المملكة بإيران ومشروعاتها الإقليمية، عدد من العوامل، على رأسها ارتباط قادة الفكر والرأي والسياسيين الشيعة السعوديين الكبار، بطهران وحوزاتها، وهو على الرغم من أنه وضع طبيعي بالنسبة لأتباع المذهب الشيعي؛ إلا أن الارتباط السياسي بادٍ وظاهرٍ، ولا يقتصر على قضية طلب العلم، والجانب الديني لهذا الارتباط.

الأمر الآخر هو "حرص" الشيعة في المملكة على الانتشار في المناطق ذات الأهمية في الخطاب السياسي المعلن وغير المعلن، للنظام الإيراني، مثل المدينة المنورة والمنطقة الجنوبية القريبة من اليمن.

والمدينة المنورة على وجه الخصوص من أكبر مكامن قلق النظام السعودي، والسلفيين في المملكة، والذين يشكلون المذهب الرسمي والمؤسسة الدينية الرسمية للدولة، في ظل وجود الكثير من الوثائق التي تتحدث عن "مطالب" إيرانية بنزع سيطرة الدولة السعودية عن الأماكن الحرام، ووضعها تحت إشراف إسلامي، ومع وجود الكثير من مقابر الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، في هذه المنطقة.

أما الجنوب؛ فإن الملف مرتبط بقضايا الأمن القومي السعودي، في ظل تنامي نشاط الحوثيين العسكري في مناطق شمال اليمن، وازدياد حركة الأفراد وتهريب السلاح عبر الحدود الشمالية لليمن، الجنوبية للسعودية.

وقد يتصور البعض أن ذلك عنصر دعم للشيعة في المملكة، ولكنه على العكس؛ فهو عنصر ضغط وحسم من قوتهم السياسية، في ظل الموقف المبدئي والثابت للسعودية نظامًا وشعبًا من مسألة التمدد الإيراني في المنطقة، مما يجعل الشيعة السعوديين محمَّلين بخطايا السياسة الإيرانية.

ويرتبط بهذه المسألة قضية أخرى، قائمة في الصورة الذهنية المأخوذة عن شيعة المملكة، وهي أنهم أحد أدوات القوة الناعمة الإيرانية.

وأول من صاغ مصطلح القوة الناعمة أو (soft power)، واستخدمه، عالم الاجتماع والسياسة الأمريكي جوزيف ناي، وتكلم عنه أولاً في كتابه "وثبة نحو القيادة" (Bound to Lead)، الذي أصدره بداية التسعينيات الماضية، ثم تكلم عنه بتوسع أكبر في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" (The Paradox of American Power)، الذي صدر عام ٢٠٠٢م؛ حيث وضعه كعنوان فرعي صغير لهذا الكتاب.

ثم توسع ناي فيما بعد في مفهوم "القوة الناعمة"؛ فوضع كتابًا عام ٢٠٠٤م، بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية".

ويعرِّف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها "القدرة على صياغة خيارات الآخرين، والحصول على ما تريد عبر الجاذبية أو السحر (Charm or Attractiveness) بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري".

ويذكر ناي ثلاثة مصادر للقوة الناعمة، وهي:

١. الثقافة في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين.

٢. القيم السياسية، عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج.

٣. السياسة الخارجية، ولكن عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية.

ويضيف، إنه في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبِّر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين[٩٧].

وفيما يتعلق بإيران، يرى الباحث الإيراني عباس مالكي، أن مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية، وهي[٩٨]:

---

(٩٧) باكير، علي حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، مصدر سابق.

(98) Abbas Maleki, Soft Power and Its Implications on Iran, Institute for North America a nd European Studies, Tehran University, (lecture- ppt), 15-52007.

١. الثقافة، وتضم عددًا من المفردات، وهي: اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع.
٢. القيم السياسية، وتضم: الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني.
٣. السياسات الخارجية، وتضم: الشرعية، و"البرستيج"، والعلاقات العامة.

وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة، ومن بينها مراكز تعليم اللغة الفارسية، والمستشاريات الثقافية الإيرانية، والمدارس الإيرانية في الخارج، والمركز الإسلامي للحوار بين الحضارات، وغيرها.

ويُستخدم ما يمكن أن يُطلق عليه مصطلح التشيُّع السياسي في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة.

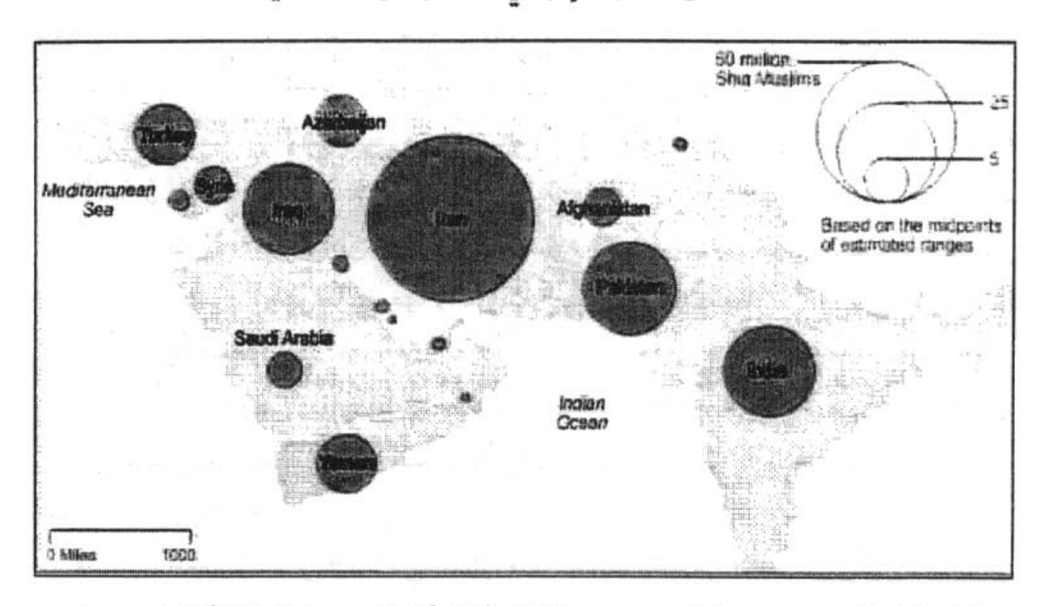
ويرى الباحث الإيراني كيهان برزكار أن استخدام التشيُّع في السياسة الخارجية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام ٢٠٠٣م؛ حيث دخل التشيُّع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام على حد قوله.

ومثله يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران فرزاد بيزيشكبور، في مقال له بعنوان "إيران وميزان القوى الإقليمي": "إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه، واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادًا لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها، كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة"[٩٩].

(٩٩) باكير، علي حسين: **السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، (ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟)**، دورية مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد٣، مارس- يونيو ٢٠١٠م

الشكل رقم (١)(*)

مناطق النفوذ الإيراني بحسب درجة التأثير



(*) انظر باكير، مصدر سابق.. ويبدو من الشكل أن التأثير الإيراني في المملكة أضعف من وضعه في الكثير من دول الجوار.

وفي التقييم العام، كما يقول باكير(١٠٠)، فإنه القوة الناعمة الإيرانية ليست بالقوة التي تبدو بها، فيقول إنه تبقى حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي، وتحديدًا مبدأ ولاية الفقيه، وتمزجه مع القومية الفارسية، كما هو واضح في الخريطة التي تتضمن الأراضي التي تقطنها شعوب فارسية.

ويؤكد أن هذا الأمر يُعتبر عاملاً معرقِلاً لأهداف طهران في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة.

بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دورًا سلبيًا في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل أوتوماتيكية برفض الطروحات الإيرانية أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي(١٠١).

(١٠٠) باكير، علي حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، مصدر سابق.

(101) Shahram Chubin, Iran's Power in Context, Survival Journal, vol. 51, no.1, Feb. - March 2009, p:180

ويقول باكير، إن استطلاعًا أجراه معهد "تيسيف"، في العالم العربي، ونشر نتائجه في نوفمبر من العام ٢٠١٢م، أن إيران تأتي على قمة هرم الدول التي يعتقدون أنها تتبع سياسة طائفية إلى جانب كل من العراق وسوريا، وهو ما يعني فشلاً إيرانيًّا في استخدام هذا العنصر لصالحها.

وعلى الرغم من أن التشيُّع يخدم إيران سياسيًّا في أماكن متعددة؛ إلا أنه لا يُخفي حقيقة أنها أقلية في محيط سُنِّي واسع، وبالتالي فإن إمكانية التأثير تكون محدودة، خاصة إذا ما تم اتباع سياسات مذهبية، كما أن دعمًا من هذا النوع غالبًا ما يُدخل إيران في معادلة تقويض سلطة الدول الأخرى، وهو ما يضعها في موضع العدو، وهو بالضبط ما يحدث في حالة شيعة المملكة العربية السعودية.

ويضعف من موقف إيران إقليميًّا، وهو ما ينعكس بالتالي على قدرة شيعة المملكة على المناورة، محدودية امتلاك طهران لمصادر وأدوات قوة ناعمة للتأثير السياسي والثقافي الإقليمي، بخلاف الحوزة.

فمنطقة المشرق العربي الإسلامي بشكل عام، تخضع لتنافس لاعبين كبار أكبر من إيران، مثل الولايات المتحدة اليوم، بالإضافة إلى القوى السُّنِّية الكبرى، مثل المملكة العربية السعودية، ووجود قوميات تركية كبيرة العدد في ذات الحيز الإقليمي الذي يعتبره الإيرانيون بمثابة "إيران الكبرى".

كما أن السياسات الخارجية الإيرانية "رخوة جدًّا، وغير ثابتة" بحسب توصيف باكير، الذي يشير إلى أن طهران تعتمد على أخطاء الآخرين والفراغ الذي يتركونه، وما أن يعود هؤلاء أو يتم تصحيح المعادلة؛ حتى تفقد إيران القدرة وتنتفي أو تضعف القوة الناعمة في هذا المجال، وهو ما ينعكس بالتالي على الموقف السياسي للشيعة في الدول التي يشكلون أقلية فيها، ومن بينهم شيعة المملكة[١٠٢].



(١٠٢) باكير، علي حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، مصدر سابق.

المبحث الخامس:
رؤية الشيعة في المملكة من قضية الإصلاح والمواطنة

بدايةً، ثَمَّة ملاحظتَان أوليتَان على الخطاب السياسي والإعلامي لشيعة السعودية، الأولى: أنه رغم الانقسامات بين صانعي هذا الخطاب وما يقدمونه من محتوى بين علمانيين وإسلاميين، ومثقفين وحركيين، باحثين ورجال دين، شيوخ وشباب.. إلخ؛ فإن هناك ما يمكن تسميته بالتيار العام الذي يضع أولويات الخطاب الإعلامي لشيعة السعودية انطلاقًا من قضاياهم الدينية والسياسية والاجتماعية، ويشكل العلماء النواة الصلبة لهذا التيار العام.

ولعل الدليل الأبرز على ذلك يتمثل في إنخراط العلماء في المطالب الإصلاحية والتأكيد على دعواتهم السلمية للمواطنة والحريات الدينية.

والمثال الأوضح هو نص البيان علماء الإحساء والقطيف الذي ينبذ العنف كآلية للتغيري بعد أن بليت الأمة: "بجماعات وتيارات متطرفة تمارس الإرهاب والعنف تحت عناوين دينية وسياسية والدين بريء من الإرهاب، والعنف السياسي يدمر الأوطان، وما نعرفه من سيرة أئمة أهل البيت ومن توجيهاتهم الهادية أنهم يؤكدون على حفظ وحدة الأمة ورعاية المصلحة العامة، ورفض أي احتراب داخلي حماية للسلم والأمن في مجتمع المسلمين وذلك هو نهج مراجعنا وفقهائنا الكرام"[١٠٣].

ويعكس البيان إصرار "التيار العام" على عدم قبول أي شكل من أشكال العنف تحت أي مسوغ، كما نص على التحذير "من الإنجراف خلف توجهات العنف والتطرف فهو لا يحل مشكلة ولا يحقق مطلبا، بل يزيد المشكلات تعقيدا ويحقق مآرب الأعداء الطامعين، ونؤكد أن أي استخدام للسلاح والعنف في وجه الدولة أو المجتمع مدان ومرفوض من قبل علماء المذهب وعموم المجتمع ولا يحظى بأي غطاء ديني أو سياسي"[١٠٤].

وتزامن ذلك مع تأكيد الشيخ حسن الصُّفَّار، على أن "المجتمع السعودي تسوده الروح الوطنية وثقافة التسامح والانفتاح ولا يقبل بتسلل توجهات متطرفة إليه فهو مجتمع عريق في تاريخه الوطني والوحدوي".

(١٠٣) الغامدي، زياد محمد: **إدانة إستخدام السلاح، الاقتصادية**، ١٣ مارس ٢٠١٤م، العدد ٧٤٥٨، للمزيد طالع: http://www.aleqt.com

(١٠٤) المصدر السابق.

وهو ما يعكس- وفق الصُّفَّار- رؤية واقعية بأن المملكة العربية السعودية رغم تعدد مذاهبها وقبائلها ومجتمعاتها وثقافاتها ومشاربها فإن العمل السلمي يظل الوسيلة الناجعة لتعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة وأن "إدانة العنف الداخلي وتجريم الإرهاب موقف شرعي ثابت، طالما أكده العلماء الواعون وعرضوه في الكثير من الخطب والكتابات المطبوعة"(١٠٥).

لكن هذا التيار العام لا يعني عدم انتشار تيار خاص بأقلية، أو تيار هامشي، له صوت مرتفع، يعبر عن وجهة نظر ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "سلفية الأقلية" الشيعية السعودية، والذي يركز على رفض التكفير السلفي (السُّنِّي هنا) لها كما يسوغ للحراك الشبابي أن يقع في مستنقع العنف بمظاهره المختلفة.

بكلمات أخرى: هذا التيار "الأقلوي"- بحسب مصطلحات البعض- يمتلك صوتًا عاليًا على المنابر أو المنتديات أو مواقع التواصل الاجتماعي، وقد استغل موجات الربيع العربي لشحن الشباب في حراك ضد نظام الحكم، بل وسعى بعضهم للنيل من مكانة العائلة المالكة.

ومن أبرز دعاة هذا التيار الشيخ نمر النمر الذي يقول إنه يدعو إلى تحرك سلمي معارض ضد ما يسميه الظالم المستبدّ. وهو ما قوبل باتهامات من قبيل: ترويج الفتنة، والدعوة للتشدد، وعصيان ولي الأمر(١٠٦).

لكن هذا التيار "الأقلوي" الهامشي لا يجد فرصًا كبيرة للحصول على أرضية في الوسط الشيعي السعودي إلا في صفوف شريحة من الشباب، أما التيار العام فما زال يحافظ على تماسكه ونفوذه؛ حيث إنه يملك رصيدًا طويلاً من المطالبة بإنهاء التمييز على أسس مذهبية.

وهو ما ظهر قبل ذلك فى مشاركة رموز شيعية فى كتابة وثائق تنادى بالإصلاح فى المملكة. وهو ما تجسد بصورة مباشرة فى الوثيقة التى تعرف باسم شركاء فى الوطن، التى وقعها أكثر من ٤٥٠ شخصية شيعية من مختلف مناطق المملكة، وتم تقديمها إلى ولى العهد الأمير - في ذلك الحين - عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، فى ٣٠ إبريل ٢٠٠٣م.

وجاءت الوثيقة فى شقَّيْن، أولهما بعنوان تعزيز الوحدة الوطنية، وثانيهما بعنوان الوحدة الوطنية.

وقد تضمنت الوثيقة مطلب البحث فى أوضاع الطائفة الشيعية، وزيادة تمثيل السعوديين الشيعة فى الأجهزة التنفيذية للدولة ومجلس الشورى والمؤسسات الدينية، والنظر إلى تابعى

(١٠٥) الغامدي، المصدر السابق.

(١٠٦) السباعي، محمد: **احتجاجات القطيف.. هل تشعل النفط؟!**، مجلة "الحجاز" الإلكترونية، للمزيد طالع:
http://www.alhejaz.org/seyasah/0111702.htm

المذهب الشيعي كمواطنين كاملي الحقوق، واستحداث جهة رسمية تابعة إداريًّا لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تتولى شئون الشيعة دينيًّا، ومطالب أخرى سنعرِّض بها في مواضع تالية.

وبعيدًا عن نظرة كثير من الإسلاميين والتي تجعل تيار الأقلية الذي يبرر العنف ويستبطن دعوات لاستقلال المنطقة الشرقية عن السعودية، كما يرتبط بعلاقات "معنوية" أو حتى "سياسية"، قوية مع إيران، ويدعو إلى مواجهة ما يسميه فساد واستبداد العائلة الحاكمة، فتجعله بمثابة العام في الأوساط الشيعية بالسعودية، فإن هناك رأيَيْن فيما يتعلق بنشأة التيار العام:

- الأول: يؤصِّل علاقة الشيعة بالحكم الدنيوي، كما يظهر في بعض كتابات دكتور وجيه قنصوه، حيث يذهب إلى أن علاقة الشيعة بالحكومات في عهد "الغيبة" هي علاقة سلبية تمامًا ولا يجب أن يكون بينهما مواجهة.

- الثاني: يعتبر أن هذا التيار العام يمارس "التُّقيَّة" لكي يصل إلى جميع أهداف الأقلية الشيعية.

الملاحظة الثانية، أن هذا الخطاب تحركه أولويات الأقلية الشيعية وليس قضايا الإعلام الشيعي الإيراني، التي يرصدها المتابعون والمحللون في التيارين الإسلامي، السلفي والصحوي، فهناك قضايا مختلفة ومتمايزة في الخطاب الشيعي السعودي عن قضايا الإعلام الشيعي الإيراني، حيث يركز الأخير على القضايا والأمور التالية(١٠٧):

- الإعلام الشيعي يعتمد على الكم العددي في وسائل الإعلام فنتحدث عن المئات من وسائل النشر والمصادر.

- الصحافة والأقلام الشيعية عادة ما تنادي بحرية التعبير والرأي والتكلم في المسكوت عنه وطرح مواضيع لها مساس مباشر بحياة المواطن (الفقر – المرض – البطالة.. الخ) من أجل كسب عواطف المتلقي.

- الصحافة والإعلام الشيعي عادة ما يركزان على مسائل الخلاف التاريخية لاسيما في عهد الخلفاء والانطلاق بالطعن من موقف معين وربطه من منطلق محدد له مساس بالمجتمع وبعواطفه.

- استخدام المفكرين والكُتاب العلمانيين في نقد النهج الإسلامي الراشدي والتركيز على الصراعات التي حدثت والتسويق لفكرة أن هؤلاء أشخاص ليسو مؤهلين لقيادة أمة وما فعلوه هو اجتهادات فردية (كجمع الناس على صلاة التراويح).

---

(١٠٧) أبو طالب، حسن: **المسألة الشيعية في المملكة السعودية**، دراسة منشورة على موقع "البينة"، للمزيد طالع:
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1295&lang

- يعتمد الإعلام الشيعي على صناعة اللوبي الإعلامي الذي يركز على نقطة معينة في حدث معين كما حدث في حركة البحرين، فتجد جميع الفضائيات الشيعية العربية والفارسية وجميع وسائل الإعلام ركزت على الحادث بشكل ملف للنظر مما أكسبها صناعة تيار ورأي مساند داخل المجتمع الشيعي يؤمن بمظلومية هؤلاء.

تعتمد الصحافة الشيعية على التشكيك المستمر برواية الحديث النبوي عبر أقلام سُنِّية متأثرة بحركة الإستشراق، والتأكيد على أن رواه الحديث لم يكونوا سوى تجار مال عند الدوله الأموية، وهكذا يتحقق للشيعة إختراق تقافي في الوسط السني بأيد وبالتالي التشكيك في الفقه والمذهب السني بأكمله.

- العمل على طرح المواضيع الخلافية والفقهية الحادة للنقاش وصناعة أزمة عبرها.

- تبني دور النشر والطباعة للكتب السُّنِّية التي تركز على مواضيع الخلافات بطريقة نقدية أو نشر التقارير الصحفية التي تطعن في حياة أم المؤمنين عائشة "رضي اللهُ عنها"، والتي تستند إلى كتب صادرة عن دور نشر شيعية.

- دس الأخبار والتقارير التي من شأنها تلميع الدولة الإيرانية والشيعية، وعلى ذلك يتم إظهار إيران على أنها: القوة الإسلامية الكبرى- الراعية لمظاهر الدين الإسلامي- صاحبة المبادرة والتواصل ونبذ الخلافات مع العالم الإسلامي.

- تركز الصحافة الشيعية على تقديم جرعة مكثفة من البرامج الشيعية الموجهة للأطفال سواء كانت في قنوات مخصصة للأطفال، أو برامج متفرقة في القنوات، وجميعها مصاغة وفق رؤية عقدية شيعية تنجرف بالأطفال غير المراقبين من الآباء.

- تركيز الصحافة الشيعية على تبني القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل وأمريكا هو "صراع مقدس".

- يحاول الإعلام الشيعي طرح قضية تاريخية مهمة وهي أن (التاريخ السُّنِّي يبدأ من العهد الأموي والسفياني) فالسعودية ودول الخليج ومن ورائهم السنة هم بنو أمية، بما يمتلكون من مال وسلطة ونفوذ، بينما إيران وحركات المقاومة هم شيعة أهل البيت.

الإعلامي الشيعي السعودي ونظرته لقضايا الإسلاميين:

تختلف القضايا التي يتم يتداولها في الوسط الشيعي السعودي باختلاف صانعيها، حيث يمكن تقسيم مصدر القضايا إلى: أكاديميين وليبراليين، علماء دين ومفكرين، باحثين وناشطين

حقوقيين ومدنيين، إضافة إلى علماء حركيين يقدمون أدبيات حوزوية ولكنها ذات صلة بالجدل الفقهي الدائر بين السلفيين والشيعة.

ورغم تعدد القنوات الإعلامية وتعدد القضايا؛ إلا أنه ثَمَّة رابط يجمعها، يتمثل في المطالبة بإنهاء التمييز وتحقيق الوحدة الوطنية والمواطنة، وتعتبر النظرة إلى الإسلاميين السلفيين عموماً ونقد مواقفهم أحد الركان الهامة في الحركة المطلبية للتيار الشيعي العام، أما الموقف من التيار الإسلامي الصحوي فهو يأتي في قنواتهم الإعلامية كصدى للتطورات السياسية الداخلية أو الإقليمية.

ومن القضايا والتطورات الهامة التي من المحتمل أنها قد أثارت حفيظة شيعة السعودية تجاه التيار الإسلامي الصحوي:

- مواقف السلطة الإسلامية المنتخبة في مصر، في عهد الرئيس محمد مرسي، تجاه التعاون مع إيران، سواء بتركيزه على قضية سب الصحابة أثناء القمة الإسلامية بطهران، أو رفضه للعرض الإيراني الخاص بتعزيز التعاون العلمي والاقتصادي ووضع نخبة من علماء إيران تحت إمرة السلطة الإسلامية الجديدة.

- قضية مقتل عدد من المتشيعين في إحدى القرى المصرية والموقف السلبي من التيار الإسلامي منها.

- قضية جهاد الإخوان المسلمين في سوريا ضد نظام بشار الأسد ثم تعاونهم مع المملكة العربية السعودية رغم تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية.

ولقد اخترنا في هذا الإطار، رؤية شيعة المملكة من قضية الإصلاح والأوضاع العامة في البلاد، ورؤيتهم لمشكلتهم هم أنفسهم، أدبيتَيْن مهمتَيْن تميَّزَتا بشمول الرؤية وموضوعية الطرح.

الأولى مقال للكاتبة والمفكرة الدكتور مضاوي الرشيد، بعنوان "السعودية: حل المسألة الشيعية جزء من التغيير السياسي الشامل"[١٠٨]، أما الثانية، فحوار أجريته صحيفة "العرب" اللندنية، مع الناشط الحقوقي الشيعي السعودي جعفر الشايب، ونشر بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م، تحت عنوان "تعزيز الحوار والهوية الوطنية في السعودية حل جذري في وجه الطائفية"[١٠٩].

ولقد روعي في اختيار كلا المادتَيْن، أن يكونا ذا طابع تحليلي معمَّق بعيدًا عن الرؤى الذاتية والتعصبات المسبقة، مع التنوع في الطرح، وفي المدارس المختلفة التي ينقسم إليها شيعة المملكة.

(١٠٨) مضاوي الرشيد: السعودية: **حل المسألة الشيعية جزء من التغيير السياسي الشامل**، "القدس العربي" اللندنية، ٩ أكتوبر ٢٠١١م.

(109) http://www.alarab.co.uk

المسألة الشيعية وقضية التغيير السياسي في المملكة:

ربما كان المسمى الأقرب والأدق للمقال، هو "الإصلاح" وليس "التغيير"، وتقول الرشيد في بداية مقالها المهم هذا: "لا تزال السلطة السعودية تتعاطى مع احداث العوامية بنفس الاسلوب القديم، الذي يستحضر مقولات الولاء للخارج والتشكيك في الهوية الوطنية الشيعية وانتماء المجموعة إلى محيطها العربي، واعتبرت المواجهة بين رجال الأمن ومتظاهرين على الدراجات النارية محملين بقنابل المولوتوف أعمال شغب قامت بها مجموعة من الخارجين عن القانون، مجرمين بحق الوطن لا تتجاوز اعدادهم العشرين شابًا، وتناست الشرارة التي دفعت هؤلاء بعد ان طفح الكيل لأن يمسكوا زمام المبادرة ويعترضوا على محاولات لاعتقال مُسنِّين ضغطًا على أولادهم لتسليم انفسهم بعد مشاركتهم في مظاهرات وحراك قديم".

وفي هذه الفقرة، نرى الرشيد تطرح رؤية وطنية حول أحداث العوامية، التي جرت في فبراير ٢٠١٤م الماضي، وتنتقدها؛ إلا أنها من جانب آخر تحمل السلطات السعودية والدولة مظالم عديدة أدت إلى وقوع هذه الأحداث، التي راح ضحيتها بعض رجال الأمن السعوديين.

وتصف ذلك السلوك من النظام السعودي بأنه "أسلوب رخيص ومبتذل تتبعه عادة الأنظمة القمعية في العالم العربي"، وأنه "أصبح معروفًا وممارَسًا من دون قيد أو تقنين"، ولكنها تقول إنه قد "ثبت عدم جدواه في التعاطي مع مطالب حقيقية قديمة تم تجاهلها".

وتشير إلى ومنذ "أحداث" البحرين "تمت محاصرة الشيعة في مدنهم؛ حيث الوجود الأمني المكثف والمستمر، والتفتيش على حواجز تكاد تخنق أهل هذه المناطق وكأنهم في ثكنة عسكرية، وحسبما وصلنا من أخبار يتعرض شباب المنطقة إلى تفتيش مكثف لم تسلم منه جوَّالاتهم ومنازلهم حتى ضاقت بهم الشوارع".

طائفية السلطة واحتقان المجتمع:

وتؤكد على مسؤولية المظالم التي يرتكبها النظام في خلق حالة الاحتقان الحالية في المجتمع السعودي- تعتبر مشكلات الشيعة جزءًا من مشكلات الوطن هذه- مع عدم معالجتها، فتقول: "في ظل هذا الوضع المحتقِن: لم يقم النظام بأية مبادرة لتخفيف حدة التشنج والخطاب الطائفي العنيف الذي تبثه أصوات متعددة، منها الديني ومنها الذي يدَّعي التسامح ليطوق الوجود الشيعي بحصار ثقافي سياسي يجعلهم مستهدفين، ويزيد من عزلة فرضت عليهم وجعلتهم يتقوقعون خلف قياداتهم يرجون حلاً عاجلاً لقضيتهم".

وتعود إلى خلفية تاريخية بعيدة نسبيًا؛ فتشير إلى جهود المصالحة التي بدأت عام ١٩٩٣م، وأدت إلى عودة رموز الحِراك الشيعي من لندن، ومشاركتهم في دورات الحوار الوطني كما تقدم.

ولكنها تشير إلى أن أحداث العوامية لا تقول إن النظام السعودي جاد في هذه المسألة "مع استمرار الاحتقان في الشارع الشيعي، الذي خرج على خطابات التهدئة والتبرئة التي جادت بها بعض القيادات الشيعية المحلية من رجال أمن وقضاة ومثقفين ورجال أعمال".

انفجارات حالية وأخرى وشيكة:

وتحذر من انفجار شيعي قريب أو وشيك؛ فتقول إنه "مهما حاول هؤلاء تهدئة الشارع، إلا أن الحراك الشيعي اليوم قد خرج إلى حيز آخر لم تعد تنفع معه بيانات الولاء والسمع والطاعة من قِبَل شخصيات فقدت المصداقية على صعيد الشارع، بعد أن انتظر الشيعة تحسنًا ملموسًا على الأرض يبدو أنه لم يتبلور حتى هذه اللحظة، ولم تنتفع منه شرائح كبيرة، وظل الشارع هذا يغلي بطموحات مكبوتة وآمال مؤجلة، وبقي متهمًا بولائه وارتباطه بطموحات إيران في بسط هيمنة حقيقية من خلال استغلالها للمسألة الشيعية".

وهي نقطة مهمة للغاية؛ حيث تؤكد الكاتبة على ما سبق أن ذهبنا إليه في الملاحظات الختامية للفصل الأول؛ من أن بعض الطيف الشيعي السعودي، منفصل عن ملف إيران وتهديدها للأمن القومي الخليجي.

وتعود إلى توصيف الحالة الشيعية في المملكة، وتؤكد على أنها جزء من "المشكلة العامة" للمجتمع السعودي، وليست بدعًا منها، فتقول: "بعيدًا عن هذه المهاترات، نعتقد أن الطائفة الشيعية في السعودية تعاني من ازدواجية المعضلة، فهي تشترك مع الأكثرية في مسألة تهميشها والانتهاكات المتتالية لحقوقها المدنية والسياسية، إلا أن قمعها يأخذ بعض الأشكال لسبب كونها شيعية".

ثم تبدأ في تناول بعض الخصوصية التي يكتسبها الملف الشيعي في المملكة، فتقول: "يُحرم الشيعة من المشاركة الاقتصادية في مجالات معينة، ويستثنون من المشاركة السياسية، ما عدا بعض المناصب التي تُوزَّع على نخب شيعية في أجهزة الدولة، لا تقدِّم ولا تؤخِّر، تمامًا كما يحدث مع الأكثرية عندما تُستَقطب بعض الزعامات لتكون واجهة تغطي حقيقة الإقصاء للمجتمع بكامله سياسيًا".

وتؤكد هذا المعنى، فتقول: "من هنا لا يمكن عزل القضية الشيعية عن الحالة السياسية

العامة والشاملة، ورغم وجود مطالب مستحقة في الشارع الشيعي، خاصة أنهم أقلية، إلا أن هذه المطالب ستبقى عالقة مهددة باندلاع العنف بين الحين والحين في مناطقهم تمامًا، كما حدث في العوامية مؤخرًا طالما ظل النظام مقفلاً غير مستجيب لمطالب إصلاحية سياسية شاملة ينتفع منها الشيعة والأكثرية".

وتنتقد النظرة "التخوينية" للسلطات والمجتمع، إزاء الشيعة، وتقول إنه تم - بسبب ذلك - عزل مطالب الشيعية محصورة في القضايا الشيعية العالقة بعيدة عن المطالب الشاملة للمجتمع.

وأشارت في هذا: "سيبقى هؤلاء عُرضة لعمليات الاقتناص والتشكيك في الولاء والعنف المستمر؛ حيث تعزل السلطة المطالب الشيعية وكأنها مطالب فئة مرتبطة بالخارج، وتحشد الجمهور خلفها في عمليات أمنية تطال المناطق الشيعية، وتنذر بمواجهات قادمة تهدد الأمن، وتفتك في المواطنين وكأنهم طابور خامس يأتمر بأوامر جهات معادية للسعودية، تمامًا كما حدث في السابق وبالأخص بعد أحداث عام ١٩٧٩".

وتقول إن بقاء "القضية الشيعية" معزولة عن "القضايا الحقوقية المدنية والسياسية للأكثرية" "يهدد الأقلية ذاتها، ويزيد الحشد ضدها من قبل النظام".

وتفسر ذلك، فتقول إنه في ذلك "ستصبح فئة وطنية ذات حقوق مشروعة (شيعة المملكة) بؤرة تمتص الغضب الشعبي ضد السلطة، وتحوله إلى عنصر يعتبر الآخر عدوًّا داخليًّا، وهذه لعبة أصبحت معروفة لأها قديمة جربها الكثير من أنظمة العرب البائدة، والأخرى التي هي في طريقها إلى الزوال، وتؤدي إلى زيادة تطرف الأقلية المحاصَرة اجتماعيًّا وسياسيًّا ودينيًّا لمواجهة حملات التخوين المتتالية".

وتقول إن السلطات السعودية ناكرة للجميل؛ لأنه "على الرغم من أن بعض قيادات الشيعة فتحت مجالات الحوار منذ اكثر من عِقد، ومدت يدها لعناصر وطنية في الداخل السعودي؛ إلا أن قنوات الحوار والعمل الجماعي ظلت مسدودة غير قابلة للاختراق وتفعيل العمل الجماعي بين الشيعة والأكثرية، في ظل التأزُّم الطائفي والخطاب المحتقن بين الجهتَيْن".

وفي المقال فقرات مهمة، توضح طبيعة نظرة الشيعة للآخر الإسلامي، وبمعنى أدق المُكوِّن السُّنِّي للمجتمع، فتقول: "يتردد الكثير من إصلاحيي الداخل في فتح قنوات اتصال حقيقية مع الأقلية الشيعية، رغم محاولات سابقة خوفًا من خسارة الجمهور العريض المحتقِن الذي يقبل سرديات النظام التي تتهم الشيعة بالخيانة والولاء للخارج، بينما يصمت البعض الآخر عن قضية الشيعة وكأنها لا تعنيه خوفًا من الدخول في مواجهة مباشرة مع تيارات طائفية متشنجة أفرزها النظام ذاته".

وتحذر – مرة أخرى – من أن ذلك سوف يقود إلى انفجارات عديدة أكبر مما وقع في السنوات الماضية، فتقول: "لقد برهنت الأحداث العنيفة التي تتفجر بين الحين والحين في المنطقة الشرقية، قِصَر نظر الأكثرية، خاصة تلك الأصوات التي تنادي بالضرب بيد من حديد على كل من يهدد أمن الوطن، والمقصود هنا الشيعة بالذات؛ حيث يتجرد هؤلاء من المنطق والعقل والإنسانية عندما ينأون بأنفسهم عن قضية تهدد بالتحول إلى مواجهة؛ إن بدأت؛ لن تُعرف نهاياتها، وهي بلا شك ستكون ذات عواقب وخيمة ليس فقط في المحيط الشيعي؛ بل ستطال أمن المجتمع بكافة أطيافه".

ما الحل؟!:

تقول الكاتبة في الإجابة عن هذا السؤال: "لا نعتقد أن حل القضية الشيعية سيحصل بمعزل عن تغيير سياسي شامل في ممارسة الحكم ومؤسساته، وستظل هذه القضية عالقة وشائكة، ولن تنطفئ نارها بمجرد بعض التعيينات والإصلاحات الشكلية التي يطلقها النظام بين الفترة والفترة".

وتضيف في هذا: "نظام لا يستطيع إن يستوعب أقلية رغم ثرائه وقدراته الاقتصادية، هو نظام فاشل في إدارة التعددية وإشراكها في التنمية الحقيقية، وغير قادر على تفعيل المساواة الحقيقية التي يطمح لها ليس فقط الشيعة، بل أيضًا شرائح كبيرة في المجتمع".

وتحذر مجددًا من أن عزل القضية الشيعية عن القضايا السياسية العالقة "يفشل في حل المشكلة، ويزج بالطائفة الشيعية في مواجهة مباشرة مع النظام، مما يؤدي إلى دفع ثمن باهظ نتيجة العنف المستمر والمناوشات اليومية التي ستهدد في المستقبل العمق الاقتصادي النفطي".

وتقارن في هذا الإطار، بين تعاطي النظامَيْن، السعودي والبحريني، مع الشيعة في كلا البلدَيْن، وتقول إن كلا النظامَيْن يتعامل بذات الروح والأدوات، بما سيقود إلى المزيد من المشكلات.

وتضيف في هذه الجزئية، إن "تعنُّت النظام وترديده لمقولات الخيانة، لا نجد له صدىً سوى في دولة الجوار البحرينية مع اختلاف كبير، حيث يخوِّن النظام البحريني الأكثرية الشيعية ويتهمها بالعمالة بعد حراك ١٤ فبراير، وفي السعودية يخوِّن النظام السعودي الأقلية الشيعية، والنتيجة واحدة، تعتمد على تجاوز المطالب المشروعة وحشد أطياف المجتمع خلف حكمَيْن فشلا في الوصول إلى منظومة المواطنة والاعتراف بحقوق مشروعة".

وتضيف أنه "مع الأسف يبدو أن القضية الشيعية السعودية قد حُكِمَ عليها بالانتظار حتى تصل الأكثرية إلى مرحلة تقتنع فيها أن الحكم الحالي قد وصل إلى طريق مسدود في التجاوب

مع مطالب تنقله من مرحلة الحكم التسلطي المطلق، إلى حكم فيه بعض مؤسسات التمثيل الشعبي الحقيقي".

فتعود إلى لغة التحذير من انهيار الدولة والمجتمع إذا ما استمر النظام في التعاطي بذات الطريقة مع "القضية الشيعية"، بشكل قد يصل إلى تحلل الدولة السعودية وتفككها إلى دويلات أصغر.

فتقول أولاً في هذا: "حتى هذه اللحظة، يرفض النظام السعودي التعاطي مع أبسط الحقوق ودعوات تقنين الحكم الأسري عن طريق مجلس شورى منتخب، وقد تأتي قناعة الأكثرية متأخرة؛ حيث تفلت الأمور من أيدي القائمين على الشأن العام تحت ضغط شعبي قادم".

ثم تضيف إنه لو تم ذلك "ستجد الأكثرية نفسها وجهًا لوجه أمام خيارات أكثر خطورة من إعطاء الشيعة حقوقهم المشروعة الآن، والتجاوب مع مطالبهم التي كرروها مرارًا وخرجوا إلى الشوارع مطالبين بها، ودفعوا ثمنًا باهظًا في سبيل المطالبة بها، ستجد الاكثرية نفسها وجهًا لوجه أمام حركات انفصالية ليس في المحيط الشيعي فقط، بل في مناطق مختلفة بالسعودية؛ حيث تتبلور خطابات تعترض على التهميش والاقصائية ومركزية الحكم المفرطة، ولن ينفع الأكثرية اليوم تجاهلها وصمتها على القضية الشيعية وتقمصها لشخصية الحكم وتبنيها لاتهاماتها المباشرة وغير المباشرة للطائفة الشيعية".

وفي نهاية مقالها هذا، توجه "بعض النصائح" للأكثرية السُّنِّيَّة- من الملاحظ تفادي الكاتبة استخدام هذا المصطلح (السُّنِّيَّة) في مقالها بالكامل- فتقول: "ننصح الأكثرية أن أفكر الف مرة عندما تنقض بخطاباتها المعادية للشيعة ومطالبهم".

وتشرح حقيقة الوضع المأزوم في المملكة من وجهة نظرها، والمخاطر التي تواجهها الدولة، فتقول إن الوضع السعودي حاليًا "يحتقن ويزداد احتقانه، خاصة كونه لا ينفصل عن محيط عربي وإقليمي متأجج سيفتح صفحة جديدة لا تعود فيها إمكانية المحافظة على أنظمة اسرية متسلطة ترتبط بعلاقات زبونية مع المجتمع، وتستبعد وجود مؤسسات سياسية وتشريعية تمثل هذا المجتمع".

ثم تختم بالقول: "إن كانت الأكثرية السعودية تطمح للحفاظ على وحدة الوطن؛ فعليها الآن وقبل فوات الأوان أن تستوعب المطالب الشيعية كجزء لا يتجزأ من قضية سياسية ملحة تفتح المجال السياسي لتغيير حقيقي ونقلة نوعية قبل أن تتفجر المطالب الانفصالية الشيعية وغير الشيعية التي تيأس من استجابة السلطة لمطالبها المحدودة".

وتصف في عبارة موجزة ما تريده، فتقول: "فقط التغيير السياسي الحقيقي نحو دولة فيها تمثيل شعبي يحد من استعلائية النظام السعودي ومركزيته المفرطة، هو الضمان الوحيد لاستيعاب المجتمع بكافة أطيافه، بعد أن فشلت الامبراطورية السعودية في تمكين المجتمع، وأبْقَتْه رهينًا لتفردها بالسلطة ومكرماتها الملكية".

الحوار والهوية الوطنية.. هل يمكن الوصول لنقطة التقاء حولها؟:

في الحوار الذي أجرته معه صحيفة "العرب" اللندنية، يشير الكاتب والناشط الحقوقي الشيعي السعودي، جعفر الشايب[110]، إلى وجود "خلل في توضيح مفهوم المواطنة "حيث أصبح النفط والسياسة والدين وقود التوترات المذهبية والاجتماعية".

التوترات الطائفية:

يبدأ الحوار بالإشارة إلى التوترات الطائفية، على خلفية ما وصفته المادة بـ"محاولات خارجية" لبث الفتنة بين السُّنَّة والشيعة، خصوصًا في اليمن والعراق وسوريا والبحرين، وأيضًا في المملكة العربية السعودية، وبالتحديد في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية.

وقال إن المواطن السعودي الشيعي "يتلقّى كمًّا هائلاً من الخطابات المتعصبة والمضادة التي تحرضه".

ويشير الشايب في هذه الجزئية إلى أن "المواطن الشيعي لا يختلف عن غيره من المواطنين السعوديين في تأثير مختلف الخطابات عليه، إلا فيما يتعلق بالبعد المذهبي بصورة أوضح، ولكون المملكة فيها تنوع فكري ومناطقي وقبلي ومذهبي قائم؛ فإن المنضوين تحت أيٍّ من هذه التصنيفات، يتعرضون بين الفينة والأخرى لخطابات متعارِضة، ويتأثرون بها تبعا لمواقعهم".

ويضيف بالقول- كأحد الثوابت في الخطاب الشيعي السعودي وغير السعودي- إنه إلى الآن "لم تتم معالجة مختلف هذه التشكلات ضمن الإطار الوطني لتكون جميعها منسجمة مع الهوية الوطنية وليست متعارضة معها، فكل انتماء منها قد يخلق تهديدًا لولاء الوطن في حال تعارضه أو تناقضه معه".

---

(١١٠) جعفر الشايب: كاتب وحقوقي سعودي، وراعي منتدى الثلاثاء الثقافي، والرئيس السابق للمجلس البلدي لمدينة القطيف، انخرط في سلك المعارضة خارج السعودية. ثم انتقل إلى داخل المملكة في ظل صيغة جديدة للإصلاح شهدتها السعودية في السنوات الأخيرة، بحسب توصيف الصحيفة له.

ويثير قضية أخرى في صدد تشريحه للمجتمع السعودي، تعطي أهمية لحديثه، وهي قضية سيطرة القبلية على المجتمع، فيقول إن سيطرة الجانب القبلي، والانتماء إلى القبيلة "قد يشكل تهديدًا حقيقيًا أمام الوحدة الوطنية في حال عدم انسجامهما، كما هو الحال أيضًا في بقية الانتماءات المذهبية والمناطقية والفكرية والسياسية".

وفي ما يتعلق بموقفه من بعض الخطابات الحادة التي ترفع شعار العناية بمطالب الشيعة والتي أثارت زوبعة في العلاقة بين المذاهب والحكومة داخل السعودية، اعتبر الشايب أن تلك الخطابات "تأتي أحيانًا نتيجة الشعور باليأس والإحباط في عالم يموج بالتحولات السياسية، ويتميز بالانفتاح الفضائي العام، وكذلك في ظل بروز تيارات شبابية في المجتمع السعودي لا ترى في حالة الحوار الهادئ والانتظار أية نتيجة مرجوة".

إلا أنه يضيف أن ذلك "لا يعني أبدًا أن الخطابات الحادة هي الحل للمشكلة، وإنما أوضح الحالة التي ينشأ فيها مثل هذا الخطاب ويستقطب المؤيدين".

وبشأن رؤيته للعلاج في هذا الإطار، يقول إنه "لا خيار أمام الجميع إلا قراءة الأزمة من منظار وطني خالص بعيدًا عن كونها تمس فئة تتبع مذهبًا معينًا، لأن آثار أي توتر أو تأزم في العلاقة، تنعكس سلبًا على كل مكونات الوطن، وتضيع جهود التنمية والبناء ومساعي الحوار والتواصل".

ويواصل في هذه الجزئية، فيقول: "إن مثل هذه المعالجات، إن وُضعت في إطارها السليم، وضمن جدول زمني واضح؛ فإنها قادرة على استيعاب الخطاب المتشدد، وإقناع الجميع بأن خيار الحوار يمكن أن يؤدي إلى النتائج المطلوبة بأقل التكاليف".

وبسؤاله عن موضوع المواطنة السعودية، وهل هي بحاجة إلى إعادة صياغة بما يستوعب التمايزات الداخلية، وينشط دورها مع حجم التطور المجتمعي؛ فيقول الشايب: "هناك فراغ بين الانتماءات التقليدية ومفهوم المواطنية بشكل عام، فالبعض يجعل هذا المفهوم متعارضًا مع المفاهيم الدينية، والآخر يختزله في انتماءاته الفرعية".

ويشرح المطلوب للعلاج، فيقول: "لابد إذا من بلورة مشروع يُعنى بتعزيز الهوية الوطنية، ويمازِج بين مختلف التمايزات الداخلية ومتطلبات الوحدة الوطنية، ويعالج الإشكالات الناتجة من وجود خلل مفاهيمي وثقافي حول علاقة الوطن بمختلف الانتماءات والولاءات".

بخصوص الأثر الذي تتركه الطائفية على المواطن في القطيف وطبيعة علاقته مع محيطه، فيؤكد الشايب أن التوتر المذهبي والطائفي يؤثر سلبًا بشكل عام على مختلف المستويات، فإضافة إلى المشاحنات والمنازعات فإنه يدفع بالكثيرين، وخاصة الشباب، إلى الابتعاد عن الدين بسبب ما يفرزه من غلوٍّ وتشنج وما ينقله من أراجيف ضد الطرف الآخر".

وينتقد قيام النظام السعودي بإقحام التوتر المذهبي في معادلة "الصراع" لإحداث خلل وإرباك في الساحة، يتبعه تفاعل عاطفي غير عقلاني لينتهي المطاف أخيرًا إلى اكتشاف أن كل هذا التوتر كان مرحليًّا، ولأهداف معينة، ولا يخدم أي مشروع تنموي أو حضاري للأمة".

ويقول إنه من خلال العديد من التجارب الماضية التي مرت على المنطقة "تبلورت لدى فئات كثيرة من المواطنين، من بينها الشيعة، لعبة التجاذبات والنزاعات المذهبية التي تكون وليدة ظروف سياسية معينة، وبالتالي فهي ليست قضايا أصلية في المجتمع، ويتعامل الكثير معها على هذا الأساس، وبدأت تترسخ قناعات لدى الواعين في المجتمع السعودي بأن هذه التوجهات تخدم أغراضا سياسية معينة، وبالتالي فإن مردوداتها وتأثيراتها سلبية وخطيرة على المجتمعات الإسلامية بشكل عام وعلى المجتمع المحلي".

مشاركة الشيعة في الخطاب الإصلاحي:

وفيما يتعلق بحجم مشاركة الطيف الشيعي في الخطاب الإصلاحي، وهل ثمَّة فروق واضحة يمكن ملاحظتها بين خطٍّ سُنِّي وشيعي في المطالبات الإصلاحية، يعتبر الشايب أنه لم يكن هناك خطاب متمايز للمواطنين الشيعة، في مختلف القضايا الوطنية، عن بقية المواطنين، إلا في ما يتعلق بمطالبهم المرتبطة بالمساواة والحريات الدينية.

ويقول إنه فيما عدا ذلك "فقد سعى هؤلاء إلى أن يتناغم خطابهم مع المشروع الإصلاحي الوطني، لقد بذلت النخب الإصلاحية في المجتمع الشيعي جهودًا كبيرة لنقل قضايا مجتمعها من المحلية إلى الوطنية، متيقنة بأن مثل هذه القضايا والمطالب الخاصة لا يمكن معالجتها إلا من خلال مشروع إصلاحي وطني عام".

ويضيف: "حتى في الخطاب المنبري الشعبي نلحظ تطورًا مهمًّا في تحوله من المحلية إلى الوطنية عبر تناوله مواضيع عامة مشتركة، وتوجيهه نحو الانفتاح والتواصل والتلاقي بما يخدم ويعزز الوحدة الوطنية".

وأشار إلى أن هناك العديد من المبادرات العملية على الصعيد الثقافي والاجتماعي تهدف إلى تقوية أواصر العلاقات مع مختلف الاتجاهات والجماعات والأطياف في المجتمع السعودي كمبادرة لجنة التواصل الوطني التي تعمل على تفعيل الزيارات التعريفية المتبادلة لمختلف المناطق، والنشاط الحقوقي الذي يهتم بتناول مختلف القضايا الحقوقية على مستوى الوطن، والفعاليات الثقافية والفنية المشتركة التي تتجاوز المحلية وتنفتح على مثيلاتها وطنيًّا.

أما بخصوص تأثر الصورة الاجتماعية والثقافية للمنطقة الشرقية مع تداخل عوامل النفط والسياسة والدين؛ قال الشايب إن مجتمع المنطقة الشرقية، يبقى أصيلاً، ويتميز بانفتاحه على مختلف الثقافات وقدرة أبنائه على التعايش السلمي بينهم ومع الآخرين، كما يتميز أيضًا بتشربه للمعرفة وحب العلم والإخلاص في العمل.

وقال إن اكتشاف النفط أحدث تحولات اجتماعية كبيرة في المنطقة، منها توافد جماعات كبيرة من مختلف أنحاء المملكة إلى المنطقة الشرقية، وانجذاب أعداد كبيرة من أبناء المنطقة للانخراط في أعمال صناعة النفط، وتغيير هيكلي في العديد من أنماط المعيشة والحياة وأساليب الحراك الثقافي.

ثم يشير إلى ملاحظة مفادها أن ذلك أدى إلى "انتقال حالة من التشدد الديني للمنطقة، مما أثر على مستوى التسامح الذي كانت تتمتع به إلى درجة كبيرة، وبرزت تبعًا لذلك التوترات المذهبية والطائفية والاجتماعية بشكل غير معهود".

إلا أنه تطلع إلى أن تكون المنطقة الشرقية بموقعها الاستراتيجي وثرائها الاقتصادي وانفتاحها الاجتماعي، يمكنها أن تكون بوابة تواصل ثقافي واجتماعي مع مختلف الدول المجاورة للمملكة، وأن تساهم، بسبب علاقات القرابة والمصاهرة والفهم المشترك، في تعزيز موقع ودور المملكة إقليميًّا.



المبحث السادس:

رؤية شيعة السعودية من الدولة والآخر غير الشيعي

تُعتبر قضية موقف الشيعة من الدولة، خصوصًا لو لم تكن معبرةً عنهم، من أهم الأمور التي يجب تدارسها عند الحديث عن المشروع الإيراني في العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن هذا الموقف أحد أهم المآلات التفسيرية لفهم سلوك الشيعة تاريخيًّا من الآخر الذي يقطن معه نفس المجال أو الحيز الجيوسياسي المسمَّى بالدولة، وكيف يتصرف الشيعة في حال كونهم غير مهيمنين على الحكم، إزاء الدولة التي يعيشون فيها.

وكانت ثورات الربيع العربي، وطرح بعض الإسلاميين خلالها، وفي السنوات التي تلتها لرؤى مختلفة إزاء قضية الدولة، بين الإسقاط والإصلاح؛ مجالاً مهمًّا لتفاعلات فكرية لدى الشيعة، تحدد موقفهم من الدولة، وخصوصًا في الحالات الاستثنائية، كما في الثورات الشعبية التي تندلع لتغيير الأوضاع السياسية والمجتمعية القائمة.

وفي إطار نموذج الحالة الذي معنا في هذا الإطار، ومن أجل رؤية أعمق حول موقف الشيعة حال كونهم أقلية في مجتمع غالب عليهم مثل المجتمع السعودي، من مسألة الدولة، اخترنا بعض المواد الصحفية لبعض رموزهم، تقدم اتجاهات الرأي الشيعي من القضايا المختلفة المعروضة على المجتمع السعودي، مثل الإصلاح، والموقف من الدولة.

الدولة بين النقض وممكنات الإصلاح:

المقال الأول للكاتب الشيعي محمد محفوظ[١١١]، بعنوان "العرب بين السلطة والدولة"، تناول فيه الكاتب التحولات التي صاحبت الربيع العربي، وما تطرحه حول قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي، ويناقش قضية ذات أهمية فيما يتعلق بالموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة، وهي رؤية الشيعة لقضية الدولة، وكيفية التعامل معها، سواء على المستوى المؤسسي أو المستوى الوظيفي.

---

(١١١) محفوظ، محمد: **العرب بين السلطة والدولة**. صحيفة "الرياض"، ٢٠ فبراير ٢٠١٤م، للمزيد طالع:

http://www.alriyadh.com/911098

ويطرح الكاتب في هذا السياق مجموعة من التساؤلات المرتبطة بهذه المسألة، مثل: هل القضاء على السلطة السياسية، يقود إلى القضاء على الدولة؟، أم أن الدولة بوصفها المؤسسة الثابتة والضاربة بجذورها في عمق المجتمع، هي مؤسسة لا يمكن القضاء عليها بهذه السهولة؟.

يبدأ الكاتب مقاله، فيقول: "تتفق جميع التحليلات الاستراتيجية والسياسية أن ما جرى من تحولات سياسية في بعض البلدان العربية، هي تحولات طالت السلطة السياسية، بوصفها هي الجهاز المؤسسي والبيروقراطي المعني بتسيير شئون الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية".

ويُرجِع ذلك إلى فشل السلطة الحاكمة في "تلبية طموحات شعبها، وتجاوز محنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

ثم يطرح السؤال الأساسي الذي يناقشه في مقاله، فيقول: "هل القضاء على السلطة السياسية، يقود إلى القضاء على الدولة. أم أن الدولة بوصفها المؤسسة الثابتة والضاربة بجذورها في عمق المجتمع، هي مؤسسة لا يمكن القضاء عليها بهذه السهولة أو بالطريقة التي جرت في دول الربيع العربي. ومن الضروري في هذا السياق ومن منظور علم الاجتماع السياسي، أن يتم التفريق بين مفهوم وحقيقة السلطة السياسية ومفهوم وحقيقة الدولة".

ويشرح الفارق بالقول: "صحيح أن السلطة هي بعض الدولة، بمعنى أنها (أي سلطة) هي الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة إلا أن هذه المساحة الواسعة التي تحتلها السلطة إلا أنها لا تملأ كامل مفهوم الدولة. فالسلطات السياسية هي سلطات متحولة ومتغيرة، إلا أن الدولة بوصفها مؤسسة متكاملة هي مستقرة وثابتة وقادرة على التكيف مع سلطات سياسية مختلفة ومتنوعة في خياراتها وأولوياتها".

ويضيف في هذا الإطار، أن السلطة "مهمتها إدارة وتسيير الشأن اليومي للمواطنين، إلا أن الدولة هي المعنية بالسياسات الاستراتيجية والخيارات الكبرى وقضايا الأمن القومي وصياغة اتجاهات السلطة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي".

وأضاف في توصيف واقع الفشل الذي عانت منه النخب الجديدة التي أفرزتها ثورات الربيع العربي، في هذا الاتجاه، قال إنه "لعل من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها النخب السياسية الجديدة في بعض بلدان الربيع العربي أنها اعتبرت حالها حين وصولها إلى السلطة إلى أنها قادرة على التحكم في مسار الدولة. إلا أنها في حقيقة الأمر اصطدمت مبكرًا مع القوى الحقيقية التي تعبر عن الدولة، ولم تتمكن هذه النخب السياسية الجديدة من إنهاء تأثير قوى الدولة وتعبيراتها المركزية".

ويضيف أن الكثير من صور الصراع السياسي والشعبي والمؤسسي التي جرت في دول الربيع العربي بعد سقوط النظام السياسي، تعود في جذورها الأساسية وأسبابها البعيدة والحيوية إلى السعي المتبادل من قبل قوى السلطة الجديدة وقوى الدولة الثابتة والمستقرة إلى التحكم في المسار السياسي العام.

ويقدم المزيد من الشرح في هذه الجزئية، فيقول إنه لكل طرف من هذه الأطراف حيثياته ومبرراته في سياق السعي للتحكم وضبط المعادلات المستجدة وفق رؤية هذه القوى أو تلك.

فالنخب السياسية الجديدة، بحسب محفوظ، استندت في مشروع استحواذها على أنها صانعة التغيير السياسي الأخير، وأن هذا الإنجاز يؤهلها إلى التحكم في مسار السلطة والدولة معًا، أما القوى والمؤسسات الفعلية فكانت تعتقد أنه لولاها لما تمكنت هذه النخب من السيطرة على مقدرات السلطة السياسية، لأنها هي القوى التي حيدت المؤسسة العسكرية بكل أجهزتها، وهي التي منعت من الاستمرار في استخدام العنف ضد الناس المتظاهرين، وإنها هي بحكم علاقاتها وتحالفاتها التي وفرت الغطاء الإقليمي والدولي للحظة التغيير السياسي.

ويقول إنه من منظور سياسي واقعي فإن جوهر الارتباط وبعض أشكال الفوضى والانفلات التي تعيشها بلدان الربيع العربي، تعود إلى الاختلاف العميق الذي طرأ على المشهد السياسي والاستراتيجي بين نخب السلطة السياسية الجديدة ونخب الدولة العميقة والثابتة والمتحكمة في الكثير من مفاصل الحياة.

وحول رؤيته لمستقبل الحالة السياسية في هذه البلدان؛ يطرح عددًا من الاحتمالات، ومن بينها أنه إذا تمكنت قوى السلطة الجديدة من التحكم في مسار الأحداث والتطورات، فهذا يعني على المستوى الواقعي سيادة الفوضى وبروز التناقضات السياسية والعميقة على المشهد السياسي والاجتماعي.

أما إذا تمكنت قوى الدولة العميقة من إخراج النخب الجديدة من السلطة والتحكم مجددًا بمفردها في مسار الأمور والتحولات، فهذا يعني- بحسب الكاتب- على المستوى الواقعي إعادة إنتاج الاستبداد السياسي بقفازات جديدة وبخطاب سياسي جديد مقبول من قبل بعض فئات وشرائح الشعب، ولدى هذه الشرائح الاستعداد التام للانخراط المباشر في الوقوف دفاعًا عن قوى الدولة العميقة وبالضد من نخب السلطة السياسية الجديدة.

ويقول إنه يبدو من طبيعة تحولات الربيع العربي، أنه لا يمكن لأي قوة أن تحقق الانتصار الكاسح على القوة الأخرى، وإنه على ضوء هذه الثنائية العربية العميقة بين السلطة والدولة، لا

يمكن أن ينجز مشروع الديمقراطية في العالم العربي دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى جهد مكثف ومؤسسي وعلى مدى زمني حتى تتمكن دول العالم العربي من إنجاز مشروع الدمقرطة والمشاركة الشعبية المؤسسية في إدارة الشأن العام.

ويختم بالقول: "وعليه فإن التحولات الإصلاحية السياسية في المنطقة العربية، هي من أسلم الخيارات للمنطقة العربية، التي تعيد صياغة شرعية السلطة السياسية على أسس جديدة، وفي ذات الوقت تنفس حالة الاحتقان الأمني السياسي التي تشهدها بعض بلدان المنطقة العربية. فالإصلاح السياسي المؤسسي والتدريجي والحيوي هو الذي يجنب دول العالم العربي الكثير من المآزق والتحديات".

الهوية الدينية كعائق أمام الاندماج في الدولة:

المقال الثاني، للكاتب فؤاد إبراهيم، وهو أحد أهم غُلاة الرموز الشيعة في المملكة، وحملت "عنوان الاعتدال في مملكة التكفير"(١١٢)، وهي شديدة الأهمية في النظر على فكر الشيعة فيما يتعلق بالموقف من الآخر الإسلامي والدولة؛ حيث يهاجم الكاتب الفكر الوهابي، ويتهمه بتبني التكفير، وبأنه فكر متطرف، ويتهمه بأنه يقوِّض أركان الدولة، كما أنه يؤكد أن المجتمع السعودي بشكل عام، بعيد عن الاعتدال في تفكيره إزاء الآخر المختَلِف عنه.

يبدأ الكاتب مقاله فيقول: "مفهوم الاعتدال في العقل السياسي والديني السعودي يكتسي شكلاً مخاتلاً، إلى الحد الذي يجعله فريدًا ويندرج في سياق "الخصوصية" السعودية".

وينتقل مباشرة للهجوم على الكمذهب الوهابي وفكره، فيقول إن الاعتدال في المفهوم الوهابي السعودي "يراوح بين تقويض الدولة كحقيقة تاريخية واجتماعية، ووصفها وسيلة لضمان حرية التفكير، ومصدراً للأمن المجتمعي، أو حتى بكونها التجسيد التام لإرادة المجتمع لحظة بلوغه الرشد الروحي والاخلاقي والعقلي".

ويشير إلى أنه "لابد من معايير جديدة للاعتدال، في ظل تمدُّد مساحة العنف والتطرف، واتخاذهما أشكالاً راديكالية غير مسبوقة، تتجاوز حدود السادية، والهلوسة، والعبثية والتعطش إلى الدماء".

ويوسِّع في تناوله ليشمل المجتمع السعودي، على المستويين السياسي والمجتمعي، فيما يخص

---

(١١٢) إبراهيم، فؤاد: **الاعتدال في مملكة التكفير**، شبكة "راصد" الإخبارية، ٦ فبراير ٢٠١٤م، للمزيد طالع:

https://www.rasid.com/?act=artc&id=55692

الموقف من الآخر، والذي هو - أي هذا الآخر - "الشيعي"، فيقول: "يأخذ الاعتدال السعودي شكل المصادرة المطلقة لإرادة المجتمع، وفرض الوصاية التامة عليه".

ويهاجم الأسرة الحاكمة، ممثلة في شخص وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، عندما يضرب مثالاً على ما يقول، فيشير إلى كلمة الفيصل في افتتاح مؤتمر "جنيف- ٢" حول سوريا، في مدينة مونترو السويسرية، في ٢٢ يناير الماضي، وكيف تعامل الفيصل فيها مع الحضور، وفرض حلولٍ بعينها على المعارضة السورية.

فيقول: "يشعر بأن الرجل كان أمينًا في التعبير عن جوهر الحكم الملكي الشمولي في بلاده، فهو لم يمنح وفدَيْ الحكومة والمعارضة في سوريا فرصة اللقاء والحوار والاتفاق؛ إذ اختار لهما "فخامة الرئيس"، الجربا، وحدد لهما مستقبل سوريا، لا يكون فيه للأسد دور، وتلا بعد ذلك قائمة متطلبات، منها فتح ممرات إنسانية، واطلاق المعتقلين، وإرساء أسس انتقال سريع للسلطة، على أساس أن "الائتلاف الوطني" المعارض الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، وافترض بعد ذلك أنه بهذا يستطيع السوريون تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم".

ويزيد بالقول في هذا الإطار: بالمناسبة، فإن انتقائية الفيصل لا تنفك عن الاعتدال السعودي، فهو حين يطالب بانسحاب العناصر الاجنبية كافة من سوريا، لا يتردد في حصر هذه العناصر في الحرس الثوري وحزب الله، فيما تصبح التشكيلات القاعدية بدءًا من "النصرة" و"داعش" وصولاً إلى "الجبهة الإسلامية" المدعومة سعوديًا خارج الحصرية تلك".

ويتهم النظام السعودي صراحة بدعم هذه الفصائل، التي يتهمها بالإرهاب، وبالتالي يتهم الفكر الوهابي الذي يقول إنها ترتكن عليه، بالإرهاب، والعودة بالإنسانية إلى مرحلة التوحش والهمجية.

فيقول في هذه الجزئيات: "لا ريب في أن ما تقوم به التنظيمات الارهابية هذه، وباقي التشكيلات القاعدية التي تتغذى على الوهابية فكرًا، والبترودولار السعودي مصدرًا ماليًّا، تسير عكس التاريخ الانساني، وهي تعيد الإنسان إلى مرحلة التوحش والهمجية، إلى ما قبل الدولة، باعتبارها مرحلة من التحضر والتعايش بين بني الإنسان لضمان أمنهم واستمرارهم".

ويستمر على هذه النغمة، فيقول: في الأدبيات الوهابية التي تعتنقها تنظيمات القاعدة، بكل فروعها، ثمة نفور شامل من فكرة الدولة، وحضور راسخ لمفهوم الجماعة والامارة؛ حيث يبدو الفارق بين وسائل تجسيد قيمة الحق".

ويضيف بالقول: "في الدولة المدنية لا قيمة للحق الا بما ينبعث في هيئة القانون الناظم لعلاقة المحكومين فيما بينهم، وبينهم وبين الحاكم، أما في الإمارة، بالمعنى الديني، فإن التجسيد يأخذ شكلاً عنيفًا".

وحول فكرة الدولة كما يراها الشيعة في المملكة، باعتبار فؤاد الإبراهيم أحد أهم منظِّريهم، يقول: "إذا كانت غاية الدولة هي الحرية والأمن، فإن غاية الجماعة- الإمارة في المنظور الوهابي، هي الحق الطبيعي الذي يتنازل عنه المؤمنون، والعمل من أجل الجماعة".

بكلمات أخرى، يقول: "تجسِّد تنظيمات القاعدة جماعات عابرة للدولة وعليها، أي أن وظيفتها لا تقتصر فقط على تجاوز حدود الدولة، بل هي تسعى إلى تحطيمها أيضًا، بكل الوسائل المتاحة".

ويضيف أنه "تأسيسًا على التناقض بين الدولة والجماعة، فجَّرت تنظيمات القاعدة "داعش والنصرة" وخلائطها المؤتلفة في "الجبهة الإسلامية" النزعات الطائفية، وباتت الرؤية الوهابية للحرب الاهلية في بلاد المسلمين، هي المرشد العام لما يجري من نزاعات".

ويستمر في وصف جوهر المذهب الوهابي بأنه يقود إلى الطائفية وتفجير النزاعات، فيقول: "أُرسيت تصورات طائفية لصراعات مسلحة تدور رحاها في المجال العربي، وأعطيت الصراعات صفة دينية وطائفية، وكأن ثمَّة تصفية حساب مذهبية بين السُّنَّة والشيعة تديرها الوهابية، وترى أنها الفرصة التاريخية التي لا يمكن تعويضها بالنسبة إليها؛ حيث تشعل الحرب وتتفرج عليها وتحصد أرباحها".

ويضيف أنه من خلال جولة على مواقع الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة على الإنترنت، "تظهر الوهابية كأيديولوجيا مشرعِنة للعنف بكل أشكاله. في فيديو كليب، يظهر أحد كوادر "داعش" من السعوديين لتبرير قتال الجيش العراقي، ويقول بزهو "إننا تناحرنا معهم على لا إله إلا الله"، وهي العبارة المفتاحية للوهابية وافتراقها عن بقية المسلمين السُّنَّة والشيعة، ملاحظة أخرى في الشريط المصوَّر، ظهور خلفية نشيد بنبرة نَجْديَّة واضحة، فيما ظهر قائد داعشي آخر وهو يهدد بقطع الرؤوس".

ويخص بالذكر موقع "منبر التوحيد والجهاد" المتخصص في نشر أخبار القاعدة بكل فروعها، الذي يحمل شعارًا "قوام الدين بكتاب يهدي وسيف ينصر".

فيقول إن الموقع يبرز أن الوهابية "هي العقيدة الدينية لتنظيمات القاعدة بكل فروعها؛ حيث تستمد جميعها من الوهابية رؤيتها الكونية وتصوُّرها الديني في الجهاد. وبمجرد مطالعة خاطفة في أيقونة "سلسلة تصحيح المفاهيم" تبدو العقيدة الوهابية بأركانها نافرة من قبيل: توحيد الألوهية، توحيد الاسماء والصفات، الولاء والبراء، كما تكشف قائمة الكتب المختارة في الموقع عن المرجعية الوهابية التي تستمد منها كتابات شيوخ الجهاد".

وحول ما وصفه بـ"العنصر السعودي في التنظيمات القاعدية وباقي التشكيلات القاعدية الصغيرة"، قال إن وجوده "بات مطلوبًا ليس لضرورة تمويلية فحسب، بل ولمستلزمات قتالية، وإرشادية، وفقهية".

ويشرح ذلك بالقول إنه إلى جانب تزايد أعداد السعوديين وسط فرق "الانتحاريين" في سوريا؛ فإن ثمَّة حضورًا للمشايخ الوهابيين وسط الجماعات القاعدية المتناحرة في سوريا والعراق، ومن هؤلاء الشيخ عبد الله المحيسني، وهو من بريدة بوسط المملكة.

ثم ينتقل بعد ذلك لعرض وجهة نظره حول التيار الصحوي في المملكة، والهجوم الحالي عليه، فيشير إلى ما يقود به الإعلامي داوود الشريان، على قناة "إم. بي. سي"، لمالكها الوليد بن ابراهيم، من هجوم على مشايخ التيار الصحوي، وبالاسم، مثل الدكتور سلمان بن فهد العودة، والدكتور محمد العريفي، والدكتور محسن العواجي.

ويؤيد هذا الهجوم، باعتبار أن الصحويين جزء من الصورة السابقة التي رسمها، فيقول: "ينطوي موقف الشريان على تهديد بأن هؤلاء المشايخ لن يفلتوا هذه المرة، بعدما أفلتوا من تجربتَيْ أفغانستان والعراق".

كما يشير إلى البيان الذي أصدرته جمعية "حسم" للحقوق المدنية والسياسية، يوم ٢٧ يناير الماضي انتقدت فيه موقف الشريان، وعدته "محاولة تبرئة النظام السعودي من خروج الشباب السعودي للقتال في الخارج"، وحمَّلت الجمعية النظام المسؤولية الكبرى، لأنه هو من صاغ التعليم وثقافة المجتمع وفرض عليه "أيديولوجيته المتطرفة والإقصائية"، وبالتالي "حتى الأشخاص الذين تتهمهم السلطة بالتشدد هم نتاج مدرستها".

وأرجعت الجمعية خلاف السلطة مع المشايخ معها "ليس لتشددهم، لكن لأنهم وجهوا تشددهم تجاه السلطة، لا تجاه المجتمع فقط كما أراد النظام".

في الأخير، يقول: "إذا كان التطرف يتمثل في شواء الجماجم أو تحويلها إلى كرة تتقاذفها الأقدام، كما في فيديو كليب يظهر مقاتلي "داعش"؛ فإن الاعتدال يكون بحرق أجساد عناصر الأخيرة، كما تفعل "الجبهة الإسلامية" المدعومة تمويلاً وتسليحًا وتدريبًا من السعودية".

ملاحظات وخلاصات واجبة:

من خلال الرصد السابق، يمكن الخلوص ببعض النتائج المهمة فيما يتعلق بالمجتمع محل الرصد والتدقيق، أولها أن هناك قطيعة كاملة بين التيار الشيعي وبين الفكر الوهابي في المملكة،

والذي يمثل الدولة، باستثناءات محدودة يمثلها التيار الذي خرج عن التيار الشيرازي، ويمثله الشيخ حسن الصُّفَّار.

الأمر الثاني المهم، أن قضية الإصلاح والتغيير في المملكة، تحتل أولوية مهمة لدى الشيعة، ولكن الإصلاح والتغيير المنشودَيْن، أوسع نطاقًا مما هو شائع في التفكير العام؛ حيث إن التغيير والإصلاح اللذَيْن يطالبان بهما الشيعة في المملكة، يشمل بنية الدولة، وكذلك البنية الفكرية والمجتمعية القائمة في المجتمع السعودي، وبما يشمل تغيير النخبة الحاكمة والمسيطرة ذاتها.

ولكن هذا ليس حكمًا عامًّا، فشيعة المملكة، على الرغم من أن غالبيتهم من مذهب الشيعة الإثنى عشرية أو الجعفرية السائد في إيران ومنطقة المشرق العربي والإسلامي؛ إلا أنهم سياسيًّا منقسمون فيما بينهم، ما بين تيارات ثلاث، وبالتالي يطرحون رؤى مختلفة حول قضية الدولة والعلاقة معها، وهذه التيارات هي:

- تيار اللا منتمي، من عوام الناس، ممن يذهبون إلى الحسينيات، ومجالس عاشوراء، وغير ذلك من الفعاليات؛ إلا أنهم منضوون داخل الدولة والمجتمع في المملكة.

- تيار مُسيَّس، ولكنه وطني، ووطني هنا لا تعني المعنى القيمي للكلمة، والذي يطابق في الإنجليزية كلمة "patriot" ولكنه يقابل كلمة "national"، بمعنى أنه يعمل في إطار إدراك هويته ككلٍّ متمايز داخل المجتمع السعودي، و"متمايز" هنا لا تعني التميُّز أو الأفضلية، ولكن تعني إحساسه بالذات، وبأنه مختلف عن الآخرين، وفوق ذلك، "متميِّز" عنهم- أفضلية ذاتية، أي من وجهة نظره هو- ولكنه لا ينفصل عن المجتمع.

وينطلق هذا التيار من إطار فكرة "المواطنة"، فهو جزء مختلف حقًّا عن المجتمع الذي يعيش فيه، والدولة التي يعيش فيها؛ ولكنه لا ينفصل عنها، وعندما يطرح مشاكله؛ فإنه يطرحها في إطار سياسي ومجتمعي، ينطلق من هويته كـ"شيعي سعودي".

ويرى هذا التيار أن مشكلاته هي مشكلات قطاعات عريضة أخرى من أبناء المجتمع، وتتعلق بمشكلات المواطن في الدولة في العالم العربي والإسلامي، مثل التهميش السياسي والمجتمعي، وهيمنة الدولة، وطغيانها على الفرد والمجتمع، وسوء توزيع الثروة والسلطة، وغير ذلك.

وهؤلاء هم الشيعة التقليديون، ومنهم الخوئيون وغيرهم، يطرح هذا التيار نفسه في إطار خطاب وطني شامل وواسع النطاق، ولا يطرح نفسه في إطار طائفي، ولا يربط نفسه بأية مشروعات خارجية، حتى على الرغم من ارتباطهم بحوزات شيعية خارجية، وهي النجف، ولكن الارتباط، هو ارتباط ديني حتمي، يتعلق بأمور تخص المذهب الشيعي، ولكنه ليس إطار سياسي.

وهو تيار لا يميل إلى التصادم مع الدولة، ولا يطرح أي خطاب نقدي عنيف ضد الآخر الإسلامي، أو ضد الدولة أو المجتمع، أو ضد المذهب الوهابي.

- تيار طائفي، وهم الحركيون والشيرازيون، وهؤلاء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم "شيعة"، ثم بعد ذلك "سعوديون"، وهم تيار منقسم بدوره إلى أكثر من تيار فرعي؛ فمنهم من يطرح خطابًا "تسامحيًّا" مع الآخر الإسلامي في المملكة، ولكنه يظل في نظره "آخرًا"، ومن بينهم من يرتبط بإيران رأسًا، ويخرج عن نطاق انتماء الجنسية السعودية، ومنهم من حمل السلاح ضد الدولة.

والمتطرفون من هذا التيار، يتهمون الدولة صراحة بالطائفية، وهو رد فعل على تهميش الشيعة من المناصب العامة، ومن توزيع الثروة، ويتهمون المذهب الديني الرسمي للمملكة، وبالتالي المؤسسة الدينية الرسمية بأنها "إرهابية"، و"ترعى التطرف الفكري والسياسي"، و"تمارس سياسة الإقصاء".

وتنطلق المشكلة الرئيسية من التعامل الرسمي للدولة مع الشيعة في المملكة؛ حيث هناك صورة ذهنية قاصرة مأخوذة عنهم، تنطلق من نظرة استرابة في "كل" شيعة المملكة، وتجعل من التعامل الأمني، والتقارير الأمنية، أداة رئيسية لتقييم "كل شيعي" في البلاد، على الرغم من أنه- بكل تأكيد- مدرك لأبعاد هذه الصورة، وبشكل أعمق.

الملاحظة الأخرى المهمة في هذا السياق، هي أن هناك مشكلات حقيقية يعاني منهم شيعة المملكة، وتتجاوز هذه المشكلات، المشكلات العامة التي يعاني منها غالبية المجتمع السعودي، مثل التهميش والحرمان من المشاركة السياسية، وكذا.

فهناك مشكلات إضافية يعاني منها الشيعة، وبغض النظر عن نوعية هذه المشكلات، وطبيعتها- فهي كلها تدور حول كونهم "شيعة"، وهي نقطة نفسية شديدة الأهمية يجب وضعها في الاعتبار، عند تقييم علاقة الشيعة بالدولة، وفي أية محاولات لإشراكهم في مخططات التغيير والإصلاح المؤسسي والسياسي والمجتمعي في المملكة.



خاتمة

من أهم النقاط التي ينبغي علينا في ختام هذا التطواف، أن نؤكد عليها؛ هو أن المنطقة الجيوسياسية المعروفة بالشرق الأوسط، والتي تضم العالم العربي وأطرافًا من العالم الإسلامي، تواجه، لن نقول في هذه المرحلة من تاريخها، وإنما نقول: تواجه عبر تاريخها، سلسلة من التفاعلات والتدافع ما بين الأمم الكبرى المقيمة فيها، وتلكم الوافدة عليها، ما يقود في أحيان كثيرة إلى إراقة الكثير من الدماء، وتهديد الأمن والاستقرار فيها.

وكانت دائمًا الأصوليات الراديكالية الهدامة هي وراء تلك الحالة من عدم الاستقرار، سواء ما يتعلق بمشروعات الشيعة الدائمة لتأسيس دولتهم الخاصة، والتي بدأت، ومنذ القرن السادس عشر، ترتدي عباءة الإمبراطورية الفارسية، بعد ظهور الدولة الصفوية؛ التي تحركت لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الأخمينية القديمة، أو ما يتعلق بالمجموعات التي تتبنى فكر الخوارج، الذي تحول في عصرنا الحديث إلى ما يُعرف بالسلفية الجهادية، ثم ما أضيف إلى هذَيْن العاملَيْن التاريخيَّيْن، في عصرنا الحديث، من مشروعات أخرى، أصولية، ترتدي عباءة السياسة، مثل المشروع الصهيوني في فلسطين وما حولها.

ومن العرض التاريخي السابق؛ يمكننا القول بكل اطمئنان، إنه لا يُعتبر المشروع الإقليمي الإيراني الحالي، استثناءً تاريخيًّا في هذا الإطار، لا في تاريخ إيران، أو في تاريخ المنطقة العربية، سواء فيما يتعلق باتجاهات حراكه أو أدواته، أو حتى ما يستند إليه من أركان وأدوات وخطاب.

كما إنه لا يُعدُّ مفاجأة ما طرأ على المشهد الإقليمي من تحولات في الوقت الراهن، جعلت من كل من إيران والولايات المتحدة في مجال واحد ضمن التحالف الدولي "لمكافحة الإرهاب" في الشرق الأوسط، وكلها من تبعات استغلال طهران الجيد لملف أزمة تنظيم الدولة "داعش"، في سوريا والعراق، وهو ما كان ثمنه الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب قبل بضعة أشهر.

وهي لعبة قديمة، تمارسها إيران في براعة، وتساعدها عليها "براجماتية" الولايات المتحدة، والتي يصفها البعض بالسياسة القذرة في المنطقة، فكما رأينا؛ فإن إيران لعبت ذات الدور في فترة غزو كل من أفغانستان والعراق، من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في مرحلة ما بعد

أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ولولا إيران وحلفاءَها في منطقة آسيا الوسطى؛ لكان تنظيم القاعدة قد نقل العنف المسلح إلى مناطق الشرق الأوسط ومصادر النفط والطاقة الأهم في العالم، والواقعة على سواحل الخليج العربي.

وقفت إيران حاجزًا مهمًّا أمام السلفية الجهادية من الانتقال من أفغانستان ووسط وجنوب آسيا إلى الشرق الأوسط، بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، ولولا ذلك لاحترقت المصالح الأمريكية وحلفاؤها في الشرق الأوسط، في ظل الأزمات الأمنية التي أدت إليها الثورات المضادة للربيع العربي، وتمدد التنظيمات الراديكالية المسلحة، كما في حالة "داعش" في العراق وسوريا، استغلالاً لحالة فراغ النظام، ولاسيما في سوريا.

تزامن مشهد "الإرهاب ومكافحته" في المنطقة، مع بداية تغير بطيء في الموقف الدولي من "داعش"، وهو ما يمثل أحد أهم مخرجات الاتفاق النووي مع إيران، التي عرفت جيدًا كيف تسحب البساط من تحت أقدام الجماعات المتطرفة.

وفي هذا الإطار، كان هناك صدىً كبير لما كشفته "الحياة" اللندنية، يوم ٨ أغسطس ٢٠١٥م، في صدد زيارة قام بها مدير مكتب الأمن القومي السوري، فيصل مقداد، إلى السعودية، مع مسؤولين سوريين كبار، وربط الكثير من المحللين تلك الزيارة، بوجود تحول في المواقف السعودية والتحالف العربي الذي تقوده في هذه المرحلة، إزاء الملف السوري.

وكان كلام وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير في روسيا، بعد ذلك التاريخ بأيام قليلة، يصب في هذا الاتجاه، مهما أنكرت الدبلوماسية السعودية المعلنة ذلك؛ حيث أشار إلى نقطة مهمة، رغم إنه قال إن الأسد لن يكون في معادلة الحل؛ حيث أكد على عدم حل المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة المدنية، في سوريا لو تم التوصل لتسوية، وهي التسوية التي قد تتم بناء على خطة حملها وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في جولة قام بها في المنطقة في ذلك الحين لتسويقها.

التسريبات الخاصة باللقاءات التي جرت بين الرياض ودمشق، تقول إن الأخيرة قدمت معلومات مؤكدة إلى الجانب السعودي أسهمت بشكل كبير في تجنيبه حوادث إرهابية مهمة كان يمكن لها أن تهز المشهد السياسي والأمني السعودي، وبطبيعة الحال، كان لإيران دور كبير في هذا الأمر، من خلال استخباراتها الدقيقة المتواجدة في جُل الخليج العربي.

ولقد بيَّنت بعض التسريبات بأن هناك إشارات على إمكانية حصول تغُيّر في مواقف بعض الشخصيات المهمة في الرياض، تتفق مع الرؤية المصرية الحالية حول الدور الإيراني والأوضاع

في سوريا والعراق، وكيفية معالجتها، مع باتجاه التأكيد على أن الأولوية الآن ليس إسقاط الحكومة السورية، بل موازنة الدور الإيراني في المنطقة.

جاء ذلك، على الرغم من تصريحات وزير الخارجية السعودي في موسكو حول عدم تغير موقف بلاده من بشار، لأن الأولوية - وفق ما تقدم - الأن هي لتامين الأوضاع الداخلية في السعودية بعد الانكشاف الأمني الواسع الذي حصل على إثر التورط في حرب اليمن التي باتت مصدر استنزاف كبير لها.

الرياض من جانبها أكدت في هذه المباحثات كلها، على أنها لا تملك القدرة الآن على التاثير في مسار القوى المتطرفة في شمال سوريا، التي تحولت إلى ساحة لعب منفردة للاتراك؛ حيث يمارسون منذ سنوات تاثيرا مهما على الجماعات التي كانت تعمل هناك.

تمس تلك الترتيبات الأمن القومي لفاعل إقليمي آخر، وهو تركيا.

وفي مقال له بعنوان "ترميم العلاقات السعودية السورية: تزيد عزلة تركيا"، للأكاديمي العراقي، دياري صالح مجيد[١١٣]؛ نجد الكثير من العلامات على هذه التحولات في المواقف الإقليمية، لاحتواء إيران بشكل لا يتضمن استخدام الأداة العسكرية المكلفة.

ويقول مجيد إنه "منذ أن بدات الأحداث بالتحول باتجاه تصعيد مسار العنف في سوريا والعراق وبالطريقة التي جعلت من الفوضى عنصرًا مستدامًا في تشكيل صورة التفاعلات اليومية للحياة في هذَيْن البلدَيْن، ودبلوماسية القوى الرافضة لمشاريع تشظي الجغرافيا السياسية في هاتَيْن الدولتَيْن مستمرة دون انقطاع باتجاه اقناع القوى المضادة بفكرة تعديل مسار العلاقات والتوجهات من ملف هاتَيْن الدولتَيْن".

ثم يقول: "بعد النجاح الذي حققته طهران في الملف النووي، وفتح قنوات حوار مباشرة مع الغرب، بدات الخطوات الدبلوماسية تأخذ لها مكانة أقوى من قبل في وقع التفاعلات السياسية بين الفرقاء الرئيسيين في الإقليم؛ حيث قامت روسيا بتبني مشروع مشابه لذلك الذي رعته بين طهران والقوى الكبرى، ولكن هذه المرة في إطار المنظومة الاقليمية لتعطي فرصة للقاء المباشر والمكاشفة الحقيقية بين دمشق والرياض، وهي اللقاءات التي استمرت لتصل إلى مستوى متقدم اليوم عندما أعلنت روسيا بان هنالك زيارة ثانية من قبل مدير مكتب الأمن القومي السوري للرياض بتاريخ ٧ اغسطس - آب الماضي. وهو ما شكل نقلة نوعية في محاولة اعادة تنقية الاجواء الملبدة بغيوم الخلافات بين الطرفين".

(113) http://elaph.com/Web/opinion

اللافت في المقال، ما فيه من إشادة وثناء على "جهود النظام السوري في مكافحة الإرهاب"(!!)، فيقول الكاتب:

"أغلب هذه اللقاءات كانت تحمل طابعًا أمنيًّا لتبادل المعلومات والملفات الحرجة التي تؤثر في كلا الطرفين، خاصة بعد أن اكتسبت سوريا خبرة كبيرة في مجال التعاطي مع الشؤون الإرهابية ومع المنظمات الأكثر شراسة في المنطقة، وهو أمر قد تزامن مع حصول تمدد مخيف لتنظيم داعش الذي أعلن صراحة عن الخريطة الجغرافية التي يحلم بمد نفوذ إمارته الإسلامية إليها، والتي تتضمن أيضًا السعودية بحكم قيمتها الرمزية ومكانتها البترولية".

كل هذه التطورات، رأى البعض أنها تترك تركيا في عزلة كبيرة في ظل استمرارها في جعل إسقاط الحكم في سوريا أولوية وحيدة لها، وفي ظل رغبتها في تطبيق مشاريع القضاء على الدور الكردي في شمال سوريا عبر "أذرع التطرف الإسلامي" الواسعة الانتشار هناك، وكذلك عبر التمسك بموضوع التحكم بالجغرافيا السورية عبر فرض فكرة المنطقة العازلة في القسم الشمالي منها، وهو ما رفضته الولايات المتحدة نفسها، لأن تركيا تسعى من خلال ذلك إلى تحويل هذا الجزء من سوريا إلى مجال حيوي يتم فيه تصفية أزماتها الداخلية بعيدًا عن فكرة التهديد المباشر لأمنها القومي.

يرتبط بهذا كله، وضوح أزمة العلاقات الأمريكية السعودية، ولذلك حظيت زيارة وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير إلى روسيا، في أغسطس ٢٠١٥م، بالكثير من الاهتمام، وعلى الرغم من الخلاف الذي بدا فيما يتعلق بالوضع في سوريا، بشأن قضية مستقبل الرئيس السوري، بشار الأسد؛ إلا أن الصحف ووسائل الإعلام السعودية الأخرى، حرصت على إبراز التعاون الروسي السعودي في قضايا المنطقة، والتعاون الاقتصادي والعسكري المشترك بين البلدَيْن[١١٤].

وثمة خَطْبٌ مرتبط بهذا الذي سبق؛ حيث أشارت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى أن الحكومة السعودية تتحرك بعيدًا عن الملك سلمان، مشيرة إلى أنه ثمَّة "انقلاب ناعم" على سلمان، من جانب الحرس القديم في النظام السعودي، الذين يرون ملفات المنطقة بشكل تقليدي، قد يتطور إلى انقلاب واقعي[١١٥].

كل ذلك قاد إلى الحديث عن إمكانية قيام حوار خليجي سعودي مباشر مع إيران (!!)،

(١١٤) كانت مصادر قد ذكرت أن روسيا قد تبيع المملكة صواريخ دفاع جوي متطورة من طراز "إسكندر"

(١١٥) "الفورين بوليسي" الأمريكية ذكرت أن الملك سلمان قد يتنازل على الحكم لنجله محمد بن سلمان وزير الدفاع، وأشارت إلى أن هناك إمكانية لأن يقبل ولي العهد، الأمير محمد بن نايف ذلك.

وزادت احتمالات ذلك بقوة، ونجد الدعوة إليه علنية في الصحف السعودية والإماراتية.

فبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥م، نشرت صحيفة "الرياض" السعودية، قائلةً إن "إحداث تقارب خليجي - إيراني، ليس مستحيلاً، لكن تهيئة الأجواء أمرٌ منطقي لبدء أي حوار استراتيجي راسخ وجدّي". غير أنها عادت وأقرت بأن "الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد".

وبررت الصحيفة ذلك بأن "إيران ساهمت في توتر إقليمي غير مسبوق عبر العراق والبحرين واليمن ولبنان وسوريا".

وبنفس النهج، قالت حمود أبو طالب في صحيفة "عكاظ" السعودية إنه "مرارًا وتكرارًا، أعلنت المملكة منفردة أو تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي أنها ترحب بالحوار مع إيران وتتوق إلى علاقات جيدة معها إذا هي أبدت بالفعل ما يؤكد رغبتها الحقيقية في ذلك، من خلال تصرفاتها وممارساتها وطبيعة تعاملها مع دول الخليج، وليس فقط بالتصريحات".

وكان من الملاحظ أن بعض الصحف الإماراتية قد تناولت ذات الملف، ولكن بصورة أكثر تشاؤمية، مع التأكيد على ذات الثوابت السعودية فيما يخص أية إمكانية للحوار مع إيران، وعلى رأس ذلك كف إيران ليدها عن التدخلات في الشؤون العربية.

ومن ذلك مقال للكاتب أحمد عبد الملك، في صحيفة "الإتحاد" الإماراتية، بنفس التاريخ، وهي ملاحظة مهمة بالفعل، وقال فيه إنه على الرغم من "طمأنة" واشنطن للخليج بشأن إيران؛ فقد صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن طهران تصر على "المحافظة على مبادئنا"، وتساءل عما إذا كان ذلك يعني دعمها لحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

وقال: "كان من الأفضل أن تتعهد إيران بكف اليد عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية تحت أية دعاوى، وأن يكون هناك اتفاق بهذا الشأن ويكون ملزمًا ويلحق باتفاقية جنيف حول نووي إيران... يبدو أن الطبخة لم تنضج بعد".

هذه هي الصورة الإقليمية الحالية المحيطة بالمشروع الإقليمي الإيراني، ولكن هناك جانب من الأهمية بمكان؛ بحيث يجب الإشارة إلى واقعه ومستقبله، وهو ملف النفط؛ لأنه سيكون أداة التنافس أو - بمعنىً أدق - أداة الصراع الرئيسية بين الأطراف الحالية القادرة على الفعل في المنطقة، بعد خروج العديد من الدول العربية من معادلة القوة العربية، والأمن القومي العربي.

على رأس هذه الأطراف، المملكة العربية السعودية، مع ميل النظام الحالي في مصر إلى ترتيبات أخرى للتعامل مع الملفات الإقليمية، ومن بينها إيران، تعتمد - هذه الترتيبات - على تأمين الجبهة الداخلية، وملف مكافحة الإرهاب، وكل ما ارتبط به إقليميًا، ودرء التدخلات الخارجية القادمة من بعض الأطراف في الشأن الداخلي المصري.

يُعتبر ملف النفط من أهم الساحات التي سوف تتفاعل فيها الحرب الباردة بين قطبَيْ صراع الأصوليات على مستوى الدول، في منطقة الشرق الأوسط، إيران والسعودية.

فإيران لن تنسى موقف الرياض بالذات خلال سنوات الحصار، لأن دول الخليج الأخرى حرصت على عدم إظهار العداوة الكاملة لطهران خلال سنوات الحصار الغربي لها، بل واحتفظت الإمارات بمستوى كبير من العلاقات الاقتصادية العالية المستوى بينها وبين كبار التجار والحكومة الإيرانية.

كانت الرياض في حينه، حريصة على الوصول بأسعار النفط إلى أدنى مستوىً ممكن، من أجل امتصاص أية مكاسب يمكن لإيران تحقيقها من وراء صادراتها النفطية القليلة لدول آسيا، مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان، وكان ذلك - كما رأينا - يتم بتنسيق بين الرياض وواشنطن، لتعويق إيران عن تمويل مشروعاتها الإقليمية الطموحة.

الآن الوضع انعكس، وإذا ما رفعت العقوبات عن إيران بالكامل، وفق ما نص عليه الاتفاق النووي الأخير بين طهران والغرب؛ فإن إيران يمكنها أن تمارس ضغوطًا اقتصادية وسياسية ضخمة على الرياض من خلال إغراق السوق النفطية بمليون برميل إضافية يوميًّا، تؤدي إلى كارثة محققة للاقتصاد السعودي الذي يعاني من نزول النفط لأول مرة منذ ثلاثة عقود عن حاجز الأربعين دولار للبرميل (أغسطس/ سبتمبر ٢٠١٥م).

وبالتالي؛ ومع كون الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط، سواء على المستوى الريعي، أو المستوى الإنتاجي، من خلال الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية التي تقوم على أساس المشتقات النفطية؛ فإن ذلك السلوك الإيراني يعني تدمير متقن للاقتصاد السعودي الذي يُعتبر من أكبر اقتصاديات العالم في مجال الإنفاق العام.

وهذا يخلق مشاكل سياسية لا يتطرق إليها الكثير من المحللين؛ فالإنفاق العام للحكومة السعودية، يُوجه إلى مجالات ذات طابع سياسي، ما بين رواتب وتمويل مشروعات الخدمات عامة، وكذلك توجيه جزء مهمٍّ من الإنفاق العام إلى مجالات الضمان اجتماعي والتأمين الصحي والتعليم؛ بما يضمن ولاء المواطن، وبالتالي المزيد من الاستقرار السياسي لنظام آل سعود.

وثمَّة بعض الأرقام التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الصدد لإدراك كامل الصورة، ومعرفة حجم تأثير الموقف الإيراني - لو تم بهذه الصورة - على الاقتصاد السعودي.

يشكل القطاع النفطي حوالي ٤٥ بالمئة من عائدات الموازنة العامة السعودية، و٤٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٠ بالمئة من عائدات التصدير، وأكثر من ٩٥ بالمئة من مجموع إنتاج النفط السعودي، يتم بواسطة شركة "أرامكو" الحكومية.

في العام ٢٠١٥م، عانت ميزانية المملكة من عجز كبير بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع النفقات العامة إلى مستويات قياسية؛ فبلغ العجز ١٤٥ مليار ريـال سعودي، أي حوالي ٣٨,٦١ مليار دولار، كما طرحت سندات دَيْن قد تصل لأكثر من ١١٥ مليار دولار بحلول نهاية العام ٢٠١٥م.

ولكن بعض المحللين لا يرون الصورة هكذا، ومن هؤلاء المحللة السابقة في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، حليمة كروفت[١١٦]، التي قالت إن صفقة إيران النووية ستضيف كميات كبيرة من النفط الخام الإيراني الجديد للسوق العالمي، مما سيؤدي إلى تفاقم تدهور الأسعار، لكن في الحقيقة وفق كروفت، أن إيران تحتاج إلى أن يرتفع سعر البرميل إلى ١٣٠ دولار أو أكثر، وفقًا لتحليل البنك المركزي الألماني "دويتش بنك"، عام ٢٠١٤م، من أجل أن تستوعب متطلبات تطوير اقتصادها المتدهور بسبب عقود الحصار، ولا يمكنها أن تقوم بما يمكنه أن يستنزف عائداتها النفطية.

كما يُؤكد المحلل الاقتصادي، فيليب شلداك، بأن إيران في أشد الحاجة إلى تحديث حقول النفط ومصانع تكريرها التي أُنشأت منذ ٧٠ عامًا، وهو ما يعوق قدرة إيران على زيادة إنتاجهم بمقدار مليون برميل يوميًّا بشكل فوري، ولكن قد يمكن ذلك على مستوى طويل المدى؛ حيث إن شركات الطاقة العالمية- ولقد بدأت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بالفعل في مروادة إيران في ذلك - سوف تجد في السوق النفطي الإيراني مجالاً مهمًّا لاستثماراتها، في ظل امتلاك إيران لتسعة بالمئة من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، و١٨ بالمئة من احتياطيات الغاز.

ووفق هذه الصورة؛ فإن الرياض قد تضحي باستمرار عجز موازنتها، في مقابل أن تستمر في الضغط على الموازنة الإيرانية، بالحفاظ على المستويات الحالية لأسعار النفط، وذلك اعتمادًا على الاحتياطات المالية الموجودة لدى المملكة.

نائب رئيس شركة "أرامكو" السابق، عثمان الخويطر، قال ذلك صراحة[١١٧]؛ حيث قال إن السعودية قادرة على تحمل انخفاض الأسعار بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة عمًّا كانت عليه قبل عام (أسعار ٢٠١٤م)، بفضل الفوائض المالية الكبيرة لديها، لكنه أشار إلى أنه: "لو تكررت هذه الحالة في المستقبل القريب فسوف نعاني من عجز مالي كبير".

---

(١١٦) إيران تَعد بإغراق أسواق النفط بمليون برميل في اليوم.. والسعودية تستعد للضغط على نظيرتها، سي. إن. إن، ٢٣أغسطس ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:** http://arabic.cnn.com/business

(١١٧) تحذير سعودي من إغراق إيران لأسواق النفط، العربي الجديد، ٢٣ أغسطس ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:** http://www.alaraby.co.uk/economy

ويشير الخويطر إلى ذات ما أشارت إليه كروفت وشلداك، عندما قال إنه سيكون من الطبيعي أن ترفع إيران إنتاجها فور رفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولكنها ستبدأ أولاً بتصدير كمية من المخزون الذي تحتفظ به في بواخر النقل قبل أن تفتح صنابير الآبار، لكن مقدار الكمية التي سوف تنتجها إيران، سوف سيعتمد على قبول السوق لها، فليس من المنطقي أن تدفع بكميات تكون سببًا لانهيار جديد في الأسعار، مما سوف يلغي قيمة صادراتها هي نفسها.

وبعيدًا عن ذلك؛ لا تبدو هناك إمكانية قريبة لمحاصرة المشروع الإيراني، ولكن يمكن الحديث عن إمكانية تحجيم، كما تبرز الأوضاع في اليمن، بعد تعثر مشروع الحوثيين، حلفاء طهران هناك، للسيطرة على اليمن، وبالتالي على المنافذ البحرية الأهم لمصر والسعودية، في باب المندب ومدخل البحر الأحمر الجنوبي والقرن الأفريقي وخليج عدن.

ولكن، ومع عدم وجود حل حقيقي قريب للأزمة في سوريا، وتوطيد الحكومة العراقية الموالية لطهران لأركانها، من خلال سلسلة الإجراءات التي تبناها رئيس الحكومة، حيدر العبادي في مجال تحسين الخدمات ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى اعتراف الغرب رسميًّا بأن إيران أصبحت شريكًا مهمًّا في مجال مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، بحسب تصريح لأكثر من مسؤول غربي[(١١٨)]؛ فإن خطة العمل الموضوعة حتى العام ٢٠٢٠م، من جانب طهران في مجال التعامل مع الجيوسياسة الإقليمية.

وستزداد أهمية إيران في هذا الصدد، ملف مكافحة ما يسمى بالإرهاب، في ظل عدم انضمام تركيا إلى الحرب على "داعش" في سوريا، كما تلح الولايات المتحدة في الطلب.

على مستوى العالم العربي؛ لا يمكن الحديث عن استراتيجية جديدة للأمن القومي العربي، واجتماع العرب على كلمة واحدة في هذا الصدد، في ظل تفكك جبهة النظام الإقليمي العربي، وسقوط أهم دِوَله في آتون الفوضى، والتبعية لإيران، كما الحال في العراق وسوريا، ومعاناة غالبية الدول العربية من مشكلات سياسية وأمنية عصفت بالدولة على المستوى السياسية والاجتماعي، كما في ليبيا واليمن، بينما تواجه مصر وتونس والجزائر والسعودية، مخاطر عدة، من بينها الإرهاب، بالإضافة إلى أزمات سياسية واجتماعية، بسبب تفاعلات الأزمات التي تلت الانقضاض على ثورات الربيع العربي ومخاضها.

---

(١١٨) لوزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، تصريح يوم ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م، خلال محادثات له مع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في طهران، بعد يوم واحد من إعادة افتتاح سفارة بلاده في طهران، قال فيها إنه على الرغم من وجود "تركة ثقيلة من عدم الثقة"، فإن إيران "لاعب مهم جدًّا بحيث لا يمكن تركه في عزلة"، **للمزيد:**

http://www.bbc.com/arabic/middleeast

أضف إلى ذلك تضارب مصالح الدول العربية الكبرى التي لا تزال متماسكة إلى الآن، كما هو الحال بين مصر والإمارات من جهة، والسعودية من جهة أخرى، فيما يخص ملفات المشرق العربي الكبرى، بما فيها سوريا واليمن، مع محاولة الجزائر النأي بنفسها عن آتون هذه الأزمات والتفرغ لأزماتها الأمنية الذاتية القادمة إليها من جاراتها الجنوبية، مالي تحديدًا، والشرقية، في تونس وليبيا، بالإضافة إلى مشكلاتها السياسية والاجتماعية الداخلية.

هذه التحولات في المواقف الغربية لصالح إيران، وعدم متانة الجبهة الداخلية وهو ما يصب بطبيعة الحال في صالح المشروعات الإقليمية والدولية على أرض العالم العربي والشرق الأوسط، والمشروع الإيراني من بينها، ولكن يبقى أنه أخطرها!



مصادر ومراجع عامة

أولاً: الكتب:

- كتب عربية:

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن: **كتاب العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق: عبادة كحيل (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، "الذخائر"، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧)

(٢) أسيموجلو، دارن، جيمس أ. روبنسون: **لماذا تفشل الأمم.. أصول السلطة والازدهار والفقر**، ترجمة بدران حامد، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الأولى، ٢٠١٥)

(٣) إسماعيل، محمود: **المدخل إلى العلوم السياسية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص.ص ٦٠:٦٧)

(٤) آل ثاني، عبد الله جاسم علي: **الحياة السياسية والاقتصادية في إقليم البحرين وعُمان بين القرنَيْن الخامس والسابع الهجري (الحادي عشر والثالث عشر ميلادي)**، (بيروت: دار العلوم العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)

(٥) الإبراهيم، بدر، محمد الصادق: **الحراك الشيعي في السعودية.. تسييس المذهب ومذهبة السياسة**، (الرياض: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

(٦) التلاوي، أحمد: **الدولة والعمران في الإسلام وأزمة كيانات سايكس - بيكو**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)

(٧) التلاوي، أحمد: **أمتنا بين مرحلتين.. تأملات في الربيع العربي**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

(٨) التلاوي، أحمد: **دولة على المنحدر.. دراسات في عوامل سقوط الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)

(٩) **التشيع في أفريقيا (تقرير ميداني)**، تقرير خاص باتحاد علماء المسلمين، تحت إشراف لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمناء، سلسلة تقارير (١)، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

(١٠) الحبيِّب، سهيل: **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٤)

(١١) السامرائي، نزار: **المشروع الإيراني إقليميًّا ودوليًّا**، (عمَّان: دار دجلة، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)

(١٢) الطاهري، أمير: **الإرهاب المقدس**، ترجمة: عبد الله سرور، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٩)

(١٣) الكواز، محمد سالم: **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩ - ٢٠١١.. دراسة تاريخية سياسية**، (عمَّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)

(١٤) اللباد، مصطفى: **حدائق الأحزان.. إيران و"ولاية الفقيه"**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)

(١٥) النفيس، أحمد راسم: **الشيعة والتشيع لآل البيت**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)

(١٦) المفتي، عبد العزيز عبد الرحمن: **الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة**، (عمَّان: دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)



(١٧) الهضيبي، سمير: **شيعة لكن لمن؟.. قراءة في التاريخ**، (القاهرة: المركز العربي الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)

(١٨) إلهه روستامي - بوفي: **تأثير إيران ونفوذها في المنطقة**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: دار "سطور" الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١١)

(١٩) أوزكريملي، أوموت: **نظريات القومية.. مقدمة نقدية**، ترجمة: معين الإمام (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة "ترجمان"، الطبعة الأولى، مايو ٢٠١٣)

(٢٠) إيدويل، بيتر: **بين روما وفارس، الفرات الأوسط، بلاد الرافدين، وتدمر، تحت السيطرة الرومانية**، ترجمة: خالد قاسم التميمي (بغداد: بيت الحكمة العراقي، سلسلة "عالم الحكمة"، "٢٨"، الطبعة الأولى، ٢٠١١)

(٢١) باكر، جورج: **بوابة الحشاشين.. أمريكا في العراق**، تعريب: مها سليمان (الرياض: العبيكان، الطبعة العربية الأولى، ٢٠١٠)

(٢٢) حسن، عمر كامل: **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، (بيروت: العربية للعلوم- ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م)

(٢٣) جارودي، روجيه: **الأصوليات المعاصرة، أسبابها ومظاهرها**، تعريب خليل أحمد خليل (باريس: دار عام ألفين، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)

(٢٤) روجرسون، برنابي: ورثة محمد (ﷺ).. **جذور الخلاف السُّنِّي الشيعي**، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة/ سلسلة "العلوم الاجتماعية"، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)

(٢٥) زكريا، فؤاد: **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل**، (بيروت: دار التنوير، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)

(٢٦) سالم أحمد: اختلاف الإسلاميين.. **الخلاف الإسلامي - الإسلامي**، (حالة مصر نموذجًا)، (القاهرة: مركز تفكُّر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)

(٢٧) صبري، محمد إسماعيل: **الصراع الأيديولوجي في القرن العشرين.. الشيوعية في مواجهة الرأسمالية (١٩١٧ - ٢٠٠٧)**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)

(٢٨) عبد الرحمن، أحمد: **الشيعة والسُّنَّة.. دراسة مقارنة**، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧)

(٢٩) عبد الغني، عاطف: **صدام الأصوليات.. نهاية إسرائيل أو نهاية العالم**، (القاهرة: دار الخيال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)

(٣٠) غالي، بطرس، ومحمود خيري عيسى: **المدخل في علم السياسة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، يناير ١٩٦٦)

(٣١) فياض، محمد: **فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة "إصدارات خاصة"، "١٢٧"، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

(٣٢) قويسي، حامد (محرر): **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي**، (عمَّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، شهرية الشرق الأوسط، "١٥"، الطبعة الأولى، ٢٠١١)

(٣٣) كارن إي. سميث، مارجوت لايت: **الأخلاق والسياسة الخارجية**، تعريب: فاضل جتكر (الرياض: العبيكان، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٥)

(٣٤) ليدل، ريتشارد: **توازن القوى في العلاقات الدولية**، ترجمة وشرح: جهاد عودة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)

(٣٥) محمود، أحمد إبراهيم: **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)

(٣٦) مسجيتا، بروس بيونودو، أليستر سميث: **دليل الاستبداد والمستبدين.. الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والاستعلاء عليها**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

(٣٧) نافع، بشير موسى، طلال عتريسي: **إيران الدولة والأزمة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة "أوراق الجزيرة"، "٣"، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)

(٣٨) نورتون، أوجستاس ريتشارد: **حزب الله**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: إصدارات "سطور" الجديدة، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٧)

(٣٩) نيفين عبد المنعم: **صنع القرار في إيران**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)

(٤٠) هويدا شوقي أبو العلا أحمد: **دور الدين في السياسة الخارجية، مع التطبيق على السعودية وتركيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)

(٤١) هيرتسل، تيودور: **الدولة اليهودية**، ترجمة: محمد يوسف عدس (القاهرة: دار الزهراء للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)

(٤٢) ياسين، عبد القادر: **ثالوث الشر.. النازية - الصهيونية - معاداة السامية**، (القاهرة: إصدارات "سطور" الجديدة، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٥)

(٤٣) يلوح، رشيد: **التداخل الثقافي العربي - الفارسي من القرن الأول إلى القرن العاشر الهجري**، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٤)

(٤٤) يونان، ماهر عبد الله: **الدولة الدينية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الثانية، ٢٠١١)

كتب أجنبية:

(1) Abbas Amanat. Pivot of the universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy، 1831-1896. I.B.Tauris. 1997.

(2) Abbas Maleki، Soft Power and Its Implications on Iran، Institute for North America a nd European Studies، Tehran University، (lecture- ppt)، 15-5-2007.

(3) Anthony Cordesman and Martin Kleiber، Iran's Asymmetric Warfighting Capabilities. Washington، D.C.: Center for Strategic and International Affairs. 2007.

(4) Jahangir Amuzegar، Iran's 20-year economic perspective: promises and pitfalls، Middle East Policy Journal، 2009.

(5) Joseph S. Nye، The Paradox of American Power، Oxford University Press، USA; 1 edition، 2003.



(6) Kenneth M. Pollack. The Persian puzzle: the conflict between Iran and America. Random House، Inc. 2005.

(7) Roxane Farmanfarmaian. War and peace in Qajar Persia: implications past and present. Psychology Press. 2008.

(8) Shahram Chubin، Iran's Power in Context، Survival Journal، vol. 51، no.1، Feb. - March 2009.

ثانيًا: مقالات ودراسات:

(١) إبراهيم، فؤاد: **الاعتدال في مملكة التكفير**، شبكة "راصد" الإخبارية، ٦ فبراير ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**
https://www.rasid.com/?act=artc&id=55692

(٢) أبو طالب، حسن: **المسألة الشيعية في المملكة السعودية**، دراسة منشورة على موقع "البينة"، للمزيد طالع:
http://www.albainah.net/Index.aspx

(٣) أحمد، أحمد يوسف: **العرب والتحدي الإيراني**، "الاتحاد" الإماراتية، ١٠ فبراير ٢٠٠٩م.

(٤).الأمين، حازم: **البغدادي ورث الزرقاوي في تقديم قتال الشيعة على محاربة الأميركيين**، "الحياة" اللندنية، ٣ يوليو ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.alhayat.com/Articles

(٥) البطنيجي، عيد: **السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**، دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية ببيروت، ٢٦ يوليو ٢٠١١م، **للمزيد طالع:**

http://www.cssrd.org.lb/index.php

(٦) الدخيل، خالد: **مأزق إيران مع "داعش"**، "الحياة" اللندنية، ٢٢ يونيو ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**
http://alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

(٧) السباعي، محمد: **احتجاجات القطيف.. هل تشعل النفط؟!**، مجلة "الحجاز" الإلكترونية، **للمزيد طالع:**
http://www.alhejaz.org/seyasah

(٨) السلمي، محمد: **البُعدان القومي والمذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية**، "الوطن" السعودية، ١٣ يونيو ٢٠١٥م.

(٩) السمّاك، محمد: **الدين والسياسة... وصراع الأصوليات**، "الاتحاد" الإماراتية، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٧م.

(١٠) **الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ**، تقرير معلومات منشور على موقع مركز الخليج العربى للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **للمزيد طالع:**

http://gulfstudies.info/ar/reports

(١١) العلي، محمد بن صالح: **عنصرية الفُرْس ضد العرب**، مقال منشور على موقع "قصة الإسلام"، ٨ مايو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://islamstory.com/ar

(١٢) الغامدي، زياد محمد: **إدانة إستخدام السلاح**، **"الاقتصادية"**، ١٣ مارس ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.aleqt.com :

(١٣) الغرباوي، ياسر: **الحالة الشيعية في "إيران وأذربيجان وتركيا وأفغانستان"**، دراسة منشورة على موقع "النهضة"، ٥ أكتوبر ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://www.4nahda.com

(١٤) الفراج، أحمد: **الفوضى الخلاقة**، "الجزيرة" السعودية، ٢٦ يناير ٢٠١٣م،

(١٥) باكير، على حسين: **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**، "الدراسات"، بوابة "الجزيرة.نت"، ١٧ أبريل ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://studies.aljazeera.net

(١٦) باكير، على حسين: **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستَيْن الإيرانية والتركية حيال سوريا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، **للمزيد طالع:**

http://studies.aljazeera.net

(١٧) باكير، على حسين: **محور النفاق الإيراني - الأمريكي: تداعيات التحالف ضد "داعش"**، موقع "عربي٢١"، ٦ ديسمبر ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://arabi21.com/story

(١٨) باكينام الشرقاوي: **السياسة الخارجية الإيرانية**، "المعرفة"، بوابة "الجزيرة.نت"، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.aljazeera.net/specialfiles

(١٩) بثينة اشتيوي: **أين يتمركز الشيعة في دول الخليج العربي؟ وما طبيعة أنشطتهم وعلاقتهم بإيران؟**، "ساسة بوست"، ٤ أبريل ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.sasapost.com

(٢٠) حمُّود، حمُّود: **صراع الأصولين على الأصولية: أي صراع؟**، "الحياة" اللندنية، ٨ مايو ٢٠١٤م.

(٢١) خدوري، وليد: **آثار العقوبات على نفط إيران**، "الحياة" اللندنية، ٦ أكتوبر ٢٠١٣م.

(٢٢) ربايعة، بسام: **صادق هدايت وقصة الكلب الضال**، مقال منشور على موقع "الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب"، ٤ ديسمبر ٢٠٠٩م، **للمزيد طالع:**

http://www.wata.cc/forums



(٢٣) سالم، زهير: **المشروع الصفوي على خطا المشروع الصهيوني.. المنطلقات- والأهداف- والأساليب**، "الشرق العربي"، ٩ يونيو ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.asharqalarabi.org.uk

(٢٤) سالم، زهير: موقفنا: **صراع الأصوليات... للعقلاء فقط**، "الشرق العربي" اللندنية، ١٤ يناير ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.asharqalarabi.org.uk

(٢٥) سليمان، عادل: **من الفوضى الخلاقة إلى الحرب اللاخلاقة؟**، "العربي الجديد"، ٣٠ أبريل ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.alaraby.co.uk/opinion

(٢٦) شاكر، حسام: **القوة الإيرانية الناعمة ومعضلاتها**، "الدراسات"، بوابة "الجزيرة.نت"، ١٧ أبريل ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://alkhaleejonline.net

(٢٧) شقير، شفيق: **نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر**، "المعرفة" بوابة "الجزيرة.نت"، المعرفة، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.aljazeera.net/specialfiles

(٢٨) عامر، باسم: **الفرق بين التقية الشرعية والتقية الشيعية**، دراسة منشورة على موقع "صيد الفوائد"، **للمزيد طالع:**

http://www.saaid.net

(٢٩) عبد الحكيم، مُعين: **دبلوماسية حياكة السجاد.. صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة**، مجلة "الوحدة الإسلامية"، السنة الثالثة عشر، العدد ١٤٨ (جمادى الثانية ١٤٣٥هـ/ أبريل ٢٠١٤ م)، **للمزيد طالع:**

http://www.wahdaislamyia.org

(٣٠) عبد الحي، وليد: **إيران ومرتكزات القوة... بنية القوة الإيرانية وآفاقها**، ١٦ أبريل ٢٠١٣م، "الدراسات"، بوابة "الجزيرة.نت"، **للمزيد طالع:**

http://studies.aljazeera.net

(٣١) عز العرب، محمد: **العلاقات العربية الإيرانية**، دورية "مختارات إيرانية"، العدد ٥٣، ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣٢) عمارة، محمد: **الجذور التاريخية للتشيُّع الفارسي المعاصر**، دراسة منشورة في مجلة "الأزهر"، الجزء الثاني، السنة الثامنة والثمانين، صفر ١٤٣٦هـ/ ديسمبر ٢٠١٤م، ص.ص: ٢٢٦:٢٤٣

(٣٣) فاضل، باسم عبد عون: **"الفوضى الخلاقة" تهدم الشرق الأوسط**، "الحياة" اللندنية، ٤ نوفمبر ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://alhayat.com/Opinion/Letters

(٣٤) فاضل، جهاد: **العرب كما يراهم الفرس**، "الرياض" السعودية، ١٥ مايو ٢٠١١م.

(٣٥) مايك ويتني: **الهبوط المفاجئ بأسعار النفط: هل هو مؤامرة سعودية أمريكية؟**، ترجمة خاصة لموقع "نون بوست"، عن دورية "كاونتر بانتش"، ١٧ يناير ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.noonpost.net/content

(٣٦) محفوظ، محمد: **العرب بين السلطة والدولة**، صحيفة "الرياض"، ٢٠ فبراير ٢٠١٤م، **للمزيد طالع:**

http://www.alriyadh.com

(٣٧) مشموشي، محمد: **الحشد الشعبي" وقاموس نصر الله!**، "الحياة" اللندنية، ٧ يونيو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://alhayat.com/Opinion/Writers

(٣٨) مضاوي الرشيد: **السعودية: حل المسألة الشيعية جزء من التغيير السياسي الشامل**، "القدس العربي" اللندنية، ٩ أكتوبر ٢٠١١م.

(٣٩) **موسوعة الفرق**، الباب الثامن: الشيعة، الفصل الثاني والعشرون: خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية: المبحث الثاني عشر: خيانات الشيعة ومحاولاتهم الفتك بصلاح الدين الأيوبي، للمزيد طالع:

http://www.dorar.net/enc/firq

تقارير وحوارات:

(١) **إسرائيل تخشى سقوط بشار الأسد**، الجزيرة.نت، ٢٤ أبريل ٢٠١١م، **للمزيد طالع:**

http://www.aljazeera.net/news/presstour

(٢) **الحرس الثوري.. قوة عسكرية تحولت إلى إمبراطورية اقتصادية**، تقرير للعربية.نت، ٧ يوليو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.alarabiya.net/ar/iran

(٣) **العصيمي، عذبي: الاحتلال الإيراني للأحواز**، موقع شبكة "انفراد"، **للمزيد طالع:**

http://www.enferaad.com/ArticleDetail

(٤) الكعبي: **الأحواز أول ضحايا الثأر الفارسي**، "اليوم" السعودية، ٢٨ أغسطس ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.alyaum.com/article

(٥) **تعزيز الحوار والهوية الوطنية في السعودية حل جذري في وجه الطائفية**، حوار أجرته صحيفة "العرب" اللندنية، مع الناشط الحقوقي الشيعي السعودي جعفر الشايب، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://www.alarab.co.uk



(٦) **تغييرات ممكنة فى السياسة الخارجية الإيرانية**، "الشروق الجديد" القاهرية، ٢٤ يناير ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.

(٧) **تطاولات برلمانية إيرانية تسيء إلى البحرين مرة أخرى**، "إيلاف"، ٧ فبراير ٢٠٠٩م، **للمزيد طالع:**

http://elaph.com/Web/Politics

(٨) "ديبكا": **إيران تنفق ٨ مليار دولار سنويًا لتمويل ٦ جيوش تقاتل في ٤ حروب بالمنطقة**، ساسة بوست، **للمزيد طالع:**

http://www.sasapost.com/iran-funded-armies-of-the-arab-region

(٩) **طهران تجدد دعمها لـ"حماس" من الدوحة**، "السفير" اللبنانية، ١٣ مارس ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://assafir.com/Article

(١٠) فورين بوليسي: **إيران تتصرف كقوة إمبريالية بأيديولوجيا شيعية**، ترجمة خاصة لموقع "عربي ٢١"، ٣ يوليو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://arabi21.com/story

(١١) **لماذا تدعم السعودية الجيش اللبناني بـ ٣ مليارات دولار؟**، "نون بوست"، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://www.noonpost.net/content

(١٢) **مستشار خامنئي يعتبر البحرين محافظة إيرانية والمنامة تطلب ردًا رسميًا**، العربية.نت، ١٢ يوليو ٢٠٠٧م، **للمزيد طالع:**

http://www.alarabiya.net/articles

(١٣) **مستقبل الدور السعودي في سوريا والعراق**، شئون خليجية، ١١ مايو ٢٠١٥م، **للمزيد طالع:**

http://alkhaleejaffairs.org

(١٤) **مع تعزيز إيران لوجودها في القارة.. أفريقيا تشهد ارتفاعًا بموجة التشيُّع ليصل عددهم إلى ٧ ملايين**، "الشرق الأوسط" اللندنية، ١١ مايو ٢٠١٣م، **للمزيد طالع:**

http://www.alarabiya.net/articles

مصادر أساسية:

(١) **التقية عند الشيعة الإمامية**. موقع "عقائد الشيعة الإمامية"، **للمزيد طالع:**

http://www.aqaedalshia.com/aqaed/taqiyya

(٢) **ولاية الفقيه في عصر الغيبة**، إعداد ونشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية في بيروت، الطبعة الثامنة، أبريل ٢٠٠٩م، **للمزيد طالع:**

http://www.almaaref.org/maarefdetails.php?subcatid

المحتويات

